



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة العربي بن مهيدي "أم البواقي"
معهد تسيير التقنيات الحضرية
قسم تسيير التقنيات الحضرية

رقم التصنيف:.....

رقم التسلسل:.....

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم
تخصص: مدن، أقاليم ومحيط

التخطيط الحضري للمجالات السكنية وفق منظور التنمية
المستدامة بالمدن الجزائرية
-دراسة حالة مدينة تبسة -

إشراف
أ.د: جمال علقمة

إعداد الطالبة
نسيمة طرطار

نوقشت علنيا بتاريخ 2021/06/29

لجنة المناقشة:

رئيسا	جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي	أستاذ التعليم العالي	بن غضبان فؤاد
مقررا	جامعة 08 ماي 1945 قالمة	أستاذ التعليم العالي	علقمة جمال
ممتحنا	جامعة صالح بونيدرقسنطينة 03	أستاذ التعليم العالي	بن ميسي لحسن
ممتحنا	جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي	أستاذ محاضر (أ)	بوسماحة أحمد
ممتحنا	جامعة محمد بوضياف المسيلة	أستاذ محاضر (أ)	فلوسية لحسن
ممتحنا	جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي	أستاذ محاضر (أ)	قلاّب ذبيح نوال

السنة الجامعية: 2020-2021

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

ملخص

تعتبر المجالات السكنية بالمدن الجزائرية ارضية خصبة لدراسة التخطيط الحضري وفق مؤشرات التنمية المستدامة.

ومن أجل هذا تم الاعتماد على المقاربة النسقية والمندمجة في دراسة مدينة تبسة التي لم يكن اختيارها محل صدفة بل كان مقصودا كونها من قلائل المدن الجزائرية التاريخية التي نجحت في التوسع الحضري خارج أسوارها.

ولقد تم القيام بدراسة مؤهلاتها التاريخية، الطبيعية، السكانية والعمرائية وكذا القيام بدراسة معمقة لأدوات التخطيط الحضري وظروف الانتاج المجالي المصاحبة لتطورها العمراني التي ساهمت في تقييم التخطيط الحضري للمجالات السكنية وفقا لمنظور التنمية المستدامة بها.

ويكون هذا بالاعتماد على نماذج وادوات قياس مبنية على اسس علمية تساهم في إيجاد نقاط القوة والبدائل التي تسمح بتخطيط حضري للمجالات السكنية وفق منظور التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: التخطيط الحضري، المجالات السكنية، التنمية المستدامة، مدينة تبسة.

Abstract

The residential spaces in Algerian cities are considered fertile ground the study of urban planning according to sustainable development indicators.

For this reason, a systematic and integrated approach was adopted in the study of the Tebessa city, which was not chosen by chance, but because it is one of the rare Algerian historical cities that succeeded in expanding outside its walls.

A study of its historical, natural, demographic and urban qualifications was carried out, as well as an in-depth study of urban planning tools and spatial production conditions associated with its urban development that contributed to the evaluation of urban planning for residential spaces according to the perspective of sustainable development.

Keywords:

Urban planning, residential spaces, sustainable development, Tebessa city

مقدمة عامة

مقدمة

يعتبر التخطيط الحضري المرآة العاكسة لقدرة مختلف السياسات والاستراتيجيات والبرامج التنفيذية المرتبطة بمجال التعمير وتهيئة الإقليم على التسيير المحكم لمختلف الجوانب العمرانية، الإجتماعية، الإقتصادية، البيئية والمؤسسية الناتجة عن التفاعلات المجالية الآتية أو الناتجة عن مختلف التراكمات عبر الزمن.

إن أهم عامل مولد لمشاكل مدن الدول النامية بصفة عامة والمدينة الجزائرية بصفة خاصة هو الإهتمام في فترات زمنية معينة ونتيجة لظروف خاصة بالجوانب الإقتصادية دون التركيز في باقي جوانب البيئة العمرانية.

كل هذه الظروف جعلت المدينة الجزائرية دائما "تعرف المشاكل التقليدية المتعلقة بالحصول على السكن، الخدمات، النقل" ¹ مما جعلتها أمام مهمة صعبة لتحقيق التوازن بين مختلف الجوانب الإقتصادية، الإجتماعية، البيئية والمؤسسية

خاصة وأن الدولة الجزائرية لم تتبنى في سياستها العمرانية الا مع بداية الالفية الحالية مع ظهور قانون تهيئة الاقليم تنميته المستدامة سنة 2001، قانون حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة سنة 2003، القانون التوجيهي للمدينة سنة 2006...

إشكالية البحث

إن التهميش الذي عرفته مدينة تبسة، كمقر دائرة تابعة لولاية عنابة لأكثر من عقد من الزمن بعد الإستقلال، وكذلك موقعها الجغرافي المنعزل ومناخها القاري شبه الجاف ، مثلت أهم العوامل المساهمة في ظهور الأنوية الأولى للأحياء غير القانونية بالجنوب والجنوب الشرقي للمدينة القديمة " تيفست " كأحياء الزاوية والزيتون والجرف والمرجة .

كما يعتبر القصور الذي عرفه مخطط العمران التوجيهي لسنة 1972 م المراجع سنة 1989م الذي ركز على المجال الحضري وأهمل باقي المجال البلدي مع عدم مراعاته لأدنى شروط تحسين البيئة الطبيعية للمدينة، لا سيما في ظل غياب المخطط الولائي لتهيئة الاقليم الذي لم تستفد منه الولاية الا سنة 1990 م من السليبات التي عرفها التخطيط الحضري بمدينة تبسة

¹ Marc sauvez : la ville et l'enjeux du développement durable, Europe media duplication, France, 2011, p23

في ظل هذه الظروف ونتيجة لزيادة التركيز العمراني بمدينة تبسة جراء حركة هجرة سكان المناطق المجاورة بحثا عن العمل والتمدد والتمدد بسبب ترقيتها لمقر ولاية ضمن التقسيم الإداري لسنة 1974م تعامل السلطات المحلية مع وضعية توفير السكن بصورة طارئة عبر مباشرة إنجاز المناطق السكنية الحضرية الجديدة ببيروقراطية مفرطة في التسيير في ظل مركزية القرار، مما أدى إلى تجسيد هذه المناطق في شكل " أحياء- مرقد " لا تراعي أدنى الخصائص الإجتماعية للسكان، ولا الخصوصيات البيئية، الشيء الذي شوه الصورة الحضرية للمدينة .

وبالرغم من صدور القانون 90-29 المؤرخ في 01-12-1990 المتعلق بالتهيئة والتعمير المعمول به الى الآن، والذي جاء بأدوات وعقود التعمير (أين صدرت بموجبه المراسيم التنفيذية 91-177 و 91-178 المتعلقة بأداتي التعمير المتمثلتين في القانون التوجيهي للتهيئة والتعمير ومخطط شغل الأراضي) الا أن هذه الأدوات كرست مبادئ العمران التنظيمي وغيبت في إجراءاتها التنفيذية البعد البيئي والحوكمة الحضرية. ومع ذلك، وفي ظل هذه السلبات ، فقد تمت مباشرة إعداد أول مخطط توجيهي للتهيئة والتعمير لمدينة تبسة سنة 1995م ، والذي تأخرت المصادقة عليه الى سنة 1998م، بعد استهلاك المجال الخاص بالمدى القريب و لقد اعتمد هذا المخطط على الإحصاء العام للسكن والسكان والحصائل المنجزة في المكاتب، التي غيب فيها تماما التحقيق الميداني والمعطيات البيئية بسبب مركزية القرار والتعقيدات الإدارية ، بالإضافة إلى عدم الإستقرار السوسيو- إقتصادي الذي فرضته العشرية السوداء ، مما جعل أغلب القرارات المتخذة فيه منعزلة مغيب فيها التنسيق والتشاور بين الفاعلين والمستعملين . وهذا ما جعل التوسع العمراني للمدينة عبارة عن تمدد على حساب الأراضي الزراعية التابعه للخواص بالجهة الغربية للمدينة على طول الطريق الوطني رقم 10، بهدف ربط المنطقة السكنية الحضرية الجديدة رقم 04 بباقي النسيج الحضري للمدينة دون التشخيص الدقيق لأهم عوائق التخطيط الحضري التي نتجت عن إنتاج مختلف المجالات السكنية ، لا سيما توسط المنطقة الصناعية للمجالات الحضرية، وحماية المدينة من مختلف الأخطار والتهديدات الطبيعية ، خاصة وأن أغلب المجالات السكنية العشوائية معرضة للفيضانات، وتغيب فيها تفاصيل خاصة بحماية البيئة، بالإضافة الى توسط الخطوط الكهربائية وخطوط السكة الحديدية لمختلف المجالات السكنية...، كما تجدر الإشارة لعدم المصادقة على أغلب مخططات شغل

الأراضي المعدة في هذه المرحلة، مما جعل هذه الأدوات تعيد إنتاج مخطط عمران توجيهي يضم الوسط الحضري وباقي المجال البلدي.

كما عرفت سنة 2012 مباشرة مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير، الذي لم تتم المصادقة عليه إلى اليوم، بسبب تعقد الإجراءات الإدارية وعدم مرونة القوانين المرجعية. فهو بذلك إعادة إنتاج لجيل ثان للمخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير، أهم ما ميزه توجيه التوسع العمراني نحو الأقطاب العمرانية (الدكان، العنبة وبولحاف الدير التابع إداريا لبلدية بولحاف الدير)، هذا التوسع فرض بإلغاء تصنيف قطع أرضية فلاحية طبقا للمرسوم التنفيذي 11-239 المؤرخ في 09 جويلية 2011 لتخصيصها لإنجاز سكنات ومرافق عمومية، إضافة لنزع الملكية من أجل المنفعة العمومية بالنسبة لأراضي الخواص رغم وجود مخططات شغل أراضي مصادق عليها قادرة على استيعاب برامج سكنية تمكن من بناء المدينة على المدينة.

في خضم كل هذه التعقيدات، تبرز أهمية البحث وتستوجب طرح التساؤل الرئيسي التالي:

- هل يمكن الوصول لاستدامة التخطيط الحضري للمجالات السكنية بمدينة تبسة؟

ويتفرع عن هذا التساؤل الرئيسي بعض الأسئلة الفرعية المتمثلة في:

- كيف يمكن التعرف على مكانة التخطيط الحضري للمجالات السكنية ضمن ادوات التهيئة والتعمير والانتاج المجالي بمدينة تبسة؟

- كيف يتم تقييم مختلف المؤشرات العمرانية، الإجتماعية، الإقتصادية، البيئية والمؤسسية في استدامة المجالات السكنية بمدينة تبسة ؟

لمعالجة إشكالية البحث والإجابة عن مختلف التساؤلات المنبثقة عنها، يمكن طرح الفرضية الرئيسية التالية:

- يمكن الوصول للأهداف المرجوة من التخطيط الحضري المستدام بالمجالات السكنية بمدينة تبسة من خلال تقييم متقاطع لمختلف المؤشرات العمرانية، الإجتماعية، الإقتصادية، البيئية والمؤسسية.

والتي ينبثق عنها الفرضيات الثانوية التالية:

- يمكن التعرف على مكانة التخطيط الحضري للمجالات السكنية ضمن ادوات التهيئة والتعمير والانتاج المجالي بمدينة تبسة من خلال تحليل لهذه الأدوات بطريقة تمكن من التعرف على النقص الناتجة عن التطور الزماني والمكاني للمدينة .
- يتم تقييم مختلف المؤشرات العمرانية، الإجتماعية، الإقتصادية، البيئية والمؤسسية بالمجالات السكنية بالإعتماد على طرق إحصائية تمكن من معرفة مدى تشابك هذه المؤشرات وتسمح بمعرفة تراتب المجالات السكنية من حيث استدامتها.

داو فع إختيار موضوع البحث

تم اختيار موضوع البحث نظرا لأهميته على الساحة العالمية والدولية والوطنية بسبب ارتباطه بالتخطيط والاستدامة الحضرية، وكذلك تم اختيار مدينة تبسة لأهميتها خاصة انها لم تعنى بالكثير من الدراسات السابقة، وشهدت توطن متسارع لعدد من البرامج السكنية الاستيعابية وتدخلات المواطن العشوائية التي لم تحترم في اغلبها مفاهيم الاستدامة

منهجية البحث

تم الاستناد على المنهج الوصفي والتحليلي بإستخدام الطريقة الكمية والكيفية التي يتبين من خلالها القصور في مراعاة أهداف التنمية المستدامة في عملية التخطيط الحضري عبر مختلف المراحل الزمنية المصاحبة لإنتاج المجالات السكنية بمدينة تبسة والتي أدت لتباين هذه الاستدامة بين مختلف المجالات السكنية بالمدينة، وكذا بين مختلف الطبقات المشكلة لنفس المجال السكني التي مكنت من الخروج بجملته من المتغيرات والمؤشرات الواجب دراستها لتقييم استدامة التخطيط الحضري للمجالات السكنية وفق منظور التنمية المستدامة.

ولا يتحقق هذا التقييم إلا بالاعتماد على "المقاربة النسقية التي تعتمد على تحليل مختلف العناصر التركيبية للمجالات السكنية بهدف الوصول الى تخطيط حضري متناسق ومتكامل على مختلف المقاييس والأبعاد"² وهذا ما يفرض الاعتماد على مقاربة مندمجة تحتاج لتفكير شامل يتفاعل فيه بطريقة متزامنة مختلف الابعاد العمرانية، الاجتماعية، الاقتصادية، البيئية والمؤسسية بنظرة

² نسيمه طرطار: النسق العمراني لولاية بسكرة بين القطبية الجاذبية ووظيفة المجال - دراسة حالة ولاية بسكرة، قسم الهندسة المعمارية، جامعة بسكرة، 2013، ص25.

استشرافية، متجانسة وتشاركية تفرض اللجوء الى فريق متعدد الاختصاصات من الفاعلين ويجعل المستعملين محورا لها، وعليه وردت منهجية البحث ضمن ثلاث مراحل تتمثل في:

أ- **المرحلة الاستطلاعية:** سمحت هذه المرحلة بالتطرق لأهم المفاهيم المتعلقة بالمتغيرات والثوابت المختلفة لموضوع البحث اعتمادا على جملة من المراجع والدراسات السابقة الخادمة له والتي تمكن من استخراج مجموعة من الأفكار تمهد للانطلاق في العمل وانجاز البحث.

ب- **المرحلة الميدانية:** لتحقيق النتائج المرجوة من خلال البحث وجب جمع معلومات، معطيات، إحصائيات ضرورية مرتبطة بالموضوع، وعليه تم القيام في بادئ الأمر بجمع المعطيات لدى الهيئات الإدارية من خلال الاتصال بمختلف المصالح الادارية والتقنية من أجل الاطلاع على الوثائق الرسمية التي بإمكانها إثراء الموضوع، مع تنظيم لقاءات مع المسؤولين والمختصين في بعض الإدارات سواء بمدينة تبسة أو خارجها حيث مكنت من الحصول على مجموعة من الوثائق الرسمية ذات فائدة علمية متغيرة كالخرائط، الإحصائيات المختلفة والمتعددة، التقارير... غير انه لم يتم التمكن من جمع كل المعطيات الضرورية للبحث، فحتى لو توفر بعضها فأما يكون ناقصا، أو متناقض مع بقية الوثائق المتحصل عليها، إضافة لإنجاز العديد من التحقيقات الميدانية التي تمكن من جمع معطيات إحصائية مرتبطة مباشرة بموضوع البحث حسب تواجدها في الميدان وكذا الاعتماد على جمع معطيات إحصائية باستخدام استبيان ميداني تم فيه تبني أسلوب الاستمارة كأداة جوهرية لاستكمال بقية المعطيات الإحصائية التي تخدم موضوع البحث، لأنها وسيلة اتصال مباشر مع الميدان وتقدم معطيات إحصائية أكثر تفصيلا للمعطيات التي لم يتم الحصول عليها بالطرق السابقة حيث تم إعداد إستبيان يضم خمس محاور حسب أبعاد التنمية المستدامة المعتمدة في البحث أين تم توزيعه بطريقة عشوائية على عينة من العائلات بمدينة تبسة مقدارها 10% من إجمالي عائلات كل مجال سكني، أين بلغ حجم العينة 4918 استبيان ولقد تم الاستعانة بمختلف المؤسسات التربوية (المدارس الابتدائية) المتواجدة بمختلف المجالات السكنية في عملية التوزيع.

ج- مرحلة تحليل المعطيات:

بعد استكمال كل المعطيات والمعلومات المرتبطة بموضوع البحث سواء على المستوى النظري أو المعطيات الإحصائية، تم التطرق إلى فرزها، تصنيفها وتحليلها لتقييم التخطيط الحضري للمجالات

السكنية بمدينة تبسة، لذلك كان الغرض الأساسي من التحليل هو عرض نتائجه في عدة أشكال: خرائط، مصفوفات، جداول، رسوم بيانية... لأجل دعم المناقشة والنتائج، وهذا ما يساعد في تفسير الكثير من الظواهر التي يسعى البحث لتحليلها ولربط عناصرها مع بعضها البعض.

ومن أجل توضيح مختلف الظواهر المجالية المرتبطة بموضوع البحث من خلال التمثيل الخطي، المساحي وحتى النقطي، اعتمادا على المتغيرات البصرية باستخدام القوانين الإحصائية (المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري، معامل الارتباط، التحليل العاملي...)، وذلك إما بواسطة نماذج التحليل وبرنامج MapInfo Professional V8.0 ، أو بواسطة برامج إحصائية كبرنامج IBM SPSS STATISTICS 20، وقد تم تفصيل هذه الدراسة من خلال خطة تتماشى وطبيعة الموضوع ضمن جزئين رئيسيين الأول نظري والثاني تطبيقي لتكون خطة البحث كما يلي:

مقدمة عامة

الفصل الأول: الإطار النظري للتخطيط الحضري

تناول هذا الفصل إطارا مفاهيمي ونظريا للتخطيط الحضري، أين تم التطرق لأهم المفاهيم المتعلقة بالتخطيط الحضري بإعطاء تعاريف مختلفة له وكذا التعرف على أهم مراحله في الجزائر، أبرز الأدوات العملية لإنتاج المجال السكني في الجزائر، مستويات التخطيط في الجزائر وأهم الأدوات المتعلقة بكل مستوى...

الفصل الثاني: الإطار النظري للتنمية المستدامة

تطرق هذا الفصل لبعض المفاهيم الخاصة بالتنمية المستدامة لما لها من صلة وثيقة بموضوع التخطيط الحضري للمجالات السكنية من خلال طرح أهم المفاهيم والتعاريف والمحطات التاريخية للتنمية المستدامة وكذا أهم مؤشرات وأهدافها ومن ثمة التطرق إلى التنمية الحضرية المستدامة من خلال مفهومها والتعرف على الالتزامات العشر لمؤتمر البورق وكذا الانتقال إلى مفهوم المدينة المستدامة وخصائصها ومبادئها ثم الهبوط إلى مستوى الحي المستدام من خلال التعرف على مفاهيمه وأهدافه...

الفصل الثالث: المعطيات التاريخية والطبيعية، السكانية والعمرائية بمدينة تبسة.

تتضمن هذه الدراسة التطرق إلى أهم المعطيات التاريخية والطبيعية، السكانية والعمرائية التي تخدم

البحث

الفصل الرابع: قراءة تأملية تحليلية لمختلف ظروف التخطيط الحضري لمجالى بمدينة تبسة

تم من خلالها تحليل لأهم ادوات التخطيط الحضري وظروف الإنتاج المجالى لمدينة تبسة وتحديد أهم عوائق استدامة تخطيطها الحضري .

الفصل الخامس: تقييم استدامة التخطيط الحضري عبر مختلف المجالات السكنية بمدينة تبسة

بعد تقسيم مدينة تبسة الى ثمانية مجالات سكنية، تم تقييم التخطيط الحضري للمجالات السكنية الثمانية من خلال الاعتماد على المتغيرات والمؤشرات المتعلقة بأبعاد التنمية المستدامة العمرائية، الاجتماعية، الاقتصادية، البيئية والمؤسسية المحددة مسبقا من خلال الاطلاع على جملة من الطرق والمناهج العالمية المعتمدة وتكييفها مع الواقع المحلي وهذا بالاعتماد على طرق واساليب علمية.

خلاصة عامة

الفصل الأول

الإطار النظري: التخطيط الحضري

الفصل الأول: التخطيط الحضري

يلعب التخطيط الحضري دورا هاما في ضمان التنسيق والتكامل بين مختلف مكونات المجالات الحضرية، وهو ما يعكس كفاءة المجالات السكنية وتوافقها مع تلبية الاحتياجات اليومية للأفراد، التي تتضح ملامحها من خلال كفاءة ضبط التوسع الحضري، التوزيع المجالي الأمثل للأنشطة والخدمات...، وعليه، ومن أجل إدراك الدور المفاهيمي لتخطيط الحضري في إنتاج المجالات السكنية. سيتم في هذا الفصل محاولة تقديم لأهم المفاهيم والتعريفات المتعلقة بالتخطيط الحضري بصفة عامة وبالجزائر بصفة خاصة.

1- تعاريف ومفاهيم

1-1 المدينة

تتعدد تعاريف المدينة تبعا لمختلف التخصصات، "الجغرافي يرجعها لاحتلالها نقطة الامتياز في الموقع الجغرافي، الاقتصادي يرجعها إلى نسبة العمالة وأشكالها، الاجتماعي يرجعها إلى مستوى التحضر مبرزا نسبة العاملين في الزراعة والوظائف الأخرى والعمراني يعتبرها في نفس الوقت إطار طبيعي إيكولوجي، مجال متميز ومفضل للعلاقات السوسيو ثقافية، نقطة قوية ضمن المجال الجيواقتصادي"¹، لكن أغلبها تتفق على أن المدينة تتمثل في تجمعات سكانية مستقرة تنتشر بها أنماط الحياة الحضرية وهي تتميز بمظهرها العمراني ووظائفها الأساسية التي تؤديها. ولقد عرفها المشرع الجزائري : على أنها "كل تجمع حضري ذو حجم سكاني يتوفر على وظائف إدارية واقتصادية واجتماعية وثقافية"².

فمن خلال التأمل في تعريف المشرع الجزائري للمدينة يمكن الحكم على ان اغلب المدن الجزائرية عبارة عن مجالات سكنية بالدرجة الأولى.

¹ شريف رحمانى: الجزائر غدا، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، 1996، ص240.
² الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: قانون 06-06 يتضمن القانون التوجيهي للمدينة، عدد 15، 2006، ص18.

1-2 الحي

يعتبر الحي أهم مستوى للمجال السكني في المدن بصفة عامة والمدينة الجزائرية بصفة خاصة لذا عرفه المشرع الجزائري على أنه "جزء من المدينة يحدد على أساس تركيبية من المعطيات تتعلق بحالة النسيج العمراني وبنيته وتشكيلته وعدد السكان المقيمين به"³

1-3 التخطيط

التخطيط أسلوب علمي يهدف إلى دراسة جميع أنواع الموارد والإمكانات المتوفرة في الدولة أو الإقليم أو المدينة أو القرية أو المؤسسة، وتحديد كيفية استخدام هذه الموارد في تحقيق الأهداف وتحسين الأوضاع، وعلى هذا الأساس ترتبط عملية التخطيط ارتباطا وثيقا بالدراسة العلمية الالدة والعميقة للموارد البشرية والاقتصادية والطبيعية المتوفرة، ومعرفة مدى كفايتها، وأنماط توزيعها، وكيفية الحصول عليها، وإمكانات استغلالها، ومدى تحقيق ذلك للأهداف والآمال التي يسعى إليها المجتمع على أن يكون استخدام الموارد نتيجة لهذه الدراسة- محققا لأكبر قدر من الإنتاج، ومضيفا لمزيد من الدخل القومي، ومساعدة على تحقيق قدر كبير من التنمية.

وترتبط مثل هذه الدراسة بمبدأ الاختيار- الذي يبني على التقسيم والمقارنة، وفي ضوء ذلك كله يكون الاختيار والمفاضلة- وخاصة إذا كانت هناك مجموعة متعددة من الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها، وهكذا لا بد أولا من اختيار الأهداف، ثم ثانيا تحديد الأسلوب الذي يتبع في توجيه الموارد لتحقيق هذه الأهداف، وثالثا وأخيرا تأتي مرحلة تنفيذ الأسلوب المقترح.⁴

1-4 التخطيط الحضري

مجموعة من الإجراءات السياسية تحمل معها قواعد وتنظيمات تهدف لخلق التناسق بين أنشطة المتدخلين المعموميين والخواص في مجال معين باجال محددة⁵

رغبة المعرفة من أجل إدراك واستيعاب المشاكل العمرانية بكل تعقيداتها، ورغبة التدخل من أجل التسيير الجماعي الأمثل للإطار المعيشي وطريقة العيش.⁶

³ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية : نفس المرجع السابق،ص18.

⁴ د. فؤاد محمد الصقار، التخطيط الإقليمي، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1994، ص 13.

⁵ Benidir Fatiha: Urbanisme et Planification Urbaine-cas de Constantine-,thèse présenté pour l'obtention du diplôme de doctorat d'état ,Département D'architecture et D'urbanisme, Université Mantouri ,costantine,2008,p5

الإستراتيجية أو مجموعة الاستراتيجيات التي تتبعها مراكز اتخاذ القرارات لتنمية وتوجيه وضبط نمو وتوسع البيئات الحضرية بحيث يتاح للأنشطة والخدمات الحضرية أفضل توزيع مجالي وللسكان أفضل الفوائد من هذه الأنشطة الحضرية، وتتضمن الاستراتيجية عادة تصورا لما يمكن أن يحدث وتبنى هذه التصورات على معايير علمية واضحة⁷.

وهو أداة لتحقيق المصلحة العامة لكافة قطاعات وفئات المجتمع، من خلال وضع تصورات لأوضاع مستقبلية مرغوبة ومفضلة، لتوزيع الأنشطة والاستعمالات المجتمعية في المكان الملائم وفي الوقت المناسب، وبما يحقق التوازن بين احتياجات التنمية في الحاضر والمستقبل القريب من ناحية، وبين احتياجات التنمية لأجيال المستقبل البعيد من ناحية أخرى، وبما يحقق التوازن بين الرؤى الاستراتيجية والطموحات من ناحية، وبين الإمكانيات الواقعية من ناحية أخرى، مع ضمان تحقيق التنسيق والتكامل، في استيفاء احتياجات ومتطلبات القطاعات التنموية الشاملة، من خلال التزويد بالخدمات والمرافق العامة وشبكات البنية الأساسية بأنواعها المختلفة⁸

1-5 التخطيط الحضري المستدام

هو التخطيط الذي يحدد شكل التنمية المستقبلية ويعرف الاحتياجات ويعمل على تحقيقها، ويحدد مدى قدرة المجتمعات على إستمرارية الانتاج وعلى اعادة احياء نفسها، وعلى المخططات المستدامة أن تعمل على ايجاد التوازن بين البيئة والاقتصاد والقيم الاجتماعية، حتى تلبي هذه الاماكن الجديدة احتياجات العمل والحياة للسكان المحليين واهتماماتهم، و أن تصل الاهتمامات المحلية بالعالمية⁹.

2- مراحل التخطيط الحضري في الجزائر:

1-2 الفترة الاستعمارية (من سنة 1830 الى 1962 م)

تعتبر هذه الفترة مرحلة حاسمة لرسم الحدود المجالية حيث اعتمدت مخططاتها على مبادئ الاستعمار الكلاسيكي من خلال تخطيط مناطق محددة على حساب باقي الاقليم وذلك بتوفير

⁶ Jean Paul Lacaze: Introduction a la planification urbaine ,imprecise d'Urbanisme a la francaise, edition du moniteur, 1979,p90-91

⁷ علي الحوات: التخطيط الحضري ، الدار الجماهيرية للنشر ، طرابلس، 1990، ص31.
⁸ فائق جمعة المنديل: سياسات التخطيط العمراني ودورها في التنمية المستدامة والشاملة للمجتمعات العربية، المؤتمر الإقليمي "المبادرات والابداع التنموي في المدينة العربية"، المملكة الاردنية الهاشمية، عمان، جانفي 2008، ص18.
⁹ مجد عمر حافظ إدريخ: استراتيجيات وسياسات التخطيط المستدام والمتكامل لاستخدامات الاراضي والمواصلات في مدينة نابلس، مذكرة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2005، ص16-17.

الطرق والهياكل المساعدة على نقل الثروات الى فرنسا ،حيث طبقت ادارة المستعمر الفرنسي بالنسبة لسياسة التعمير نفس القوانين الفرنسية المطبقة بعد سنة 1919م مع تكييفها مع ظروف البلاد¹⁰

2- 1- 2 فترة الاهمال العمراني والاهتمام بالسيطرة (1830-1954 م)

الهدف من أي سياسة تخطيطية هو التدخل "من أجل أحسن تهيئة للمدينة من ناحية الوظائف الاقتصادية والاجتماعية"¹¹، ففي هذه الفترة لم تكن هناك سياسة تخطيطية واضحة ،بل كانت هناك محاولات لتهيئة المجال بهدف التقليص من الفوارق المجالية والاقتصادية مع سيطرة المستعمر على الثروات والارض ومن أهمها:

- وضع مخططات التهيئة والتوسع والتجميل بالنسبة للبلديات التي يتعدى عدد سكانها 10.000 ساكن وهذا بموجب مرسوم 1922/01/05 والتي مثلت بداية العمران التخطيطي .
- وضع مخططات التصريف والاحاطة سنة 1919 والتي مثلت الاستغناء عن العمران العسكري¹²
- ظهور البلديات ذات الصلاحية الكاملة والمسيرة وفق الطريقة الفرنسية وهذا سنة 1847، وهي عبارة عن وحدة إدارية وإقليمية مكونة من مركز وارض زراعية محيطة مسيرة من طرف حاكم إدري يلعب دور شيخ البلدية¹³

2- 1- 2 فترة التفتن (1954-1962 م)

تميزت هذه الفترة باندلاع الثورة سنة 1954 م أين حاول المستعمر دمج المجتمع الجزائري بالفرنسي، فظهر مخطط قسنطينة الذي أعلن عليه شارل ديغول رسميا بقسنطينة في 1958/10/03م والذي يهدف الى التنمية مقابل الاستسلام ، الثروة مقابل عدم التمرد والرفاهية مقابل الاندماج ولقد إستمر العمل به حتى بعد الاستقلال.

¹⁰ Alberto Zuccheli: Introduction à L'urbanisme Opérationnel et a la composition Urbaine, Volume 2,OPU, 1983, p252-253.

¹¹ Claude Jacquir:La Place Des Habitants Dans Les Politique Urbaine en Europe,Edition profession banlieue,p27.

¹² Maouia Saidouni: Element d'Introduction à l'urbanisme-Histoire,méthodologie,réglementation,Edition casbah,2001,p201.

¹³ براقدي سليم: مدينة عين البيضاء: النمو الحضري، إشكالية التوسع والمشكلات المتعددة- تشخيص، تحليل ومعالجة-، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تهيئة عمران، قسم التهيئة العمرانية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2005، ص09.

2-2 فترة ما بعد الاستقلال

تميزت هذه الفترة خاصة خلال السنوات الأولى بشح بل انعدام الوثائق والمخططات العمرانية التي استعنت فرنسا بأخذها، ما أدخل الدولة في سياسة إستعجالية هدفها الخروج من المشاكل الموروثة عن المستعمر و استغلال ثروات البلاد لتنميتها.

2-2-1 فترة 1962-1966م

في هذه الفترة كان اهتمام الدولة منصب نحو الحل الاستعجالي للقضايا السياسية، الاجتماعية والاقتصادية، ما جعلتها تعتمد على القانون العام للتعمير الموروث عن فرنسا الاستعمارية (قانون 1985م) الذي حاولت تطبيقه على الجزائر سنة 1960.

حيث إنصب في هذه الفترة إهتمام الدولة على قطاع الزراعة خاصة على الاراضي الفلاحية المنتجة كسهول متيجة، السهول القسنطينية، سهول الحضنة....، إضافة الى تركيزها على قطاع الصناعة والذي اتضحت ملامحه من خلال انجاز عدة مناطق صناعية¹⁴ حيث يجب أن توفر كل منطقة صناعية أكبر من 1000 منصب شغل ما زاد من حدة استقطاب المدن لسكان الارياف(النزوح الريفي من أجل العمل في القطاع الصناعي).

2-2-2 فترة 1967-1977 م

الدولة لم تعطي اولوية لقطاع السكن في هذه الفترة وبقيت اهتماماتها مركزة على التوازن الجهوي للبلاد المبني على القطاع الصناعي، حيث ظهرت مخططات التنمية الاقتصادية الاولى التي ركزت على الاستثمارات الصناعية والاقتصادية والمتمثلة في :

أ- المخطط الثلاثي (1967-1969م)

ركز هذا المخطط على برامج سكنية ريفية أنجزت على هذه الفترة من طرف ديوان (H L M) الموروث من الاستعمار الفرنسي من أجل الحد من النزوح الريفي من جهة والتكفل بالمناطق الفقيرة من جهة أخرى.

¹⁴ Benachenhou A:l'experience Algerienne de planification et de developement, 1962-1982 ,deuxieme édition,opu,p23

ب- المخطط الرباعي الأول (1970-1973م)

حيث كان نتاجه تكفل الصندوق الجزائري لتهيئة المجال بإعداد المخطط التوجيهي للتهيئة والتنمية على المدى البعيد، حيث ظهر مخططين يتمثلان في المخطط البلدي للتنمية (PCD) بالنسبة لكل البلديات، و مخطط التحديث الحضري (PMU) التي تهدف الى تقليل اللاتوازن بين البلديات.

ج- المخطط الرباعي الثاني (1974-1977 م)

ركزت الدولة في هذه الفترة على إعداد أدوات التعمير العملية حيث كان اخر أجل لصلاحيه التنظيمات ذات الاصل الاستعماري شهر جوان 1975 لتظهر "المناطق الحضرية السكنية الجديدة التي لا يمكن إعتبارها أداة للتخطيط الحضري بل إجراء تقني وإداري"¹⁵ معتمد من طرف وزارة الاشغال العمومية والبناء بسبب الطلب المتزايد على السكن " ولقد أنجز أغلبها من طرف الصندوق الجزائري لتهيئة الاقليم"¹⁶.

وتجدر الاشارة الى صدور عدة قوانين متعلقة بمجال التعمير كقانون الاحتياطات العقارية في 1974م، قانون رخصة البناء ورخصة التجزئة في 1975م، قانون التعاونيات العقارية لسنة 1976م وأيضا إنجاز عدد من القرى الاشتراكية في المناطق الريفية ولقد تميزت هذه الفترة بإنشاء عدة أدوات تخطيط سوسيو-اقتصادية على المستوى المحلي، كانت لها أهمية تنمية كبيرة بالنسبة للاقطاب العمرانية الساحلية على عكس المدن الصغيرة الداخلية التي لم تستفد من هذه البرامج الى نادرا مثل:

• المخطط البلدي للتنمية

ذو بعد محلي يتم تمويله سنويا ببرنامج مالي ما يسمح لكل بلدية بالاستفادة بميزانية بهدف تميمتها الزراعية والصناعية وتطوير مراقفها الإجتماعية.

• مخطط التحديث الحضري

يهدف الى التدخل على الانسجة العمرانية المتواجدة داخل المدن الكبيرة والمتوسطة دوره يقتصر على تموضع التجهيزات و التوزيع المجالي للاستثمارات.

¹⁵ COTE M: constantine,cité antique et ville nouvelle,edition média-plus,constantine,2006,p35

¹⁶ Maouia Saidouni:idem,p211.

• مخطط العمران الرئيسي

أداة لتسيير المجالي يقوم على برمجة الاحتياجات الديمغرافية والسوسيو إقتصادية، يخص التجمع الحضري فقط وفي حالة عدم وجوده فإنه من الواجب تحديد مخطط تعمير مؤقت جاء نتيجة الاستهلاك المفرط للأراضي الحضرية بعد ظهور الأمر 74-26 المؤرخ في 02 فيفري 1974م المتضمن تكوين احتياطات عقارية لصالح البلديات .

3-2-2 فترة 1978-1987 م

ظهر في هذه الفترة المخطط الخماسي (1980-1984) حيث شهد هذا المخطط تغيرات ملحوظة في ميدان التهيئة العمرانية فسنة 1980م تعتبر بداية لظهور ملامح تجسيد سياسة التهيئة العمرانية من خلال إنشاء وزارة التخطيط و تهيئة الاقليم وكذا المركز الوطني للدراسات والبحث الحضري(CNERU)، أما سنة 1981 م فتأسست فيها الوكالة الوطنية للتهيئة العمرانية (ANAT) من أجل إعداد مونوغرافية الولايات، وإعداد المخطط الوطني لتهيئة الاقليم (SNAT) ،أما في سنة 1986 فظهر الميثاق الوطني الذي جاء بأول قانون للتهيئة العمرانية تحت رقم 03-87 المؤرخ في 1987/10/27م والذي حدد افاق الجزائر الى غاية 2010م ووضع مخططات جديدة تتمثل في:

- مخطط وطني لتهيئة الاقليم .
- ثمانية مخططات(08) للتهيئة الجهوية .
- ثمانية و أربعون (48) مخطط تهيئة ولائي.

4-2-2 فترة 1988-1989م

تم التخلي عن كل الاستراتيجيات فتعرضت التهيئة العمرانية كغيرها من السياسات الأخرى التي انتهجتها الدولة لصدمة ازمة انخفاض سعر البترول فانسحبت الدولة وتخلت عن أغلب أهداف التهيئة العمرانية¹⁷

¹⁷ محمد الهادي لعروق:التخطيط الحضري في الجزائر، التوسع وتسيير المدن الكبرى ،ملتقى دولي، جامعة هواري بومدين،7 مارس 1996،ص18.

2-2-5 فترة 1990-2000م

في هذه الفترة أعادت الدولة الجزائرية النظر في أغلب التنظيمات المتعلقة بالتعمير كغيرها من القوانين التي تحكم باقي الميادين الأخرى بسبب تبنيها سياسة التعددية الحزبية وتحويل إقتصادها من الاشتراكي إلى إقتصاد السوق التي كرسها دستور 1989م حيث تم:

- تعديل قانون البلدية بموجب القانون 90-08 المؤرخ في 07/04/1990م الذي مكنها من إنشاء وكالات تسيير وتنظيم عقاري تساعد في تنفيذ مخططاتها العمرانية.
- صدور قانون التوجيه العقاري الذي يلغي قانون الاحتياطات العقارية بموجب القانون 90-25 المؤرخ في 18/11/1990م الذي فتح السوق العقارية أمام مختلف المتعاملين مع بقاء الدول متحكم في هذه السوق.
- صدور القانون 90/29 المؤرخ في 01/12/1990م المتعلق بالتهيئة والتعمير حيث ركز على أداتين تتمثلان في المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير، مخطط شغل الأراضي، ستة عقود تعميم تتمثل في رخصة البناء، شهادة التعمير، شهادة التقسيم، رخصة التجزئة، رخصة الهدم، شهادة المطابقة.

2-2-7 الفترة 2001 الى غاية يومنا هذا

تعتبر هذه المرحلة بداية التفكير في النوعية الحضرية في اطار التنمية المستدامة من خلال ظهور قوانين تركز هذا المبدأ أهمها:

- القانون رقم 01-20 المؤرخ في 12-12-2001 المتعلق بتهيئة الاقليم وتنميته المستدامة .
- القانون 06-06 المؤرخ في 20-02-2006 المتعلق بالقانون التوجيهي للمدينة الذي يهدف الى تحقيق التنمية المستدامة بصفتها إطارا متكاملًا متعدد الابعاد والقطاعات والاطراف من خلال:
 - تقليص الفوارق بين الاحياء وترقية التماسك الاجتماعي.
 - القضاء على السكنات الهشة وغير الصحية.
 - التحكم في مخططات النقل والتنقل، وحركة المرور داخل محاور المدينة وحولها.
 - تدعيم الطرق والشبكات المختلفة.
 - ضمان توفير الخدمة العمومية وتعميمها خاصة تلك المتعلقة بالصحة والتربية والتكوين والسياحة والثقافة والرياضة والترفيه.
 - حماية البيئة
 - الوقاية من الأخطار الكبرى وحماية السكان.

- مكافحة الآفات الاجتماعية والاقصاء والانحراف والفقر والبطالة.
 - ترقية الشراكة والتعاون بين المدن
 - اندماج المدن الكبرى في الشبكات الجهوية والدولية
- كما تميزت هذه الفترة بإعادة النظر في كيفية تحضير وتسليم عقد التعمير بموجب المرسوم التنفيذي 15-19 الصادر بالعدد السابع للجريدة الرسمية لسنة 2015.

3- أبرز الأدوات العملية لإنتاج المجال السكني في الجزائر
تتلخص أهم الأدوات العملية المتعلقة بإنتاج المجال السكني بالمدن الداخلة ضمن الشبكة الحضرية للهضاب العليا في أهم البرامج السكنية التي تم تنفيذها في ارض الواقع ولعل لأهمها:

3-1 المناطق السكنية الحضرية الجديدة

خلال العشرية الاولى للاستقلال، نمت المدينة الجزائرية دون التفكير في أنها نسق عمراني، ما جعلها عرضة للتعمير العشوائي وهو ما ألزم السلطات على انجاز مجمعات كبرى دون الاخذ بعين الاعتبار التجهيزات المرافقة لها، حيث أنشأ المناطق السكنية الحضرية الجديدة بموجب منشور وزاري تحت رقم PU/355 المؤرخ في 19 فيفري 1975م، وهي عبارة عن سكنات جماعية موحدة مسبقة التجهيز يتم إنشاؤها عندما يتجاوز البرامج السكني 1000 مسكن.

3-1-1 أهداف المناطق السكنية الحضرية الجديدة

تهدف البرامج السكنية الحضرية الجديدة لأهداف عدة أهمها:

- تدارك التأخر الموجود في السكن بالمدن،
- دمج السكن في المحيط العمراني،
- "تأهيل عمليات انتاج المجال من خلال إجراء اداري بمشاركة الجماعات المحلية، مصالح التسيير والهيئات السياسية"¹⁸

3-1-2 عيوب المناطق السكنية الحضرية الجديدة

نتيجة للهدف الذي انشأت من اجله البرامج السكنية الحضرية الجديدة والمتمثل في تدارك العجز الملحوظ في الحضيرة السكنية بالمدن الجزائرية، وأمام السياسات العمرانية المتبعة من طرف الدولة ظهرت عدة عيوب يذكر منها:

¹⁸ Alberto ZUCHELLI, idem, p69.

- المجالات السكنية أصبحت دون هوية و أحيانا مصدرا للآفات الاجتماعية.
- دراستها لم تأخذ بعين الاعتبار القواعد العلمية والفنية وهي عبارة عن نموذج معماري وعمراني معمم وموحد ما جعلها أحياء مراقد تكرر ظاهرة التريف بسبب عدم مراعاة خصائص السكان الاجتماعية وتهمل الخصوصيات البيئية والمناخية للمناطق الحاضنة ما أثر على الصورة الحضرية للمدينة الجزائرية.
- إدراجها ضمن المشاريع العمومية التابعة لوزارة التعمير والاسكان بدل مخطط العمران الرئيسي، ما جعلها خارج إشراف وتسيير البلديات، ما أدى الى غياب التنسيق بين الفاعلين الحضريين (السلطات المحلية، المهنية والمقاولات ...) مع بيروقراطية تسييرها التي شجعت تدهورها بسرعة.
- انجازها على أرض الواقع لم يأخذ بعين الاعتبار تقاليد الاسرة الجزائرية خاصة ما يتعلق بعامل الحرمة وحسن الجيرة .
- عدم احترام المعايير العمرانية المعمول بها خاصة بالنسبة للفضاءات الخارجية والتجهيزات المرافقة أثر على الحياة الحضرية وساهم في انتشار ظاهرة التهميش الحضري.

3-2 التحايفص الإجماعفة

أنجرت عند ظهور القانون 82-02 المؤرخ في 06/02/1982م المتعلق برخصة البناء ورخصة التجزئة أعمدتها الدولة في اطار الاستعجال في انشاء مناطق سكنفة مخططة تتم متابعتها من طرف الدولة والوكالات العقارفة تتميز بتوسع عمودي الذي انعكس على الاستهلاك غير العقلاني للأراضي الزراعية ،مع الغياب شبه التام للمرافق والتجهيزات العمومية.

4- مستوفات التخطيط المبالف والحضرف في الجزائر

تتدرج مستوفات التخطيط المبالف والحضرف في الجزائر بشكل عمودي، حفا لا فوجد هناك ذهاب وإلفاف بفن هذه الأدوات سواء في نفس المستوى المتعلق بالتخطيط المبالف أو التخطيط الحضرف أو بفنهما وتتمثل هذه المستوفات اساف:

4-1 التخطيط المبالف

تتعاكس سفاة التخطيط المبالف في الجزائر من خلال الأدوات المعدة لذلك والمتمثلة أساساف:

4-1-1 المخطط الوطني لتففة الاقلفم

فعاكس المنظور المستقبلف لشغل التراب الوطني وقواعد إعادة التوفف المتوازن للأنشطة والتعمفر وتضبط المبادئ التي تحكم تنظيم الهفاكل الاساسفة الكبرى وتحديد مواقعها والخدمات الجماعفة ذات

المنفعة الوطنية ويرتكز على "الاستجابة للاختلالات في تموقع السكان والنشاطات في الاقليم، تفعيل جاذبية الاقليم، والحفاظ على رأس المال الطبيعي والثقافي للبلاد"¹⁹.

4-1-2 المخطط الجهوي لتهيئة الاقليم

وسيلة دعم للمخطط الوطني لتهيئة الاقليم من أجل التكفل بأهداف التنمية الجهوية وضمان أكبر دقة في تحديد إختيارات واعمال التهيئة العمرانية.

4-1-3 المخطط الولائي للتنمية

يهدف الى توضيح التوجيهات المعدة في المخطط الجهوي لتهيئة الاقليم وفق خصائص إقليم الولاية خاصة فيما يتعلق بـ:

- توجيهات التنمية والاعمال الواجب القيام بها من أجل إعادة التوازن الضروري على مستوى توزيع الانشطة وتوطين السكان بين مختلف بلديات الولاية.
- تنظيم الخدمات العمومية ومساحات التنمية المشتركة بين البلديات.
- تنظيم الهياكل الاساسية ومناطق الانشطة الاقتصادية والخاصة بالاستصلاح
- بنية التجمعات الحضرية والريفية وقواعد التماسك القطاعي والزمني لتطوير الولاية من خلال علاقتها مع المخطط الجهوي.

4-2 التخطيط الحضري

تكمّن مساعي الجزائر في ما يخص التخطيط الحضري من خلال الادوات التي تم انتاجها في هذا المستوى والمتمثلة في:

4-2-1 المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير

أداة التخطيط المجالي والتسيير الحضر، يحدد التوجيهات الأساسية للتهيئة العمرانية للبلدية أو البلديات المعنية أخذا بعين الاعتبار تصاميم التهيئة ومخططات التنمية ويضبط الصيغ المرجعية لمخطط شغل الأراضي ويحدد:

¹⁹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: قانون تهيئة الاقليم وتنميته المستدامة، العدد 77، 2001، ص02.

- التخصيص العام للأراضي على مجموع تراب بلدية أو مجموعة بلديات
- يحدد توسع المباني السكنية وتمركز المصالح والنشاطات وطبيعة وموقع التجهيزات الكبرى والهيكل الأساسية.
- يحدد مناطق التدخل في الأنسجة الحضرية والمناطق الواجب حمايتها.

أ - قطاعات المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير

يقسم المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير المنطقة التي يتعلق بها الى قطاعات محددة كمايلي:

- **قطاعات التعمير:** جزء ممتد من تراب البلدية يتوقع تخصيص أرضية لاستعمالات عامة وأجال محددة للتعمير وهي:
- **القطاعات المعمرة:** تشمل كل الأراضي حتى إن كانت غير مجهزة بجميع التهيئات التي تشغلها بنايات مجتمعة ومساحة فاصلة بينهما ومستحوزات التجهيزات والنشاطات ولو غير مبنية المساحات الخضراء والحدائق والفسحات الحرة والغابات الحضرية الموجهة إلى خدمة هذه البنايات المتجمعة، كما تشمل أيضا الأجزاء من المنطقة المعمرة الواجب تجديدها وإصلاحها وحمايتها.
- **القطاعات المبرمجة للتعمير:** تشمل القطاعات المخصصة للتعمير على الأمدين القصير والمتوسط في أفق عشر سنوات .
- **قطاعات التعمير المستقبلية:** تشمل الأراضي المخصصة للتعمير على المدى البعيد، في أفق عشرين سنة .
- **القطاعات غير القابلة للتعمير:** هي القطاعات التي يمكن أن تكون حقوق البناء منصوص عليها بدقة وينسب تتلاءم مع الاقتصاد العام لمناطق هذه القطاعات.

ب- إعداد المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير²⁰

يقرر إعداد المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير عن طريق مداولة المجلس الشعبي البلدي المعني أوالمجالس البلدية المعنية حيث يجب أن تبين هذه المداولة ما يأتي :

- التوجيهات التي تحددها الصورة الإجمالية للتهيئة أو مخطط التنمية بالنسبة إلى التراب المقصود.
- كفاءات مشاركة الإدارات العمومية والهيئات والمصالح العمومية والجمعيات في إعداد المخطط التوجيهي والتعمير .

²⁰الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: مرسوم تنفيذي رقم 91-177 الذي يحدد إجراءات إعداد المخطط التوجيهي والتعمير والمصادقة عليه ومحتوى الوثائق المتعلقة به، عدد26، 1990، ص56.

■ القائمة المحتملة للتجهيزات ذات الفائدة العمومية (يتكفل المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير ببرامج الدولة والجماعات الإقليمية والمؤسسات والمصالح العمومية وتفرض المشاريع ذات المصلحة الوطنية نفسها على المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير)²¹.

● تبلغ المداولة للوالي المختص إقليميا وتنتشر لمدة شهر بمقر المجلس الشعبي البلدي المعني أو المجالس الشعبية البلدية المعنية.

● يبادر رئيس المجلس الشعبي البلدي المعني أو رؤساء المجالس الشعبية البلدية المعنية أو المؤسسة العمومية المشتركة بين البلديات بإعداد المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير، وجمع الآراء في إطار التشاور مع مختلف الهيئات والمصالح العمومية والإدارات العمومية والجمعيات المعتمدة لهذا الغرض.

● يقوم رئيس المجلس الشعبي البلدي أو رؤساء المجالس الشعبية البلدية أو المؤسسة العمومية المشتركة بين البلديات باطلاع رؤساء غرف التجارة ورؤساء غرف الفلاحة، ورؤساء المنظمات المهنية، ورؤساء الجمعيات المحلية كتابيا بالمقرر القاضي بإعداد المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير، ولهؤلاء المرسل إليهم مهلة خمسة عشر (15) يوما ابتداء من تاريخ استلامهم الرسالة للإفصاح عما إذا كانوا يريدون أن يشاركوا في إعداد المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير وتعيين مثليهم في حالة ثبوت إرادتهم هذه.

● يقوم رئيس المجلس الشعبي البلدي أو رؤساء المجالس الشعبية البلدية بإصدار قرار يبين قائمة الإدارات العمومية والهيئات والمصالح العمومية أو الجمعيات عند انقضاء مهلة الخمس عشر يوما قرار يبين قائمة الإدارات العمومية والهيئات والمصالح العمومية أو الجمعيات التي طلبت استشارتها بشأن مشروع المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير حيث:

■ يستشار وجوبا بعنوان الإدارات العمومية والمصالح التابعة للدولة المكلفة في مستوى الولاية :

مصالح التعمير، الفلاحة، التنظيم الاقتصادي، الري، النقل، الأشغال العمومية، المباني والمواقع الأثرية والطبيعية، البريد والمواصلات، الصناعة وترقية الاستثمار.

■ ويستشار وجوبا بعنوان الهيئات والمصالح العمومية المكلفة في المستوى المحلي:

مصالح توزيع الطاقة، النقل، توزيع الماء، الضبط العقاري.²²

²¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: قانون رقم 90-29 بتعلق بالتهيئة والتعمير، مرجع سابق، ص 03
²² الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: مرسوم تنفيذي رقم 12-148 يتم المرسوم 91-177 الذي يحدد إجراءات إعداد المخطط التوجيهي والتعمير والمصادقة عليه ومحتوى الوثائق المتعلقة به، مرجع سابق، ص 14.

- ينشر هذا القرار مدة شهر في مقر المجلس الشعبي البلدي المعني أو رؤساء المجالس الشعبية البلدية المعنية ويبلغ للإدارات العمومية والهيئات والمصالح العمومية، وللجمعيات والمصالح التابعة للدولة.
- يبلغ مشروع المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير المصادق عليه بمداولة رئيس المجلس الشعبي البلدي أو رؤساء المجالس الشعبية البلدية للإدارات العمومية والهيئات والمصالح العمومية والجمعيات والمصالح المعنية التابعة للدولة وتمهل مدة ستون (60) يوما لإبداء آراءها أو ملاحظتها، إذا لم تجب خلال هذه المدة يعد رأيها موافقا.
- يخضع مشروع المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير المصادق عليه للاستقصاء العمومي لمدة خمسة وأربعون (45) يوما ويصدر رئيس المجلس الشعبي البلدي المعني أو رؤساء المجالس الشعبية البلدية المعنية قرارا بهذا الصدد :
- يحدد المكان أو الأماكن التي يمكن استشارة مشروع المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير فيه أو فيها.
- يعين المفوض المحقق أو المفوضين المحققين.
- يبين تاريخ انطلاق مدة التحقيق وتاريخ انتهائها.
- يحدد كفايات إجراء التحقيق العمومي.
- ينشر القرار الذي تعرض المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير على الاستقصاء العمومي بمقر المجلس الشعبي البلدي المعني أو المجالس الشعبية المعنية طوال مدة الاستقصاء العمومي. وتبلغ نسخة من القرار للوالي المختص إقليميا .
- يمكن أن تدون الملاحظات في سجل خاص مرقم وموقع من رئيس المجلس الشعبي البلدي المعني أو رؤساء المجالس الشعبية البلدية المعنية، أو يعرب عنها مباشرة أو ترسل كتابيا الى المفوض المحقق أو المفوضين المحققين.
- يقفل سجل الاستقصاء عند انقضاء المهلة القانونية ويوقعه المفوض المحقق أو المفوضون المحققون.
- يقوم المفوض المحقق أو المفوضون المحققون خلال الخمسة عشرة (15) يوما الموالية بإعداد محضر قفل الاستقصاء ويرسلونه إلى المجلس الشعبي البلدي المعني أو المجالس الشعبية البلدية المعنية مصحوبا بالملف الكامل للاستقصاء مع استنتاجاته.

ج - المصادقة على المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير:

يرسل المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير، بعد تعديله عند الاقتضاء، مصحوبا بسجل الاستقصاء والنتائج التي يستخلصها المفوض المحقق، وبعد المصادقة عليه بمداولة المجلس الشعبي البلدي المعني أو المجالس الشعبية البلدية المعنية، إلى الوالي المختص إقليميا الذي يتلقى رأي المجلس الشعبي الولائي المختص خلال الخمسة عشر (15) يوما الموالية لتاريخ استلام الملف ويتم المصادقة على التوجيهي للتهيئة والتعمير بـ:

- قرار من الوالي بالنسبة للبلديات أو مجموعة من البلديات التي يقل عدد سكانها من 200.000 ساكن
- قرار مشترك بين الوزير المكلف بالتعمير والوزير المكلف بالجماعات المحلية بعد استشارة الوالي المعني أو الولاية المعنيين بالنسبة للبلديات أو مجموعة البلديات التي يفوق عدد سكانها 200.000 ساكن ويقل عن 500.000 ساكن.
- مرسوم تنفيذي يصدر بعد استشارة الوالي المعني أو الولاية المعنيين وبناء على تقرير الوزير المكلف بالتعمير بالنسبة للبلديات أو مجموعة البلديات التي يكون عدد سكانها 500.000 ساكن فأكثر.
- يبلغ المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير المصادق عليه والموضوع تحت تصرف الجمهور للجهات الآتية:

- الوزير المكلف بالتعمير .
- الوزير المكلف بالجماعات المحلية
- مختلف الأقسام الوزارية المعنية.
- رئيس المجلس الشعبي البلدي المعني أو المجالس الشعبية البلدية المعنية
- رئيس المجلس الشعبي الولائي المعني أو المجالس الشعبية الولائية المعنية.
- المصالح التابعة للدولة المعنية بالتعمير على مستوى الولاية
- الغرفة التجارية.
- الغرفة الفلاحية.

4-2-2 مخطط شغل الأراضي

يحدد مخطط شغل الأراضي بالتفصيل، في إطار توجيهات المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير، حقوق استخدام الأراضي والبناء ولهذا فإن مخطط شغل الأراضي:

- يحدد بصفة مفصلة بالنسبة للقطاع أو القطاعات أو المناطق المعنية الشكل الحضري، والتنظيم وحقوق البناء واستعمال الأراضي.
- يعين الكمية الدنيا والقصى من البناء المسموح به المعبر عنها بالمتر المربع من الأرضية المبنية خارج البناء أو بالمتر المكعب من الأحجام، وأنماط البناء المسموح بها واستعمالاتها.
- يظبط القواعد المتعلقة بالمظهر الخارجي للبنىات.
- يحدد المساحة العمومية والمساحات الخضراء والمواقع المخصصة للمنشآت العمومية والمنشآت ذات المصلحة العامة، وكذلك تخطيطات ومميزات طرق المرور.
- يحدد الارتفاعات.
- يحدد الأحياء ولشوارع والنصب التذكارية والمواقع والمناطق الواجب حمايتها وتجديدها وإصلاحها.
- يعين مواقع الأراضي الفلاحية الواجب وقايتها وحمايتها.

أ- إعداد مخطط شغل الأراضي

يقرر إعداد مخطط شغل الأراضي عن طريق مداولة من المجلس الشعبي البلدي المعني أو المجالس الشعبية البلدية المعنية و يجب أن تتضمن هذه المداولة ما يأتي:

- تذكيرا بالحدود المرجعية لمخطط شغل الأراضي الواجب إعداده وفقا لما حدده المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير المتعلق به.
- بيانا لكيفيات مشاركة الإدارات العمومية والهيئات والمصالح العمومية والجمعيات في إعداد مخطط شغل الأراضي.
- تبلغ المداولة للوالي المختص إقليميا وتنتشر لمدة شهر بمقر المجلس الشعبي البلدي المعني أو المجالس الشعبية البلدية المعنية.
- يبادر رئيس المجلس الشعبي البلدي المعني أو رؤساء المجالس الشعبية البلدية المعنية أو المؤسسة العمومية المشتركة بين الولايات بإعداد مخطط شغل الأراضي، وجمع الآراء في إطار التشاور مع مختلف الهيئات والمصالح العمومية والإدارات العمومية والجمعيات المعتمدة لهذا الغرض

• يقوم رئيس المجلس الشعبي البلدي أو رؤساء المجالس الشعبية البلدية أو المؤسسة العمومية المشتركة بين البلديات باطلاع رؤساء غرف التجارة ورؤساء غرف الفلاحة، ورؤساء المنظمات المهنية ورؤساء الجمعيات المحلية للمرتفقين كتابيا بالمقرر القاضي بإعداد مخطط شغل الأراضي ولهؤلاء المرسل إليهم مهلة خمسة عشر (15) يوما ابتداء من تاريخ استلامهم الرسالة للإفصاح عما إذا كانوا يريدون أن يشاركوا في مخطط شغل الأراضي.

• يقوم رئيس المجلس الشعبي البلدي أو رؤساء المجالس الشعبية بإصدار قرار يبين قائمة الإدارات العمومية والهيئات والمصالح العمومية أو الجمعيات عند انقضاء مهلة الخمس عشر يوما قرار يبين قائمة الإدارات العمومية والهيئات والمصالح العمومية أو الجمعيات التي طلبت استشارتها بشأن مشروع مخطط شغل الأراضي حيث:

▪ يستشار وجوبا بعنوان الإدارات العمومية والمصالح التابعة للدولة المكلفة في مستوى الولاية :
مصالح التعمير، الفلاحة، التنظيم الاقتصادي، الري، النقل، الأشغال العمومية، المباني والمواقع الأثرية والطبيعية، البريد والمواصلات

▪ يستشار وجوبا بعنوان الهيئات والمصالح العمومية المكلفة في المستوى المحلي:
مصالح توزيع الطاقة، النقل، توزيع الماء.

• ينشر هذا القرار مدة شهر في مقر المجلس الشعبي البلدي المعني أو رؤساء المجالس الشعبية البلدية المعنية ويبلغ للإدارات العمومية والهيئات والمصالح العمومية، وللجمعيات والمصالح التابعة للدولة.

• يبلغ مشروع مخطط شغل الأراضي المصادق عليه بمداولة رئيس المجلس الشعبي البلدي أو رؤساء المجالس الشعبية البلدية للإدارات العمومية والهيئات والمصالح العمومية والجمعيات والمصالح المعنية التابعة للدولة وتمهل مدة ستون (60) يوما لإبداء آراءها أو ملاحظتها إذا لم تجب خلال هذه المدة يعد رأيها موافقا.

• يخضع مشروع مخطط شغل الأراضي المصادق عليه للاستقصاء العمومي لمدة ستون (60) يوما ويصدر رئيس المجلس الشعبي البلدي المعني أو رؤساء المجالس الشعبية البلدية المعنية قرارا بهذا الصدد:

▪ يحدد المكان أو الأماكن التي يمكن استشارة مشروع مخطط شغل الأراضي.

▪ يعين المفوض المحقق أو المفوضين المحققين.

▪ يبين تاريخ انطلاق مدة التحقيق وتاريخ انتهائها.

▪ يحدد كفاءات إجراء التحقيق العمومي.

- ينشر القرار الذي يعرض مخطط شغل الأراضي على الاستقصاء العمومي بمقر المجلس الشعبي البلدي المعني أو المجالس الشعبية المعنية طوال مدة الاستقصاء العمومي. وتبلغ نسخة من القرار للوالي المختص إقليميا
- يمكن أن تدون الملاحظات في سجل خاص مرقم وموقع من رئيس المجلس الشعبي البلدي المعني أو رؤساء المجالس الشعبية البلدية المعنية، أو يعرب عنها مباشرة أو ترسل كتابيا إلى المفوض المحقق أو المفوضين المحققين.
- يقلل سجل الاستقصاء عند انقضاء المهلة القانونية ويوقعه المفوض المحقق أو المفوضون المحققون.
- يقوم المفوض المحقق أو المفوضون المحققون خلال الخمسة عشرة (15) يوما الموالية بإعداد محضر قفل الاستقصاء ويرسلونه إلى المجلس الشعبي البلدي المعني أو المجالس الشعبية البلدية المعنية مصحوبا بالملف الكامل للاستقصاء مع استنتاجاته.

ب - المصادقة على مخطط شغل الأراضي

تمر المصادقة على مخطط شغل الأراضي على المراحل الآتية:

- يرسل مخطط شغل الأراضي، بعد تعديله عند الاقتضاء، مصحوبا بسجل الاستقصاء وبمحضر قفل الاستقصاء وبمحضر قفل الاستقصاء والنتائج التي يستخلصها المفوض المحقق، إلى الوالي المختص إقليميا الذي يبدي رأيه وملاحظاته خلال ثلاثون يوما (30) يوما ابتداء من تاريخ استلام الملف وإذا انقضت هذه المهلة عد رأي الوالي موافقا.
- يصادق المجلس الشعبي البلدي بمداولة على مخطط شغل الأراضي المعدل عند الاقتضاء، لأخذ نتائج الاستقصاء العمومي بعد أخذ رأي الوالي في الحسبان.
- يبلغ مخطط شغل الأراضي للجهات الآتية على الخصوص :
 - الوالي أو الولاية المختصين إقليميا.
 - المصالح التابعة للدولة، المكلفة بالتعمير على مستوى الولاية.
 - الغرفة التجارية.
 - الغرفة الفلاحية .

4-2-3 القواعد العامة للتهيئة والتعمير

في حالة غياب المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير ومخطط شغل الأراضي لا تكون قابلة للبناء إلا القطع الأرضية:

- التي تراعي الاقتصاد الحضري عندما تكون هذه القطع داخل الأجزاء المعمرة للبلدية.
- التي تكون في الحدود المتلائمة مع القابلية للاستغلالات الفلاحية عندما تكون موجودة على أراض فلاحية.
- التي تكون في الحدود المتلائمة مع ضرورة حماية المعالم الأثرية والثقافية .
- لا يمكن تشييد أي بناء أو سياج داخل الأجزاء المعمرة من البلدية إلا إذا ابتعد بأربعة أمتار على الأقل من محور الطريق المؤدي إليه وفي حالة وجود هذه البنايات أو السياجات من الصلب من قبل على جانب من الطريق يعتبر محور الطريق كأنه يبعد بأربعة أمتار من السياجات أو البنايات الموجودة.
- لا يمكن أن يتجاوز علو البنايات في الأجزاء المعمرة من البلدية متوسط علو البنايات المجاورة.
- يجب أن يكون علو البنايات خارج الأجزاء المعمرة منسجما مع المحيط.
- يجب أن يستفيد كل بناء معد للسكن من مصدر للمياه الصالحة للشرب، كما يجب أن يتوفر على جهاز لصرف المياه يحول دون رمي النفايات على السطح.
- يجب تصميم المنشآت والبنايات ذات الاستعمال المهني والصناعي بكيفية تمكن من تفادي رمي النفايات الملوثة وكل العناصر الضارة.
- يجب تنظيم استغلال المحاجر ومواقع التفريغ بكيفية تضمن بعد استغلال المحاجر ومواقع التفريغ بكيفية تضمن بعد الاستغلال أو نهاية فترة الاستغلال صلاحية استعمال الأراضي وتعيد للموقع مظهره النظيف.

خلاصة:

خلص هذا الفصل الى بتحديد أهم المفاهيم المرتبطة بالتخطيط الحضري من خلال التعريف بالمدينة ثم الحي كمستويين مختلفين للمجالات السكنية، وكذا تحديد مفهوم للتخطيط الحضري بما يتماشى وأهداف البحث الرامية لتحسين النسيج القائم وضبط التوسع الحضري بما يتيح افضل الفوائد للأفراد على مختلف الآماد، والتي من خلالها ضبط المراحل الهامة للتخطيط الحضري بالجزائر والمتمثلة اساسا في الفترة الاستعمارية التي تميزت بتوجيه السياسة العمرانية عموما والتخطيط الحضري خصوصا بما يتماشى والمطامع الاستعمارية، وفترة ما بعد الاستقلال التي تميزت في بداياتها بإهمال التخطيط الحضري والتركيز على جوانب اخرى كالتنمية الاقتصادية، ولقد كان ميلاد اول مخطط تعمير بعد الاستقلال ممثل في مخطط العمران التوجيهي سنة 1975م تشوبه عدة عيوب، وبمجرد بداية تخلي الدولة عن سياستها الاشتراكية في بداية التسعينيات ظهرت ادوات التهيئة والتعمير التي لا يزال العمل بها لحد الان والمتمثلة في المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير ومخطط شغل الاراضي التي تركز العمران التنظيمي ما جعلها تتميز بالقصور في مختلف النواحي سواء الاجرائية او العملية التي ستتعرض على ارض الواقع حتما رغم تبني الدولة مع بداية الالفية الحالية لاهم المفاهيم المهمة بالنوعية الحضرية في اطار التنمية المستدامة.

وبما ان التخطيط الحضري بمعناه الكلاسيكي أصبح لا يتماشى ومتطلبات الساعة سيم

التطرق الى المفاهيم المتعلقة بالتنمية المستدامة في الفصل الموالي.

الفصل الثاني

الإطار النظري: التنمية المستدامة

الفصل الثاني: التنمية المستدامة

إن مفهوم التنمية المستدامة دورا مهما في ضمان التنسيق والتكامل بين مختلف مكونات المجالات الحضرية.

وهو ما يعكس كفاءة المجالات السكنية وتوافقها مع تلبية الاحتياجات اليومية للأفراد، حيث تتضح ملامحها في كفاءة ضبط التوسع الحضري، أفضل توزيع مجالي للأنشطة والخدمات...

وسيتيم في هذا الفصل محاولة تقديم بعض المفاهيم والتعاريف والمحطات التاريخية للتنمية المستدامة وكذا اهم مؤشراتنا واهدافها ومن ثمة التطرق الى التنمية الحضرية المستدامة من خلال مفهومها والتعرف على الالتزامات العشر لمؤتمر اليورق وكذا الانتقال الى مفهوم المدينة المستدامة وخصائصها ومبادئها ثم الهبوط الى مستوى الحي المستدام من خلال التعرف على مفاهيمه واهدافه...

1 التنمية المستدامة

يرتبط مفهوم التخطيط الحضري ارتباطا مباشرة بمفهوم التنمية المستدامة وهذا ما يفرض التطرق الى:

1-1 مفهوم التنمية المستدامة

"منذ بداية ثمانينات القرن الماضي بدأ العالم يصحو على ضجيج العديد من المشكلات البيئية الخطيرة التي باتت تهدد أشكال الحياة فوق كوكب الأرض، وكان هذا طبيعيا في ظل إهمال التنمية للجوانب البيئية طوال العقود الماضية، فكان لا بد من إيجاد فلسفة تنموية جديدة تساعد في التغلب على هذه المشكلات، وتمخضت الجهود الدولية عن مفهوم جديد للتنمية عرف بإسم التنمية المستدامة"²³ فهناك "ما يزيد عن ستين تعريفا لهذا النوع من التنمية"²⁴ و يعتبر التعريف الذي جاء به تقرير "مستقبلنا المشترك" الصادر عن اللجنة العالمية للتنمية والبيئة عام 1987م في مؤتمر بريت لاندا (Brutland) وهو أبرز تعريف كونه "يعمل على الجمع بين محاورها وركائزها الاساسية المتمثلة في

²³ عثمان محمد غنيم، ماجدة أحمد أبو زنط: التنمية المستدامة-فلسفتها وأساليب تخطيطها و أدوات قياسها-ط1، دار صفاء، عمان، الاردن، 2007،ص21.

²⁴ Kozlowski j and Hill G, Towards planning for Sustainable development- Aguide for the ultimate environmental threshold (UET) method, Ashgat publications,sydney,1998,p6.

الاحتياجات الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية لذا يعتبرها **تلبية حاجات الاجيال الحالية دون المساس بحاجيات الاجيال المستقبلية**²⁵ كما تعتبر التنمية المستدامة "محصلة التدخلات والافعال التي لا تترك العامل البيئي أمرا عابرا"²⁶ وهي أيضا "كل التحولات المفيدة للبلد أو لأي مجال، والتي من شأنها أن تؤثر على جميع مجالات الاقتصاد والتكنولوجيا، المجتمع والثقافة بهدف الوصول الى تحسين رفاهية السكان"²⁷. ولقد عرفها وليم رولكز هاوس W.Ruckelshaus مدير حماية البيئة الامريكية بأنها "تلك العملية التي تقرر بضرورة تحقيق نمو إقتصادي يتلاءم مع قدرات البيئة ، وذلك من منطلق أن التنمية الاقتصادية والمحافظة على البيئة هما عمليتان متكاملتان لا متناقضتان"²⁸

1-2 محطات تاريخية للتنمية المستدامة:

تطور مفاهيم ومبادئ واسس التنمية المستدامة عبر عدة محطات اهمها:

- **سنة 1950م:** ترجع جذور التفكير العالمي بشأن التدهور البيئي الى هذه السنة، حيث نشر الاتحاد العالمي للحفاظ على الطبيعة أول تقرير حول حالة البيئة العالمية، وهدف هذا التقرير الى دراسة حالة ووضع البيئة في العالم ، وقد اعتبر هذا التقرير رائدا خلال تلك الفترة في مجال المقاربات المتعلقة بالمصالحة بين الاقتصاد والبيئة في ذلك الوقت.
- **سنة 1968م :** تأسيس "نادي روما" من طرف فريق من الافراد اللذين يحتلون مناصب مرموقة في دولهم ،حيث أشاروا من خلاله الى ضرورة معالجة النمو الاقتصادي المفرطة للدول وتأثيراتها المستقبلية على الطبيعة والبيئة.

²⁵ Yvette Veyret et Paul Arnould: Atlas des Développement durables, édition autrement et courrier international, France, 2002, p7.

²⁶ Bardinete claud: géomatique et géocindynique de l'environnement, société de la géographie, cahier1526, paris, 2007, p21.

²⁷ Paulet J-P: le développement durable, Ellipes, Paris, 2005, p189

²⁸ عثمان محمد غنيم، ماجدة أحمد أبو زنت: مرجع سابق، ص 25.

- **سنة 1972م:** انعقد مؤتمر ستوكهولم بعاصمة السويد وهو معروف بمؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية، وقد تم التطرق الى البيئة والمشكلات التي باتت تهددها. حيث ظهر في هذا المؤتمر مصطلح "التنمية البيئية" ولقد اعتبره المهتمون بالبيئة محطة تاريخية مهمة أرسيت من خلالها دعائم فكر بيئي جديد يدعو للتعايش مع البيئة والتوقف عن استغلالها بنهب وشراسة
- **سنة 1979م:** الفيلسوف والمفكر الالماني هانس جونس (Hanse-Jonas) يعبر عن قلقه على الاوضاع البيئية في كتابه "مبدأ المسؤولية"
- **سنة 1980م:** أصدر الاتحاد الدولي للحفاظ على البيئة تقريرا تحت عنوان الاستراتيجية الدولية للبقاء أين ظهر فيه لأول مرة مصطلح التنمية المستدامة.
- **سنة 1987م:** في هذه السنة أصدرت اللجنة العالمية للبيئة والتنمية تقريرا بعنوان "مستقبلنا المشترك" تحت رئاسة رئيسة الوزراء النرويجية هارلام بينتلان (HARLEM_BRUNDTLAN) حيث طرحت التنمية المستدامة كنموذج بديل يراعي شروط تحقيق التنمية الاقتصادية بمراعاة الجانب البيئي، وأنه لا يمكن مواصلة التنمية ما لم تكن قابلة للاستمرار من دون أضرار بيئية، وفي هذا الاجتماع ظهرت فكرة التنمية المستدامة كمصطلح يهتم بالتوازن البيئي.
- **سنة 1989م:** اتفاقية بازل الخاصة بضبط وخفض حركة النفايات الخطرة والعبارة وضرورة التخلص منها وصادقت عليها 150 دولة.
- **سنة 1992م:** انعقاد مؤتمر الامم المتحدة للبيئة والتنمية أو ما يسمى بقمة الارض في ريو دي جانيرو بالبرازيل ومن أهم النتائج المنبثقة عن القمة (أجندة) القرن الواحد والعشرين التي تجمع سلسلة من الموضوعات تنظم في أربعين فصلا، ومائة وخمسة عشر مجالا من مجالات العمل، يمثل كل منها بعدا هاما من ابعاد استراتيجية لفترة انتقالية شاملة للأعمال التي يلزم القيام بها للحماية البيئية والتنمية البشرية بشكل متكامل.
- **سنة 1994م:** مؤتمر البورق (سيتم التفصيل فيه لاحقا)

- **سنة 1997م:** اعتماد بروتوكول كيوتو الذي يهدف بالدرجة الاولى الى الحد من انبعاثات الغازات الدفيئة والعمل على تحسين كفاءة استهلاك الطاقة في القطاعات الاقتصادية والعمل على زيادة استخدام الطاقة المتجددة.
- **سنة 2002م:** انعقاد القمة العالمية للتنمية المستدامة (ريو+10) في جوهانسبورغ جنوب إفريقيا الذي سلط الضوء على ضرورة تغيير أنماط الانتاج والاستهلاك وضرورة الحفاظ على التنوع البيولوجي وعلى الموارد الطبيعية.
- **سنة 2005:** دخول بروتوكول كيوتو حيز التنفيذ حول تخفيض الانبعاثات المؤدية الى الاحتباس الحراري.
- **سنة 2007:** انعقد المؤتمر الدولي لمواجهة التغيرات المناخية بمدينة بالي بإندونيسيا، واطلاق برنامج التنمية الخضراء وفق ثلاثة عشر مسارا للتحويل الى الاقتصاد الاخضر بموافقة 184 دولة.
- **سنة 2010:** انعقاد قمة المناخ بكوين هاغن سنة 2010، بتحديد خطوط عريضة للعمل من اجل محاربة التغير المناخي ومكافحة الاحتباس الحراري.
- **سنة 2015:** مؤتمر باريس للمناخ والذي وضع خطة الاستثمار الاخضر وصندوق التمويل اخضر بديلا لبروتوكول كيوتو.
- **سنة 2016:** مؤتمر مراكش للمناخ الذي وضع الاسس التنفيذية لمؤتمر باريس للتحويل باتجاه الاقتصاد الاخضر عبر العالم²⁹.

1-3 مؤشرات التنمية المستدامة

تتلخص مؤشرات التنمية المستدامة لأبعادها الاربع فيما يلي:

1-3-1 المؤشرات الاقتصادية

يعتبر الرفاه الاقتصادي محركا لمختلف المجالات الحياتية الأخرى، فدراسته لا تقتصر كما جرت العادة على استخدام مؤشري الدخل والاستهلاك المستخلصان من بيانات المعيشة للأسر، بل تشمل مجموعة مؤشرات فعلى سبيل الذكر يرتبط

²⁹ يحي وزيري التصميم المعماري الصديق للبيئة نحو عمارة خضراء. مكتبة مدبولي القاهرة 2002 ص26

تحسن نتائج التعليم والرعاية الصحية للأفراد الى الافضل، اساسا بالوضع الاقتصادي لذا سيتم التطرق فيما يلي لمجموعة من المؤشرات الاقتصادية التي انت في اطار التنمية المستدامة والمتمثلة اساسا في:

أ. نصيب الفرد من الناتج الوطني

وهو عنصر مهم في قياس نوعية الحياة، يعتمد على عاملين اثنين هما: الناتج الوطني من جهة، وحجم السكان من جهة أخرى، فكلما كان الفرق بين نسبة زيادة الناتج الوطني ونسبة زيادة السكان كبيرا، كلما كان نصيب الفرد أكبر ، غير أنه غير كاف ويفتقر للدقة، لأن من متطلبات التنمية المستدامة اقتطاع جزء من الدخل لتغطية الأضرار الناتجة عن الانعكاسات السلبية لزيادة النمو، وهو ما يعني مزيدا من الاقتطاعات مع مرور الزمن، الأمر الذي يعني تناقض رأس المال مع الزمن، وهو ما يتناقض مع الاستدامة، علما أنه من المؤكد أن الاقتصاد العالمي لا يمكن أن يستمر في التوسع الى ما لا نهاية إذا ما استمرت الانظمة البيئية التي يعتمد عليها في التدهور، لذلك فإن التحدي الذي تواجهه البشرية في القرن الواحد والعشرين هو وضع تصور لنظام اقتصادي قادر على الاستمرار، ولمعرفة مدى الاستدامة يجب تصحيح الناتج المحلي بيئيا، ثم معرفة ما إذا كان هناك فعلا استدامة في النمو أم لا، حيث أن:

الناتج المحلي الصافي المصحح بيئيا = الناتج المحلي الاجمالي - (إنفاق استهلاكي من أجل مقاومة التلوث+ التكاليف البيئية الناتجة عن الاستهلاك الشخصي+التأثيرات البيئية المقدرة نقديا، على الصحة).

ب. حصة الاستثمار في الناتج الوطني الاجمالي

ان حصة الاستثمار تعبر عن مدى زيادته وتوسعه، أي هي زيادة وتوسع استخدام المدخرات في تكوين الطاقات الانتاجية الجديدة اللازمة لعمليات انتاج السلع والخدمات، والمحافظة على الطاقات الانتاجية القائمة أو تجديدها ، بهدف الاستجابة لتلبية الطلب المتزايد للسكان الناتج عن زيادة السكان من جهة،

وتحسن مستوى المعيشة من جهة أخرى، ويؤدي المناخ الجيد للاستثمار الى دفع عجلة النمو الى الامام، عن طريق تشجيع الاستثمار وتحسين الانتاجية، فيعمل ذلك على تعزيز النمو عبر توفير المزيد من المدخرات لعملية الانتاج، مما يسمح بمزيد من الانتاجية، وبالتالي الارتفاع بنصيب الفرد من الناتج الوطني، الامر الذي ينتج عنه تخفيض نسبة الفقر ، غير أن مقياس نجاح الاستثمار ومناخه لا يكمن في كمية الاستثمار ، وإنما في نوعية الاستثمار .

ج. التحكم في الانتاجية

إن زيادة الرخاء الذي هو هدف رئيسي لعملية التنمية، تأتي أساسا من أنشطة الصناعة والتجارة، الممثلة بالمؤسسات التجارية والصناعية التي تهيئ الفرص الرئيسية للتوظيف ولكن تحقيق ذلك لا يقود بالضرورة الى الرخاء او الرفاهية، ويعتبر تحسين نظام الانتاج واستدامته باستخدام تكنولوجيات وعمليات تزيد من كفاءة استخدام الموارد ، وفي نفس الوقت نقل الفضلات، طريقا هاما نحو تحقيق الاستدامة للصناعة والتجارة، كما أن تسهيل وتشجيع الابداع والقدرة على التنافس والمبادلات الطوعية أمور لازمة لتشجيع زيادة التنوع والكفاءة والخيارات المؤثرة، وهو ما يسمح للمؤسسات باكتساب الميزة التنافسية التصديرية التي تضمن استدامة الصادرات السلعية والخدماتية ، والتي تسمح بتحسين وضعية الفقراء وخاصة اذا احتوت على:

- تحسين البنية التحتية التي تدعم الانشطة التصديرية لصغار وقرء المنتجين .
- توفير فرص للمنتجين للحصول على التدريب والتكنولوجيا لتحسين مهاراتهم .
- مساعدتهم على رفع جودة السلع والخدمات التي ينتجونها .
- تعزيز مشاركة المجتمع في فوائد التصدير، من خلال حماية المعرفة التقليدية والعلامة التجارية.
- تقوية الصلات الايجابية مع القطاعات الاقتصادية الاخرى.

د. التحكم في الطاقة

إن التصدي للتحدي الخاص بتأمين مورد مناسب وامن للطاقة هو التحدي الرئيسي الذي يجب أن تعمل استراتيجيات التنمية على الاستجابة له، حتى تستمر عملية التنمية التي لا تخلو جزئية منها من استعمال الطاقة، وتعتبر الطاقة البديلة مصدرا نظيفا للطاقة لا تنتج عنه ملوثات بيئية، كما أن بعضها يمكن استخدامه بشكل دائم على مدى اليوم، مثل طاقة المحيطات والوقود الحيوي، وبعضها متقطع مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، وذلك لارتباطهما بظواهر مناخية تتغير على مدى الوقت، لذلك فإنه كلما زاد الاعتماد على موارد الطاقة المتجددة والدائمة، كلما كنت التنمية قابلة للاستدامة أكثر، فعد بذلك الاستهلاك الطاقوي وخاصة المستديم منه، مؤشرا على استدامة التنمية.

هـ. التحكم في انتاج النفايات

تتخذ النفايات اشكالا مختلفة، فقد تكون غازية أو سائلة أو صلبة ، وفي كل الحالات فهي ناتجة عن الاستخدام الكبير للمواد الكيماوية أو المواد الاولية الانتاجية، وكل ذلك من أجل تحقيق الاهداف الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع العالمي، والذي على قدر ونوعية الاساليب المتبعة من اجل تحقيق الاهداف المحددة تكون كمية ونوعية النفايات التي ينتجها، فإننتاج النفايات هو دالة طردية في النشاط الاقتصادي ، وعكسية في درجة تطور التكنولوجيا المتخذة في العملية الانتاجية، وبالتالي فإن زيادة انتاج النفايات وخاصة الخطرة منها تعني التقليل من فرص الاستدامة بالنسبة للدول المتقدمة والنامية على حد سواء، ولذلك ومن اجل استدامة التنمية وضعت قمة ريو دي جانيرو سنة 1992م عددا كبيرا من التوصيات الواجب تنفيذها لتجنب التأثير السلبي للنفايات، حيث خصصت أربع فصول كاملة من أجندة أعمال القرن الحادي والعشرين لتقليل حركة النفايات الخطرة عبر الحدود ، وتقليص توليد هذه النفايات إلى أقل حد ممكن، وتحريم شحن هذه النفايات الى الدول التي تفتقد الى القدرة على التخلص منها بطريقة سليمة بيئيا وهذا ما تضمنته اتفاقية بازل المتعلقة بالموضوع وهي توجيهات تصب

في خانة محاربة السلوكات التي تقود الى اجهاد البيئة، وهو ما يقتضي إعادة تصميم للمدن، وتثبيت عدد السكان، وكل ذلك من أجل حماية منتجات البيئة التي توفر سبل العيش للسكان، بما يضمن قدرتهم على التجديد والاستمرار.

1-3-2 المؤشرات الاجتماعية

وهي مؤشرات لا تقل أهمية عن المؤشرات الاقتصادية، وضرورية لتحقيق الاولى، تركز على الانسان الذي هو جوهر التنمية وهدفها النهائي، وتهتم بالعدالة الاجتماعية، وتحسين الجوانب المتعلقة بتطوير القدرات الفيزيولوجية والذهنية، فهي تعمل على:

أ . محاربة الفقر وإعادة توزيع الدخل والخدمات

وذلك من خلال معرفة نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط فقر الدخل أو الفقر البشري، وكيفية توزيع الدخل، والذين كلما زادت نسبتهم زادت اعاقبتهم للتنمية، حيث أن نقص الدخل بسبب الفقر ينتج عنه انعكاسات سلبية تتمثل في نقص الادخار، وكثرة الديون، إرتفاع نسبة الجوع، وإنخفاض المستوى الصحي، وقلة الإهتمام بالتعليم، إنتشار ظواهر إجتماعية أخرى، من شأنها التقليل من التضامن الذي يخفف من حدة الفقر مثل ظاهرة التسول، أو تقلل من الثقة في المناخ الاستثماري السائد.

ب. معرفة مدى توفر السكان على شبكات المياه والتطهير

أي معرفة مدى حصول ووصول الافراد الى الماء وقنوات الصرف الصحي، وهو ما يعني ضرورة معرفة مدى الربط بشبكة المياه والصرف الصحي، وتحسين الخدمات العمومية المتعلقة بها من خلال زيادة مستوى الانفاق العام على الخدمات الاساسية وفعاليتها والانصاف فيها.

ج. معرفة مستوى التغذية والصحة

يرى لويس باستور أن وفيات الاطفال أقصى مؤشر على عدم المساواة في فرص الحياة، فمعرفة مستوى التغذية الاولى في حياة الاطفال التي يبدأ فيها نمو

نشاطهم الذهني والتي تحتاج الى ان يحصل الاطفال على ما يكفي كما ونوعا من غذاء باعتبار ان سوء التغذية يضعف الجهاز المناعي ويزيد مخاطر اعتلال الصحة، يمكن الحكم على مدى الرفاهية والاستمرار في المستقبل.

د. معرفة مدى انتشار التعليم

وهو الهدف الذي لا يمكن تحقيقه دون تحسين نوعية التعليم ذاتها التي تسهم فيها مجموعة من العوامل، فكل سياسة ترمي لتحسين نوعية التعليم يجب أن تركز على المعلمين بزيادة اعدادهم تخصيص الوقت الكافي للتعليم، الاعتماد على اساليب التعليم الاكثر ديناميكية التي تربط بين التلقين والتطبيق، اساليب بتعلم المتعلم وابرار قدراته في التكيف مع الظروف المتغيرة وتساوده على تحقيق الاهداف الفردية المتمثلة في زيادة الدخل وتحسين المهارات غير المعرفية، والاهداف الجماعية المتمثلة في النمو الاقتصادي وتغيير السلوك الاجتماعي، ولذلك ينبغي أن تسمح سياسات التعليم بتعميمه، وهو ما لا يمكن تحقيقه بالنسبة لكثير الدول خاصة دول العالم الثالث التي تتركز فيها نسبة فقر كبير.

1-3-3 المؤشرات البيئية

وهي مؤشرات تسمح بمعرفة مدى استدامة الموارد والتنوع الاحيائي، والتغير في مكونات البيئة نتيجة الاستغلال المفرط لها من اجل تلبية الحاجات والرغبات البشرية احيانا، ويمكن ادراج هذه المؤشرات في النقاط الاتية:

أ . درجة تركيز الهواء من الملوثات والغازات ذات المفعول الحراري

تعمل الغازات الموجودة في الطبيعة على ابقاء الارض دافئة بما يكفي لجعلها صالحة للاستيطان البشري، غير أن أنشطة الانسان في سعيه لتحسين ظروفه ادت الى زيادة تركيز هذه الغازات وإضافة غازات أخرى، وأهم هذه الغازات: ثاني اكسيد الكربون، اكسيد النيتروجين، الميثان، الاوزون التروبوسفوري،...

ب . درجة تدهور الموارد الطبيعية

ويمكن ادراك ذلك من خلال معرفة الاراضي الزراعية والقابلة للزراعة، والتي كلما تناقصت مساحتها كلما اصبح البلد في خطر اكبر من حيث تلبية حاجاته الغذائية التي لها المركز الاول في سلم الاولويات، ويهددها عوامل عديدة ،أهمها التزايد السكاني الذي يقود الى تناقض نصيب الفرد من الاراضي الزراعية، وكذلك تدهور قيمتها نتيجة استغلالها المكثف الذي يقلل من انتاجيتها، الامر الذي يحتم ضرورة استخدام الاسمدة من اجل المحافظة على نفس المستوى من الانتاجية على الاقل وهو ما يزيد من تملح التربة نتيجة المزيد من المخصبات، ويهددها أيضا ظاهرة التصحر التي ساعد الفقر وتزايد السكان الذي نتج عنه ازالة الغطاء النباتي من اجل توسيع الاراضي الزراعية، أو من اجل الاستخدام الطاقوي، التغير المناخي ،الرعي الجائر، وتفتت الطبقة السطحية، وسوء ادارة الموارد المائية والمحافظة عليها كلها عوامل ساعدت على الظاهرة، فقلت بذلك مساحات الغابات.

ج . افاق استدامة الموارد

يمكن استشراف الافاق المستقبلية للموارد من خلال معرفة مدى توافق توزيع السكان مع تواجد الموارد، باعتبار أن كل ضغط إضافي يمارس عليها يقود الى تدهورها وتناقص دخل مستغليها الذي يدفعهم الى المزيد من الاستغلال وبالتالي التدهور والفقر ، ولذلك يكون من الضروري التحكم في التوسع القانوني للمناطق الحضرية، وفي نسبة السكان الذين يعيشون في المناطق الساحلية، باعتبار ان ذلك يسمح بالتحكم في استغلال الاصناف الرئيسية، ومنها المياه سواء كانت سطحية ام جوفية، وتنظيم ومعالجة مخلفات التمدن وخاصة مياه الصرف الصحي التي يؤدي رميها غير المنظم الى تلوث المياه والمحيط، وما يلحق ذلك من تهديد للأنظمة البيولوجية وانقراض للأصناف النباتية والحيوانية والذي يعد مؤشرا مهما على مدى استدامة الموارد او عدمها، ومن اجل ذلك ،نص جدول اعمال القرن

الواحد والعشرين من خلال الباب الثاني على صون وإدارة الموارد من أجل التنمية وذلك في أربعة عشر فصلا.

1-3-4 مؤشرات البعد المؤسسي

وهي مؤشرات تسمح بمعرفة مدى الاستعداد وتهيئة الظروف وإقامة المنشآت والبنية الأساسية التي تسمح بالاستدامة من خلال الخطط والبرامج والاستراتيجيات التي تضعها الدول من أجل تحقيق التنمية المستدامة، والاطار التشريعي المحلي المساعد على ذلك، والاتفاقيات والمعاهدات التي تبرمها الدولة مع العالم الخارجي، ضمن اطار من التعاون، طبقا لتوجيهات الامم المتحدة الواردة في مخطط الاعمال للقرن الواحد والعشرين في بابه الرابع المخصص لوسائل استراتيجية التنمية المستدامة من خلال ثمانية فصول كاملة³⁰.

1-4 أهداف التنمية المستدامة

تتمحور الأهداف المحورية والمتكاملة للتنمية المستدامة حول أربع محاور رئيسية تتمثل في **التنمية الاقتصادية** المبنية أساسا على الحد من ظاهرة الفقر، **التنمية الاجتماعية** التي تظهر ملامحها من خلال التماسك الاجتماعي، **الاستدامة البيئية** و **الحكم الرشيد** الذي يضيف عدة شروط تعزز التنمية المستدامة كالشفافية، ، التشاركية ...³¹

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف المتكاملة يجب:

- الحد من ظاهرة الفقر بكل اشكاله وفي كل العالم.
- الحد من الجوع، تحقيق الامن الغذائي، تحسين التغذية وتشجيع الزراعة المستدامة.
- ضمان الصحة الجيدة للأفراد في جميع مراحل حياة .

³⁰ محي الدين حمداني: حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل دكتوراه علوم، فرع التخطيط، جامعة الجزائر، 2008، ص 105-117.

³¹ Xue LAN et autres:définir des objectifs des developement durable à l'horizon 2030, réseau de solutions pour le développement durable des Nations unies, janvier 2013,p2-10.

- ضمان تعليم وتمهين ذو جودة عالية، وبطريقة عادلة بين أفراد المجتمع، بمختلف فئاته العمرية.
- تحقيق المساواة بين أطياف المجتمع.
- ضمان استفادة الجميع من شبكة المياه والصرف الصحي مع تأمين تسيير مستدام للموارد المائية.
- ضمان توصيل خدمات طاغوية موثوقة، مستدامة وعصرية، بسعر معقول.
- ترقية التنمية الاقتصادية المستدامة، تنويع الشغل الانتاجي وضمان وظائف لائقة للجميع.
- بناء بنية تحتية مقاومة، إعتماذ تصنيع مستدام يشجع الابتكار ويعود بالنفع على الجميع.
- القضاء على اللامساواة بين مختلف دول العالم المتقدم والنامي .
- العمل على استدامة حقيقية للمدن والمؤسسات البشرية.
- إعتماذ طرق استهلاك ونتاج مستدامة.
- العمل بعجالة على انجاز معايير لمحاربة التغيرات المناخية وانعكاساتها.
- حماية واستغلال المحيطات، البحار، المسطحات المائية بطريقة مستدامة
- المحافظة على الانظمة البيئية الترابية من خلال حماية الغابات ، محاربة التصحر، تشجيع التنوع البيولوجي.
- الرقي بالعدالة المستدامة داخل المؤسسات الاجتماعية وجعلها امنة ، فاعلة، مسؤولة ،منفتحة.
- تعزيز وتحيين وسائل الشراكة بين المؤسسات البشرية بمختلف مقاييسها³².

2 - التنمية الحضرية المستدامة

تشكل التنمية الحضرية المستدامة موضوعا رئيسيا ضمن المواضيع التي تهتم بها التنمية المستدامة خاصة بعد مؤتمر ربية ديجانيرو لذا سيتم التطرق الى:

³² Centre régional d'information des Nation Unie(UNIREC),Objectifs de developpement durable, p5.

2- تعاريف مفاهيم عامة حول التنمية الحضرية المستدامة

2-1 مفهوم التنمية الحضرية المستدامة

إن التطور التاريخي لمفهوم التنمية المستدامة الذي كان في بدايته يهتم فقط بالمحيط الطبيعي تطور ليشمل المحيط بشكل عام بما فيه المحيط الحضري حيث أشار تقرير المنظمة الدولية للإعانة والتنمية الاقتصادية الى أن تحدي التنمية المستدامة "يستوجب على المدن أن تقوم دوما بإعداد سياساتها للمدى القصير بمنظور المدى البعيد، مقدرة كيفية مساهمة المعايير المتخذة في التنمية الشاملة للمحيط مستقبلا"³³ لتشكل التنمية الحضرية المستدامة موضوعا رئيسيا ضمن الاجندة (21) المعتمدة في قمة الارض بريودي جانيرو سنة 1992 م لتترجم توجيهاتها الاساسية من خلال الالتزامات العشر (10) لمؤتمر البورق سنة 1994م.

2-2 التزامات مؤتمر البورق

تتلخص التزامات البورق التي اهتمت بصفة كبيرة على اهم الرهانات المتعلقة بالتنمية الحضرية المستدامة حيث تتمثل هذه الالتزامات في:

2-2-1 الحوكمة

"تعني القواعد، السياقات، والسلوكيات التي تؤثر على عمل السلطات وخصوصا من وجهة نظر الانفتاح، المشاركة، المسؤولية، الفعالية والتلاحم وكذا "كل الممارسات والاهداف من أجل تسيير المجالات العمرانية والميتروبولية بما في ذلك الأمور السياسية والادارية"³⁴ فمن أجل انعاش سيرورة القرارات عبر اللجوء الملح الى الديمقراطية التشاركية وجب العمل على:

- تطوير نظرة شاملة وطويلة الأمد من أجل مدينة مستدامة.

³³ A Bailly et autres: développement social durables des villes, antropos, lassay-les chateaux, France, 2000.

p5.

³⁴ Y Boquet, Les etats unis, delin, paris, France, 2003, p119.

• تطوير مشاركة مختلف الكفاءات في التنمية المستدامة للمجتمعات المحيطة وإدارة البلديات.

• دعوة مختلف الفاعلين للمشاركة الفعلية في اتخاذ القرار.

• اتخاذ القرار بشفافية، مسؤولية وروح انفتاحيه.

• التعاون الفعال بروح الشراكة الحقيقية بين مختلف البلديات وكذا المستويات الادارية والحكومية الاخرى.

2-2-2 نحو تسيير محلي مستدام: وهذا من خلال

• تعزيز المناهج والابحاث المحلية التي تعمل على الاستدامة وهذا في جوهر الجماعات المحلية.

• التسيير المتكامل والمندمج الذي يحقق التنمية المستدامة، ويركز على البيئة الحضرية للمدن.

• التعريف بالأهداف المسطرة في إطار التزامات مؤتمر البورق وتأمين متابعتها وتقييمها

• ضمان الدور المحوري لمواضيع الاستدامة في سياق القرارات الادارية العمرانية

• تعاون مختلف الفاعلين والشبكات الحضرية من أجل مراقبة وتقييم تقدم الاهداف المسطرة لتحقيق الاستدامة الحضرية.

2-2-3 الموارد الطبيعية المشتركة وهذا من خلال:

• تقليص استهلاك الطاقة الاولية وزيادة استخدام الطاقات المتجددة.

• تحسين نوعية المياه، ترشيد استهلاكه واستعماله بطريقة فعالة.

• زيادة التنوع البيولوجي، حماية المناطق الطبيعية والمساحات الخضراء ذات الخصوصية والمحافظة عليها.

• ضمان الوصول العادل للموارد الطبيعية المشتركة .

• تحسين نوعية الهواء.

2-2-4 الاستهلاكات المسؤولة واختيار نمط المعيشة

• تجنب وانقاص الفضلات، وترقية إعادة استعمالها ورسكلتها.

- تسيير ومعالجة الفضلات حسب معايير الممارسة الجيدة.
- تجنب استهلاكات الطاقة غير النظيفة وتحسين الفعالية الطاقوية للاستخدامات النهائية.

• تأمين المشتريات المستدامة.

• تحسين وتنشيط الانتاج والاستهلاك المستدام.

2-2-5 التخطيط والتصميم وهذا من خلال:

- إعادة استعمال واحياء المناطق المهجورة أو غير المرغوب فيها
- تجنب التمدد الحضري
- ضمان استعمال مختلط للمباني ومناطق التهيئة،التوازن المحكم لمناطق السكن، تجارة، العمل والخدمات.
- تأمين المحافظة، التجديد، استعمال وإعادة الاستعمال الملائمين للموروث الثقافي والعمراني.
- تطبيق متطلبات التصميم والبناء المستدام، وتحسين العمارة وتقنيات البناء ذو النوعية العالية.

2-2-6 تحسين الحراك التنقلي، وكبح النقل وهذا من خلال:

- تقليص التنقل بالوسائل الميكانيكية، وتشجيع الخيارات المتاحة للجميع كالنقل النظيف.

• تأمين التنقل المشترك،النقل بالدراجات،مشيا على الاقدام.

• تجنب استخدامات العربات الاقل تلوثا.

• تطوير مخطط عمراني للحراك التنقلي متكامل ومدمج.

• إنفاص تأثير النقل على البيئة والصحة العمومية.

2-2-7 التدخلات المحلية من أجل الصحة وهذا من خلال:

- تعزيز وحماية صحة ورفاهية المواطنين كان لزاما:
- تحسين الوعي والتركيز على المحددات الاساسية في ميدان الصحة.

- تحسين التخطيط التنموي لصحة العمومية بالمدينة، بتدعيم الشركات الاستراتيجية في المجال الصحي.
- تقليل اللامساواة في ميدان الصحة ومكافحة الفقر
- تعزيز تقييم الأثر على الصحة كوسيلة لكافة القطاعات من خلال تركيز عملهم على الصحة ونوعية الحياة.
- حشد مخططي المدن ودفعهم لدمج اعتبارات الصحة العامة في استراتيجيات ومبادرات التخطيط الحضري.

2-2-8 إقتصاد محلي حيوي ومستدام وهذا من خلال:

- إنشاء ودعم لاقتصاد محلي أكثر نشاطا يوفر فرص العمل دون المساس بالبيئة

- اتخاذ التدابير اللازمة لتحفيز ودعم العمالة المحلية والشركات الناشئة.
- التعاون مع الشركات المحلية لتعزيز وتنفيذ ممارسات حضرية جيدة.
- وضع وتنفيذ مبادئ الاستدامة في جغرافية تموضع الشركات.
- تشجيع أسواق المنتجات المحلية والإقليمية ذات جودة عالية.
- تشجيع السياحة المحلية المستدامة.

2-2-9 الانصاف الاجتماعي والعدالة: دعم مجتمعات منفتحة وداعمة من خلال:

- تسطير وتنفيذ برامج لمنع وتخفيف حدة الفقر.
 - ضمان المساواة في الحصول على الخدمات العامة، التعليم، فرص العمل، الأنشطة الثقافية والوصول الى المعلومة.
 - تحفيز الانفتاح الاجتماعي والمساواة بين الجنسين.
 - تحسين سلامة وأمن المجتمع.
 - توفير ظروف السكن والمعيشة عالية الجودة ومتكاملة اجتماعيا.
- ## 2-2-10 من المحلية الى العالمية: تحقيق السلام والعدل والإنصاف، التنمية المستدامة وحماية المناخ وجب:

- تطوير واتباع مقارنة استراتيجية ومتكاملة لكبح التغير المناخي، والعمل على تحقيق معدل مستدام لانبعاث الغازات المسببة للاحتباس الحراري.
- دمج حماية المناخ في سياسات مجال الطاقة، النقل، المشتريات، النفايات، الزراعة و الغابات.
- تحسين الوعي حول الأسباب والعواقب المحتملة لتغير المناخي، ودمج إجراءات وقائية في السياسات المتعلقة بتغير المناخ.
- الحد من التأثير على البيئة العالمية وتعزيز مبدأ العدالة البيئية.
- تعزيز التعاون الدولي بين المدن وتطوير الاستجابات المحلية للمشاكل العالمية من خلال الشراكة بين الحكومات والمجتمعات المحلية ومختلف الفاعلين المعنيين³⁵.

3- المدينة المستدامة

تسعى التنمية الحضرية المستدامة الى الوصول الى مدن مستدامة لذا وجب التطرق الى:

3-1 المدينة المستدامة

هي المدينة التي تدمج ضمن حماية البيئة المتطلبات الاجتماعية الضرورية للسكان وكذا كل برامج التدخل التي من شأنها تحسين الاطار المعيشي للسكان كتلك المتعلقة بالصحة، الشغل، السكن ...

مدينة نجحت في خطة التنمية المستدامة وهي بذلك تحقق الأهداف المتعددة والمتنوعة للأفراد والمؤسسات دون أن يتحمل تكلفتها أشخاص و مجالات أخرى

هي المدينة التي يسعى سكانها و أنشطتها الاقتصادية باستمرار لتحسين قدرتها الطبيعية، المبنية والثقافية على مستوى الأحياء وعلى الصعيد الإقليمي، وتعمل بطريقة تدافع دائما عن أهداف التنمية المستدامة الشاملة.

وهي مدينة مترابطة و مختلطة وظيفيا، توفر جودة وتنوع في الحياة³⁶

³⁵ Catherine Charlot-Valdieu et Philippe Outrequin: L'URBANISME DURABLE- concevoir un écoquartier-, 2^{ème} édition, le moniteur, paris, France, 2011, p23.

³⁶ Bertrand Zuindeau: développement durable et territoire, presse universitaires du septentrion, 2008, p180.

3-2 خصائص المدينة المستدامة: هي مدينة يجب ان تكون في نفس الوقت:

• **مدينة عادلة:** تتوزع فيها العدالة، الطعام، السكن، التعليم، الصحة والامل بشكل عادل بين الأفراد

• **مدينة جميلة:** يحرك الفن والعمارة والحدائق فيها الخيال والروح.

• **مدينة مبتكرة:** تتجاوب للتغيرات بسرعة موسعة الافاق والتجارب.

• **مدينة بيئية:** تقلل من الاثار البيئية وتتوازن فيها الحدائق مع الجزء المبني، مبانيها وبنيتها التحتية امنة وتستخدم المصادر بشكل فعال.

• **مدينة سهلة التواصل:** يكون تبادل المعلومة فيها مرنا .

• **مدينة مدمجة وكثيرة التمرکز:** أطرافها محمية.³⁷

3-3 **مبادئ المدن المستدامة:** تتمثل أهم مبادئ المدن المستدامة والمعتمدة من طرف عدة منظمات عالمية في:

• **صفر نفايات:** من خلال الرسكلة، التدوير و إعادة الاستعمال .

• **صفر كربون:** بتقليص الانبعاثات بفعل الاستخدام الامثل للطاقات و استعمال الطاقات المتجددة والبديلة.

• **النقل المستدام:** بفعل تقليص عدد المركبات المعتمدة على المحروقات، توفير خطوط للنقل الجماعي للمسافات الاكبر من 400 متر وتكون أماكن توقفها قرب الخدمات والمناطق التجارية.

• **استعمال المواد الاولية المحلية والمستدامة:** لملائمتها وتأثيرها المحدود أثناء النقل.

• **المسكن الطبيعي والتنوع البيئي:** خلق وتنمين والمحافظة على التنوع البيئي والمسكن الطبيعي.

• **الثقافة والتراث المحلي:** تنمية الاحساس بالانتماء بتنمين الإرث الثقافي.

• **الانصاف والتنمية الاقتصادية:** بترقية العدالة الاجتماعية وتنمية الاقتصاد المحلي

³⁷ ROGERS Richard: Des villes durables pour une petite planète, le moniteur, paris, 2008, p203.

- ترقية نوعية الحياة وتوفير الرفاهية: تحسين الشروط الحية وشروط الرفاهية للمستعملين والسكان.³⁸

4- الحي المستدام

من الملاحظ أن مفاهيم التنمية المستدامة على المستوى الحضري تدرجة من حيث المقياس حيث سيتم في مايلي التعرف على :

4-1 مفهوم الحي المستدام

هو حي يدمج خصائص التنمية المستدامة، وهذا دليل على انه يعتمد على مقاربة التطوير والاستمرار، والاستفادة من نقاط القوة للممارسات السابقة التي تهدف لجعل نمط العيش متجانس ومتناغم.

وهو حي ذو طابع سكني حيث ان هدفة اولا وقبل كل شئ الاجابة عن السؤال التالي، كيف يمكن التوفيق بين التعمير وحماية البيئة.

4-2 أهداف الاحياء المستدامة تهدف الاحياء المستدامة الى:

أ. المحافظة على الموروث وحماية الموارد وهذا من خلال:

- تقليل استهلاك الطاقة وتسييرها المحكم.
- تطوير تسيير الموارد المائية وتحسين نوعيتها.
- تجنب التمدد الحضري وتحسين تسيير المجال.
- ترشيد استهلاك وتسيير المواد الاولية
- المحافظة وتثمين التراث المني والطبيعي.
- ب. تحسين نوعية البيئة المحلية وهذا من خلال:
- حماية وتثمين المنظر البيئي و نوعية الرؤية.
- تحسين نوعية السكنات والبنائيات .
- تحسين النظافة والصحة.
- تحسين الامن وتسيير المخاطر (في السكنات والاحياء).

³⁸ MASBOUNGI Ariella: projets urbains durables –stratégies-, Edition le moniteur, 2012, p26-27.

- تحسين نوعية الهواء.
- تقليل الضجيج المنبعث من الصوت.
- محاولة الحد من الفضلات وتحسين تسييرها.
- ج. تطوير التنوع وهذا من خلال:
 - تأمين التنوع في السكان
 - تأمين التنوع في الوظائف (الاقتصادية والاجتماعية)
 - تأمين التنوع في عروض السكن.
- د. تطوير الاندماج وهذا من خلال:
 - تطوير المستوى التعليمي والتأهيل الوظيفي.
 - تثمين وصول السكان الى مناصب العمل، الخدمات والتجهيزات بالمدينة.
 - تطوير جاذبية الاحياء من خلال إنشاء مجالات للحياة والالتقاء لمختلف سكان المدينة.
- تجنب التنقلات المضرة بالبيئة وتشجيع البنى التحتية الخاصة بوسائط النقل الاقل تأثيرا على البيئة (النقل الجماعي، الدراجات والمشى على الاقدام).
- هـ. تقوية الروابط الاجتماعية
 - تقوية الاندماج الاجتماعي و المشاركة.
 - تحسين شبكات التضامن والشبكات الاجتماعية³⁹.

³⁹ Catherine CHARLOT-VALDIEU, Philippe OUTREQUIN: La démarche HQE²R vers une transformation durable des quartiers, association SUDEN et Philippe Outrequin, la calade, octobre2014.p10

خلاصة:

نتج عن هذا الفصل تحديد لاهم المفاهيم المتعلقة بالتنمية المستدامة والتي لها صلة مباشرة بالتخطيط الحضري، فمفهوم التنمية المستدامة تطور عبر المحطات الزمنية المختلفة ولقد اتى مؤتمر بريطانيا (1987م) لأهم تعريفاتها والذي يعتبرها تلبية احتياجات الأجيال الحالية دون المساس بإحتياجات الأجيال المستقبلية، كما تم تحديد مؤشراتها الأساسية سواء المتعلقة بالبعد الاجتماعي، الاقتصادي، البيئي والمؤسسي، كما تم تحديد الالتزامات العشر لمؤتمر البورق (1994م) التي إنبثقت عن رهانات التنمية الحضرية المستدامة التي اتى بها مؤتمر ريوديجانيرو (1992م) ، وأيضا تم تحديد أهم المفاهيم المرتبطة بأهم مستويين للمجال السكني المستدام إنطلاقا من المدينة المستدامة وأهم خصائصها وكذا الحي المستدام وأهدافه الرامية بالأساس الى تحسين الاطار المعيشي للمواطن.

الفصل الثالث

المعطيات التاريخية والطبيعية، السكانية والعمرانية بمدينة تبسة

الفصل الثالث: المعطيات التاريخية، الطبيعية، السكانية والعمرانية بمدينة تبسة

تعتبر الدراسة التاريخية، الطبيعية، السكانية والعمرانية من الركائز الواجب التدقيق فيها قبل مباشرة تحليل أي مجال حضري مهما كان مستواه، فلا يمكن دراسة مدينة ما لم يتم الالمام بتاريخها ونقاط قوتها وضعفها الناتجة عن دراسة مختلف عناصر موضعها، ومميزات موقعها وكذا معرفة مراحل تطورها السكاني ومعرفة قدرة مختلف الفئات الاجتماعية على تطوير اقتصادها المحلي دون نسيان مؤهلاتها المورفولوجية والوظيفية، حيث سيتم التطرق في هذا الفصل إلى المعطيات التاريخية، الطبيعية، السكانية والعمرانية بمدينة تبسة

1 التعريف بمدينة تبسة

أثبتت مدينة تبسة منذ عصور ما قبل التاريخ مكانتها وموقعها ضمن أولى مدن الشمال الافريقي إلى جانب قرطاج، طبرقا ودوقة، أطلق عليها المؤرخون الاغريق تسمية "هيكاتوميل" مما دفع من فاجأهم تطورها إلى عدم التمييز بينها وبين طيبة thebes المصرية (الاقصر حاليا) ومنها جاءت تسمية "تبيست Thebeste" الذي لته الرومان وكتبوه "Theveste" أصبحت تسميتها بعد الفتح الاسلامي تبسة لتبقى هذه المدينة العريقة من كبرى الحواضر التاريخية القديمة وخير دليل على ذلك الارث الاثري المتواجد بها⁴⁰، مدينة مجاهدة و دليل ذلك معركة الجرف التي تعدى صداها الحدود الجزائرية والتي عززت نتائج هجمات 20 أوت 1955م الرامية إلى تدويل القضية الجزائرية، وهي مقر ولاية بالحدود الشرقية للبلاد منذ التقسيم الاداري لعام 1974م.

2 التطور التاريخي لمدينة تبسة

تزرخ متاحف مدينة تبسة على نماذج من المخلفات الاثرية التي تم العثور عليها بالمواقع المكتشفة وهي تمثل سجل من البصمات الدالة على تواجد الانسان بمدينة تبسة منذ عصور ما قبل التاريخ،

⁴⁰ سامية خرصي: من تيفست الى تبسة تأمل في التاريخ، مطبوعات Cdsp، الجزائر، 2015، ص01.

حيث رجحت اغلب الدراسات الاركيولوجية أن "الحياة ووجود الانسان بمدينة تبسة يزيد عن 12000 سنة قبل الميلاد"⁴¹

فاستنادا إلى تصنيف الباحثين للأزمنة التي تعود إليها بعض المواقع الاثرية كرماديات سيدي محمد الشريف المتواجدة على روابي جبل الزيتون ورسوم الكهوف الحمراء بجبل الدكان جنوب المدينة، وكذا الاسلحة والادوات المتواجدة بالمتاحف كالاسلحة المنجزة من الحجارة والصوان، النصال، المثاقب رؤوس السهام، الاواني الفخارية، المصابيح الزيتية، الرسوم المتواجدة على العظام، العاج، قشور بيض النعام دليل على تواجد الانسان بمدينة تبسة منذ الفترات الثلاث للعصر الحجري (الباليوليتيك، الميزوليتيك ، النيوليتيك).

صورة رقم (01) : رؤوس سهام تعود إلى العصر الحجري



المصدر: المتحف العمومي الوطني بتبسة، جوان 2017.

وصل الفينيقيون إلى الجهة الشرقية من البلاد بعد الحروب البونيقية التي دامت 100 سنة بين الفينيقيين والرومان حيث تم بناء تبسة كمدينة تجارية في القرن 5 ق م تأتي في المرتبة الثانية بعد قرطاج ، حيث ارسلت جالية بونيقية لبنائها وتسويرها وتعبيد طرقاتها ليسهل التعامل التجاري معها حيث اكتسب سكانها منهم طرق الفلاحة، البناء والتخطيط العمراني ومن آثارهم قبور محفورة في الصخر في سفح جبل الزيتون (أزمر) إضافة إلى أواني وقوارير زجاجية، نقود متواجدة بمتحف مينارف يرجح أنها بونيقية أغلبها تم العثور عليها بحي الزاوية بالقصر القديم سنة 1972م، أطلق

⁴¹ احمد عيساوي: مدينة تبسة واعلامها، دار البلاغ، الجزائر العاصمة، ط1، ص25.

على مدينة تبسة في هذه الفترة "هيكاتوميل" أي المدينة ذات المائة باب باليونانية تشبيها لها بمدينة طيبة المصرية.

"خضعت تبسة لحكم قرطاجة بعدما كانت من قبل تحت حكم البونيقيين"⁴²، فبعد أن أصبحت قرطاج مقر الولاية الرومانية بأفريقيا (نوميديا الشرقية) سنة 27 ق م، أدمجت "تيفست" ضمن هذه الولاية بصفة مقاطعة ذات طابع سيناتورى، حيث اختارها الامبراطور اوغست "August" محمية عسكرية للفيلق الثالث أوغيسنا وذلك بفعل اللأمن الذي أحدثته كل من قبائل الجيتول المنتشرة بالهضاب العليا والمراكز الصحراوية الجنوبية، وقبائل الموسولامس المقيمة في المناطق القريبة من قالمة ، تبسة وسفح جبال الاوراس، فبعد الثورات والانقاضات التي أحدثتها هذه القبائل إلى جانب جيش تاكفريناس والتي انتهت بعد وفاته سنة 24 م بعد محاصرة القنصل كونليوس روكابيلا لحصنه، ليستقر فيلق اوغيسنا الثالث خلال حكم الامبراطور فيسباسيان "Vespasien" (69-79 م) وبقيت هذه الفرقة بالمدينة إلى حدود 115 و120م واتسمت هذه الفترة بالتنمية الزراعية والصناعية التي تواصلت اثناء حكم ادريان "Hadrien" (117-138م) أين توسعت ونمت المدينة أكثر مما كانت عليه ليصبح عدد سكانها 50.000 نسمة شيد بها مسرح، حمامات وظهر بذخ السكن حيث كانت البيوت تملك ملحقات خاصة بها وتتوفر على تجهيزات لطحن الحبوب وعصر الزيتون

بلغت تيفست خلال حكم سيبتييم سيفير "Septimius Severus" (193-211م) أوج درجات الرقي والازدهار اين رقيت إلى مستعمرة، ومنح خليفته كراكلا حق المواطنة إلى كافة سكانها دون إستثناء، حيث بني في هذه الفترة المعبد الوثني المعروف حاليا بـ "متحف مينارف، أرصفة كبيرة على طول الوادي وربط شرق المدينة ووسطها بسبع جسور، كما شيد كراكلا قوس النصر عام 213م"⁴³ على شرف والده سيبتييم سيفير "Septimius Severus" وعرفت هذه الفترة بداية بناء الكنيسة المسيحية، ولقد تفككت الامبراطورية الرومانية في نهاية القرن الرابع بسبب الاضطرابات المستمرة، ولقد انتقلت المدينة بعدها إلى حكم النوميديين ثم الونداليين ثم البيزنطيين الذين قاموا بتسييج المدينة بالسور المعروف اليوم "بالسور البيزنطي" الذي لعب دور القاعدة الخلفية التي ينطلق منها الجيش لصد المحاولات المتكررة لهجمات المتمردىين النوميديين.

⁴² عبد الرحمن الجليلي: تاريخ الجزائر العام، دار مكتبة الحياة، بيروت، 1965، ج1،، ط2، ص 50.
⁴³ سمير زمال: صفحات من تاريخ تبسة القديم والحديث، دار هومة، الجزائر، 2013، ص27.

وتعتبر مدينة تبسة من اوائل المدن الجزائرية التي وصلتها حملات الفتوح الاسلامية، أين بعث الخليفة عثمان بن عفان الصحابي عبد الله بن جعفر لفتح المدينة التي لم تفتح في المرة الاولى رغم الانتصار على الملك البيزنطي المسيحي جرجير الذي قتل والتف جيشه حول الكاهنة، غير انه بعد فتح الصحابي الجليل عقبة بن نافع لمدينة القيروان، قام بمحاصرة مدينة تبسة لمدة عشرون يوما ليتمكن عبد الله بن جعفر من التسلل إلى المدينة في ليلة ظلماء عزيره المطر إلى داخل المدينة في وسط جمع من سكانها عبر بابها الشرقي (باب سولومون) ولما علم الحارس بوجوده خاف من الحاكم بالمقابل اقنعه بالاسلام ففتح لهم الباب وتمكنوا من الدخول دون قتال، ليرفعوا السيوف في وجه كل من قاومهم إلى غاية دخول عقبة بن نافع وتثبيت رايته على سور المدينة وظهور حاكمها المختفي وإعلان اسلامه.

عرفت المدينة بعد الفتح الاسلامي حكم الخلافة الاموية، العباسية، الفاطمية، زحف بني هلال ثم الدولة الموحدية، وبعد إنقسام الشمال الافريقي إلى ثلاث دويلات أصبحت تبسة تابعة للدولة الحفصية بتونس، أما اثناء الحكم التركي فكانت تبسة تابعة لبابليك الشرق إلى غاية سقوط قسنطينة سنة 1837م، لتقع في يد الاحتلال الفرنسي على يد الجنرال دو نيقريي سنة 1842م الا أن إحتلالها الرسمي لم يكن الا سنة 1851م على يد الجنرال "سانت ارنو" بسبب تماسك قبائلها التي انتهج العدو ضدها سياسة التفوق .

3- الاطار الطبيعي لمدينة تبسة

إن دراسة العوامل الطبيعية المتمثلة أساسا في عاملي الموقع والموضع من أهم العناصر الواجب التطرق اليها في دراسة التخطيط الحضري للمدن والمجالات السكنية اين سيتم التطرق في ما يلي إلى:

3-1 موقع مدينة تبسة

"يعتبر الموقع من أحد العناصر المهمة في نشأة المدن وتطورها، فقرب المدينة من باقي المدن، مراكز الخدمات والمحاور الكبرى للطرق والمواصلات له دور فعال في تنمية المدينة واستقرارها ويقصد بالموقع مكان وجود المدينة وعلاقته بالمناطق المحيطة به"⁴⁴

ونظرا لأهمية الموقع سيتم دراسته على عدة مستويات:

⁴⁴عبدالله عطوي: جغرافية المدن، دار النهضة،بيروت،لبنان،ط1، 2003، ص43.

3-1-1 موقع مدينة تبسة ضمن الشرق الجزائري

تقع مدينة تبسة في الهضاب العليا للشرق الجزائري تبعد عن العاصمة بمسافة تقدر بـ 635 كلم وعن الحدود التونسية بحوالي 39 كم وعن العاصمة التونسية بحوالي 289 كم، وهي تتوسط إقليمها الولائي الذي تقدر مساحته بـ: 13.878 كلم² الذي يحده اربع ولايات من الشمال ولاية سوق أهراس ومن الجنوب ولاية الوادي ومن الشرق الحدود التونسية ومن الغرب ولايتي أم البواقي وخنشلة والخريطة الموالية تبين ذلك⁴⁵.

خريطة 01: موقع مدينة تبسة ضمن الشرق الجزائري



المصدر: انجاز الباحثة اعتمادا على المخطط مونوغرافيا ولاية تبسة، 2018م.

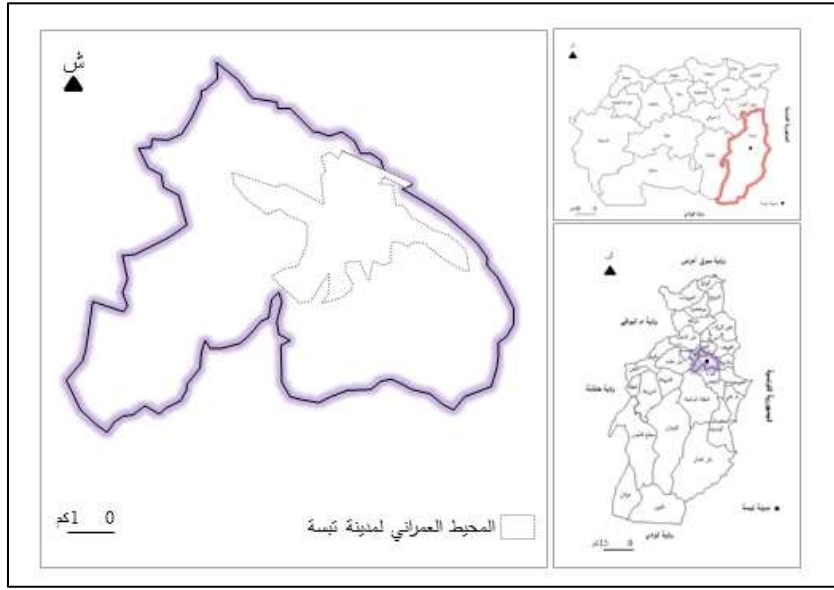
3-1-2 موقع مدينة تبسة ضمن المجال الولائي

مدينة تبسة هي مدينة حدودية تم ترقيتها منذ التقسيم الاداري لسنة 1974م تقع في الجزء الشرقي للولاية، وبما أن "الطرق صنعت المدن"⁴⁶ فتقاطع والتقاء الطريق الوطني رقم 10 الذي يربط مدينة تبسة ببعض البلديات الواقعة باتجاه مدينة قسنطينة، والطريق الوطني رقم 16 الذي يربطها ببعض البلديات الواقعة باتجاه مدينة عنابة في الجهة الشمالية وكذا باتجاه مدينة الوادي بالجهة الجنوبية والطريق الوطني رقم 83 الذي يربطها ببعض البلديات الواقعة باتجاه مدينة خنشلة، جعلها تحتل موقعا متميزا ضمن إقليمها الولائي مما أهلها لأن تكون عاصمة الولاية وفي وقت واحد مقر لدائرة تضم بلدية

⁴⁵ ولاية تبسة: مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية، مونوغرافيا ولاية تبسة، 2018، ص 11.

⁴⁶ عبدالله عطوي: مرجع سابق، ص 50.

خريطة 03: موقع مدينة تبسة ضمن المجال البلدي



المصدر: انجاز الباحثة اعتمادا على المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير، 2012

2-3-2 موقع مدينة تبسة

تشمل عناصر دراسة الموقع الذي يعتبر المكان الذي تقوم فوقه المدينة دراسة السطح حيث تتميز مدينة تبسة بموضعها في مجال بلدي أهم ما يميزه:

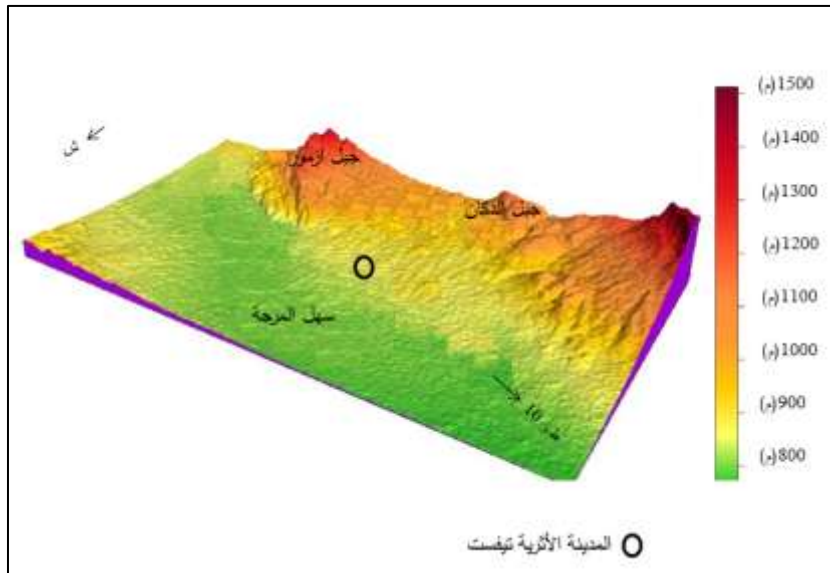
1-2-3 التضاريس

تشمل عناصر دراسة الموقع الذي يعتبر المكان الذي تقوم فوقها المدينة دراسة السطح حيث تتميز مدينة تبسة بموضعها في مجال بلدي يتشكل من وحدتين فيزيائيتين الأولى عبارة عن سلاسل جبلية تتسم بالانحدار الشديد والتغطية الغابية الكثيفة تضم جبل الجوة الواقع في الجهة الجنوبية الشرقية بارتفاع يقدر بـ 1200 م، جبل ازموور الواقع بالجهة الجنوبية بارتفاع يقدر بـ 1500 م، جبل انوال بارتفاع 1400 م وجبل الدكان 1712 م الواقعين بالجهة الجنوبية الغربية وهي تمثل ما يقارب 50% من مساحة المجال البلدي، والثانية عبارة عن سهول تتلخص أساسا في سهل المرجة الذي يمتد من شرق المدينة لغربها يحده من الشمال الحدود الادارية لبلدية بولحاف الدير بالتماس مع المطار ومن الجنوب الطريق الوطني رقم 10 حيث يبلغ متوسط ارتفاعه 800 م عن سطح البحر، هذا التنوع التضاريسي بالمجال فرض وجود عدة أودية تقطعه (من الغرب أين تنموضع الجبال) إلى الشرق (أين يمتد سهل المرجة) ومن أهم هذه الاودية واد زعرور، واد الكبير، واد رفانة، واد السقي ...

3-2-2 الارتفاعات

تتميز مدينة تبسة بتنوع في الارتفاعات التي يمكن تصنيفها ضمن خمس فئات، الفئة الاولى تتراوح الارتفاعات بها بين 789 و 825م تمثل نسبة 35.7% من مساحة المدينة وتشمل الجهة الشمالية والشمالية الشرقية وكذا الجهة الغربية للمدينة، أما الفئة الثانية فتتراوح الارتفاعات بها بين 825 و 859م حيث تمثل نسبة 29.15% تشمل جزء كبير من سهل المرجة إضافة لبعض السفوح الجبلية ، بينما الفئة الثالثة التي تتراوح بها الارتفاعات بين 859 و 899م فتمثل نسبة 15.22% وتتمثل في اغلب السهول الممتدة من الجنوب باتجاه الطريق الوطني رقم 10، إضافة إلى الفئة الرابعة التي تتراوح بها الارتفاعات بين 899 و 939م والتي تمثل نسبة 12.17% فتتواجد بالجهة الجنوبية للمدينة كحي الزاوية والزيتون والجرف ...، وكذا الفئة الخامسة التي تتراوح بها الارتفاعات بين 3939 و 1021م تمثل نسبة 7.41% من مساحة المدينة تضم الاقدام الشمالية للمدينة كالقطب السكني الجديد الدكان، وأجزاء من أحياء الميزاب، الزاوية، الزيتون، سيدي محمد الشريف ... والشكل الموالي يبين تضاريس وارتفاعات مدينة تبسة.

شكل 01: نموذج رقمي لتضاريس وارتفاعات مدينة تبسة

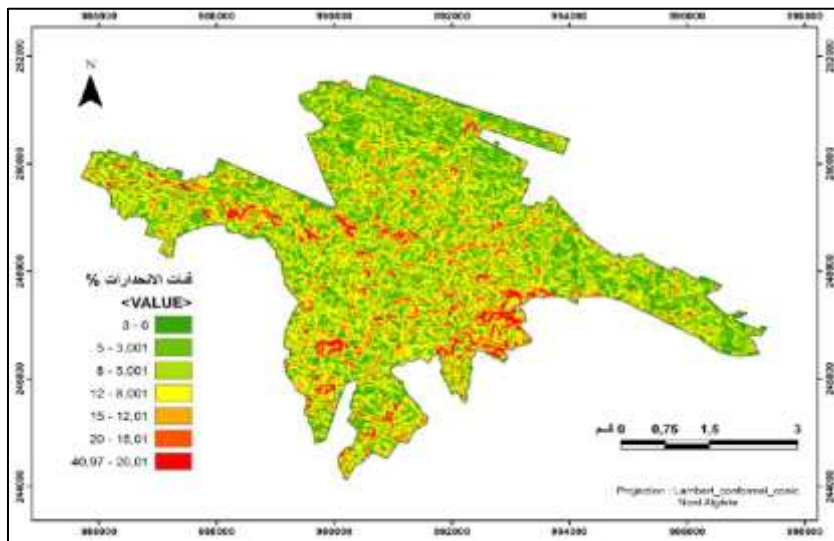


المصدر: انجاز الباحثة اعتمادا على المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير، 2012

3-2-3 الانحدارات

تتباين الانحدارات من منطقة لأخرى حسب التضاريس الداخلة في تركيبها فمعرفة درجتها تعتبر محددًا أساسيًا في التخطيط الحضري للمجالات داخل المدينة خاصة فيما يتعلق باختيار اتجاهات التوسع العمراني ودراسة الجدوى منه، كتحديد نمط وتكلفة البناءات وغيرها، وتتميز مدينة تبسة بأربعة فئات من الانحدار حيث تتراوح بالنسبة للفئة الأولى بين 0 و 5% وتشمل أغلب الأحياء المشكلة للمنطقة السكنية الحضرية الجديدة رقم 03 والأحياء المجاورة لها، المنطقة السكنية الحضرية الجديدة رقم 04 والأحياء المجاورة لها، حي الوثام، حي لارموط، المطار والمنطقة الصناعية، هذا الانحدار يقف عائقًا أمام الصرف الصحي ويجعلها معرضة للفيضانات خاصة وأن طبيعتها زراعية، أما الفئة الثانية التي تتراوح فيها الانحدارات بين 5 و 11% فتتواجد في الجهة الجنوبية للمحيط العمراني وتشمل أغلب أحياء المنطقة السكنية الحضرية الجديدة رقم 02 والأحياء المجاورة لها، هذا الانحدار يساعد على مد شبكة الصرف الصحي والطرق، بينما الفئة الثالثة تتراوح فيها الانحدارات بين 11 و 20% وتقع عند أقدام الجبال الجنوبية الشرقية والجبال الجنوبية الغربية وهي أراضي ترتفع بها تكاليف البناء ومد الشبكات التقنية ما يجعلها قليلة الصلاحية للتعمير إضافة للطبيعة الغابية لأجزاء كبيرة منها وتتوطن بها أهم الأحياء كحي الزاوية، حي الزيتون، حي جبل الجرف....، غير أن الفئة الرابعة التي تكون فيها الانحدارات شديدة وتكون فوق 25% المتواجدة في أعالي حي الزاوية وحي الزيتون هي عبارة عن أراضي غير قابلة للبناء.

خريطة 04 : توزيع الانحدارات بمدينة تبسة



المصدر: حجة علي، دكتوراه، 2016، ص 68

3-2-4 التركيب الجيولوجي

يغلب على التركيب الجيولوجي لمدينة تبسة تكوينات الزمن الرابع الموزعة على كافة المدينة، فتكوينات الزمن الثاني فالزمن الثالث وهي مبينة كما يلي:

أ. تكوينات الزمن الثاني

تعود إلى العصر الكرياتيبي وتمثل في تكوينات الزمن الطباشيري السفلي والوسيط المتواجدة في الجبال الجنوبية الشرقية والجنوبية الغربية للمدينة وهي عبارة عن صخور كلسية بيضاء سميكة بشكل صفائح متناوبة مع المارنة السوداء او الخضراء او الرمادية وهي تشكل تضاريس تحيط بسهل المرجة إضافة لتكوينات الزمن الطباشيري العلوي المتواجدة بقارة السلطان بالجنوب الغربي للمدينة، كاف لبيض غربا وجبال المستيري والدكان و جبال قنيفذة بالشمال الشرقي وهي عبارة عن صخور كلسية.

ب. تكوينات الزمن الثالث

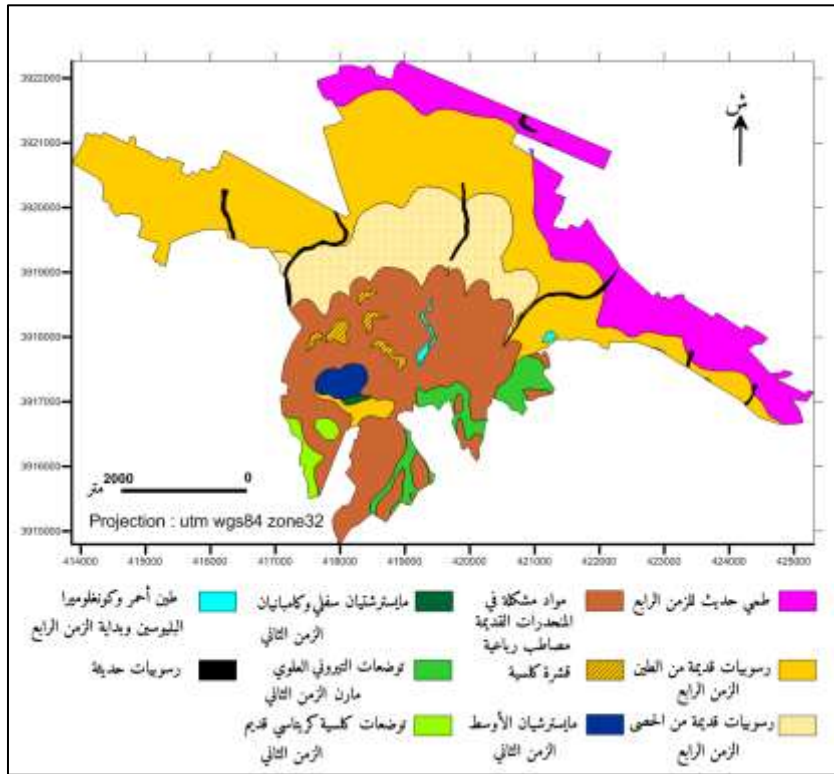
تتواجد بالجهة الشمالية الشرقية لجبل قنيفذه وهي عبارة عن صخور طينية حمراء رملية وكونغ لوميرا تعود لعصر البليوسين الذي يرجع لنهاية الزمن الثالث وبداية الرابع

ج. تكوينات الزمن الرابع

تتمثل في التكوينات القديمة للزمن الرابع تغطي الهضبة المتواجدة بأقدام أزموور وهي ذات تركيب طيني كلسي يبدو متماسكا إضافة إلى رسوبيات قديمة تتواجد في الجزء الكبير من المحيط العمراني للمدينة، إضافة إلى رسوبيات جبسية طينية حديثة وصخور مترسبة ويتوضع على جزء منها المطار والاقامة الجامعية والملحقة الجامعية.

إذا فتكوينات الزمن الثاني ذات طبيعة غير نفوذة والاكثر استقرارا من نظيراتها، تليها تكوينات الزمن الثالث متوسطة الاستقرار أما تكوينات الزمن الرابع فتكون اقل استقرارا لاحتوائها على مادة الملح والرسوبيات غير المتماسكة والتي سرعان ما تتأثر بالماء والخريطة الموالية تبين ذلك.

خريطة 05: التشكيلات الجيولوجية لموضع مدينة تبسة



المصدر: حجلة علي، دكتوراه، 2016، ص71

3-2-5 جيوتقنية التربة

يمكن من خلالها معرفة الاراضي الصالحة للبناء وإمكانية تحملها لمختلف البرامج السكنية بمختلف توابعها ويمكن تصنيفها ضمن خمس فئات من الاراضي:

أ. أراضي صالحة للبناء: ذات انحدار ضعيف يتراوح بين 3 و5% تتميز بالتربة المتماسكة المكونة من الطمي والحصى المتراس وهي قادرة على تحمل بنايات متعددة الطوابق تصل إلى اربع طوابق إضافة إلى الطابق الاراضي حيث تمتد من المدينة الاثرية تيفست إلى حي الجرف، حي الكوبيماد وغيرها.

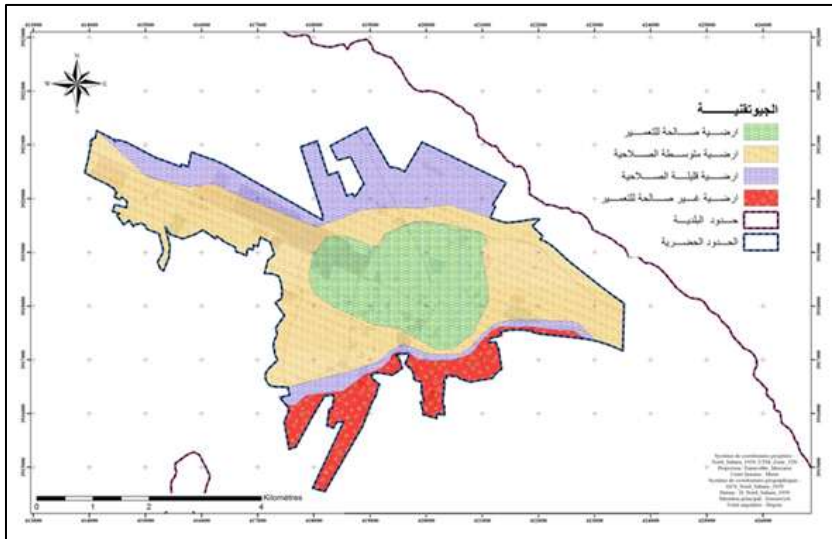
ب. أراضي متوسطة الصلاحية للبناء: ذات انحدار ضعيف يتراوح بين 3 و5% تتميز بالتربة المشكلية من الطين والكونكلوميرا المتراسة وهي قادرة على تحمل بنايات متعددة الطوابق تصل إلى أربع طوابق إضافة إلى الطابق الاراضي تشمل الاراضي الواقعة في الجهة الغربية للمدينة على طول الطريق الوطني رقم 10 .

ج. أراضي متوسطة إلى قليلة الصلاحية للبناء: أكثر انحدارا مما سبق، تتمثل في الأراضي الواقعة في الجهة الجنوبية على اقدام الجبال المحيطة بالمدينة فرغم تميزها بقدرة تحمل جيدة للبناء الا أن توسطها من طرف عدة أودية يعيق ذلك

د. أراضي قليلة الصلاحية للبناء: انحدارها ضعيف جدا يتراوح بين 0 و 3% تتكون اساسا من الطين الحمراء الشديدة التراص على عمق 4 أمتار، حيث ان البناء عليها يتطلب اسس عميقة وحماية مسبقة من الفيضانات.

هـ. أراضي غير صالحة للبناء: تتمثل في الأراضي الجبلية وكذا الأراضي ذات الرسوبيات الحديثة بوادي الكبير ما يجعلها معرضة للفيضانات.

خريطة 06: جيوتقنية مدينة تبسة



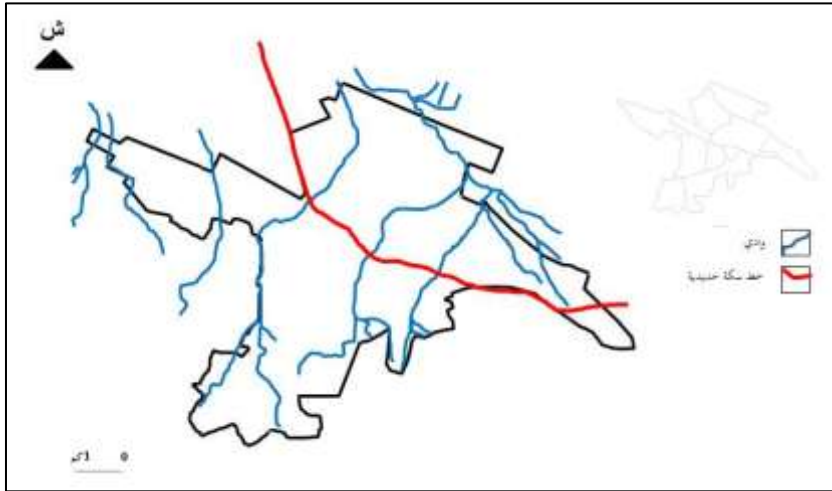
المصدر: المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير، 1998م

3-2-6 الشبكة الهيدروغرافية

تتميز تضاريس مدينة تبسة بكثرة الاودية التي تتحدر من الجبال الواقعة جنوب المدينة لذا وجب التعرف على شبكتها الهيدروغرافية ومن هذا المنطلق وجب التعرف على أهمها بمدينة تبسة كواد زعرور المار بالقرب من المدرج الروماني باتجاه وادي الكبير وهو من بين الاودية المسببة للفيضانات بسهل المرجة، وكذا واد الناقص المار في بشارع هواري بومدين باتجاه واد الكبير والذي عرف فيضانات في 12 سبتمبر 2018، إضافة لواد رفانة الذي يقطع المنطقة الصناعية مروراً بالحماية

المدينة، وواد السقي المار غرب المدينة وهي أودية مؤقتة الجريان تصب في واد المنحدر من الجهة الشرقية للمدينة مارا شمالها ليصب بدوره في واد شبرو في الشمال الغربي للمدينة.

خريطة 07: أهم الاودية بمدينة تبسة



المصدر: الخريطة الهيدرولوجرافية لمدينة تبسة (2012م)+ معالجة الباحثة 2018

3-2-7 القيمة الفلاحية للأراضي

تشهد مدينة تبسة كباقي أغلب المدن الجزائرية تمردا على حساب الاراضي الفلاحية المحاذية للمحيط العمراني لذا فتصنيف الاراضي الفلاحية حسب مردوديتها جد مهم في التخطيط الحضري حيث تتشكل مدينة تبسة من أراضي ذات مردودية جيدة تنتشر خاصة في الجهة الشمالية للمدينة التي تشهد تطورا في التوسع العمراني نظرا للدور الذي يلعبه الطريق الوطني رقم (16) في التنمية الحضرية للمدينة، كما تتواجد هذه الاراضي أيضا بالجهة الغربية للمدينة وخاصة شمال وجنوب الطريق الوطني رقم (10) الذي يعتبر اهم شرايين تنمية مدينة تبسة، وكذا أراضي ذات مردودية متوسطة تتواجد بمساحات صغيرة في الجهة الغربية الجنوبية وبالجهة الجنوبية الشرقية، إضافة لأراضي ذات مردودية ضعيفة وهي تتوزع على باقي المدينة، وقد طال جزء كبير منها المجالات السكنية العشوائية المتواجدة بالجهة الجنوبية للمدينة بسبب اهمال هذه المساحات في اقتراحات التوسع المقترحة للمحيط العمراني في مختلف مخططات التعمير التي شهدتها مدينة تبسة عبر مختلف المحطات الزمنية.⁴⁷

⁴⁷ URBABA: plan directeur d'aménagement et d'urbanisme intercommunal, Tébessa-El hammamet-Boulhaf dyr, Algérie,2012,p12-24.

3-3 المناخ

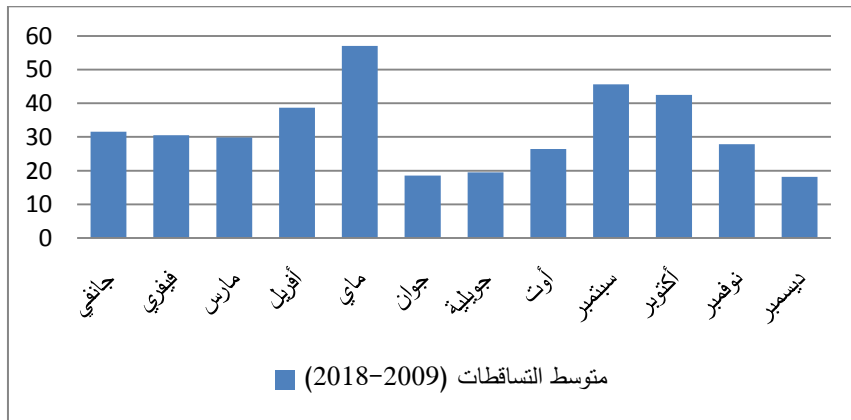
تكتسي الدراسات المعمقة والتفصيلية لمختلف المتغيرات المناخية أهمية بالغة في استدامة التخطيط الحضري للمدن بغاية توفير مختلف عناصر الراحة التي تحتاجها المجالات المكونة لها كمعرفة اتجاهات الرياح وطبيعتها ودراسة تغيرات درجة الحرارة على مدار السنة... الخ، إضافة لمصادر وأوقات ودرجة خطورة الفيضانات التي أصبحت اليوم خاصة بعد فيضانات 12 سبتمبر 2018م التي شهدتها مدينة تبسة بسبب الامطار الموسمية التي تعتبر احد الخصائص المناخية الناتجة عن الموقع الفلكي والجغرافي للمدينة مشكل حقيقي في مختلف الدراسات المتعلقة بتخطيطها الحضري ولدراسة مناخ مدينة تبسة تم الالمام على معطيات محطة الرصد الجوي لفترة الزمنية (2009 - 2018).

3-3-1 التساقط

يساهم الالمام بمختلف المتغيرات المتعلقة بكميات الامطار المتساقطة عبر مراحل زمنية مختلفة في عملية التخطيط الحضري للمدن لاسيما ما تعلق بدراسات الجدوى البيئية كحماية الاراضي الفلاحية وحمايتها من الفيضانات وغيرها، فمن خلال الجدول الموالي المتعلق بتوزيع متوسط التساقط على أشهر السنة بمدينة تبسة (2009—2018) يتضح أن الشهر الاكثر تساقطا هو شهر ماي بمتوسط 75.04 ملم يليه شهر سبتمبر وأكتوبر بمتوسط التوالي بـ 45.6 ملم و 42.51 ملم. أما الشهر الاقل تساقطا هو شهر جوان بمعدل 18.52 ملم، بينما يقدر معدل مجموع التساقطات السنوية للفترة (2009- 2018) بـ 386.18 ملم.

شكل 02: توزيع متوسط التساقط على أشهر السنة بمدينة تبسة

(2018—2009)



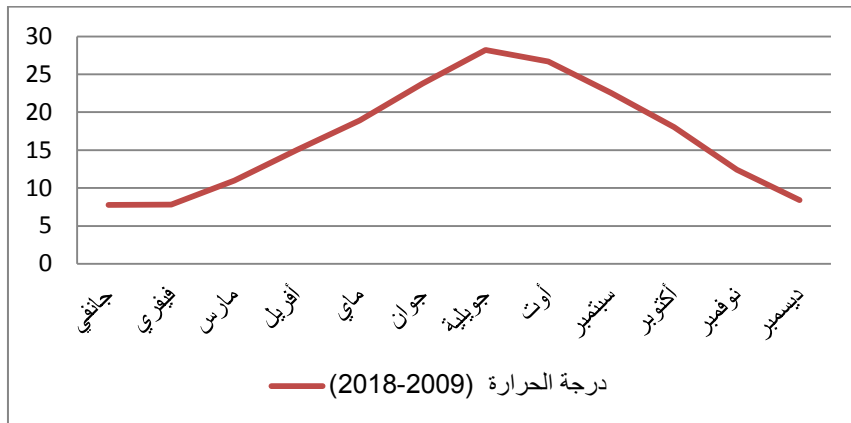
المصدر: انجاز الباحثة اعتمادا على معطيات محطة الارصاد الجوي، 2018م

3-3-2 درجة الحرارة

تعد درجة الحرارة من أهم عناصر التخطيط الحضري خاصة ما تعلق بالراحة الحرارية سواء فيما يخص توجيه المباني أو اشكالها أو حتى مواد البناء المستعملة، حيث يشهد شهر جويلية أعلى قيمة لمتوسط درجة الحرارة والتي تقدر بـ 28.2°C ، وأخفض قيمة في شهر جانفي بـ 7.7°C ، بينما يبلغ المدى الحراري 18.91°C وهي قيمة مرتفعة ما يدل على وجود فوارق حرارية كبيرة بين أشهر السنة وهو ما يدل على وجود شتاء بارد وصيف جاف وحار والشكل الموالي يبين توزيع متوسط درجة الحرارة على أشهر السنة بمدينة تبسة خلال الفترة 2009-2018م.

شكل 03: توزيع متوسط درجة الحرارة على أشهر السنة بمدينة تبسة

(2018—2009)

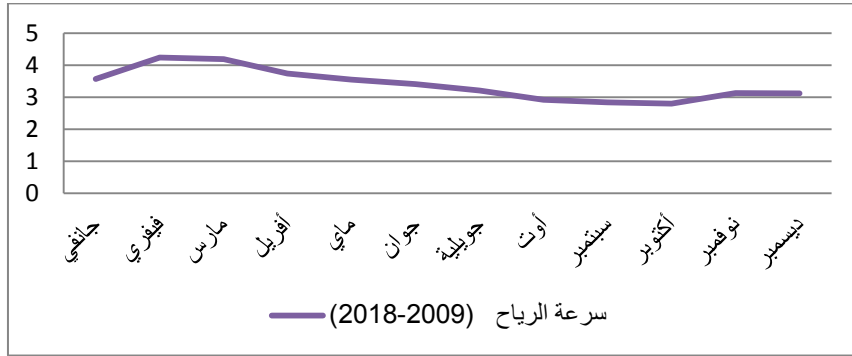


المصدر: انجاز الباحثة اعتمادا على معطيات محطة الارصاد الجوي، 2018

3-3-3 الرياح

تتميز مدينة تبسة بسيادة الرياح الشمالية الغربية واقل درجة الرياح الغربية والجنوبية الغربية، حيث يتميز شهر جويلية وأوت بالرياح الحارة وانخفاض نسبة الرطوبة بسبب درجات الحرارة التي تزيد عن 35°C ، حيث يقدر متوسط سرعة الرياح في الفترة الممتدة بين (2009-2018) بـ 3.4 متر/الثانية ويشهد شهر أكتوبر أدنى سرعة بـ 2.8 متر/الثانية بينما يشهد شهر فيفري أعظم سرعة بـ 4.24متر/الثانية والشكل البياني التالي يبين ذلك.

شكل 04: توزيع متوسط سرعة الرياح على أشهر السنة بمدينة تبسة
(2018—2009)

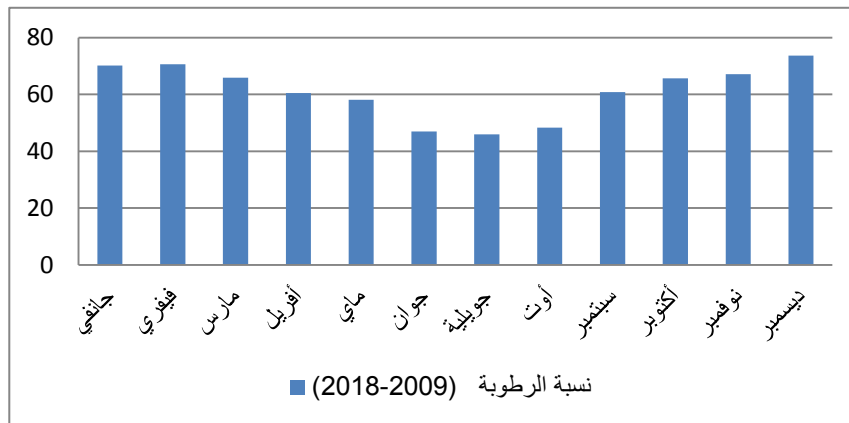


المصدر: انجاز الباحثة اعتمادا على معطيات محطة الارصاد الجوي، 2018

3-3-4 الرطوبة

تتباين أشهر السنة بمدينة تبسة بين أشهر رطبة تتمثل في شهر (ديسمبر، جانفي، فيفري) وأشهر جد جافة تتمثل في (جوان، جويلية، أوت) وأشهر جافة تتمثل في بقية الأشهر الأخرى، حيث يسود المدينة المناخ الجاف بمعدل رطوبة سنوي يقدر بـ 60.92% وهي على العموم تتناسب عكسا مع درجة الحرارة اي كلما ارتفعت درجة الحرارة انخفضت نسبة الرطوبة والعكس كذلك والشكل الموالي يبين توزيع متوسط نسبة الرطوبة على أشهر السنة بمدينة تبسة خلال الفترة 2009-2018م.

شكل 05: توزيع متوسط نسبة الرطوبة على أشهر السنة بمدينة تبسة
(2018—2009)



المصدر: انجاز الباحثة اعتمادا على معطيات محطة الارصاد الجوي، 2018

4- الدراسة السكانية لمدينة تبسة

تعتبر أيضا الدراسة السكانية من المتغيرات الهامة لدراسة التخطيط الحضري للمجالات السكنية بالمدن حيث سيتم التطرق إلى:

4-1 تطور الاحجام السكانية بمدينة تبسة

من المعلوم أن مدينة تبسة شهدت تطورا مستمرا و متزايدا في الاحجام السكانية منذ القدم خاصة وان تواجد الانسان فيها يرجع لألاف السنين قبل الميلاد، حيث سيتم الاعتماد في دراسة مراحل تطور الاحجام السكانية بها في الفترة الممتدة بين سنتي 1870م و2019م حسب دقة المعطيات المتوفرة والمقدرة، إذ يمكن تلخيص مراحل التطور السكاني حسب ما يلي:

4-1-1 المرحلة الاولى (1870 - 1954م)

إتسمت هذه المرحلة بنمو سكاني بطيء نسبيا حيث قدر عدد السكان سنة 1870م حوالي 2370 نسمة ليرتفع سنة 1954م إلى 21480 نسمة أي بمعدل نمو 2.66%، ويرجع انخفاض هذا المعدل بهذه المرحلة لهجرة العديد من الاهالي بسبب عدة عوامل أهمها الضغوطات الممارسة من طرف الاستعمار الفرنسي⁴⁸.

4-1-2 المرحلة الثانية (1954 - 1966 م)

تميزت هذه المرحلة بارتفاع معدل النمو إلى 5.88% ليرتفع عدد السكان إلى 42642 نسمة سنة 1966 بسبب هجرة ونزوح سكان الارياف نحو المدينة بحثا عن الامن، ونظرا لأن سنة 1962م تعتبر محطة زمنية مهمة يمكن تقسيم هذه المرحلة إلى فترتين تتمثل الاولى في فترة الثورة التحريرية المباركة والتي تمتد بين (1954-1962م) فبسبب السياسة الاستعمارية المنتهجة لأساليب التعذيب والتنكيل... المصحوبة بإقامة المحتشدات هذه السياسة كانت مقصودة لإرغام سكان الارياف للنزوح نحو المدن من أجل القضاء على الثورة وهذا ما يعتبر من أهم عوامل ارتفاع معدل النمو بهذه المرحلة اما الفترة الثانية التي تمثل فترة ما بعد الاستقلال (1962-1966م) فأهم ما ميزها الاستقرار النسبي لنمو السكان بسبب انخفاض معدل هجرة سكان الارياف نحو المدينة واستغلال سكان المدينة للسكنات

⁴⁸ URBABA: plan directeur d'aménagement et d'urbanisme intercommunal, Tébessa-El hammamet-Boulhaf dyr, Algérie,2012,p6.

التي هجرها المستعمر الفرنسي، ومن جانب آخر فقدت تميزت هذه الفترة بارتفاع معدل الزواج والانجاب بسبب بداية رضا المواطنين بالامن والاستقرار⁴⁹.

4-1-3 المرحلة الثالثة (1966 - 1977 م)

ارتفع حجم سكان المدينة سنة 1977م إلى 62639 نسمة بمعدل نمو يقدر بـ 3.56%، تميزت هذه المرحلة بترقية مدينة تبسة إلى مقر ولاية بسبب التقسيم الإداري لسنة 1974م، بعد أن كانت مقر دائرة تابعة لولاية عنابة وهنا يمكن أيضا تقسيم المرحلة إلى فترتين فترة ما قبل التقسيم الإداري (1966 - 1974م) التي عرفت نمو منخفض بسبب استقرار سكان الأرياف وتوجههم نحو الخدمة في القطاع الأولي المتمثل في الفلاحة بسبب الموقع المنعزل لدائرة تبسة وقلة البرامج التنموية فيها، أما فترة ما بعد التقسيم الإداري (1974-1977م) فقد شهدت بدايات ارتفاع النمو بسبب بداية هجرة سكان الأرياف نحو المدينة للبحث عن العمل خارج القطاع الأولي⁵⁰.

4-1-4 المرحلة الرابعة (1977 - 1987 م)

قدر عدد سكان المدينة سنة 1987م بـ 107559 نسمة بمعدل نمو يقدر بـ 5.55%، يتجاوز المعدل الوطني للفترة نفسها والمقدر بـ: 5.46%، و يعود هذا النمو لتوطن مجموعة من المشاريع التنموية القاعدية بالمدينة لا سيما تلك المتعلقة بالبرامج السكنية والمرافق الإدارية المرافقة سواء الخادمة لها أو الخادمة لإقليم الولاية ككل أو التي تتعدى خدماتها حتى المجال الولائي والتي زادت من جاذبيتها واستقطابها لسكان المدن المجاورة خاصة وأن هذه الأخيرة تفتقر لأغلب الهياكل سواء المتعلقة بالرعاية الصحية أو العمل أو التمدرس ...⁵¹

4-1-5 المرحلة الخامسة (1987 - 1998 م)

حسب التعداد العام للسكن والسكان لسنة 1998 م فقد قدر عدد سكان المدينة بـ 154335 نسمة ومعدل نمو بلغ 3.34%، أقل من المعدل الوطني لذات الفترة والمقدر بـ 3.57%، وهو منخفض مقارنة بمعدل نمو المرحلة السابقة ويرجع هذا بالأساس لانخفاض معدل الهجرة بسبب تحول في التوازن الحضري لمدينة الولاية الناتج عن زيادة الوزن الحضري لبعض مدن الولاية التي تم ترقيةها إلى

⁴⁹ URBABA: idem,p6.

⁵⁰ URBABA: idem,p7.

⁵¹ URBABA: idem,p7.

مقرات دوائر نتيجة التقسيم الاداري لسنة 1984م وأخرى سنة 1991م التي اصبحت مع الوقت تتوفر على جملة من شروط الجذب والتوطن ما جعلها عبارة عن اقطاب توازن ضمن اقليم الولاية⁵²

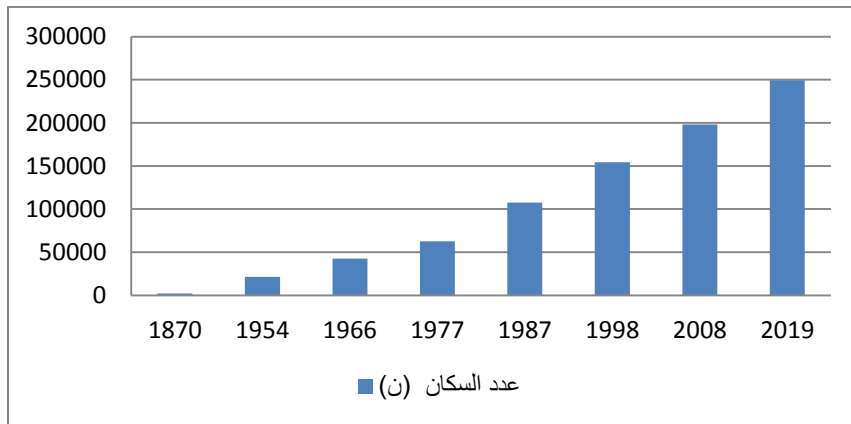
4-1-6 المرحلة السادسة (1998 - 2008 م)

قدر عدد سكان المدينة حسب التعداد العام للسكن والسكان لسنة 2008 م بـ 198281 نسمة بمعدل نمو يقدر بـ 2.64% وهو يفوق المعدل الوطني المقدر بـ 2.15% وهو اقل من الفترة السابقة ويرجع هذا اساسا لأقطاب التوازن ضمن اقليم الولاية والمتمثلة في اغلب مقرات الدوائر التي تحتل المراتب الاولى بالولاية كمدينة بئر العاتر، الشريعة، الونزة والعيونات... بسبب تنامي وزنها الحضري الراجع للبرامج التنموية والسكنية الموجهة لها من طرف السلطات المحلية لتخفيف الضغط على مدينة تبسة عاصمة الولاية.

4-1-7 المرحلة السابعة (2008 - 2019 م)

بلغ عدد سكان مدينة تبسة حسب معطيات مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية والتحيين الشخصي لمعطيات خريطة القطاعات المرافقة للإحصاء العام للسكن والسكان لسنة 2008م بناء على احصاء لمختلف البرامج السكنية غير المدرجة بها ومعطيات مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لسنة 2018م حيث بلغ عدد سكان المدينة سنة 2019م بـ 249300 نسمة اي بمعدل اقل من الفترة السابقة ويعود هذا لعدة اسباب لعل اهمها عزوف الشباب عن الزواج بسبب الظروف المعيشية لا سيما منها عدم توفر السكن المستقل.

شكل 06: تطور الاحجام السكانية بمدينة تبسة (1870—2019)



المصدر: انجاز الباحثة اعتمادا على المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير 2012م+ مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية، 2019م

⁵² URBABA: idem,p8.

4-2 التركيب العمري والنوعي لسكان مدينة تبسة

يطلق مصطلح التكوين العمري والنوعي للسكان على الاسلوب الذي يتوزع به أعداد السكان على فئات عمرية ونوعية متباينة، إن أفراد أي مجتمع ليسوا مجرد عدد وإنما هم أفراد يختلفون فيما بينهم من حيث النوع إلى ذكور وإناث ومن حيث العمر إلى أطفال وشيوخ.

ويعتبر التركيب النوعي والعمري من العوامل التي لها علاقة بالظاهرة الديمغرافية والاقتصادية وهي تختلف من مجتمع لآخر كتفوق نسبة الشباب عن باقي الفئات العمرية، وهذا يساعد على توفر القوة العاملة اللازمة للعمل، وأيضا هذه الفئة العمرية تتميز عن غيرها بارتفاع نسبة المواليد، وكذلك فئتي الاطفال والشيوخ تعتبر فئة مستهلكة وغير منتجة، وترتفع فيها نسبة الوفيات، كما أن التركيب السكاني يكشف أن الزيادة قد تشمل النساء أو الرجال حسب الاوضاع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

وتركيب السكان من أهم المتغيرات في الدراسة السكانية لأنه يغطي كل الخصائص التي يمكن قيامها بالنسبة للأفراد الذين يكونون سكان مجتمع معين، فسكان أي منطقة ليسوا مجرد عدد بل هم مجموع الذكور والاناث ومختلف أفرادهم في فئات السن المتباينة.⁵³

4-2-1 التركيب العمري

يؤثر التباين في الفئات العمرية بمدينة ما على نمو السكان، فالمجتمع الذي تزيد فيه نسبة الشباب تزيد فيه قوة السكان الانتاجية وبالتالي الفعالية الاقتصادية، لذا فالتركيب العمري من العوامل المساعدة على الدراسات الاستشراعية المتعلقة بتطور السكان خاصة في الشق المتعلق بالعمالة وغيرها، ويمكن تقسيم السكان إلى ثلاث فئات عمرية أقل من 15 سنة، من 16 سنة إلى 59 سنة، أكبر من 60 سنة.

وهكذا تكون الفئة الثانية هي الفئة النشطة، بينما الفئة الاولى والثالثة واللذان تتكونان من فئة صغار السن والمسنيين فتعتمدان في معاشهما على الفئة الثانية بإعتبارها الفئة العاملة والقادرة على الانتاج.

⁵³ فهمي تومي: إشكالية تنظيم الأنشطة التجارية داخل المجال الحضري-دراسة حالة مدينة الشريعة، رسالة ماجستير، جامعة قسنطينة 03، الجزائر، 2016، ص77.

-**الفئة الاولى (0-15 سنة):** هي فئة صغار السن ويقدر عددها بـ: 59707 نسمة أي بنسبة 23,95% من إجمالي سكان المدينة .

- **الفئة الثانية (16-59 سنة):** وتعرف بالفئة النشطة حيث تمثل أعلى نسبة بـ 69,71% أي 173787 نسمة وتعتبر هذه النسبة دليل على وجود طاقات شبانية هائلة في المدينة يجب الاهتمام بها ومراعاة احتياجاتها.

- **الفئة الثالثة (أكبر من 60 سنة):** وهي فئة الشيوخ والتي تقدر بـ 15806 نسمة على مستوى مدينة تبسة وهي بذلك تسجل أدنى نسبة كما هو الحال بالنسبة للمجتمع الجزائري تقدر نسبة هذه الفئة بـ 6.34%.

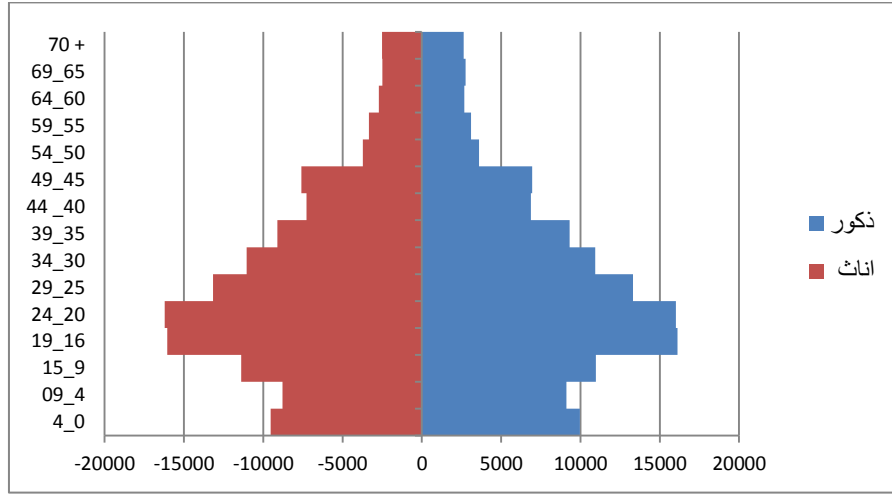
كل هذا يدل على أن هرم الاعداد يكون بقاعدة عريضة تمثلها الفئة الشابة (الاطفال والمتمدرسين إضافة إلى الفئة القادرة على العمل) ، وقمة ضيقة تمثلها فئة كبار السن.

4-2-2 التركيب النوعي

ترجع أهمية التركيب النوعي إلى كون الفرد ذكرا أو أنثى ، باعتبار النوع يحدد أدوار الفرد الاجتماعية والاقتصادية التي يقوم بها في حياته، وقد تختلف نسبة الذكور عن نسبة الاناث من مدينة لأخرى وقد تساوى النسبة، وقد تزيد نسبة الذكور والاناث والعكس⁵⁴ حيث يمكن التركيب النوعي من معرفة التوازن بين السكان، وسيتم من خلال الشكل الموالي تقسيم الفئات النوعية لسكان مدينة تبسة لسنة 2018م.

⁵⁴دريد فطيمة: النمو الديمغرافي وسياسة تنظيم النسل في الجزائر (دراسة ميدانية لولاية باتنة)، رسالة ماجستير ،قسم علم الاجتماع الحضري ،جامعة قسنطينة، 2007،ص14.

شكل 07: الهرم السكاني بمدينة تبسة
(2019)



المصدر: انجاز الباحثة اعتمادا على معطيات المصلحة المدنية لبلدية تبسة، 2019

اتضح من خلال المقارنة المباشرة بين التكوينات النوعية لمدينة تبسة أن نسبة النوع متقاربة جدا حيث قدرت سنة 2019 بـ: 99.60% أي تقريبا 1004 ذكر مقابل 1000 أنثى.

3-4 التركيب الاقتصادي لسكان مدينة تبسة

التركيب الاقتصادي جد مهم في معرفة حالة السكان الاقتصادية ، فكلما زادت نسبة المشتغلين في المدينة تحسن المستوى المعيشي للسكان لذا سيتم دراسة التركيب الاقتصادي لسكان كدينة تبسة والتي اسفرت نتائجه عن الفئات التالية:

1-3-4 السكان الداخلون في قوة العمل

هم الافراد الذين تتراوح أعمارهم بين (16-59 سنة) وهم القادرون على العمل ويبلغ أفراد هذه الفئة 173787 نسمة أي بنسبة 69,59% من إجمالي سكان المدينة المقدرين حسب تقديرات 2019 م بـ 249300 نسمة، وتنقسم هذه الفئة إلى:

أ. القوة العاملة

تتمثل في السكان المساهمين فعلا في سوق العمل بالإضافة إلى الاشخاص القادرين على دخوله مع عدم توفر فرصة للعمل يقدر عددهم سنة 2019 م بـ: 90561 نسمة أي بنسبة 52.20% من إجمالي الداخلين في قوة العمل ويمكن تقسيم هذه الفئة إلى قسمين:

* المشتغلون فعلا

يمثلون مجموع العاملين فعلاً في مختلف القطاعات الاقتصادية حيث يشكلون 36.04% من القوة العاملة من إجمالي القوة العاملة أي تقريبا 32638 عاملاً.

* العاطلين عن العمل

وهم البطالين أي الافراد القادرين عن العمل والباحثين عنه ولم تمنح لهم الفرصة ويقدر عددهم بـ: 57923 نسمة، بنسبة تقدر بـ 63.96% من القوة العاملة.

ب. القوة غير العاملة

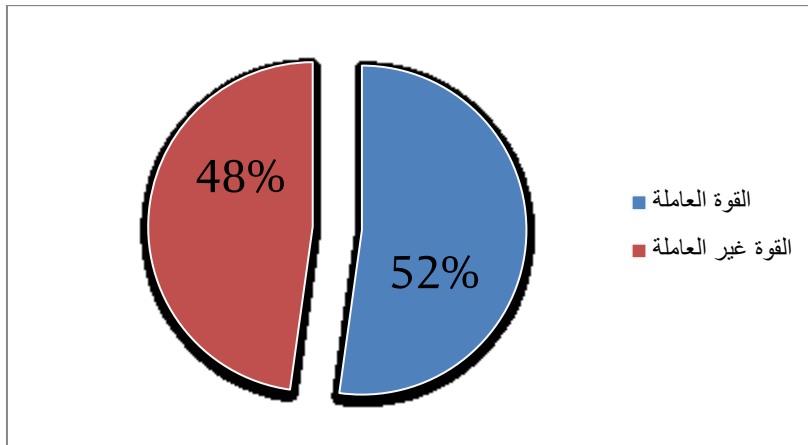
وهم الافراد الذين ليس لهم القدرة على العمل كذوي الاحتياجات الخاصة، الطلبة.. ويقدر عددهم بـ 82927 نسمة بنسبة 47.80% من إجمالي الداخلين في قوة العمل.

4-3-2 الخارجون عن العمل

المتمثلين في الافراد الذين لم يبلغوا السن القانوني للعمل وكبار السن وهم الذين تزيد أعمارهم عن 60 سنة، حيث يقدر عددهم سنة 2019 م بحوالي 75812 نسمة أي بنسبة 30.41% من إجمالي سكان المدينة ما يعادل أكبر من الثلث، والشكل الموالي يبين التركيب الاقتصادي لسكان المدينة والشكل الموالي يبين التركيب الاقتصادي لسكان مدينة تبسة

شكل 08: التركيب الاقتصادي لسكان مدينة تبسة

(2018)



المصدر: انجز اعتمادا على معطيات مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية، 2019

5 الدراسة العمرانية لمدينة تبسة

للادراسة العمرانية أهمية بالغة في دراسة التخطيط الحضري للمجالات السكانية لذا سيتم التطرق فيما يلي الى:

5-1 التطور العمراني لمدينة تبسة

لدراسة التطور العمراني دور جد فعال في دراسة ظروف واليات التخطيط الحضري والانتاج المجالي للمدينة وسيتم فيما يلي التطرق لدراسة التطور العمراني لمدينة تبسة عبر مراحل متعاقبة وهي كما يلي:

5-1-1 المرحلة الاولى (فترة ما قبل 1846م)⁵⁵

تشكل النسيج العمراني لهذه الفترة من تراكم العمران المنتج خلال الحقب الرومانية والبيزنطية والعربية الاسلامية وكذا العثمانية حيث قدرت مساحة المدينة سنة 1846 م بحوالي 8.9 هكتار.

5-1-2 المرحلة الثانية (1846-1932م)⁵⁶

تميزت هذه الفترة بدخول المستعمر الفرنسي للمدينة سنة 1946 م والذي قام بتشييد ثكنة عسكرية داخل السور البيزنطي ما تخلله تحطيم بعض ابوابه وتحويل العديد من المباني العربية التقليدية إلى مباني استعمارية، قدرت مساحة المدينة سنة 1932م بـ44.45 هكتار.

5-1-3 المرحلة الثالثة (1932-1962م)⁵⁷

كان اتجاه العمران في هذه الفترة نحو المحورين شرق-غرب وشمال-جنوب المدينة الاثرية تيفست حيث قدرت مساحة المحيط العمراني سنة 1962م بـ126.05 هكتار.

⁵⁵ علي حجة: التهيئة الحضرية والتنمية المستدامة في مدينة تبسة، اطروحة دكتوراه، قسم التهيئة العمرانية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2016، ص 107.

⁵⁶ نفس المرجع، ص 107، 108.

⁵⁷ المرجع السابق، ص 108.

5-1-4 المرحلة الرابعة (1962-1972م)

عرفت هذه الفترة بزيادة النزوح الريفي نحو المدينة ما أدى لاستغلالهم للمساكن التي تركها المستعمرون مع بداية ظهور الأحياء غير القانونية والعشوائى أين "قدرت مساحة المدينة سنة 1972م بـ 165.38 هكتار"⁵⁸.

5-1-5 المرحلة الخامسة 1972-1988م

استفادت مدينة تبسة في هذه المرحلة من الترقية إلى مصادف مقر للولاية اثر التقسيم الإداري لسنة 1974م، ما أهلها للاستفادة من مجموعة من المشاريع والبرامج السكنية، لتقدر "مساحتها سنة 1988م بـ 163.73 هكتار"⁵⁹.

5-1-6 المرحلة السادسة 1988-2008م

شهدت هذه المرحلة عدة توسعات عمرانية خاصة في الجهة الغربية للمدينة، كما تميزت هذه الفترة بإنجاز عدة مشاريع سكنية لتقدر مساحة المدينة خلال سنة "2008 بـ 214.5 هكتار"⁶⁰.

5-1-7 المرحلة السابعة 2008-2019م

عرفت هذه الفترة توسعا عمرانيا متمثلا بشكل عام في الأقطاب العمرانية الدكان الذي يستقطب برامج سكنية كبيرة إضافة إلى بعض التوسعات التي ظهرت في القطب الحضري العنبة غرب المدينة كالسكنات الترقية المدعمة (200 سكن)، محطة النقل البري.. إضافة إلى زيادة التوسعات العشوائية التي عرفتها المدينة خاصة بحي الميزاب والمطار... حيث بلغت مساحة المدينة سنة 2019م حوالي 319.82 هكتار والشكل الموالي المنجز اعتمادا على تحيين الخريطة 01 المدرجة بالمحلق يبين اهم مراحل التطور العمراني بمدينة تبسة.

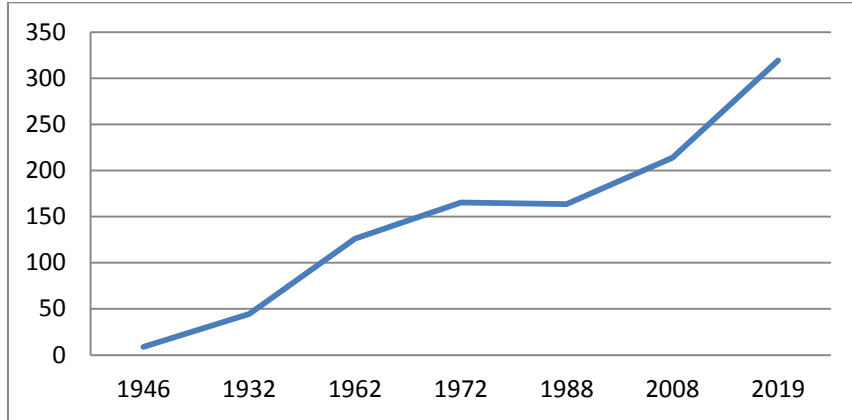
⁵⁸ URBACO : Plan d'urbanisme, Tébessa, CADAT, Algérie, p61.

⁵⁹ نفس المرجع، ص62.

⁶⁰ بلدية تبسة (المصلحة التقنية): الإحصاء العام للسكن والسكان لسنة 2008، مخطط القطاعات.

شكل 10: تطور مساحة المحيط العمراني بمدينة تبسة

(1946—2019)



المصدر: انجاز الباحثة اعتمادا على تحيين معطيات الخريطة 01 بالملحق، 2019

5-2 السكن، التجهيزات العمومية والطرق المهيكلية لمدينة تبسة

قدر عدد السكنات بمدينة تبسة نهاية سنة 2019 وفقا لمعطيات مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لسنة 2018م والمحينة ميدانيا سنة 2019م بناء على مفرزات الانتاج المجالي وخريطة القطاعات المتعلقة بالاحصاء العام للسكن والسكان لسنة 2008م بـ 49164 مسكن تتباين بين سكنات فردية وجماعية وهذا ما يتضح بالتدقيق من خلال الفصل الخامس لأطروحة، كما تحوي المدينة عددا كبيرا من التجهيزات الادارية سواء الخادمة للمجال الولائي كمقر الولاية والمديريات التنفيذية ... أو المستوى الجهوي كالادرات العمومية الجهوية يذكر منها المديرية الجهوية للجمارك، او حتى الدولية كالفصلية التونسية، كما يوجد بمدينة تبسة مطار محلي كان في وقت ماض دولي، اما عن التجهيزات والخدمات الجوية فقد تم تفصيلها ضمن الفصل الخامس لأطروحة حيث بلغ على سبيل الذكر عدد المدارس الابتدائية 78 مدرسة ابتدائية تغطي احتياجات 27181 تلميذ اي بمعدل ما يزيد عن 348 تلميذ/المدرسة، 30 متوسطة، 12 ثانوية، مؤسسة استشفائية متخصصة في الامومة والطفولة (خالدي عبد العزيز)، ثلاث مؤسسات استشفائية تتمثل في مستشفى عاليا صالح الذي يضم الجراحة العامة وجراحة العظام والاعصاب إضافة إلى الاستعجالات الطبية الجراحية وكذا عيادة جراحة الاسنان، ثمانية عيادات متعددة الخدمات تتمثل في العيادة متعددة الخدمات الدكان، العيادة متعددة الخدمات سكانسكا، العيادة متعددة الخدمات لارموط العيادة متعددة الخدمات 04 مارس والعيادة متعددة الخدمات حفيان محمد الصالح، العيادة متعددة الخدمات بشير منتوري والعيادة متعددة الخدمات فاطمة الزهراء والعيادة متعددة الخدمات الشيخ العربي التبسي إضافة لخمس وحدات للفحص المدرسي

وايضا مؤسسة للطب الوقائي وكذا مركزا لمعالجة مدمني المخدرات إضافة إلى 14 قاعة علاج حيث يبلغ متوسط تغطية قاعة العلاج الواحدة لـ 17807 نسمة وهي هذا ما يجعل نسبة تغطيتها ضئيلة لما لهذا التجهيز الصحي من بعد جواربي، وكذا مقر للبلدية و 6 فروع بلدية و 9 مكاتب، عدة محطات لسيارات الاجرة الحضرية وحافلات النقل الجماعي وكذا عدة اسواق ومحلات تجارية والتي قدر عددها 970 محل مواد غذائية، 680 محل للخضر والفواكه، 325 محل لبيع اللحوم بأنواعها، 52 مخبزة، 54 صيدلية، 191 مكتبة لوازم مدرسية تم احصاؤها ميدانيا سنة 2017م وغيرها كلها تم دراستها بدقة في الفصل الخامس للاطروحة، دون نسيان التجهيزات الثقافية والدينية، السياحية، الاثرية، وغيرها

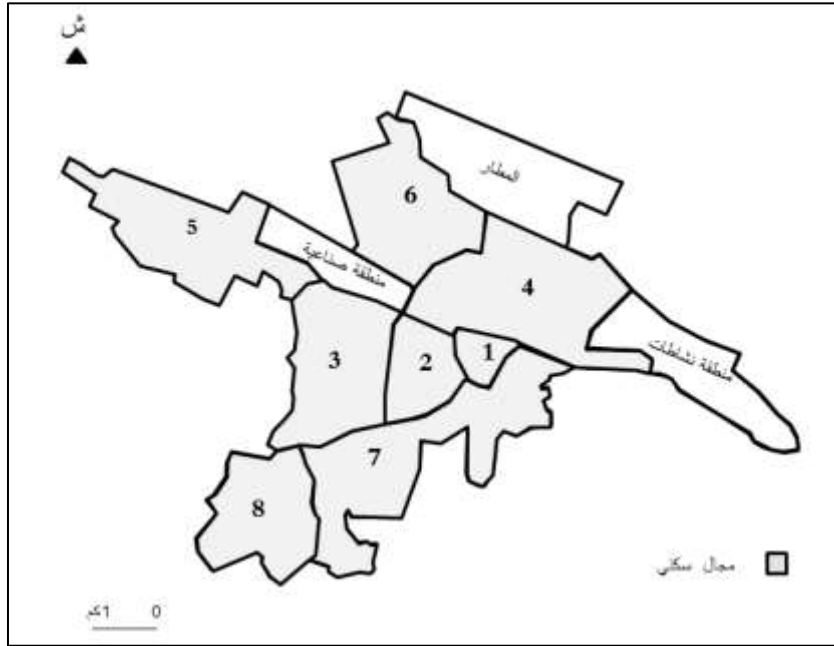
أما شبكة الطرقات فتتميز المدينة بمخطط يتميز بالخطة الاشعاعية واهم الطرق المهيكلة له يوجد طريق قسنطينة، طريق عنابة، طريق الكويف، الطريق الاستراتيجي، شارع هواري بومدين، طريق الجرف باتجاه محور الدوران لطريق الكويف، شارع واد هلال إضافة إلى مجموعة كبيرة من محاور الدوران المتواجدة باغلب الطرقات الرئيسية المهيكلة للمدينة وكذا خطوط السكة الحديدية ...

3-5 تقسيم مدينة تبسة إلى مجالات سكنية

لتسهيل عملية المسح الميداني لتقييم استدامة التخطيط الحضري عبر مختلف المجالات السكنية بمدينة تبسة والحصول على نتائج قابلة للقياس والمقارنة تم تقسيم المدينة إلى ثمانية مجالات سكنية متجانسة بالاعتماد عدة معايير كالنشأة التاريخية للأنسجة العمرانية، ودرجة التجانس والتشابه وتوزيعها المجالي للمساكن، الطرقات المهيكلة بالمدينة... وكانت النتيجة الخروج بالمجالات السكنية الموضحة مجاليا بالخريطة الموالية:

خريطة 08: تقسيم مدينة تبسة إلى مجالات سكنية

(2019)



المصدر: انجاز الباحثة اعتمادا على تحيين معطيات الخريطة 01 بالملحق، 2019،

والجدول الموالي يبين اهم الاحياء المكونة لكل مجال سكني

جدول 01: تقسيم مدينة تبسة إلى مجالات سكنية

(2019)

المجال السكني	أهم الاحياء المكونة له
01	حي السلم، حي الفويور، حي تيفاست، حي المحطة 02...
02	حي يحي فارس، حي 1576 سكن اجتماعي جماعي، حي ديار الشهداء، حي 414 سكن اجتماعي جماعي، تخصيص كنان، حي الهواء الطلق، حي عمر بن عبد العزيز، السكن الجماعي EPLF...
03	حي 200 سكن جماعي، التعاونية العقارية 27 سكن، التخصيص الاجتماعي امال، التخصيص البلدي الاول، RHP تراب الزهواني، التخصيص الاجتماعي افاق، التخصيص الترقوي رفانة 02، التخصيص الاجتماعي شريط لزهري، التخصيص الاجتماعي منار، التخصيص الاجتماعي 24 فيفري، التخصيص الاجتماعي 5 جويلية 1962، تخصيص الدكان، تخصيص الحرية، التعاونية العقارية الاتحاد العام للعمال الجزائريين، التعاونية العقارية النصر، تخصيص الشيخ العربي التبسي (1،2،3)، حي البيئة...

04	حي ذراع الامام، تخصيص المحطة ، تخصيص عنابة 01، حصيص بوشيحة، حي درياسي خليل، تخصيص المطار، حي جديات مسعود، حي الفلوجة، التعاونية العقارية الوحدة، حي المرجة، حي البازيليك، حي المحطة 01، حي تاغدة، حي البساتين، حي طريق بكارية...
05	تخصيص اول نوفمبر، السكن الاجتماعي الجماعي اول نوفمبر، تخصيص البشير الابراهيمي، تخصيص ابن باديس، السكنات الاجاعية الجماعية للاساتذة الجامعيين، حي جبل انوال، حي 120 سكن اجتماعي، حي 100 سكن اجتماعي، حي 80 سكن جماعي تساهمي، حي عاشور المولدي، تخصيص الوئام، السكنات الاجتماعية الجماعية الوئام 01 و 02، الترقية العقارية جارش ، الترقية العقارية جبالي، 200 سكن ترقوي، السكنات الترقية EPLF، التعاونية العقارية السنابل الذهبية، حي 600 سكن اجتماعي فردي...
06	حي منسل ابراهيم، تخصيص عنابة 02، تخصيص دنيا، تخصيص المنار، حي 60 سكن تطوري، تخصيص 04 مارس، تخصيص هوارى بومدين، حي 200 سكن اجتماعي، الترقية العقارية حازرلي (70سكن)، التعاونية العقارية البوسنة، حي 40 سكن EPLF، السكنات الجماعية فاطمة الزهراء، السكنات الجماعية العرामी...
07	حي الجرف، حي الميزاب، حي اولاد عون الله، السكنات الجماعية عدل، حي الزاوية، حي الزيتون، حي سيدي محمد الشريف...
08	القطب الحضري الدكان.

المصدر: انجاز الباحثة اعتمادا على التحقيق الميداني، 2019

5-3-1 المجال السكني الاول

يتمثل في مركز المدينة، تقدر مساحته بـ 60 هكتار ويقدر به عدد السكنات 789 مسكن تمثل فيه نسبة السكنات الفردية 88,26% وهي تتنوع بين النمط الاستعماري، النمط الاسلامي، التقليدي، يضم كل من المدينة الاثرية تيفست، حي السلم، حي الفوبر، حي المحطة 02،... يعتبر ملتقى لأهم الطرقات المهيكلية للمدينة، يقدر معدل شغل المسكن به 4.52 فرد/المسكن، متوسط مساحة المسكن به تقدر بـ 123م²، نسبة 84.81% من سكاناته متحصلة على الدفتر العقاري، 47,07% من سكاناته الفردية حائزة على رخصة بناء قبل مباشرة الانجاز، 69,7% منها متحصل على شهادة مطابقة في إطار القانون 90-29 المؤرخ في 01 ديسمبر 1990 المتعلق بالتهيئة والتعمير المعدل

والمتمم، نسبة 13.33% من السكنات فيه تحصلت على تسوية نهائية في إطار القانون 08-15 المؤرخ في 20 جويلية 2008، نسبة السكنات التي اعتمد في توجيهها على التهوية والتشميس يقدر بـ 9.92%، نسبة وظيفية المسارات المخصصة لحركة المشاة بـ 30.38%، أما نسبة الاخذ بعين الاعتبار ذوي الاحتياجات الخاصة فتقدر بـ 10.13%، نسبة موصولية المجالات السكنية بسبب الاودية تقدر بـ 85%، توجد به عدة سكنات تقع داخل السور البنزطي مستواها اعلى منه وهي مخالفة لأحكام مخطط شغل الاراضي، يتواجد به 09 مدارس ابتدائية حيث تبلغ متوسط مساحة تغطية كل مدرسة بـ 6.67 هكتار، نسبة التلاميذ اللذين تبعد مقرات سكناهم عن المدرسة اقل من 500 متر يقدر بـ 82.28%، توجد به قاعة علاج واحدة و فرع بلدي واحد ومكتب بريد واحد توجد به مجمع لنقل سيارات الاجرة الحضرية ومجمع للنقل الجماعي الحضري العام ومجمع للنقل الجماعي الحضري الخاص، يوجد به 152 محل للمواد الغذائية و 204 محل للخضر والفواكه، 91 محل لبيع اللحوم بمختلف انواعها و 14 مخبزة و 45 مكتبة للوازم المدرسية و 19 صيدلية، نسبة السكنات التي تأوي أكثر من أسرة به تقدر بـ 5.06%، نسبة العائلات اللذين لهم صلة قرابة به تقدر بـ 3.8%، مقبولية علاقات الجيرة به تقدر بـ 69,62%، مقبولية الاندماج الاجتماعي بين السكان به يقدر بـ 29,11%، قدرة ذوي الاحتياجات الخاصة وخاصة وكبار السن من الاندماج به تقدر بـ 50,63%، نسبة افراد الاسرة المنقطعين عن الدراسة في سن التمدرس تقدر بـ 5,04%، جاهزية السكان للمشاركة في الحملات التطوعية به تقدر بـ 9,75%، الرضا بالراحة والامان التي توفرها المسارات المؤدية إلى المدارس الابتدائية تقدر بـ 73,41%، نسبة العاطلين عن العمل عبر المجالات السكنية بمدينة تبسة تقدر بـ 17,71%، نسبة امتصاص الورشات ذات الطابع الحرفي للبطالة به تقدر بـ 11,39%، مقبولية تكلفة ايجار المساكن به تقدر بـ 12,5%، مقبولية تكلفة الطاقة الكهربائية والغاز به تقدر بـ 27,85%، مقبولية تكلفة النقل والمواصلات به تقدر بـ 53,15%، نسبة استخدام الطاقة الشمسية به تقدر بـ 0%، نسبة تأثير انتشار مناطق الرمي العشوائي للنفايات المنزلية على الاستدامة الاقتصادية به تقدر بـ 3,44%، نسبة تأثير تخطيط شبكة الطرقات على الاستدامة الاقتصادية به تقدر بـ 62,04%، نسبة أثير التوسع العمراني باتجاه قطب الدكان على الاستدامة الاقتصادية به تقدر بـ 10,13%، نسبة تأثير ظاهرة البناء العشوائي وغير القانوني على الاستدامة البيئية به تقدر بـ 0,82%، نسبة تأثير الرمي العشوائي للنفايات المنزلية والهامة على الاستدامة البيئية به تقدر بـ 3,8%، نسبة خطر الفيضانات وتأثيره على الاستدامة البيئية به تقدر بـ 11,38%، نسبة تأثير المنطقة الصناعية على الاستدامة

البيئية به تقدر بـ 5,05%، نسبة تأثير محطات الوقود على الاستدامة البيئية به تقدر بـ 3,8%، نسبة تأثير التوسع العمراني على الاستدامة البيئية به تقدر بـ 94,96%، نسبة تأثير التلوث الهوائي على الاستدامة البيئية به تقدر بـ 30,12%، نسبة تأثير التلوث الصوتي على الاستدامة البيئية به تقدر بـ 33,33%، نسبة تأثير المساحات الخضراء على الاستدامة البيئية به تقدر بـ 15,64%، نسبة مقبولية تصريف مياه الامطار ومياه الصرف الصحي به تقدر بـ 24,56%، نسبة مقبولية التزويد بالمياه الصالحة للشرب به تقدر بـ 33,12%، نسبة التنسيق والتشاور بين مختلف الفاعلين به في انتاج اليات التهيئة والتعمير تقدر بـ 10,13%، نسبة اعلام المواطنين بإجراءات الاعداد والمصادقة على ادوات التعمير به تقدر بـ 12,66%، نسبة اشراك المواطنين في اجراءات الاعداد والمصادقة على ادوات التعمير به تقدر بـ 3,8%

5-3-2 المجال السكني الثاني

تقدر مساحته 122,57 هكتار ويقدر به عدد السكنات 3868 مسكن يضم حي يحي فارس، حي 1576 سكن اجتماعي جماعي، حي ديار الشهداء، حي 414 سكن اجتماعي جماعي، تخصيص كتاب، حي الهواء الطلق، حي عمر بن عبد العزيز، السكن الجماعي EPLF...، نسبة حماية الملكيات العقارية من خلال الدفتر العقاري المترجم لعملية مسح الاراضي العام به تقدر بـ 83,97%، نسبة احترام قواعد التعمير والبناء في انتاج المجالات السكنية به تقدر بـ 37,97%، نسبة الاعتماد على معيار التهوية والتشميس في توجيه المسكن به تقدر بـ 4,96%، نسبة وظيفية المسارات المخصصة لحركة المشاة به تقدر بـ 18,85%، نسبة الاخذ بعين الاعتبار ذوي الاحتياجات الخاصة بالمجالات السكنية. به تقدر بـ 2,83%، نسبة تأثير الموصولية على استدامة تخطيط المجالات السكنية به تقدر بـ 23,26%، نسبة انعكاسات المخالفات المتعلقة بالمناطق الاثرية على استدامة المجالات السكنية به تقدر بـ 100%، نسبة مقبولية البعد الجوّاري بالنسبة للتجهيزات والخدمات العمومية به تقدر بـ 17,59%، نسبة السكنات التي تأوي أكثر من أسرة به تقدر بـ 11,89%، نسبة العائلات اللذين لهم صلة قرابة بالمجال السكني به تقدر بـ 3,88%، نسبة مقبولية علاقات الجيرة بالمجال السكني 59,95%، نسبة مقبولية الاندماج الاجتماعي بين سكان المجال السكني تقدر بـ 25,06%، نسبة قدرة ذوي الاحتياجات الخاصة وكبار السن على الاندماج به تقدر بـ 29,98%، نسبة افراد الاسرة المنقطعين عن الدراسة في سن التمدرس تقدر نسبة الرضا بالراحة

والامان التي توفرها المسارات المؤدية إلى المدارس الابتدائية تقدر بـ20,67%، نسبة العاطلين عن العمل عبر المجالات السكنية بمدينة تبسة تقدر بـ20,94%، نسبة امتصاص الورشات ذات الطابع الحرفي للبطالة به تقدر بـ7,24%، مقبولة تكلفة ايجار المساكن به تقدر بـ36,5%، مقبولة تكلفة الطاقة الكهربائية والغاز به تقدر بـ15,51%، مقبولة تكلفة النقل والمواصلات به تقدر بـ31,52%، نسبة استخدام الطاقة الشمسية به تقدر بـ0%، نسبة تأثير انتشار مناطق الرمي العشوائي للنفايات المنزلية على الاستدامة الاقتصادية به تقدر بـ11,9%، نسبة تأثير تخطيط شبكة الطرقات على الاستدامة الاقتصادية به تقدر بـ49,11%، نسبة أثير التوسع العمراني باتجاه قطب الدكان على الاستدامة الاقتصادية به تقدر بـ12,14%، نسبة تأثير ظاهرة البناء العشوائي وغير القانوني على الاستدامة البيئية به تقدر بـ2,9%، نسبة تأثير الرمي العشوائي للنفايات المنزلية والهامة على الاستدامة البيئية به تقدر بـ5,18%، نسبة خطر الفيضانات وتأثيره على الاستدامة البيئية به تقدر بـ62%، نسبة تأثير المنطقة الصناعية على الاستدامة البيئية به تقدر بـ14,99%، نسبة تأثير محطات الوقود على الاستدامة البيئية به تقدر بـ0%، نسبة تأثير التوسع العمراني على الاستدامة البيئية به تقدر بـ93%، نسبة تأثير التلوث الهوائي على الاستدامة البيئية به تقدر بـ19,14%، نسبة تأثير التلوث الصوتي على الاستدامة البيئية به تقدر بـ22,22%، نسبة تأثير المساحات الخضراء على الاستدامة البيئية به تقدر بـ16,94%، نسبة مقبولة تصريف مياه الامطار ومياه الصرف الصحي به تقدر بـ22,49%، نسبة مقبولة التزويد بالمياه الصالحة للشرب به تقدر بـ22,77%، نسبة التنسيق والتشاور بين مختلف الفاعلين به في انتاج اليات التهيئة والتعمير تقدر بـ3,91%، نسبة اعلام المواطن بإجراءات الاعداد والمصادقة على ادوات التعمير به تقدر بـ4,91%، نسبة اشراك المواطنين في اجراءات الاعداد والمصادقة على ادوات التعمير به تقدر بـ2,33%.

5-3-3 المجال السكني الثالث

تقدر مساحته بـ340 هكتار ويقدر به عدد السكنات 3233 مسكن يضم حي 200 سكن جماعي، التعاونية العقارية 27 سكن (حاجي)، التخصيص الاجتماعي امال، التخصيص البلدي الاول، RHP تراب الزهواني، التخصيص الاجتماعي افاق، التخصيص الترقوي رفانة 02، التخصيص الاجتماعي شريط لزه، التخصيص الاجتماعي منار، التخصيص الاجتماعي 24 فيفري، التخصيص الاجتماعي

5 جويلية 1962، تخصيص الدكان، تخصيص الحرية، التعاونية العقارية الاتحاد العام للعمال الجزائريين، التعاونية العقارية النصر، تخصيص الشيخ العربي التبسي 1،2،3، حي البيئة... نسبة حماية الملكيات العقارية من خلال الدفتر العقاري المترجم لعملية مسح الاراضي العام به تقدر بـ78,95%، نسبة احترام قواعد التعمير والبناء في انتاج المجالات السكنية به تقدر بـ33,07%، نسبة الاعتماد على معيار التهوية والتشميس في توجيه المسكن به تقدر بـ6,79%، نسبة وظيفية المسارات المخصصة لحركة المشاة به تقدر بـ13,93%، نسبة الاخذ بعين الاعتبار ذوي الاحتياجات الخاصة بالمجالات السكنية. به تقدر بـ3,72%، نسبة تأثير الموصولية على استدامة تخطيط المجالات السكنية به تقدر بـ36,22%، نسبة انعكاسات المخالفات المتعلقة بالمناطق الاثرية على استدامة المجالات السكنية به تقدر بـ100%، نسبة مقبولة البعد الجوي بالنسبة للتجهيزات والخدمات العمومية به تقدر بـ20,17%، نسبة السكنات التي تأوي أكثر من أسرة به تقدر بـ10,33%، نسبة العائلات للذين لهم صلة قرابة بالمجال السكني به تقدر بـ4,02%، نسبة مقبولة علاقات الجيرة به تقدر بـ56,37%، نسبة مقبولة الاندماج الاجتماعي به تقدر بـ24,15%، نسبة قدرة ذوي الاحتياجات الخاصة وكبار السن على الاندماج به تقدر بـ27,86%، نسبة افراد الاسرة المنقطعين عن الدراسة في سن التمدرس به تقدر بـ10,03%، نسبة الجاهزية للمشاركة في الحملات التطوعية داخل الحي به تقدر بـ69,95%، الرضا بالراحة والامان التي توفرها المسارات المؤدية إلى المدارس الابتدائية تقدر بـ42,72%، نسبة العاطلين عن العمل عبر المجالات السكنية بمدينة تبسة تقدر بـ23,53%، نسبة امتصاص الورشات ذات الطابع الحرفي للبطالة به تقدر بـ7,12%، مقبولة تكلفة ايجار المساكن به تقدر بـ33,7%، مقبولة تكلفة الطاقة الكهربائية والغاز به تقدر بـ16,41%، مقبولة تكلفة النقل والمواصلات به تقدر بـ33,14%، نسبة استخدام الطاقة الشمسية به تقدر بـ0%، نسبة تأثير انتشار مناطق الرمي العشوائي للنفايات المنزلية على الاستدامة الاقتصادية به تقدر بـ11,38%، نسبة تاثير تخطيط شبكة الطرقات على الاستدامة الاقتصادية به تقدر بـ47,07%، نسبة أثير التوسع العمراني باتجاه قطب الدكان على الاستدامة الاقتصادية به تقدر بـ12,69%، نسبة تأثير ظاهرة البناء العشوائي وغير القانوني على الاستدامة البيئية به تقدر بـ16,32%، نسبة تأثير الرمي العشوائي للنفايات المنزلية والهامة على الاستدامة البيئية به تقدر بـ36,64%، نسبة خطر الفيضانات وتأثيره على الاستدامة البيئية به تقدر بـ52,93%، نسبة تأثير المنطقة الصناعية على الاستدامة البيئية به تقدر بـ52,02%، نسبة تأثير محطات الوقود على

الاستدامة البيئية به تقدر بـ0%، نسبة تأثير التوسع العمراني على الاستدامة البيئية به تقدر بـ91,04%، نسبة تأثير التلوث الهوائي على الاستدامة البيئية به تقدر بـ9,37%، نسبة تأثير التلوث الصوتي على الاستدامة البيئية به تقدر بـ11,11%، نسبة تأثير المساحات الخضراء على الاستدامة البيئية به تقدر بـ5,58%، نسبة مقبولية تصريف مياه الامطار ومياه الصرف الصحي به تقدر بـ22,79%، نسبة مقبولية التزويد بالمياه الصالحة للشرب به تقدر بـ8,56%، نسبة التنسيق والتشاور بين مختلف الفاعلين به في انتاج اليات التهيئة والتعمير تقدر بـ4,02%، نسبة اعلام المواطن بإجراءات الاعداد والمصادقة على ادوات التعمير به تقدر بـ4,95%، نسبة اشراك المواطنين في اجراءات الاعداد والمصادقة على ادوات التعمير به تقدر بـ2,48%.

5-3-4 المجال السكني الرابع

تقدر مساحته 488 هكتار ويقدر به عدد السكنات 9765 مسكن يضم حي ذراع الامام، تخصيص المحطة ، تخصيص عنابة 01، تخصيص بوشيجة، حي درياسي خليل، تخصيص المطار، حي جديات مسعود، حي الفلوجة، التعاونية العقارية الوحدة، حي المرجة، حي البازيليك، حي المحطة، حي تاغدة، حي البساتين، حي طريق بكارية...، نسبة حماية الملكيات العقارية من خلال الدفتر العقاري المترجم لعملية مسح الاراضي العام به تقدر بـ24,97%، نسبة احترام قواعد التعمير والبناء في انتاج المجالات السكنية به تقدر بـ22,12%، نسبة الاعتماد على معيار التهوية والتشميس في توجيه المسكن به تقدر بـ2,55%، نسبة وظيفية المسارات المخصصة لحركة المشاة به تقدر بـ2,87%، نسبة الاخذ بعين الاعتبار ذوي الاحتياجات الخاصة بالمجالات السكنية به تقدر بـ0,51%، نسبة تأثير الموصولية على استدامة تخطيط المجالات السكنية به تقدر بـ41,86%، نسبة انعكاسات المخالفات المتعلقة بالمناطق الاثرية على استدامة المجالات السكنية به تقدر بـ100%، نسبة مقبولية البعد الجوّاري بالنسبة للتجهيزات والخدمات العمومية به تقدر بـ13,88%، نسبة السكنات التي تأوي أكثر من أسرة به تقدر بـ24,97%، نسبة العائلات اللذين لهم صلة قرابة بالمجال السكني به تقدر بـ19,04%، نسبة مقبولية علاقات الجيرة به تقدر بـ29,97%، نسبة مقبولية الاندماج الاجتماعي به تقدر بـ10,03%، نسبة قدرة ذوي الاحتياجات الخاصة وكبار السن على الاندماج به تقدر بـ6,95%، نسبة افراد الاسرة المنقطعين عن الدراسة في سن التمدرس به تقدر بـ21,01%، نسبة الجاهزية للمشاركة في الحملات التطوعية داخل الحي به تقدر بـ45,01%، الرضا بالراحة والامان

التي توفرها المسارات المؤدية إلى المدارس الابتدائية تقدر بـ20,89%، نسبة العاطلين عن العمل عبر المجالات السكنية بمدينة تبسة تقدر بـ33,98%، نسبة امتصاص الورشات ذات الطابع الحرفي للبطالة به تقدر بـ3,17%، مقبولية تكلفة ايجار المساكن به تقدر بـ74,48%، مقبولية تكلفة الطاقة الكهربائية والغاز به تقدر بـ4,5%، مقبولية تكلفة النقل والمواصلات به تقدر بـ18,42%، نسبة استخدام الطاقة الشمسية به تقدر بـ0%، نسبة تأثير انتشار مناطق الرمي العشوائي للنفايات المنزلية على الاستدامة الاقتصادية به تقدر بـ24,6%، نسبة تأثير تخطيط شبكة الطرقات على الاستدامة الاقتصادية به تقدر بـ33,15%، نسبة أثير التوسع العمراني باتجاه قطب الدكان على الاستدامة الاقتصادية به تقدر بـ12,9%، نسبة تأثير ظاهرة البناء العشوائي وغير القانوني على الاستدامة البيئية به تقدر بـ74,72%، نسبة تأثير الرمي العشوائي للنفايات المنزلية والهامة على الاستدامة البيئية به تقدر بـ75,03%، نسبة خطر الفيضانات وتأثيره على الاستدامة البيئية به تقدر بـ72,98%، نسبة تأثير المنطقة الصناعية على الاستدامة البيئية به تقدر بـ54,03%، نسبة تأثير محطات الوقود على الاستدامة البيئية به تقدر بـ0,92%، نسبة تأثير التوسع العمراني على الاستدامة البيئية به تقدر بـ84,06%، نسبة تأثير التلوث الهوائي على الاستدامة البيئية به تقدر بـ11,25%، نسبة تأثير التلوث الصوتي على الاستدامة البيئية به تقدر بـ11,11%، نسبة تأثير المساحات الخضراء على الاستدامة البيئية به تقدر بـ4,78%، نسبة مقبولية تصريف مياه الامطار ومياه الصرف الصحي به تقدر بـ26,8%، نسبة مقبولية التزويد بالمياه الصالحة للشرب به تقدر بـ26,56%، نسبة التنسيق والتشاور بين مختلف الفاعلين به في انتاج اليات التهيئة والتعمير تقدر بـ1,02%، نسبة اعلام المواطن بإجراءات الاعداد والمصادقة على ادوات التعمير به تقدر بـ1,64%، نسبة اشراك المواطنين في اجراءات الاعداد والمصادقة على ادوات التعمير به تقدر بـ0,61%.

5-3-5 المجال السكني الخامس

تقدر مساحته 368 هكتار ويقدر عدد السكنات به 4585 مسكن يضم تخصيص اول نوفمبر، السكن الاجتماعي الجماعي اول نوفمبر، تخصيص البشير الابراهيمي، تخصيص ابن باديس، السكنات الاجاعية الجماعية للاساتذة الجامعيين، حي جبل انوال، حي 120 سكن اجتماعي، حي 100 سكن اجتماعي، حي 80 سكن جماعي تساهمي، حي عاشور المولدي، تخصيص الوئام،

السكنات الاجتماعية الجماعية الوئام 01 و02، الترقية العقارية جارش ، الترقية العقارية جبالي، 200 سكن ترقوي، السكنات الترقية EPLF... ، نسبة احترام قواعد التعمير والبناء في انتاج المجالات السكنية به تقدر بـ20,74%، نسبة الاعتماد على معيار التهوية والتشميس في توجيه المسكن به تقدر بـ4,27%، نسبة وظيفية المسارات المخصصة لحركة المشاة به تقدر بـ17,87%، نسبة الاخذ بعين الاعتبار ذوي الاحتياجات الخاصة بالمجالات السكنية به تقدر بـ2,61%، نسبة تأثير الموصولية على استدامة تخطيط المجالات السكنية به تقدر بـ54,9%، نسبة انعكاسات المخالفات المتعلقة بالمناطق الاثرية على استدامة المجالات السكنية به تقدر بـ100%، نسبة مقبولية البعد الجوّاري بالنسبة للتجهيزات والخدمات العمومية به تقدر بـ30,68%، نسبة السكنات التي تأوي أكثر من أسرة به تقدر بـ10,02%، نسبة العائلات للذين لهم صلة قرابة بالمجال السكني به تقدر بـ5,01%، نسبة مقبولية علاقات الجيرة به تقدر بـ64,93%، نسبة مقبولية الاندماج الاجتماعي به تقدر بـ20,92%، نسبة قدرة ذوي الاحتياجات الخاصة وكبار السن على الاندماج به تقدر بـ28,99%، نسبة افراد الاسرة المنقطعين عن الدراسة في سن التمدرس به تقدر بـ9,02%، نسبة الجاهزية للمشاركة في الحملات التطوعية داخل الحي به تقدر بـ76,92%، الرضا بالراحة والامان التي توفرها المسارات المؤدية إلى المدارس الابتدائية تقدر بـ26,36%، نسبة العاطلين عن العمل عبر المجالات السكنية بمدينة تبسة تقدر بـ21,35%، نسبة امتصاص الورشات ذات الطابع الحرفي للبطالة به تقدر بـ6,97%، مقبولية تكلفة ايجار المساكن به تقدر بـ34,43%، مقبولية تكلفة الطاقة الكهربائية والغاز به تقدر بـ15,47%، مقبولية تكلفة النقل والمواصلات به تقدر بـ32,45%، نسبة استخدام الطاقة الشمسية به تقدر بـ0%، نسبة تأثير انتشار مناطق الرمي العشوائي للنفايات المنزلية على الاستدامة الاقتصادية به تقدر بـ11,11%، نسبة تأثير تخطيط شبكة الطرقات على الاستدامة الاقتصادية به تقدر بـ30,93%، نسبة أثير التوسع العمراني باتجاه قطب الدكان على الاستدامة الاقتصادية به تقدر بـ12,42%، نسبة تأثير ظاهرة البناء العشوائي وغير القانوني على الاستدامة البيئية به تقدر بـ16,38%، نسبة تأثير الرمي العشوائي للنفايات المنزلية والهامة على الاستدامة البيئية به تقدر بـ38,55%، نسبة خطر الفيضانات وتأثيره على الاستدامة البيئية به تقدر بـ54,04%، نسبة تأثير المنطقة الصناعية على الاستدامة البيئية به تقدر بـ74,96%، نسبة تأثير محطات الوقود على الاستدامة البيئية به تقدر بـ1,24%، نسبة تأثير التوسع العمراني على الاستدامة البيئية به تقدر بـ91,98%، نسبة تأثير التلوث الهوائي على الاستدامة البيئية به تقدر بـ10,24%، نسبة تأثير

التلوث الصوتي على الاستدامة البيئية به تقدر بـ11,11%، نسبة تأثير المساحات الخضراء على الاستدامة البيئية به تقدر بـ4,01%، نسبة مقبولة تصريف مياه الامطار ومياه الصرف الصحي به تقدر بـ22,66%، نسبة مقبولة التزويد بالمياه الصالحة للشرب به تقدر بـ8,62%، نسبة التنسيق والتشاور بين مختلف الفاعلين به في انتاج اليات التهيئة والتعمير تقدر بـ4,01%، نسبة اعلام المواطن بإجراءات الاعداد والمصادقة على ادوات التعمير به تقدر بـ5,01%، نسبة اشراك المواطنين في اجراءات الاعداد والمصادقة على ادوات التعمير به تقدر بـ2,4%.

5-3-6 المجال السكني السادس

تقدر مساحته 339 هكتار ويقدر به عدد السكنات 3287 مسكن يضم حي منسل ابراهيم، تخصيص عنابة 02، تخصيص دنيا، تخصيص المنار، حي 60 سكن تطوري، تخصيص 04 مارس، تخصيص هوارى بومدين، حي 200 سكن اجتماعي، الترقية العقارية حازلي (70سكن)، التعاونية العقارية البوسنة، حي 40 سكن EPLF، السكنات الجماعية فاطمة الزهراء، السكنات الجماعية العرامي...، نسبة حماية الملكيات العقارية من خلال الدفتر العقاري المترجم لعملية مسح الاراضي العام به تقدر بـ3,03%، نسبة احترام قواعد التعمير والبناء في انتاج المجالات السكنية به تقدر بـ5,87%، نسبة الاعتماد على معيار التهوية والتشميس في توجيه المسكن به تقدر بـ4,72%، نسبة وظيفية المسارات المخصصة لحركة المشاة به تقدر بـ11,26%، نسبة الاخذ بعين الاعتبار ذوي الاحتياجات الخاصة بالمجالات السكنية. به تقدر بـ2,13%، نسبة تأثير الموصولية على استدامة تخطيط المجالات السكنية به تقدر بـ55,02%، نسبة انعكاسات المخالفات المتعلقة بالمناطق الاثرية على استدامة المجالات السكنية به تقدر بـ100%، نسبة مقبولة البعد الجوّاري بالنسبة للتجهيزات والخدمات العمومية به تقدر بـ26,71%، نسبة السكنات التي تأوي أكثر من أسرة به تقدر بـ10,94%، نسبة العائلات اللذين لهم صلة قرابة بالمجال السكني به تقدر بـ4,86%، نسبة مقبولة علاقات الجيرة به تقدر بـ59,86%، نسبة مقبولة الاندماج الاجتماعي به تقدر بـ20,05%، نسبة قدرة ذوي الاحتياجات الخاصة وكبار السن على الاندماج به تقدر بـ27,96%، نسبة افراد الاسرة المنقطعين عن الدراسة في سن التمدرس به تقدر بـ8,99%، نسبة الجاهزية للمشاركة في الحملات التطوعية داخل الحي به تقدر بـ71,12%، الرضا بالراحة والامان التي توفرها المسارات المؤدية إلى المدارس الابتدائية تقدر بـ42,85%، نسبة العاطلين عن العمل عبر المجالات السكنية

بمدينة تبسة تقدر بـ22,18%، نسبة امتصاص الورشات ذات الطابع الحرفي للبطالة به تقدر بـ6,99%، مقبولة تكلفة ايجار المساكن به تقدر بـ33,6%، مقبولة تكلفة الطاقة الكهربائية والغاز به تقدر بـ16,41%، مقبولة تكلفة النقل والمواصلات به تقدر بـ31,31%، نسبة استخدام الطاقة الشمسية به تقدر بـ0%، نسبة تأثير انتشار مناطق الرمي العشوائي للنفايات المنزلية على الاستدامة الاقتصادية به تقدر بـ10,85%، نسبة تأثير تخطيط شبكة الطرقات على الاستدامة الاقتصادية به تقدر بـ48,02%، نسبة أثر التوسع العمراني باتجاه قطب الدكان على الاستدامة الاقتصادية به تقدر بـ12,15%، نسبة تأثير ظاهرة البناء العشوائي وغير القانوني على الاستدامة البيئية به تقدر بـ16,07%، نسبة تأثير الرمي العشوائي للنفايات المنزلية والهامة على الاستدامة البيئية به تقدر بـ34,92%، نسبة خطر الفيضانات وتأثيره على الاستدامة البيئية به تقدر بـ57,15%، نسبة تأثير المنطقة الصناعية على الاستدامة البيئية به تقدر بـ65,05%، نسبة تأثير محطات الوقود على الاستدامة البيئية به تقدر بـ0,67%، نسبة تأثير التوسع العمراني على الاستدامة البيئية به تقدر بـ92,13%، نسبة تأثير التلوث الهوائي على الاستدامة البيئية به تقدر بـ9,17%، نسبة تأثير التلوث الصوتي على الاستدامة البيئية به تقدر بـ11,11%، نسبة تأثير المساحات الخضراء على الاستدامة البيئية به تقدر بـ15,24%، نسبة مقبولة تصريف مياه الامطار ومياه الصرف الصحي به تقدر بـ22,92%، نسبة مقبولة التزويد بالمياه الصالحة للشرب به تقدر بـ20,26%، نسبة التنسيق والتشاور بين مختلف الفاعلين به في انتاج اليات التهيئة والتعمير تقدر بـ4,08%، نسبة اعلام المواطن بإجراءات الاعداد والمصادقة على ادوات التعمير به تقدر بـ5,17%، نسبة اشراك المواطنين في اجراءات الاعداد والمصادقة على ادوات التعمير به تقدر بـ2,43%.

5-3-7 المجال السكني السابع

تقدر مساحته 495 هكتار ويقدر عدد السكنات به 14079 مسكن يضم حي الجرف، حي الميزاب، حي اولاد عون الله، حي عدل، حي الزاوية، حي الزيتون، حي سيدي محمد الشريف، ... ، نسبة حماية الملكيات العقارية من خلال الدفتر العقاري المترجم لعملية مسح الاراضي العام به تقدر بـ17,98%، نسبة احترام قواعد التعمير والبناء في انتاج المجالات السكنية به تقدر بـ3,87%، نسبة الاعتماد على معيار التهوية والتشميس في توجيه المسكن به تقدر بـ1,34%، نسبة وظيفية المسارات المخصصة لحركة المشاة به تقدر بـ2%، نسبة الاخذ بعين الاعتبار ذوي الاحتياجات الخاصة

بالمجالات السكنية. به تقدر بـ0,14%، نسبة تأثير الموصولية على استدامة تخطيط المجالات السكنية به تقدر بـ41,97%، نسبة انعكاسات المخالفات المتعلقة بالمناطق الاثرية على استدامة المجالات السكنية به تقدر بـ100%، نسبة مقبولية البعد الجوارى بالنسبة للتجهيزات والخدمات العمومية به تقدر بـ10,05%، نسبة السكنات التي تأوي أكثر من أسرة به تقدر بـ27,98%، نسبة العائلات للذين لهم صلة قرابة بالمجال السكني به تقدر بـ25%، نسبة مقبولية علاقات الجيرة به تقدر بـ24,98%، نسبة مقبولية الاندماج الاجتماعى به تقدر بـ8,52%، نسبة قدرة ذوي الاحتياجات الخاصة الخاصة وكبار السن على الاندماج به تقدر بـ4,97%، نسبة افراد الاسرة المنقطعين عن الدراسة في سن التمدرس به تقدر بـ24%، نسبة الجاهزية للمشاركة في الحملات التطوعية داخل الحي به تقدر بـ40,01%، الرضا بالراحة والامان التي توفرها المسارات المؤدية إلى المدارس الابتدائية تقدر بـ20,25%، نسبة العاطلين عن العمل عبر المجالات السكنية بمدينة تبسة تقدر بـ34,46%، نسبة امتصاص الورشات ذات الطابع الحرفي للبطالة به تقدر بـ2,98%، مقبولية تكلفة ايجار المساكن به تقدر بـ74,41%، مقبولية تكلفة الطاقة الكهربائية والغاز به تقدر بـ4,19%، مقبولية تكلفة النقل والمواصلات به تقدر بـ9,18%، نسبة استخدام الطاقة الشمسية به تقدر بـ0%، نسبة تأثير انتشار مناطق الرمي العشوائى للنفايات المنزلية على الاستدامة الاقتصادية به تقدر بـ25,4%، نسبة تأثير تخطيط شبكة الطرقات على الاستدامة الاقتصادية به تقدر بـ33,04%، نسبة أثير التوسع العمرانى باتجاه قطب الدكان على الاستدامة الاقتصادية به تقدر بـ13%، نسبة تأثير ظاهرة البناء العشوائى وغير القانونى على الاستدامة البيئية به تقدر بـ77,79%، نسبة تأثير الرمي العشوائى للنفايات المنزلية والهامة على الاستدامة البيئية به تقدر بـ78,05%، نسبة خطر الفيضانات وتأثيره على الاستدامة البيئية به تقدر بـ78%، نسبة تأثير المنطقة الصناعية على الاستدامة البيئية به تقدر بـ4,97%، نسبة تأثير محطات الوقود على الاستدامة البيئية به تقدر بـ0%، نسبة تأثير التوسع العمرانى على الاستدامة البيئية به تقدر بـ86,02%، نسبة تأثير التلوث الهوائى على الاستدامة البيئية به تقدر بـ6,24%، نسبة تأثير التلوث الصوتى على الاستدامة البيئية به تقدر بـ0%، نسبة تأثير المساحات الخضراء على الاستدامة البيئية به تقدر بـ1,89%، نسبة مقبولية تصريف مياه الامطار ومياه الصرف الصحى به تقدر بـ29,43%، نسبة مقبولية التزويد بالمياه الصالحة للشرب به تقدر بـ18,68%، نسبة التنسيق والتشاور بين مختلف الفاعلين به في انتاج اليات التهيئة والتعمير تقدر بـ0,99%، نسبة اعلام المواطن بإجراءات الاعداد

والمصادقة على ادوات التعمير به تقدر بـ1,49%، نسبة اشراك المواطنين في اجراءات الاعداد والمصادقة على ادوات التعمير به تقدر بـ0,43%.

5-3-8 المجال السكني الثامن

تقدر مساحته 267 هكتار ويقدر عدد السكنات المبرمجة به 9558 مسكن يتمثل في القطب الحضري الدكان ، نسبة حماية الملكيات العقارية من خلال الدفتر العقاري المترجم لعملية مسح الاراضي العام به تقدر بـ0%، نسبة الاعتماد على معيار التهوية والتشميس في توجيه المسكن به تقدر بـ7,97%، نسبة وظيفية المسارات المخصصة لحركة المشاة به تقدر بـ75%، نسبة الاخذ بعين الاعتبار ذوي الاحتياجات الخاصة بالمجالات السكنية. به تقدر بـ91%، نسبة تأثير الموصولية على استدامة تخطيط المجالات السكنية به تقدر بـ34%، نسبة انعكاسات المخالفات المتعلقة بالمناطق الاثرية على استدامة المجالات السكنية به تقدر بـ100%، نسبة مقبولية البعد الجوّاري بالنسبة للتجهيزات والخدمات العمومية به تقدر بـ5,59%، نسبة السكنات التي تأوي أكثر من أسرة به تقدر بـ3,03%، نسبة العائلات اللذين لهم صلة قرابة بالمجال السكني به تقدر بـ3,03%، نسبة مقبولية علاقات الجيرة به تقدر بـ50,01%، نسبة مقبولية الاندماج الاجتماعي به تقدر بـ3,97%، نسبة قدرة ذوي الاحتياجات الخاصة وكبار السن على الاندماج به تقدر بـ10,04%، نسبة افراد الاسرة المنقطعين عن الدراسة في سن التمدرس به تقدر بـ10%، نسبة الجاهزية للمشاركة في الحملات التطوعية داخل الحي به تقدر بـ75,01%، الرضا بالراحة والامان التي توفرها المسارات المؤدية إلى المدارس الابتدائية تقدر بـ76,26%، نسبة العاطلين عن العمل عبر المجالات السكنية بمدينة تبسة تقدر بـ23,54%، نسبة امتصاص الورشات ذات الطابع الحرفي للبطالة به تقدر بـ0%، مقبولية تكلفة ايجار المساكن به تقدر بـ34,63%، مقبولية تكلفة الطاقة الكهربائية والغاز به تقدر بـ15,38%، مقبولية تكلفة النقل والمواصلات به تقدر بـ18,21%، نسبة استخدام الطاقة الشمسية به تقدر بـ0%، نسبة تأثير انتشار مناطق الرمي العشوائي للنفايات المنزلية على الاستدامة الاقتصادية به تقدر بـ1,32%، نسبة تأثير تخطيط شبكة الطرقات على الاستدامة الاقتصادية به تقدر بـ48,93%، نسبة أثير التوسع العمراني باتجاه قطب الدكان على الاستدامة الاقتصادية به تقدر بـ10,15%، نسبة تأثير ظاهرة البناء العشوائي وغير القانوني على الاستدامة البيئية به تقدر بـ0,76%، نسبة تأثير الرمي العشوائي للنفايات المنزلية والهامة على الاستدامة البيئية به تقدر بـ5,02%، نسبة خطر الفيضانات

وتأثيره على الاستدامة البيئية به تقدر بـ55,95%، نسبة تأثير المنطقة الصناعية على الاستدامة البيئية به تقدر بـ 5,02%، نسبة تأثير محطات الوقود على الاستدامة البيئية به تقدر بـ0%، نسبة تأثير التوسع العمراني على الاستدامة البيئية به تقدر بـ94,02%، نسبة تأثير التلوث الهوائي على الاستدامة البيئية به تقدر بـ 4,47%، نسبة تأثير التلوث الصوتي على الاستدامة البيئية به تقدر بـ0%، نسبة تأثير المساحات الخضراء على الاستدامة البيئية به تقدر بـ6,19%، نسبة مقبولية تصريف مياه الامطار ومياه الصرف الصحي به تقدر بـ23,6%، نسبة مقبولية التزويد بالمياه الصالحة للشرب به تقدر بـ33,31%، نسبة التنسيق والتشاور بين مختلف الفاعلين به في انتاج اليات التهيئة والتعمير تقدر بـ8,05%، نسبة اعلام المواطن بإجراءات الاعداد والمصادقة على ادوات التعمير به تقدر بـ11,09%، نسبة اشراك المواطنين في اجراءات الاعداد والمصادقة على ادوات التعمير به تقدر بـ3,97%.

خلاصة:

سمحت الدراسة التاريخية الطبيعية، السكانية ، العمرانية لمدينة تبسة من معرفة نقاط قوة وضعف مدينة تبسة بصفة عامة ومجالاتها السكنية بصفة خاصة حيث نتج عن دراستها التاريخية انها كانت نتاج لتراكم العديد من الحضارات بداية من عصر ما قبل التاريخ والذي تؤكد السجلات الاركيولوجية للمدينة وما تزخر به متاحفها من اثار تاريخية اضافة الى المعالم الأثرية القائمة بها، أما الدراسة الطبيعية فنتج عنها تموضع المدينة في مجال يتشكل من وحدتين فيزيائيتين الاولى عبارة عن سلاسل جبلية(جبل الدكان وجبل أزمو) والثانية عبارة عن سهول (سهل المرجة) والذي نتج عنها اساسا زيادة الانحدارات كلما تم الاتجاه نحو الجبال (عموما الجهة الجنوبية والجنوبية الغربية للمدينة) وهو ما يؤثر على تكلفة البناء وغيرها إضافة لكثرة الأودية التي تقطع المدينة والتي تتجه من الجنوب نحو الشمال باتجاه سهل المرجة ما يجعل المجالات السكنية المتواجدة بهذا السهل معرضة للفيضانات، كما ينتج عن الأودية أيضا صعوبة الموصولية بين المجالات السكنية، كما نتج عن التطور السكاني والعمرائي للمدينة أن منحنياتها في تزايد مستمر عبر مختلف المراحل الزمنية، كل ما سبق تم الاعتماد عليه في تقسيم مدينة تبسة الى احدى عشرة قطاعا حضريا تتخللها ثمانية مجالات سكنية.

وحتى يكون هذا التقييم اكبر دقة، سيتم القيام بتشريح لأهم مراحل التخطيط الحضري والانتاج

المجالى بمدينة تبسة وهذا ما سيتم التطرق اليه في الفصل الموالي.

الفصل الرابع

قراءة تحليلية لمختلف ظروف التخطيط الحضري والانتاج
المجالي بمدينة تبسة

الفصل الرابع: قراءة تحليلية لمختلف ظروف التخطيط الحضري والانتاج المجالي بمدينة تبسة

لا تكون الدراسات الحضرية رصينة ما لم يتم فيها الاعتناء وتسليط المجهر على مراحل التخطيط الحضري والانتاج المجالي لمجال الدراسة والتي تمكن من التعرف على اهم العوائق والمعوقات الحضرية التي صاحبت التخطيط الحضري بصفة عامة وانتاج المجالات بصفة خاصة، وسيتم في هذا الفصل محاولة دراسة مختلف مراحل التخطيط الحضري والانتاج المجالي لمدينة تبسة.

1 فترة ما قبل الاستعمار الفرنسي (انتجت أهم المعالم الأثرية بمدينة تبسة)

نتيجة للمعطيات التاريخية التي تعتبر مدينة تبسة اجندة لتراكم الحضارات عبر التاريخ منذ العصر الحجري وبعد التدقيق في الحصيلة الاركيولوجية للمدينة ومن خلال الصورة الذهنية التي تميز مدينة تبسة وبعد تحليل مكونات نسيجها الحضري يتضح أن مجالها السكني في فترة ما قبل الاستعمار الفرنسي تغلب عليه بصمة الفترة الرومانية والعربية الاسلامية والللمسة البيزنطية، وهو يشكل النواة الاولى للمجال الحضري والمعروفة بالمدينة الأثرية "تيفاست" فمن المعالم الرومانية التي لا تزال قائمة بها قوس النصر لكركلا، معبد مينارف، الكنيسة إضافة الى المدرج الروماني حيث سيتم فيما يلي التعرف على أهمها:

1-1 السور البيزنطي

صنف كتراث معماري وطني بتاريخ: 19/10/1982 يعود تشييده الى "القائد البيزنطي سولومون في عهد الامبراطور جستينيان سنة 535م"⁵⁸ وقد بني هذا السور على شكل مستطيل (280م x 320م) ارتفاعه 12 متر، وهو يشكل مساحة حوالي 8.9 هكتارات منها 2.5 هكتار بجزئه الجنوبي حوله المستعمر الفرنسي الى ثكنة عسكرية وهذا بعد بناء جدارين بنفس الطابع المبني به السور البيزنطي الذي تم القيام بعدة عمليات ترميم على مستواه خاصة بابرار المراقبة وكذا فتح ابواب بالجهة الشرقية المقابلة للسوق البلدي.

⁵⁸ سامية خرصي: من تيفست الى تبسة تأمل في التاريخ، مطبوعات Cdsp، الجزائر، 2015، ص71.

صورة 02 : السور البنزطي



المصدر: النقاط الباحثة، جوان 2017.

كما أن هذا المعلم يشهد عدة ظواهر عمرانية غير محبذة رغم مجهودات مختلف الفاعلين خاصة في الآونة الاخيرة كغياب النظافة وانتشار التجارة الفوضوية داخله التي ينجم عنها حرق الكرتون الصيني وباقي النفايات بجانبه بسبب غياب حاويات رمي النفايات، كما أن هذا المعلم التاريخي اصبح مقصدا للمتسولين، ومن خلال التدقيق في حوصلة الملفات التي تتم دراستها في لجنة الدائرة المكلفة بالبيت في تحقيق مطابقة البناءات واتمام انجازها في اطار القانون 08-15 المؤرخ في 20 جويلية 2008 وكذا الدراسات التي تقوم بها اللجنة الخاصة المكلفة بدراسة ملفات البناءات التي تحمل خصوصية المستحدثة في اطار التعليم الوزارية المشتركة رقم 04 المؤرخة في 2012م على مستوى مديرية التعمير والهندسة المعمارية والبناء أو على مستوى لجنة الطعون الخاصة بهذه الملفات التي يترأسها الوالي او ممثله المتمثل في شخص الامين العام للولاية يتم رفضها بسبب رأي مديرية الثقافة ومديرية السياحة بسبب ان ارتفاع هذه البناءات اكبر من ارتفاع السور البنزطي مع الاشارة إلى ان هذه الملاحظة مدونة ضمن التقنين الخاص بمخطط شغل الاراضي رقم 01 .

صورة 03: ارتفاع المباني بالنسبة للسور البيزنطي



المصدر: النقاط الباحثة، جوان 2017.

توجد به اربعة عشرة برجاً ضخماً وبارزاً في اعلى السور وهي متقاربة بهدف توفير التغطية الدفاعية التي تعتبر من الامور الهامة اثناء الحروب، سمك جدرانها الخارجية تتراوح بين 1.5 و1.8 متر بنيت على شكل مربع، يوجد في اعلاه مستويين او ثلاث بها عموماً قاعة مربعة الشكل مضاءة بفتحات تستغل للرمي .

صورة 04 : نموذج من ابراج السور البيزنطي



المصدر: النقاط الباحثة، جوان 2017.

كما يوجد بهذا السور أربع أبواب تتمثل في:

1-2 باب كراكالا

يعتبر احد عجائب الاثار بمدينة تبسة يوجد في جهة الطريق المؤدي الى مدينة الكويف باتجاه تونس (كاردو -ماكسيموس) بني في العهد الروماني على يد كراكالا ابن الامبراطور سبتيم سفار من سنة (211- 217م)⁵⁹ بطريقة فريدة على شكل مربع ويرفع فوقه قبة به اربع ابواب على شكل اقواس، غني بالكتابات اللاتينية وبالرسومات المتنوعة منها الادمية والنباتية وبعض الطيور، التصق السور البيزنطي بعد ان كان بمكان عام، أجريت عليه أكثر من عملية ترميم خلال الحقبة الاستعمارية، وما زال إلى اليوم يحافظ على طابعه المعماري رغم زوال ثلاثة أعمدة بسبب الحروب القديمة، ولقد صنف كترات معماري وطني بتاريخ: 1989/10/19.

صورة 05 : باب كراكالا



المصدر: النقاط الباحثة، جوان 2017.

⁵⁹ سامية خرصي: مرجع سابق ص 77.

1-3 باب سولومون

يقع في الواجهة الشرقية لل سور البيزنطي، بني في الفترة البيزنطية سنة 535-538 بعد الميلاد⁶⁰.

صورة 06 : باب سولومون



المصدر : التقاط الباحثة، جوان 2017.

1-4 باب قسنطينة

يقع في الواجهة الغربية لل سور البيزنطي، يوجد بالقرب من الكاردو CARDO الذي يمثل المحور شرق-غرب في الفترة الرومانية، يرجح أنه قد هدم من قبل الاستعمار الفرنسي سنة 1856م لتسهيل الاتصال بطريق قسنطينة.

صورة 07: باب قسنطينة



المصدر : www.declampe.com.

⁶⁰ علي سلطاني: تبسة، مؤسسة الطبع ووراقة (الجديدة)، تبسة، الجزائر، 1999، ص 50.

1-5 باب عين شالة

يقع في الواجهة الغربية للسور البيزنطي، بني في الفترة 535-538 م⁶¹، هدم في فترة الاستعمار الفرنسي للسماح بمرور سيارات وشاحنات المستعمرين.

صورة 08 : باب شالا



المصدر: LAZHAR GHARZOULI, 2007, p52.

1-6 المسرح المدرج

يقع جنوب شرق المدينة القديمة على الضفة اليسرى لواد زعرور الذي كان في ذلك الوقت يجري بالمياه طوال السنة على بعد حوالي 150م من اتجاه الباب الشرقي للمدينة (باب سولومون) وشرق سوق الخضر المبني في الحقبة الفرنسية شيد في عهد الامبراطور فسباسيانوس حوالي سنة 77م ، يتسع لاكثر من 7000 متفرج، "تصميمه بيضوي الشكل كامل الاستدارة محاور مساحته قطرها (52.80مترا طولاً و 39.50 مترا عرضاً)"⁶² ، استخدم كمسرح واحيانا الى مصارعة الفرسان واسرى الحرب أو مع الحيوانات المفترسة، مساحته حوالي 1.27هكتار، صنف كتراث معماري وطني بتاريخ: 1982 /10/19.

⁶¹ علي سلطاني: مرجع سابق، ص 54.

⁶² علي سلطاني: المرجع نفسه، ص 60، 59.

صورة 09،10: المسرح المدرج



المصدر: النقاط الباحثة، جوان 2017.

1-7 الفوروم (الساحة العامة)

شيد في عهد فسباسيانوس سنة 77م كان مركزا للحياة العامة، يستعمل للانتخابات، دفع الضرائب، التجارة وغيرها، بقيت اثاره الى غاية بداية العهد الفرنسي (1859م) حيث نقلت احجاره لبناء الثكنة العسكرية التي اضيف نصفه اليها وخير دليل على وجود الفوروم اكتشافات أثرية عفوية في الموقع عند القيام بأشغال قنوات الصرف الصحي سنة 1978⁶³.

صورة 11 : إفريز مكتشف سنة 1978م بالفوروم



علي سلطاني: تبسة، مؤسسة الطبع ووراقة (الجديدة)، تبسة، الجزائر، 1999، ص 67.

⁶³ سامية خرصي: مرجع سابق ص 80.

1-8 البازيليك المسيحية

تقع حوالي 500 متر شمال قوس النصر كركالا ، تمتد على مساحة هكتارين تتدرج ضمن اهم الاثار المعمارية ذات الصبغة الدينية ، يعود تاريخ بنائها الى القرن الثاني ميلادي بنيت على شرف القديسة كريستين المسيحية بأمر من القديس اوغسطين ، وبذلك تعد من اكبر كنائس شمال افريقيا كما اعتبرت محج للمسيحيين. تكتسب طرازاً معمارياً رومانياً وبيزنطياً اذ تميزها الاقواس والبلاطات الواسعة، باب دخولها عبارة عن قوس مسقف كبير (يعرف بباب الشرق) يرتكز على اربعة أعمدة بقواعدها ثم اضافوا لها عمودين من الرخام على كل واحد منها تمثال ، أما في الداخل فتوجد ساحة كبيرة مبلطة بالأحجار المسطحة الصلبة التي يبلغ طولها 52 متراً وعرضها 7.5 متر كما تتضمن مجموعة من العمارات المترابطة المحاطة بسور الى جانب قاعة الاعمدة، ساحة داخلية، مطهرة القساوسة، بيت الكاهن واسطبلات الخيول، اخذت الكنيسة شكلها الحالي واكتملت اجزاؤها المعروفة الى اليوم في نهاية القرن الخامس ميلادي وهي مصنفة ضمن التراث الوطني المحفوظ⁶⁴.

صورة رقم 12،13 : البازيليك المسيحية بمدينة تبسة



المصدر: النقاط الباحثة، جوان 2017.

1-9 معبد مينارف

بني المعبد الوثني للآلهة مينارف في عهد الامبراطور فسباسيان حوالي سنة 89م، يقع على مسافة حوالي 60 متراً من باب كركالا، طوله 19 متر وعرضه 9 امتار واجهته الامامية تحوي اربعة اعمدة يعلو كل عمود تاج غني بالزخارف المعمارية (CHAPITEAU CORINTHIEN)، يتم

⁶⁴ علي سلطاني: مرجع سابق، ص 65.

الصعود اليه عن طريق 20 درجة أي ما يعادل أربعة امتار علوا، ينقسم الى قسمين مقدس وقاعة للصلاة، وهو اليوم عبارة عن متحف بارز بمدينة تبسة يحتوي على بصمات الفترة الرومانية المتمثلة في الاواني الفخارية، فسيفساء رومانية، صنف كتراث معماري وطني ضمن الجريدة الرسمية رقم 07 بتاريخ 23 جانفي 1968.⁶⁵

صورة 14 : متحف مينارف



المصدر: النقاط الباحثة، جوان 2017.

10-1 الدار الرومانية

تقع الدار الرومانية داخل السور البيزنطي على يمين باب شالة على مسافة 100 متر تقريبا في الشارع المسمى الى حد الان بشارع الرومان الذي يقدر طوله بـ 63 متر، جدرانها عبارة عن احجار ضخمة مصقولة ومرتبة كانت تمتد من الشمال الى الجنوب بقي منها الى الان "افريز طوله حسب المختصين في الاثار 49.10 متر و يرتفع فوق الارض بـ 8.6 متر"⁶⁶، يرجح ان بناؤها يعود الى نفس الوقت مع المسرح المدرج اي سنة 77 م .

11-1 تبسة الخالية

تعود للفترة الرومانية، توجد على بعد حوالي 03 كيلومترات من السور البيزنطي يتم الوصول اليها عبر الطريق الممتدة بين المحول المتواجد امام ديوان الترقية والتسيير والعقاريين الحضريين وحي الميزاب باتجاه جبل الدكان، تقدر مساحتها بحوالي 03 هكتارات، بقيت لمدة كبيرة بدون حارس فهدمت

⁶⁵ علي سلطاني: مرجع سابق، ص 73

⁶⁶ علي سلطاني: المرجع نفسه، ص 76،75.

مبانيها واقلعت احجارها، بنى بها المستعمر الفرنسي ابراجا للحراسة وهي الان محاطة بسور مساحته 23 هكتار وهذا من اجل حمايتها، كان بها معبد رئيسي يوجد بجانبه معبد صغير لا تزال بقاياها الى حد الان، كما يوجد بقايا مسابح وبناءات كبيرة كان يسكنها الكهنة وعائلاتهم كما توجد بقايا قصور لا صاحب الوظائف، كما توجد بقايا المنازل وبناءات لمرافق الحياة ومطاحن للزيتون، هذا المكان كان يحج له المسيحيون وعليه لا بد من وجود بيوت للزوار وفنادق للنوم واحواض للاستحمام، كانت تصل اليها المياه بواسطة سواقي محمولة على اعمدة من وادي الناقص واخر من عين الميزاب بجبل الدكان.

صورة 15 : تبسة القديمة



المصدر: النقاط الباحثة، جوان 2017.

1-12 القصر القديم

يوجد القصر القديم جنوب شرق السور البيزنطي بحي الزاوية و يعود تاريخ تشييده بين القرنين الخامس والسادس ميلادي حسب الدلائل التاريخية، شمل عصورا مختلفة اذ عثر به على قطعة نقدية تعود للفترة البونيقية واثار اسلامية كشواهد قبور عليها كتابات، هياكل عضمية وحلي من نفس الفترة، الى جانب هذا اكتشفت به سنة 1972م اثناء قيام مقابلة ببناء اربعين مسكنا توابيت بها اواني فخارية، مصابيح زيتية وكؤوس زجاجية، يتضمن القصر اثنتي عشرة بيتا مفروشة بفسيفساء جميلة التصميم تعود الى الفترة الرومانية⁶⁷.

⁶⁷ علي سلطاني: مرجع سابق، ص80.

صورة 16: القصر القديم



المصدر: النقاط الباحثة، جوان 2017.

1-13 الكنيسة الفرنسية

بنيت الكنيسة الفرنسية سنة 1885م للجالية المسيحية التي اقامت انذاك في تبسة من اجل ممارسة طقوسهم الدينية، حولت سنة 1971م الى متحف للآثار القديمة اذ يتضمن عدد كبير من التحف الاثرية القيمة، شواهد نذرية، نصب جنائزية، قوارير العطور، رؤوس تماثيل رخامية وفسيفساء الى جانب افاريز وناقشات اثرية من الفسيفساء تحمل احداها اسم القديسة فايبيلا وهي مصنفة ضمن التراث الوطني المحفوظ.

صورة رقم 17: الكنيسة الفرنسية



المصدر: النقاط الباحثة، جوان 2017.

1-14 المسجد العتيق

شيد في الفترة العثمانية في سنة 1842م، ويقع داخل السور البيزنطي وسط المدينة العتيقة، استعمل في بنائه حجارة رومانية، اعمدة رخامية وتيجان مصنوعة من الحجر، تعلوه اقواس مستديرة تبرز اتساع المكان، اما من الخارج فتعلوه صومعة ذات شكل اسطواني كخاصية من خصائص المساجد العثمانية، يعد المسجد العتيق من اجمل المباني الاسلامية في تبسة اذ حافظ على قيمته الروحية و المعمارية بالرغم من التعديلات التي شهدها .

ومن ارث الفترة العربية الاسلامية نجد السكنات التي كان يسكنها الاتراك بالقرب من باب سولومون وهي في الوقت الحالي أغلبها مستغلة كمتاجر توجد ورائها سكنات يشغلها تجار يرجع أصلهم الى واد ميزاب، إضافة الى تجهيزات كالحمام المتواجد بالقرب من هذه السكنات وكذا المسجد العتيق ...

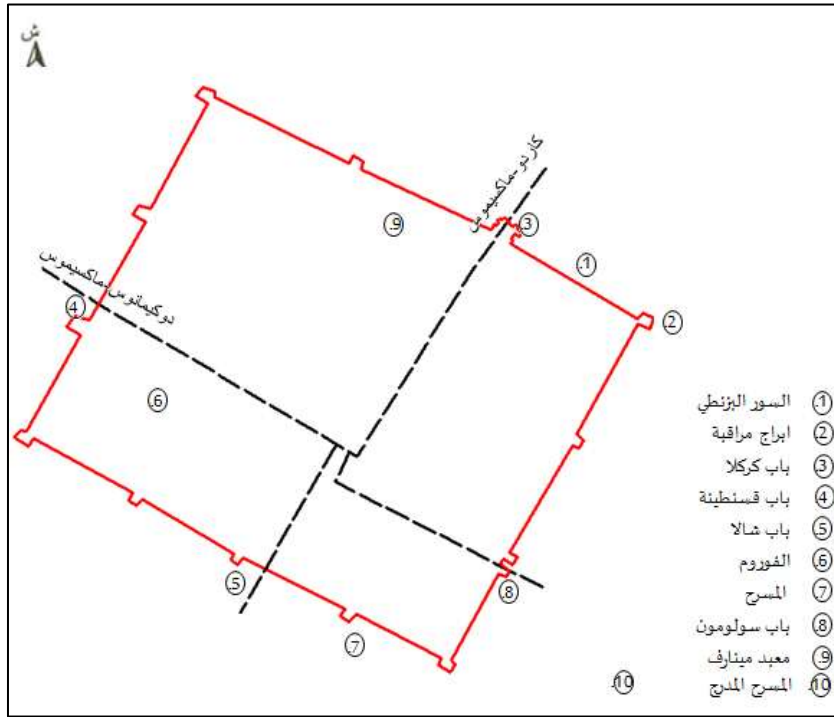
صورة 18: المسجد العتيق



المصدر: التقاط الباحثة، جوان 2017.

والمخطط التالي يبين أهم المعالم الاثرية بالمدينة القديمة تيفاست

مخطط 01: أهم المعالم الاثرية بالمدينة القديمة تيفاست



المصدر: انجاز الباحثة، جوان 2017.

2 الفترة الاستعمارية

توجهات التعمير في الفترة الاستعمارية كانت موجهة حسب الحاجات الاستراتيجية المتعلقة بالتواجد الاستعماري من خلال هدم أغلب البنايات القديمة وإنشاء مجموعة عسكرية وتجمع سكني داخل السور البزنطي وحي الفوروم السكني الذي يعتبر أول توسع للمدينة خارج أسوارها، عرفت هذه الفترة إنشاء السكة الحديدية التي تقطع حاليا المجال السكني لمدينة تبسة

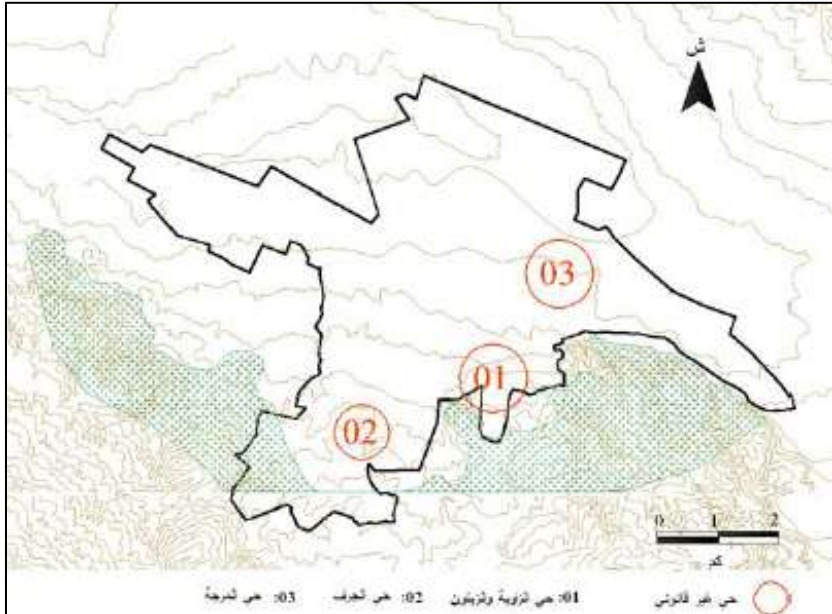
3 فترة ما بعد الاستعمار الفرنسي

شكل الاستقلال بالنسبة لمدينة تبسة كباقي المدن الجزائرية نقطة تحول وانطلاقة في مجال التعمير والتخطيط الحضري للمجالات السكنية، حيث مرت هذه المدينة بمراحل هامة من خلال سياسات وقوانين ومخططات سنتها الدولة الجزائرية في مجال التخطيط الحضري كان هدفها الرقي بالمجالات السكنية بمختلف مستوياتها وتوابعها حيث وبعد الدراسة الكرونولوجية والشاملة والمتأنية لهذه السياسات، القوانين والمخططات تم تقسيم هذه الفترة الى عدة مراحل تمثلت في:

1-3 الفترة من 1962 الى غاية 1990م

غداة الاستقلال وكوضعية حتمية لمدينة تابعة لدولة حديثة العهد بالسيادة والاستقلال تم تسجيل عدة قطاعات ذات طبيعة استعجالية كالصحة، التعليم والعمل وإعادة البناء وفي ظل صدور قانون 1962/12/31 المتضمن تجديد القوانين الفرنسية التي لا تتعارض مع السيادة الوطنية دون التفتن الى عدم توافق النظام الاشتراكي المتبع من طرف الجزائر مع النظام الليبرالي المنبثقة منه القوانين الفرنسية، هذا التناقض طرح اشكاليات حقيقية في التناسق والتسيير الاداري، وبما أن النظام السياسي كان اشتراكيا فالتخطيط الاقتصادي يعتبر حتميا وهذا ما عززه المخطط الرباعي الاول لذا عرفت مدينة تبسة على غرار باقي المدن الجزائرية ركودا كبيرا في مجال التعمير والتخطيط الحضري ما فتح المجال امام المواطنين خاصة النازحين من الارياف وعودة اللاجئين من الاراضي التونسية لإنجاز سكنات متأثرة بالنمط الاستعماري دون وجود أي قوانين واليات تحكم عملية التخطيط الحضري ونتيجة التهميش الذي عرفتة مدينة تبسة كمقر دائرة تابعة الى ولاية عنابة بسبب موقعها الجغرافي الحدودي المنعزل ومناخها القاري شبه الجاف بدأت بوادر ظهور الاحياء غير القانونية كحي الزاوية، الزيتون، الجرف والمرجة .

خريطة 09: أهم الأحياء غير القانونية (قبل سنة 1974م)



المصدر: انجاز الباحثة اعتمادا على مخطط العمران الرئيسي، 1972

في هذه الفترة وتحديدًا سنة 1972 عرفت مدينة تبسة أول مخطط عمران توجيهي أنجز من طرف الصندوق الوطني الصندوق الجزائري للتهيئة العمرانية.

وفي ظل السياسات الاقتصادية والاجتماعية للدولة وبفعل احتكارها لامتلاك الاراضي سواء كانت ملكا للدولة أو للبلديات فحسب الامر 74-26 المؤرخ في 20 فيفري 1974 تعتبر احتياطات عقارية للبلدية كل الاراضي التابعة لأملاك الدولة ، الجماعات المحلية والافراد ، الاراضي التابعة لمزارع التسيير الذاتي الفلاحي، الاراضي الممنوحة للتعاونيات الفلاحية لقدماء المجاهدين، الاراضي الموهوبة للصندوق الوطني للثورة الزراعية ويمكن ادراج العقارات التابعة للأملاك العسكرية، وكذا احتكارها لإنجاز السكن الذي أصبح هدف أساسي في التخطيط وعنصر أساسي في السياسة الحضرية.

وبسبب عدة عوامل غير متوقعة ضمن التنبؤات الاقتصادية والاجتماعية للسلطات المحلية لمدينة تبسة، ظهرت عدة فوارق بين ما هو نظري وما هو تطبيقي في انتاج المدينة وتسييرها ، ولقد كان أهم هذه العوامل غير المتوقعة ظهور التقسيم الإداري لسنة 1974 م الذي كان هدفه الحد من الفوارق المجالية والجهوية والذي بموجبه ارتقت مدينة تبسة الى مقر ولاية، هذا ما سمح لها بالاستفادة من عدة هياكل قاعدية ضرورية لوظيفيتها، ونظرا لغياب الهياكل والمرافق بالمناطق المجاورة وبسبب البحث عن الاستقرار خاصة من طرف الفئة الشابة من خلال الحصول على مناصب عمل ثابتة خارج القطاع الاولي المرتبط أساسا بالمناطق الريفية وضمان تدرس أبنائهم زاد من حركة هجرة سكان هذه المناطق باتجاه مدينة تبسة " وبالتالي زيادة جاذبيتها الذي يترجم بزيادة التركيز العمراني بها و هذا ما يتضح جليا من خلال التدقيق في معدل النمو السنوي الناتج عن الثلاث احصاءات الاولى بعد الاستقلال والمقدر بـ3.92% بين إحصائي 1966 و1977م و 5.78 % بين سنتي 1977 و1988م⁶⁸ من جهة، و"معامل الهجرة الايجابي المقدر حسب إحصاء 1987م بـ1.46 %"⁶⁹ من جهة أخرى .

وفي ظل تقاطع كل هذه العوامل التي تنسب الى ميزان سلبيات تخطيط المجال السكني لمدينة تبسة ومع غياب مخططات جهوية لتهيئة الاقليم لاسيما المخطط الولائي للتهيئة الذي لم تستفد منه مدينة تبسة في هذه الفترة، جعل السلطات المحلية تتعامل مع توفير السكن كوضعية طارئة دون الاخذ بعين الاعتبار تخطيط المجال الحضري المصحوب بغياب الرقابة الذي نتج عنه استفحال ظاهرة السكن العشوائي وغير الصحي.

⁶⁸ URBACO: Plan d'urbanisme directeur (revision), ,etude de la structure démographique, Commune de tebessa,1988,p75.

⁶⁹URBACO: Idem, p4

في هذه الفترة و نتيجة لهذه العوامل غير المتوقعة التي يعتبر أهمها ترقيت مدينة تبسة الى مقر ولاية تمت مراجعة مخطط العمران التوجيهي الذي أنجز سنة 1972م من طرف مركز الدراسات والانجاز العمراني بقسنطينة وذلك سنة 1989م .

عرفت هذه الفترة وبسبب ترقية المدينة الى مصاف مقر الولاية بتطور ملحوظ في المجال السكني بسبب انجاز برامج سكنية مهمة في اطار المناطق السكنية الحضرية الجديدة، كما استفادت من عدة تجهيزات المهيكلة كمقر الولاية والمطار

3-1-1 قراءة تحليلية لمخطط العمران التوجيهي كاليه للتخطيط الحضري للمجالات السكنية

تم مراجعة مخطط العمران التوجيهي لمدينة تبسة سنة 1989م في الوقت الذي لم يستجب فيه المخطط الذي أنجز من طرف الصندوق الجزائري للتهيئة العمرانية سنة 1972م للأهداف المرجوة، خاصة وأن خبرة هذا الصندوق في مجال التعمير كانت صلبة واتضح هذا من خلال الدراسات التي أجريت على ثلاثة عشر مدينة بالشرق الجزائري⁷⁰

إذ يمر إعداد مخطط العمران التوجيهي بأربع مراحل تتمثل في:

أ. الحصيلة والتوقعات الديمو اقتصادية

تعتمد هذه المرحلة على تحليل المعطيات الديمو اقتصادية التي تعتبر عنصرا اساسيا في إعداد مخطط العمران التوجيهي، يهدف هذا التحليل الى تكوين حصيلة ديمغرافية واقتصادية تمكن من التعرف على الاحتياجات الحالية التي تكون قاعدة عمل لمعرفة الاحتياجات المستقبلية من سكن، تجهيزات عمومية وهياكل قاعدية ... وهذا للحد من العمران الفوضوي والاستعمال غير العقلاني للمجال الحضري الذي عرفته مدينة تبسة على غرار باقي المدن الجزائرية لاسيما انتشار السكن الفوضوي وغير الصحي الناتج عن استفحال ظاهرة النزوح الريفي المكثف الذي يؤدي الى ظهور ممارسات ريفية داخل المجال الحضري، حيث تم تحليل معدلات النمو الديمغرافي بين إحصائي 1966م و1987م، أين قدر معامل النمو العام ب 4.6 % أما معدل النمو الطبيعي فقدر ب 3.14 %، ليقدر معامل الهجرة ب 46.16 % . هذا المعامل الموجب يبين جاذبية مدينة تبسة بسبب حركة الهجرة

⁷⁰URBACO: Idem, p75,76.

من المناطق المجاورة، لذا عرفت المدينة تركزا حضريا قويا بين إحصاء سنة 1966م الذي قدر بـ 89.52% وإحصاء سنة 1987م الذي قدر بـ 96.15%.

وتمت دراسة الهيكل الديمغرافية حيث اعتمد على إحصاء السكن والسكان لسنة 1987م ، من خلال تقسيم السكان الى ثلاث فئات عمرية و تقسيم كل فئة عمرية حسب الجنس حيث قدرت نسبة الفئة العمرية من 0-14 سنة بـ 45.43% لتمثل نسبة الذكور فيها 51.05%، أما الفئة من 15-64 سنة فقدرت نسبتها بـ 50.46% لتمثل فيها نسبة الذكور 49.37% ، بينما تمثل نسبة الفئة العمرية الأكبر من 65 سنة بـ 5.2% لتقدر نسبة ذكور هذه الفئة بـ 44.12%.

حيث تعتبر الفئة من 15-64 سنة فئة في سن النشاط مثل فيها معدل النشاط 48.02% لتقدر نسبة العاملين فعلا بـ 36.20% من هذه الفئة حيث قدر عدد العاملين في القطاع الاولي 777 عامل أي نسبة 3.07% من نسبة العاملين فعلا وهذا دليل على فقدان الزراعة اهميتها رغم ان المنطقة تتميز بالزراعة الرعوية، أما عدد العاملين في القطاع الثانوي قدر بـ 5903 عامل أي بنسبة 29.30% من نسبة العاملين فعلا ، هذا القطاع يتكون من شعبة البناء والاشغال العمومية التي تمتص أغلبية عمال هذا القطاع بنسبة قدرت بـ 70.30% ويعلل هذا التغلب على شعبة الصناعة المقدر نسبة العاملين فيها بـ 20.70% بمباشرة بناء السكنات والتجهيزات العمومية على مستوى المناطق الحضرية الجديدة، بينما قطاع الخدمات الذي يستقطب الوظائف الادارية، التجارة، الخدمات،... مثل أعلى نسبة من العاملين فعلا والمقدر بـ 66.73%، كما تمت الاشارة الى معدل البطالة المقدر بـ 11.82% ، و أيضا تم التطرق الى عدد الاسر المقدر بـ 17304 أسرة ليكون متوسط حجم الاسرة بـ 6.35 وهو معدل قريب من الهدف الوطني المسطر من قبل وزارة السكن والعمران والمقدر بـ 6 أفراد.

كما تم تناول عامل التمدد، فحسب المعطيات المدرجة بالتقرير المعتمد على حصيلة مديرية التربية لولاية تبسة أين قدر عدد المدارس بـ 28 مدرسة تستقطب 21271 تلميذ يقطنون بمدينة تبسة، مناطق التشتت وكذا المناطق المجاورة، فعند التدقيق في عدد التلاميذ وعدد المدارس يتبين وجود اكتظاظ بهذه المدارس ما يترجم بوجود عجز في توفير الهياكل المدرسية.

بعد تكوين حصيلة للمعطيات الديمو اقتصادية التي تم اسقاطها على المدى القريب (1992م) والمدى البعيد (2002م) وهذا لمعرفة الاحتياجات المستقبلية خاصة من حيث عدد السكان من الناحية الديمغرافية والاقتصادية بنفس المنهجية المعتمدة في تحليل الوضع القائم، ومن خلال هذه الاسقاطات الديمو اقتصادية تم تقدير احتياجات السكن من خلال إحصاء السكن الحالي إعتقادا على معطيات

متحصل عليها من مديرية التعمير والبناء والسكن آنذاك، هذه المعطيات اعتمدت اساسا على المناطق السكنية الحضرية الجديدة والتحصيص الاجتماعية سواء كانت داخل هذه المناطق أو خارجها، مع تغييب تام لإحصاء باقي الحاضرة السكنية التي أنجزت في هذه الفترة ، هذا رغم صدور القانون 01-08 المؤرخ في 7 فيفري 1981 والمتضمن التنازل على الاملاك العقارية ذات الاستعمال السكني أو المهني أو التجاري أو الحرفي التابعة للدولة والجماعات المحلية ومكاتب الترقية والتسيير العقاري والمؤسسات والهيئات والاجهزة العمومية، فحسب النقطة الاولى من المادة الثانية من هذا القانون فالمحلات السكنية من البنايات الجماعية والمسكن الفردية التي آلت للدولة بموجب الامر 66-102 المؤرخ في 06 ماي 1966 وكذلك البنايات التي أعيد ادماجها في أملاك الدولة بموجب الامر 70-11 المؤرخ في 22 جانفي 1970 تعد قابلة للتنازل.

فمن الملاحظ أن مراجعة مخطط العمران التوجيهي تمت سنة 1988م، الا أن حصيلة المعطيات الحالية اعتمدت على معطيات إدارية وبشكل أساسي على إحصاء 1987م وملفات المناطق السكنية الحضرية الجديدة التي تم إنشاؤها قبل مراجعة مخطط العمران التوجيهي، فمثال ذلك المنطقة السكنية الحضرية الجديدة رقم 04 التي أنشأت بموجب القرار المؤرخ في 2 أوت 1975 الصادر بالجريدة الرسمية رقم 88 بتاريخ 4 نوفمبر 1975م الذي استند على مداولة المجلس الشعبي البلدي لبلدية تبسة رقم 36-75 المؤرخة في 7 جوان 1975م وموافقة المجلس التنفيذي للولاية الصادر ضمن المداولة رقم 96-75 المؤرخة في 27 جوان 1975م.

لذا فهي لم تكن نتاج عمل ميداني بل كانت نتاج معطيات إدارية أغلبها منجز في المكاتب ما يدل انها غير كفيلة بتوقعات مستقبلية كافية لتخطيط حضري يهدف الى التحكم في انتاج المجالات السكنية .

ب. تحليل الموقع

في هذه المرحلة تم التطرق الى حدود مدينة تبسة الواقعة على ارتفاع 850م عن سطح البحر، تبلغ مساحة محيط الدراسة 10.628 هكتار تمثل فيها الاراضي المعمرة 1333 هكتار.

كما تم التطرق الى المتغيرات المتمثلة في كل عنصر يمكنه التأثير مجاليا أو زمانيا على تعميم المدينة، وهذا من خلال تحليل العناصر المكونة للمجال بحثا عن الاراضي الاكثر ملائمة للبناء حيث تم في هذه الدراسة الاخذ بعين الاعتبار المتغيرات الطبيعية والتي تمثلت في انحدار وميلان

الأرض، الجيولوجيا، الجيومورفولوجيا والجيوتقنية، كما تم الأخذ بعين الاعتبار المتغيرات الناجمة عن الأفعال البشرية والمنحصرة في الاستغلال الفلاحي للأرض، الارتفاعات، الضجيج والشبكات

ولقد تم التطرق إلى تحليل أهم المتغيرات الطبيعية التي تبين من خلالها أن الأراضي الملائمة لتعمير من أجل التوسعات الجديدة للمدينة تقع بالجهة الغربية على طول الطريق الوطني رقم 10 وهي تتميز بطبوغرافيا قليلة الانحدار ذات تحمل جيد .

ومن المتغيرات الناجمة عن الفعل البشري يوجد خطان كهربائيان ذو الضغط العالي (30 كيلوفولط) يشكلان ارتفاعا وهما يغذيان محول كهربائي يقع داخل المحيط العمراني، كما يوجد خط السكة الحديدية الذي يشكل عائقا حقيقيا يقسم المجال الحضري إلى جزئين ما يشكل صعوبة التنقل بين الجهتين المصحوبة باللاءمن المروري وحتمية استخدام الجسور، إضافة إلى المطار في الجهة الشمالية، ولم يتم هنا الإشارة إلى المنطقة الصناعية المنشأة بموجب القرار المؤرخ في 25 جويلية 1975 المنبثق من مداولة المجلس الشعبي البلدي رقم 35-75 المؤرخة في 7 جوان 1975 الموافق عليها من طرف المجلس التنفيذي للولاية بتاريخ 27 جوان 1975 رغم أنها تشكل جزءا معتبرا من المدينة .

ج. إقتراحات التهيئة

تم تقسيم المدينة إلى إحدى عشرة قطاعا حضريا يشكل كل واحد منها جزءا من المجال الحضري اعتمادا على المورفولوجيا الحضرية، العوائق الحضرية، استعمالات الأرض، درجة التهيئة حيث بلغت كثافة السكان بالمدينة 12.9 ساكن/الهكتار، كما تم ملاحظ وجود عدة فوارق بين القطاعات أين توجد أنوية حضرية كثيفة كالقطاع الحضري رقم 02 بمعدل 36.6 ساكن/الهكتار ، أنوية حضرية متوسطة الكثافة كالقطاع الحضري الأول، الثالث والسابع، وأنوية ضعيفة الكثافة وهي على العموم تتعلق بالمناطق القريبة من الضاحية وتتضح حدود هذه القطاعات الحضرية من خلال الصورة رقم (01) بالملحق .

ولقد تم التطرق إلى مساحة كل قطاع حضري والمساحة المستغلة حاليا أي سنة 1987 م وكذا عدد السكان والسكنات خلال هذه السنة واسقاطهم على المدى المتوسط سنة 1992م وال المدى البعيد سنة 2002 وهي موضحة بالجداول رقم (02) و(03) و(04) المدرجة بالملحق

كما تم التطرق الى العوائق الوظيفية للمدينة كعدم هيراريكية المجال والوظائف الذي نتج عنه سوء وظيفية المدينة وعدم انتظام البنية الحضرية لمجالاتها السكنية المتميزة بالحياة الحضرية غير الصحية الذي قد يرجع سببه للتطور المجالي بالضواحي نحو الاراضي الشاغرة الذي يقابله تدخلات معزولة لا تضامنية من أجل تهيئة وتحسين البنية الحضرية للمجالات المركزية، وكذا صعوبة تثبيت التجهيزات العمومية الجوارية بسبب كبر مساحة المجال السكني الفردي المتلاصق الذي يميز المورفولوجية الحضرية للمدينة، كما تشكل السكة الحديدية عائق كبير على الحركة والتنقل بين المجالات داخل المدينة و كذا اتجاه توسعها، حيث تم تسطير أهداف ومبادئ للخروج بحلول كاقترح تنظيم مجالي والوصول الى توازن وظيفي للمدينة، البحث عن مجالات جديدة لتوسع المدينة، استكمال شبكة الطرقات من خلال الوضعية الراهنة واقتراحات التوسع المستقبلية، إعادة هيكلة المجالات السكنية وتحسين الاطار المعيشي للسكان، توطين تجهيزات حضرية حسب تقدير الاحتياجات واقتراح نظام حضري فعال يتميز بالإخضرار نتج عنه ضرورة أن الاهتمام بمختلف أنواع التدخلات الخاصة بالتوسع الحضري نحو المجالات الفارغة وإعادة هيكلة الأحياء العفوية و القديمة جدا.

كل الاحتياجات الخاصة بالسكن والتجهيزات المرافقه له المقدرة حسب الفرضية الديرغرافية سيتم تأمينها من خلال انجاز المنطقة الحضرية الجديدة رقم 02 و 03 التي يجب الاضافة اليها الشريط الارضي الواقع على طول طريق قسنطينة بين المنطقة الحضرية الجديدة رقم 02 ورقم 04 التي سيتم من خلالها الربط بين مركز المدينة والجامعة وهو السبب في التركيب المجالي والوظيفي الخطي الذي فرضه التوسع الحضري باتجاه الضواحي.

الجيوب الفارغة داخل المجال الحضري تم تخصيصها للبرامج السكنية والتجهيزات العمومية حسب احتياجات السكان، كما تم اقتراح عدة تدخلات على الانسجة الحضرية للقطاعات الحضرية الاحدى عشر يذكر منها التدخلات المختلفة على المجالات السكنية كإنجاز سكنات جماعية في المنطقة التي كانت بها التكنة القديمة بالقطاع الحضري الاول (داخل السور البيزنطي)، اعادة بناء الاجزاء الشمالية للقطاع وانشاء واجهات حضرية على طول الطريق المؤدي الى البازيليك، القيام بعملية تجديد حضري حول السوق، إعادة هيكلة الاحياء المجاورة، اقتراح تحسين شبكة تصريف مياه الصرف الصحي ومياه الامطار خاصة وأن مستوى القطاع منخفض نوعا ما بالنسبة لباقي المدينة بالنسبة للقطاع الحضري الثالث (المرجة)، تجديد كل الاجزاء الجنوبية المجاورة لخط السكة الحديدية وتكثيف المجالات السكنية بالقطاع الحضري رقم 04 وغيرها.

ولقد تم تقدير الاحتياجات المجالية المستقبلية لسكان كل قطاع حضري حسب عدد سكانه و الجداول رقم 05 الى 14 المدرجة بالملحق تبين ذلك.

أما ما تعلق بمخطط النقل الذي يعبر عن النشاطات الجوارية للسكان وعلاقته مع بيئته وباعتباره عامل ربط بين المجالات السكنية ومساعد على توطينها، رغم هذا فخط السكة الحديدية شكل اكبر عقبة امام الحركة المرورية بين مختلف المجالات السكنية وباقي المجالات الاخرى في المدينة، على عكس شبكة الطرقات التي تعتبر امتدادا للمحورين الرئيسيين للمدينة المتمثلان في الكاردو-ماكسيموس من الشمال الى الجنوب، والدوكيمانوس -مكسيموس من الشرق الى الغرب، الا أن ما يميزها احيانا غياب الطرقات الثالثة خاصة على مستوى الاحياء غير الشرعية، صعوبة الوقوف والتوقف بسبب الازدحام المروري الناتج عن غياب مواقف السيارات حيث تم اقتراح انشاء موقف للسيارات بالقرب من السوق المغطاة بمركز المدينة بطاقة استيعاب مئتي سيارة للتغلب على الاكتظاظ المروري بمركز المدينة الذي يعتبر مجمع لمختلف طرقات المدينة.

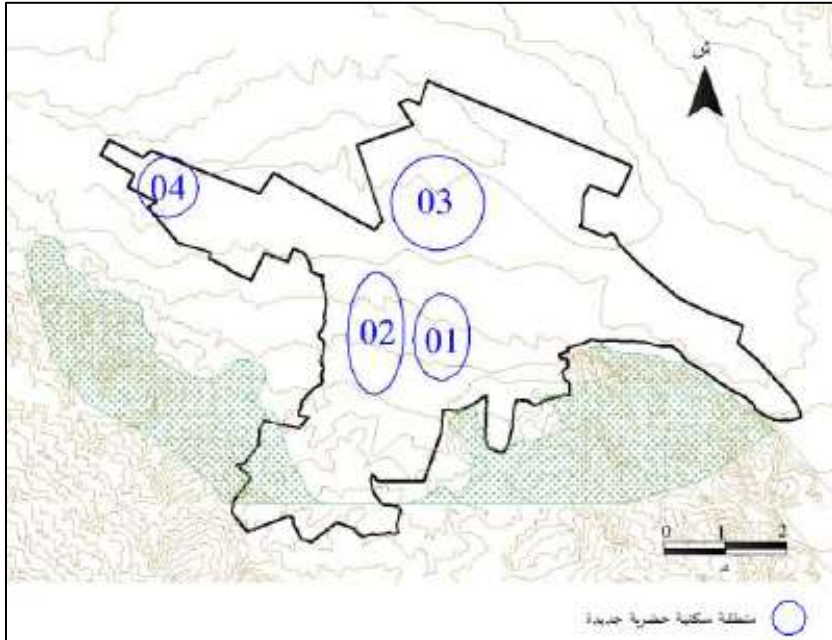
د. التقنين

كمرحلة اخيرة من الدراسة تم إعداد تقنين ضمن ثلاث خطوات تمثلت في الاحكام العامة التي تم من خلالها التطرق الى مجال التطبيق الذي يحدد القوانين والنصوص المرجعية المعتمدة في اعداد مخطط العمران الرئيسي وكذا مراجعة هذا المخطط التي تكون بناءا على قرار ولائي يتضمن اعداد مخطط عمراني جديد، وتطرق الى الاحكام المطبقة على المنطقة الحضرية التي تتمثل في الاراضي المعمرة والقابلة للتعمير على المدى المتوسط والتي بدورها تنقسم الي منطقة تشمل مجموع الوظائف الحضرية (سكن، تجهيزات عمومية وباقي الوظائف المرافقة ..)، كما تمت الاشارة الى الاحكام المطبقة على المنطقة الريفية التي تشمل مناطق الحماية الخاصة والارتقاقات، المناطق المغروسة والمزروعة، المناطق القابلة للتعمير على المدى البعيد، المناطق الطبيعية.

3-1-2 المناطق السكنية الحضرية الجديدة كأدوات عملية لإنتاج المجال السكني

أمام البحث عن حل لازمة السكن وفي ظل استفحال السكنات الفوضوية والعشوائية غير الصحية واللامشروعة ضمن عملية انتاج المجال السكني غير المراقب بمدينة تبسة المتشابه في الاثار مع باقي المدن الجزائرية كان من الواجب وضع صيغة جديدة تترجم مخطط العمران الرئيسي الذي لم تتجاوز أهدافه المخطط الهيكلي الى إجراءات تنفيذية على ارض الواقع ، تم اللجوء الى برنامج مخطط واستعجالي كحل استباقي لبناء مجالات سكنية تمثلت في المناطق السكنية الحضرية الجديدة التي زودت ببرامج سكنية جماعية وفردية هدفها الاساسي توفير مجال سكني غني بالتجهيزات المرافقة، حيث تم اقتراح اربع مناطق سكنية حضرية جديدة ضمن مراجعة مخطط العمران الرئيسي لمدينة تبسة لسنة 1988م بمساحة عقارية تقدر بـ 607 هكتار تضم 13546 سكن وتمتص عدد سكان يقدر بـ 139500 ساكن بالرغم من ضرورة إدماجها مع باقي المجالات السكنية لخلق مجال سكني متكامل من حيث البنى التحتية والتجهيزات العمومية إلا أن أزمة السكن الموجودة فرضت انجاز مجالات سكنية تحوي سكنات جاهزة وسابقة التصنيع يقدر عمرها بين 15-20 سنة تغيب فيها التجهيزات المرافقة ما عدا تلك الضرورية المتعلقة بالتجهيزات المدرسية ما جعلها عبارة عن مراقد.

خريطة 10: المناطق السكنية الحضرية الجديدة بمدينة تبسة



المصدر: انجاز الباحثة اعتمادا على معطيات الملفات التنفيذية للمناطق السكنية الحضرية الجديدة.

تمثلت هذه المجالات السكنية في المنطقة السكنية الحضرية الجديدة رقم 01 التي تعتبر استمرارا للنواة المركزية للمدينة بسبب تموقعها بالقرب من السور البنزني والمجاورة لحي الفويور المنجز في الحقبة الاستعمارية يحدها من الشمال الطريق المؤدي الى قسنطينة، ومن الجنوب نهج وادي هلال المؤدي الي حي الجرف ورفانة، ومن الشرق الطريق الاستراتيجي، ومن الغرب الطريق الاجتتابي، تقدر مساحتها بـ 138 هكتار، برمجة على أساس انجاز 3500 سكن، منها 3240 سكن جماعي و 260 سكن فردي، ومجموعة من التجهيزات العمومية كمقر الولاية، ثانوية مالك بن نبي، المحكمة، مجلس القضاء، متقنة،، كما أن جزء معتبر من المساح العقارية بالجزء المركزي للمجال السكني لم تستغل وتركت كجيوب فارغة حسب الملف التنفيذي للمنطقة السكنية الجديدة المبينة بالمخطط الموالي:

مخطط 02: المنطقة السكنية الحضرية الجديدة رقم 01

مدينة تبسة



المصدر: الملف التنفيذي للمنطقة السكنية الحضرية الجديدة رقم 01، 1985

وكذا المنطقة السكنية الحضرية الجديدة رقم 02 المجاورة للمنطقة السكنية الحضرية الجديدة رقم 01 واللذان يفصلهما الطريق المحول (الطريق القاطع لطريق قسنطينة وطريق عنابة والمحاذي للمسجد الكبير الشيخ العربي التبسي)، والتي تفصلها المنطقة الصناعية عن المنطقة السكنية الحضرية الجديدة رقم 03 من جهة الطريق الرئيسي المؤدي نحو الطريق الوطني رقم 10، والتي قدرت مساحتها الكلية حسب ملف إنشائها بـ 216 هكتار مخصصة لاستيعاب 5000 سكن، بين الجماعي المقدر بـ 3500

سكن جماعي و الفردي المقدر بـ 1500 سكن، أما بعد التدقيق في الملف الخاص بتهيئتها وجد أن مساحتها مقدرة بـ 20.71 هكتار خصصت حسب محضر إختيار أرضية للجيش الوطني الشعبي، إضافة الى مساحة معتبرة نتيجة التكوين الطبوغرافي للأرضية تقدر بـ 37.55 هكتار لم تؤخذ بعين الإعتبار، لتبقى المساحة المخصصة لاستيعاب البرامج السكنية والتجهيزات بـ 166.74 هكتار مما جعل هذه المنطقة السكنية الحضرية الجديدة قابلة لاستيعاب فقط لـ 4046 سكن منها 3530 سكن جماعي و 516 سكن فردي وبالعودة للقرار الوزاري لوزارة السكن والعمران المؤرخ في 07 سبتمبر 1981 المتعلق بنسبة كل نمط من السكنات (حسب عدد الغرف) ضمن برامج السكنات الجماعية حيث يجب أن يضم البرنامج السكني 80 % من السكنات نمط ثلاث غرف و 20% من السكنات نمط أربع غرف ليقدر عدد السكنات نمط 03 غرف يقدر بـ 710 سكن وعدد السكنات نمط 04 غرف يقدر بـ 2820 سكن.

مخطط 03: المنطقة السكنية الحضرية الجديدة رقم 02

مدينة تبسة



المصدر: الملف التنفيذي للمنطقة السكنية الحضرية الجديدة رقم 02، 1985

أما المنطقة الحضرية الجديدة رقم 03 فتتمتد على مساحة 157.50 هكتار، مقطوعة بخط كهربائي عالي الضغط من الشمال والغرب، اما من الشرق والجنوب فهي محاطة بطريق عنابة و الطريق المحول (الطريق القاطع لطريق قسنطينة وطريق عنابة والمحاذي للمسجد الكبير الشيخ العربي التبسي)، يقدر فيها عدد السكنات المبرمجة 5000 سكن يمثل فيها السكن الفردي نسبة 12.32% أي ما يعادل 616 سكن فردي بالمقابل يقدر السكن الجماعي 4384 سكن حيث قدر عدد السكنات نمط ثلاث غرف بـ 876 سكن بينما قدر عدد السكنات نمط ثلاث غرف بـ 3508 سكن كما ان هذه المنطقة الحضرية الجديدة تضم منطقة النشاطات والإيداع .

مخطط 04: المنطقة السكنية الحضرية الجديدة رقم 03

مدينة تبسة

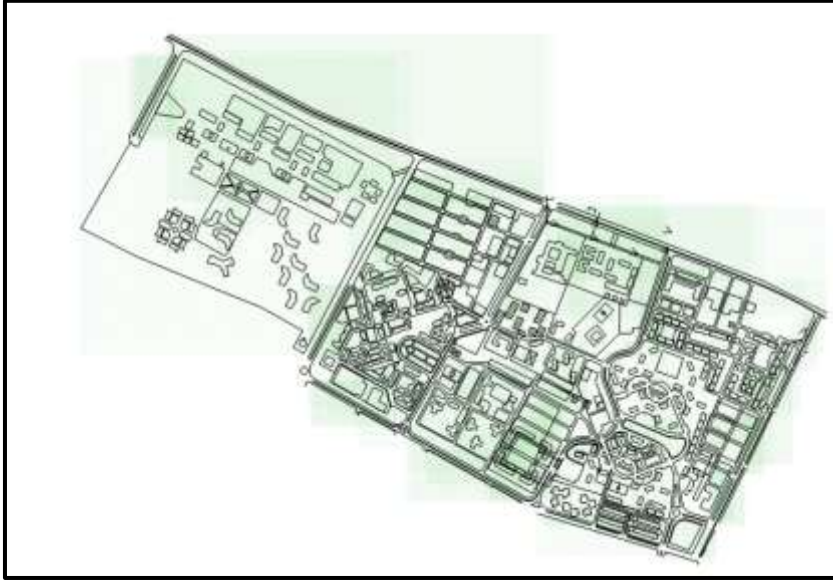


المصدر: الملف التنفيذي للمنطقة السكنية الحضرية الجديدة رقم 03، 1985

أما المنطقة السكنية الحضرية رقم 04 التي فنشأة نتيجة إنجاز المعهد الوطني للتعليم العالي بجانب الطريق المؤدي الى قسنطينة ومن أجل من أجل استقطاب المؤطرين وتحفيزهم على الاستقرار بالمدينة تم برمجة 1000 سكن جماعي على مساحة تقدر بـ20 هكتار.

مخطط 05: المنطقة السكنية الحضرية الجديدة رقم 04

مدينة تبسة



المصدر: الملف التنفيذي للمنطقة السكنية الحضرية الجديدة رقم 04.

3-2 فترة ما بعد 1990م

تعتبر مدينة تبسة من اهم الاقطاب العمرانية في الهضاب العليا الواقعة في الحدود الشرقية، قدرت مساحتها الحضرية سنة 1990م بـ 13.4 كلم² ما يمثل 7.3 % من المساحة الاجمالية لمجالها البلدي، وعدد سكانها بلغ 121.500 ساكن لتقدر كثافتها السكانية بحوالي 9116 ساكن/كلم²، مجالها السكني يشغل 64 % من النسيج الحضري تقريبا،

بلغ عدد التحاصيل الاجتماعية هذه السنة (1990م) 22 تحصيل تضم 2099 حصة سكنية على مساحة 162 هكتار تم الانتهاء من تهيئة اربع تحاصيل فقط .

كما استفادت من 2412 سكن جماعي في طور الانجاز منها 665 سكن اجتماعي، 1640 سكن ترقوي (EPLF) و 107 سكن ترقوي (مؤسسات خاصة) وهذا نتيجة لظهور القانون 86-07 المؤرخ في 4 مارس 1986 المتعلق بالترقية العقارية الذي يسمح بإنجاز عمليات الترقية العقارية إضافة الى الجماعات المحلية، المؤسسات والمقاولات والهيئات العمومية التي يخولها ذلك قانونها الأساسي، الخواص القائمون بالبناء الذاتي سواء كانوا فرادى ام منتظمين في تعاونيات عقارية، باقي الاشخاص الطبيعيون أو المعنويون الخاضعون للقانون الخاص.

ارتفع حجم حضيرتها السكنية من 16674 سكن سنة 1987م الى 23463 سكن من بينها 4857 سكن غير شرعي متواجد ضمن المجالات السكنية المتمثلة في حي الزاوية، المرجة والجرف سنة 1995 م.

تعتبر فترة ما بعد سنة 1990م فترة جد مهمة في التخطيط الحضري للمجالات السكنية فبعد صدور القانون 87-03 المؤرخ في 27/01/1987 المتعلق بالتهيئة العمرانية ،صدر القانون 90-25 المتعلق بالتوجيه العقاري إضافة الى القانون 90-29 المؤرخ في 01/12/1990م المتعلق بالتهيئة والتعمير الذي جاء بأدوات وعقود التعمير، حيث بموجب المرسومين التنفيذيين 91-177 و 91-178 صدرت اجراءات اعداد والمصادقة على اداتي التعمير المتمثلتين في المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير ومخطط شغل الاراضي، هذا الاخير يعتبر أداة جديدة ضمن ادوات التعمير التي تعمل نوعا ما على مستوى المجال السكني إلا أنها تغيب البعد البيئي وكذا الحوكمة الحضرية ضمن إجراءاتها التنفيذية.

فبعد أن تم إعداد مخطط التهيئة الولائي من طرف الوكالة الوطنية للتهيئة العمرانية سنة 1990م ضمن اربع تقارير تمثلت في توجيهات التهيئة، مخطط التهيئة، مونوغرافية البلديات، مخططات التهيئة البلدية، معتمدا على معطيات الاحصاء العام للسكن والسكان، والحصائل المنجزة في المكاتب من طرف الادارات والهيئات العمومية مغيب فيها تماما التحقيق الميداني، كما تجدر الاشارة الى التغيب التام للبعد البيئي سواء على المستوى الولائي أو على مستوى بلدية تبسة من خلال مخطط التهيئة البلدي.

3-2-1 قراءة تحليلية لأول مخطط توجيهي للتهيئة والتعمير بمدينة تبسة كاليه للتخطيط الحضري للمجالات السكنية

كانت مباشرة اعداد أول مخطط توجيهي للتهيئة والتعمير لمدينة تبسة سنة 1995م من طرف مركز الدراسات والانجاز العمراني بقسنطينة، حيث اخذ بعين الاعتبار المجال البلدي وركز اساسا على الوسط الحضري

فتم كمرحلة اولى تحليل الوضع القائم من خلال التحليل الفيزيائي للمجال بالتطرق للخصائص العامة للمجال البلدي من خلال التضاريس التي تعتبر مزيجا بين السهول والجبال التي تمثل 50% من مساحته الاجمالية، وكذا الخصائص الهيدروغرافية والهيدرولوجية حيث تم الاشارة الى الوادي الكبير الذي يعتبر مصرف لمياه سهل المرجة وهو ملتقى للعديد من المجاري المستقطبة للسيول الموسمية الفجائية والغزيرة والمتمثلة في واد رفانة، زعرور، الناقص، شبرو ...

كما تم التطرق الى الخصائص المناخية من خلال التعريف بمناخ المجال البلدي الشبه جاف المتميز بتساقطات سنوية غير منتظمة ومتذبذبة من سنة الى اخرى وهذا بالاستناد على التساقطات السنوية بين المجال الزمني 1976م و 1986م التي يعتبر اقصاها 483.60ملم خلال الفترة 1976م-1977م وادناها 131.7 ملم خلال الفترة بين 1983م - 1984م، فبالرغم من اهمية معطيات هذه الفترة الا انه كان من الضروري الاستناد ايضا الى الفترة مابعد سنة 1986م لوجود فراغ زمني مقارنة بسنة مباشرة اعداد هذا المخطط (1995م) وهو ما يؤكد عدم الحرص على حداثة المعلومات من طرف مختلف الفاعلين والمقصود بهم الادارة ومكتب الدراسات المعد، وبنفس السياق تناول درجات الحرارة، اتجاه الرياح واهم النباتات المتواجدة حيث قدر متوسطه درجة الحرارة السنوي ب18م⁰ يمثل فيها شهري جانفي وفيفري الاقل درجة الى حد وجود الجليد وشهري جويلية واوت الاعلى

درجة لتتعدى 40 م⁰، اما اتجاه الرياح فغالبا ما تكون شمالية شرقية، و احيانا غربية وجنوبية غربية، يغلب تواجد الحلفاء والقطف على مستوى المجال البلدي لتوافقها مع طبيعته الرعوية.

مع الاشارة للدراسة الجيوتقنية، الجيومرفولوجية والتي كان نتائجها أن الاراضي القابلة للتعمير هي تلك الاراضي الواقعة في الجهة الغربية للمدينة على طول الطريق الوطني رقم 10، وهي اراضي تتميز بانحدارات خفيفة ذات تحمل جيد، اما التوسعات في باقي الاتجاهات المنخفضة كسهل المرجة غير محبذة بسبب سوء تحملها وغياب شبكة فعالية لتصريف مياه الامطار بها.

وكذا التطلع على مختلف الشبكات التقنية بدء بشبكة المياه الصالحة للشرب كونه مورد غير متجدد واهم خدمة عمومية بالمدينة فرغم جلبه من خارج المجال البلدي بسبب الحجم السكاني الهام والاحتياجات المتزايدة توجد عدة تسربات ضمن القنوات الناقلة والموزعة له ما يلزم الفاعلين في التخطيط المجالي والتسيير الحضري تكوين نظرة استشرافية حول حسن التحكم والاستغلال التي تكون عبيء على الاقتصاد الحضري وكذا الحياة اليومية للمواطن وبيئته المعيشية، ثم التطرق لشبكة النقل والطاقة (الكهرباء والغاز) التي ركزت على معطيات كمية مع اهمال الجانب النوعي للبنى التحتية بالنسبة لشبكة النقل مع الاشارة للاستهلاك المتوسط للمشارك الذي يفوق احيانا بعض المدن الشمالية للبلاد بالنسبة للكهرباء والغاز .

وكمرحلة ثانية تم تحليل البنية الديمو اقتصادية وافاق التنمية حيث تم الاعتماد عل تحليل لمحطتين زمنييتين تمثلان تعدادين عامين للسكن والسكان وهما سنتي 1977م و1987 م، وهذا للتعرف على اتجاه تطور السكان، ومن ثم تحديث للبيانات التي تم إنشاؤها على أساس الفرضية المتحصل عليها من طرف المصالح العمومية (عدم توفر معلومات إحصائية موثوقة).

لقد شهدت مدينة تبسة خلال هاته الفترة الزمنية نمو عمراني معتبر اين قفز عدد سكانها من 61073 نسمة سنة 1977م الى 107559 نسمة سنة 1987 م، بينما معدل التركيز الحضري قدر بـ 69.02 % سنة 1987م بدلا من 97.84% سنة 1977م وهذا راجع الى زيادة معامل الهجرة بالمناطق المبعثرة والذي قدر بـ 10.57 ما جعل معامل النمو مرتفع نوعا ما مقارنة بمعامل النمو الوطني .

اما من خلال تحليل المؤشرات الاقتصادية اتضح ان نسبة البطالة تعادل ثلث الفئة النشطة لسكان مدينة تبسة أي ما يعادل 6556 نسمة وهذا راجع لعدم وجود قاعدة اقتصادية متينة تساهم في امتصاص معدل البطالة بشكل نهائي .

كما تمت الاشارة الى الوضعية الراهنة للتجهيزات العمومية (السنة الدراسية 1994-1995م) أين تم التطرق الى التجهيزات المدرسية على مستوى المجال البلدي والتي سمحت بمعرفة معدلات التمدرس للطور الاول والثاني (181.71%) وكذا الثالث (113.09%) اضافة الى الطور الثانوي والتقني (140.38%)، هذه المعدلات تترجم وجود فائض في عدد التلاميذ المتدربين مقارنة بعدد التلاميذ في سن التمدرس بمختلف الاطوار وهذا ناتج عن العلاقة بين الريف والمدينة التي جعلت من معدل شغل الحجرة يقدر بـ 60 تلميذ/القسم في الطور الاول والثاني تمثل فيه نسبة الاناث 47.11 %، بينما قدر معدله في الطور الثاني بـ 41 تلميذ/القسم تمثل فيه نسبة الاناث 47.41 %، ليقدر في الطور الثانوي بـ 41 تلميذ/القسم تمثل فيه نسبة الاناث 45.90 % وهذا ما يبين عجز في التأطير المدرسي من ناحية نقص المدارس وتوزيعها على المجالات السكنية، وفي إطار محاولة تدارك هذا العجز تم تخصيص برامج لبناء مدارس جديدة تمثلت في خمس (05) مدارس ابتدائية بسعة 06 اقسام لكل مدرسة وهنا تجدر الاشارة الى عدم توضيح كيفية توزيع هذه المدارس بالمجالات السكنية سواء بالوثائق البيانية أو المكتوبة للمخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير، إضافة الى القيام بعملية توسعة للمدارس بإضافة اثني عشرة قسما موزعة على مدرسة ابو عبيدة الجراح، شبيبة عمر، يحي فارس، المرجة الشمالية، المرجة، الميزاب وكذا وجود دراسات متعلقة بثلاث مجتمعات مدرسية بطريق عنابة، المنطقة الحضرية الجديدة الثالثة، الجرف.

وفي إطار التعليم المتخصص يوجد ثلاث هياكل وظيفية بقدرة 821 طالب تمثلت في مركز التكوين المهني والتمهين الاول، مركز التكوين المهني والتمهين الثاني و مركز التكوين المهني سابقا (500طالب)، كما تم التطرق الى ان مدينة تبسة باعتبارها عاصمة الولاية قد استفادت من تثبيت معهد وطني للتعليم العالي قدر عدد الطلبة به حاليا (سنة 1995م) بـ 2050 طالب، وهنا يمكن الوقوف على ان بعض المعلومات التي اتى بها المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير سطحية وغير معمقة كون هذا المعهد الوطني ارتقى الى مصاف مركز جامعي سنة 1994.

ولقد تم سرد الوضعية الحالية (سنة 1995م) للتجهيزات الصحية وتجهيزات الحماية الاجتماعية اين تبين ان مدينة تبسة مجهزة بمستشفيات بسعة 338 سرير وعيادة للجراحة بسعة 128 سرير وقاعة متعددة الخدمات اضافة الى خمسة (05) مراكز صحية وتسعة عشرة قاعة علاج ومراقبة.

اما فيما يخص التجهيزات الاجتماعية الثقافية والدينية فقد تبين وجود دار للثقافة (غير وظيفية) ومركز ثقافي اسلامي، متحف، اربع قاعات سينما مكتبتين عموميتين، اضافة الى خمسة عشرة مسجدا.

وبالنسبة للتجهيزات الرياضية وتلك المتعلقة بالترفيه تم احصاء مركبين رياضيين، ملعب بلدي، مسبح غير وظيفي ثلاث قاعات رياضة متخصصة، مبيت للشباب، دار للشباب و حديقة تسلية. إضافة إلى التجهيزات الادارية والمتمثلة في الحي الاداري، مختلف المديريات العمومية، نزل المالية، مركز البريد، الامن الحضري، المحكمة.....

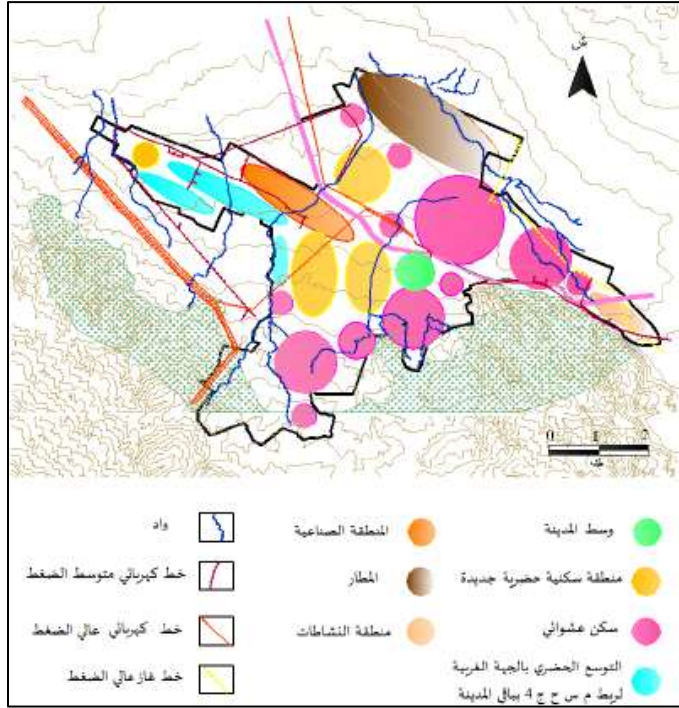
كما تم التطرق الى التجهيزات المتعلقة بالتجارة والخدمات اين تمت الاشارة الى وجود منطقة صناعية بمساحة تقارب 178 هكتار وأيضا بعض الخدمات الاقتصادية المهمة أما بالنسبة للتجارة فتمت الاشارة الى عدد محلات تجارة التجزئة والمقدرة بـ 17641 محل تجاري وهي معطيات تم الحصول عليها من طرف مصالح السجل التجاري وهي لا تعكس ارض الواقع.

اما فيما يخص الاحتياجات بالمياه الصالحة للشرب فقد قدر تدفق المياه المستغلة حسب الوضعية الحالية (سنة 1995م) بـ 373 لتر/الثانية وقد انخفض الضغط بسبب عدم تجديد وصيانة الشبكة بـ 20 % ليقدر تدفق المياه المستغلة فعليا بـ 298.4 لتر/الثانية ليقدر الامداد الفعلي بالمياه الصالحة للشرب بـ 175.06 لتر/ اليوم/الساكن وباعتبار ان معدل الاحتياج المنزلي اليومي للساكن يقدر بـ 200ل/اليوم/الساكن فيتبين ان هناك عجز يقدر بـ 24.94 لتر/اليوم/الساكن اي ما يساوي 3672.29 لتر/اليوم بالنسبة لكل المدينة وهذا دون احتساب المياه المستخدمة خارج الاستخدام المنزلي.

وبخصوص المياه الناتجة عن شبكتي الصرف الصحي ومياه الامطار فيتم تصريفها في الوقت الحالي (1995م) بالأودية (واد زعرور، واد الناقص) اللذان تم تغطيتهما وواد رفانة غير المغطى. وكمرحلة ثالثة تم التطرق الى تهيئة حيث ان الحلول المستعجلة التي يراها متخذو القرار سهلة في تخطيط المجالات السكنية في وقت ما غالبا ما تصبح متناقصة وضارة في اوقات لاحقة فمن خلال التطلع على دراسات مخططات شغل الاراضي المسجلة بصفة غير متأنية استجابة لتطلعات السياسة العمرانية المتخذة من طرف الدولة آنذاك نجد ان اغلب مخططات شغل الاراضي الموجهة لاستيعاب البرامج السكنية والتجهيزات المرافقة لها هي عبارة عن تمدد على حساب الاراضي الزراعية وإهمالها لأهم العوائق التي تشهدها المدينة كتوسط المنطقة الصناعية للمجالات السكنية وحماية المدينة من

الكوارث الطبيعية خاصة الفيضانات لا سيما أن أغلب المجالات السكنية العشوائية معرضة لخطر الفيضانات، عدم معالجة مشاكل الخطوط الكهربائية وخطوط السكك الحديدية التي تشكل عائقا كبيرا امام انتاج المجالات السكنية إضافة لغياب التفاصيل الخاصة بحماية البيئة الطبيعية والخريطة الموالية تبين أهم العوائق التي تشهدها المجالات السكنية

خريطة 11: أهم العوائق التي تشهدها المجالات السكنية بمدينة تبسة



المصدر: انجاز الباحثة اعتمادا على معطيات المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير + عمل ميداني 2016-2017

3-2-2 قراءة تأملية تحليلية لمراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير بمدينة تبسة كاليه

للتخطيط الحضري للمجالات السكنية

تم سنة 2012 مباشرة مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير الذي لم تتم المصادقة النهائية عليه الى اليوم، بسبب العوائق المتعلقة بالإجراءات الادارية والقوانين المرجعية ولم تحترم فيه ايضا البيئة الطبيعية ولا مبدأ الحوكمة الحضرية، فهو بذلك بالنسبة لمدينة تبسة يعتبر جيل ثاني للمخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير الأول أهم ماميزه التوسع العمراني المتمثل في قطبي الدكان (مخطط شغل الاراضي رقم 28) والعبنة (مخطط شغل الاراضي 09) إضافة الى قطب بولحاف الدير التابع اداريا الى بلدية بولحاف الدير أهم ما ميز هذه التوسعات انها كانت محل الغاء تصنيف قطع اراضي فلاحية طبقا للمرسوم التنفيذي 11-239 المؤرخ في 09 جويلية 2011 لتخصيصها لإنجاز سكنات ومرافق

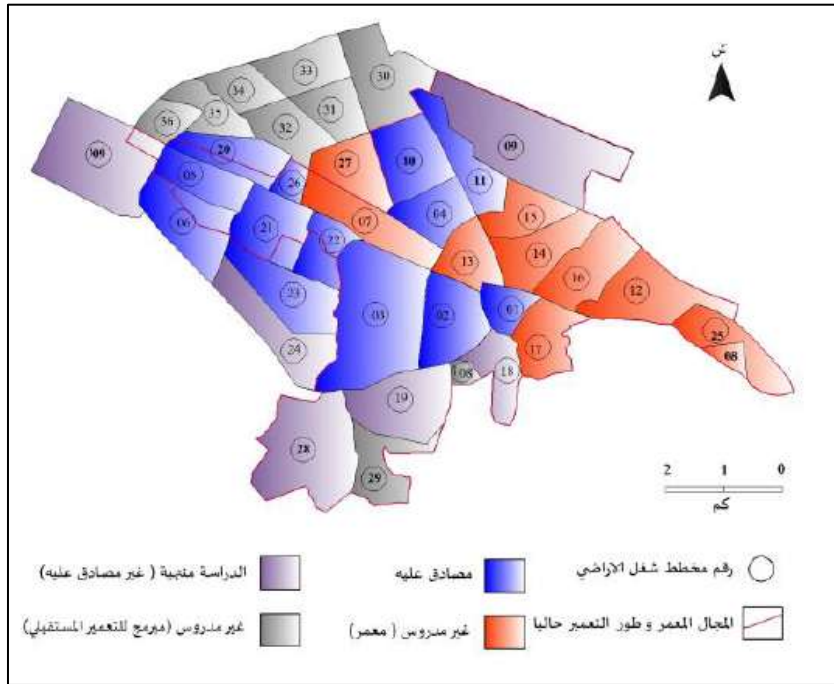
عمومية إضافة الى نزع الملكية من اجل المنفعة العمومية بالنسبة للأراضي التابعة للخواص رغم وجود مخططات شغل اراضي مصادق عليها قادرة على استيعاب برامج سكنية تمكن من بناء المدينة على المدينة.

3-2-1 مخططات شغل الاراضي بمدينة تبسة كأدوات اكثر اهتماما بالتخطيط الحضري للمجالات السكنية.

عرفت فترة مباشرة اعداد اول مخطط توجيهي للتهيئة والتعمير الذي لم تتم المصادقة عليه الا سنة 2008م بعض مخططات شغل الاراضي (مخطط شغل الاراضي رقم 5، 20، 21، 22، 23، 26، 10، 6) تتموقع بالجهة الغربية للمدينة بحجة ربط المنطقة السكنية الحضرية الجديدة رقم 04 بباقي المدينة وكذا سهولة الربط بمختلف الشبكات (طرق، مياه صالحة للشرب، الصرف الصحي،...) ما جعلها عبارة عن تمدد حضري على حساب الأراضي الفلاحية، كل هذا يصحبه سطحية في تشخيص المجال الحضري القائم كاقترح مخططات شغل اراضي تهدف معالجة المشاكل القائمة بالمدينة كتوسط المنطقة الصناعية للمجالات السكنية وحماية المدينة من الكوارث الطبيعية خاصة الفيضانات لا سيما أن أغلب المجالات السكنية العشوائية معرضة لخطر الفيضانات، معالجة مشاكل الخطوط الكهربائية وخطوط السكك الحديدية التي تشكل عائقا كبيرا امام انتاج المجالات السكنية كما ان جل مخططات شغل الاراضي المنجزة تغيب فيها تفاصيل خاصة بحماية البيئة الطبيعية.

كما تجدر الاشارة الى عدم دراسة اغلب مخططات شغل الاراضي للمجالات السكنية القائمة خاصة العشوائية منها وكأن الهدف من دراسة مخططات شغل الاراضي هو التوسع الحضري للمدينة فقط، وامام كل هذا ورغم المصادقة على مخططات شغل الاراضي سابقة الذكر والتي تمكن من بناء المدينة على المدينة امام الا انها تم ضمن مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير اعداد مخططين جديدين يتمثلان في مخطط شغل الاراضي رقم 28 ومخطط شغل الاراضي 09 لاختيارات للتوسع العمراني الجديد مع العلم ان نسبة استهلاك المجال بها خاصة مخطط شغل الاراضي رقم 28 المتمثل في قطب الدكان يتآكل بوتيرة سريعة جدا الا انه لم تتم ايضا المصادقة عليها الى اليوم والخريطة الموالية تتعلق بعرض عام لمخططات شغل الاراضي بمدينة تبسة.

خريطة 12: عرض عام لمخططات شغل الاراضي بمدينة تبسة



خلاصة

من خلال القيام بإلقاء نظرة شاملة ومتعددة المقاييس لمختلف المتغيرات المجالية والزمنية وبعد مطابقتها ودراسة مدى تفاعلها تم تقسيم مراحل التخطيط الحضري للمجالات السكنية الى ثلاث مراحل الاولى كانت قبل الفترة الاستعمارية تركت بصماتها من خلال الآثار التاريخية التي لا تزال قائمة بمدينة تبسة والثانية تمثلت في مرحلة الاستعمار الفرنسي التي تميزت بتوجيه التخطيط الحضري والانتاج المجالي بما يتماشى واطماعها الاستعمارية وتخريب اغلب ما تميز به الوضع القائم بالمدينة أما مرحلة ما بعد الاستعمار فتميز بصفة عامة إنتاج المجالات السكنية عبر مختلف المراحل التاريخية بالطبيعة الاستعجالية التي تغيب حتما مختلف ابعاد التنمية الاستدامة، اما عن ادوات التخطيط الحضري بالمدينة فرغم مرورها بعدة اجيال الا انها تبقى بنفس الفكر الانتاجي الذي لا يراعي ادنى الشروط المتماشية مع الوضع الراهن لاسيما ما تصبو اليه مفاهيم التنمية المستدامة

كل هذا سيساعد على تقييم التخطيط الحضري للمجالات السكنية بمدينة تبسة وفق منظور التنمية

المستدامة في الوقت الراهن وهذا ما سيتم التطرق اليه في الفصل الموالي.

الفصل الخامس

تقييم استدامة التخطيط الحضري عبر مختلف المجالات السكنية
بمدينة تبسة

الفصل الخامس: تقييم استدامة التخطيط الحضري بالمجالات السكنية بمدينة تبسة

إذا كان الهدف الأساسي من دراسة استدامة التخطيط الحضري للمجالات السكنية بمدينة تبسة هو ترقية الإطار المعيشي لقاطنيها سواء في الوقت الحالي أو المستقبلي، واستفادة من الوضعية التراكمية السلبية التي أكدتها محصلة ظروف تخطيطها الحضري ونتاجها المجالي فإنه بات لزاماً القيام بدراسة متقاطعة لعدة مؤشرات عمرانية، اجتماعية، اقتصادية، بيئية، مؤسسية كرهان للوصول للأهداف المرجوة وهذا ما سيتم التطرق إليه في هذا الفصل إلى:

1- البعد العمراني

يعتبر البعد العمراني مهم جداً في تقييم استدامة المجالات السكنية، ويكون هذا من خلال دراسة لعدة مؤشرات عمرانية تساهم بدورها في تسهيل الارتقاء بالمجالات السكنية و تدارك الفوارق المتعلقة بهذا البعد بها.

حيث مكنت دراسة ظروف التخطيط الحضري والانتاج المجالي بمدينة تبسة باعتبارها مجالاً سكنياً بالدرجة الأولى من البرهنة على وجود نقائص بالنسبة لجملة المؤشرات التي سيتم دراستها بسلم أقل من خلال تقسيم المدينة إلى قطاعات حضرية ومن ثم اعتماد المجالات التي تغلب فيها الوظيفة السكنية في عدة تباينات بين مختلف المجالات السكنية بمدينة تبسة وتتمثل هذه المؤشرات في:

1-1 الكثافة السكنية

يسمح مؤشر الكثافة السكنية بإعطاء صورة عن درجة توزيع المساكن في مساحة عقارية معينة، وهو أحد المؤشرات اللازمة في عملية البرمجة الحضرية خاصة ما يتعلق بتقدير الاحتياجات المتعلقة بمختلف التجهيزات المرافقة للسكن، لذا فهو مؤشر جد مهم في تقييم استدامة المجالات السكنية.

فدراسته بمدينة تبسة أكدت على وجود تباينات وفوارق بين مختلف المجالات السكنية وهذا يعود إلى عدة مؤشرات مكملة له كمنظّم المسكن، مساحته، معامل شغل الأراضي وغيرها والتي بدورها ستساعد على تقييم استدامة هذه المجالات، والخريطة الموالية تبين توزيع الكثافة السكنية عبر المجالات السكنية بمدينة تبسة، والتي تم التمكن بواسطتها من الحصول على الفئات الموالية:

الفئة الاولى: الكثافة السكنية من 29.4 الى 36 س/هـ

تشمل المجال السكني الثامن بكثافة سكانية تقدر بـ 36سكن/الهكتار وقد يعود هذا الى النمط السكني الجماعي الذي يمثل نسبة 100 % في هذا القطاع، إضافة الى ارتفاع المباني به والذي يتراوح بين 8 و12 طابق.

الفئة الثانية: الكثافة السكنية من 19.5 الى 29.4 س/هـ

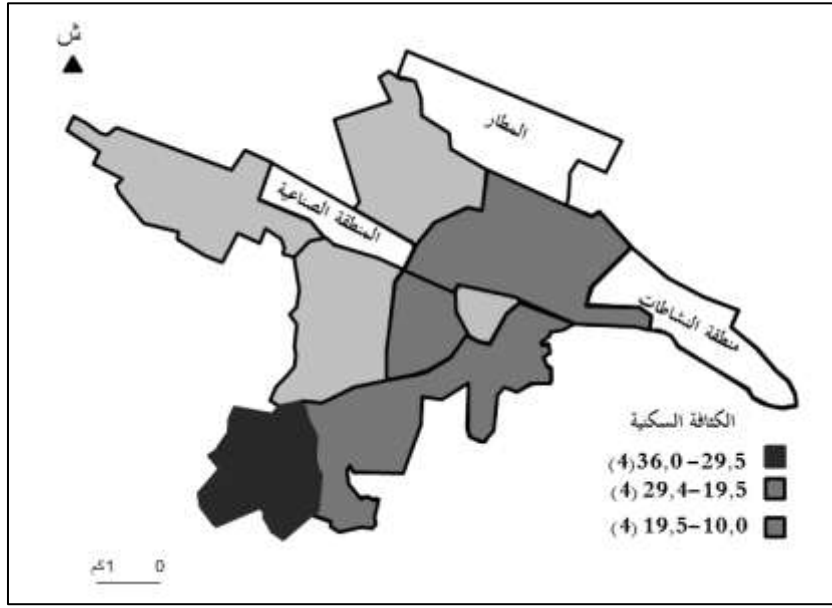
تضم كل من القطاع الرابع والثاني فبالنسبة للقطاع السابع فقدت به الكثافة السكنية بـ 28سكن/الهكتار ويعود هذا حسب المعايير الميدانية الى ضيق مساحة السكنات الفردية التي تمثل نسبة 92.35% من اجمالي السكنات بهذا المجال، إضافة الى التعدي على المساحات التي من المفروض أن تكون غير مبنية من فراغات عمرانية كالأرصعة، الطرقات المساحات العمومية وغيرها، وهذا ما يشترك فيه تقريبا مع المجال السكني الرابع الذي تبلغ فيهما الكثافة السكنية بـ 20سكن/الهكتار إضافة الى المجال السكني الثاني الذي تبلغ به الكثافة السكنية 27 سكن/الهكتار والذي يمثل فيه السكن الجماعي نسبة 86,57% بارتفاع يتراوح بين اربع وخمس طوابق باحتساب الطابق الارضي.

الفئة الثالثة: الكثافة السكنية من 10 الى 19.5 س/هـ

تحتوي على المجال السكني الاول بكثافة سكنية تقدر بـ 13 مسكن/الهكتار حيث تمثل فيه السكنات الفردية نسبة 88,26% رغم ان متوسط مساحة السكنات بهذا المجال اكبر نسبيا من المجالين السكنيين الرابع والسابع، كما ان هذا القطاع توجد فيه مساحات مشغولة بالآثار الرومانية كالمرح المدرج، البازيليك، حديقة الدكتور سعدان وغيرها.

كما تشمل هذه الفئة كل من المجال السكني الثالث بكثافة سكنية تبلغ 10 سكنات/الهكتار وتمثل فيه السكنات الفردية 80.73%، وكذا المجال السكني الخامس بكثافة سكنية تقدر بـ 10 سكن/هـ رغم سيادة السكنات الجماعية به بنسبة تقدر بـ 68.67 % وهذا بسبب التجهيزات العمومية المتواجدة به والتي قد تتجاوز مساحة خدمتها محيط المدينة وحتى الولاية كجامعة العربي التبسي والملحق الجامعة وتوابعها، وكذا الديوان الوطني للحبوب وملعب 04 مارس 1956 وغيرها، ونفس الحال فيما يتعلق بالمجال السكني السادس الذي تبلغ فيه الكثافة السكنية 12 سكن/الهكتار والذي تمثل فيه السكنات الجماعية 68.47% ويعود هذا ايضا الى توطن عدة تجهيزات مهمة به كمصالح الارصاد الجوية، مركب التسلية والتنزه، قطعة ارضية معتبرة ذات ملكية عسكرية وغيرها.

خريطة 13: الكثافة السكانية عبر المجالات السكنية بمدينة تبسة



المصدر: انجاز الباحثة اعتمادا على الاحصاء العام للسكن والسكان لسنة 2008 + تحقيق ميداني سنة 2019

2.1 معدل شغل المسكن

ان دراسة معدل شغل المسكن الذي يعبر عن العلاقة بين عدد السكان وعدد السكنات، جد مهمة في تقييم استدامة المجالات السكنية لعدم الاتزان بين المجالات السكنية سيؤثر حتما على استدامة المدينة ككل.

فدراسة هذا المؤشر بالمجالات السكنية بمدينة تبسة بين وجود عدة تباينات تتضح من خلال الفئات الناتجة في الخريطة الموالية المتعلقة بعدد السكنات ومعدل شغل المسكن عبر المجالات السكنية بمدينة تبسة وهي كالتالي:

الفئة الاولى: معدل شغل المسكن يتراوح بين 5.46 فرد / المسكن و 6.1 فرد/ المسكن

يشمل المجال السكني الرابع الذي يبلغ فيه عدد سكاناته 9765 سكن، تسوده السكنات الفردية بنسبة 96.1%، قدر معدل شغل المسكن فيه 6.1 فرد/ المسكن وهي قيمة مرتفعة جدا مقارنة بباقي المجالات السكنية الاخرى، حيث يعتبر هذا المؤشر من بين المؤشرات المؤثرة على استدامة هذا المجال السكني.

الفئة الثانية: معدل شغل المسكن يتراوح بين 4.79 فرد/ المسكن و 5.46 فرد/ المسكن

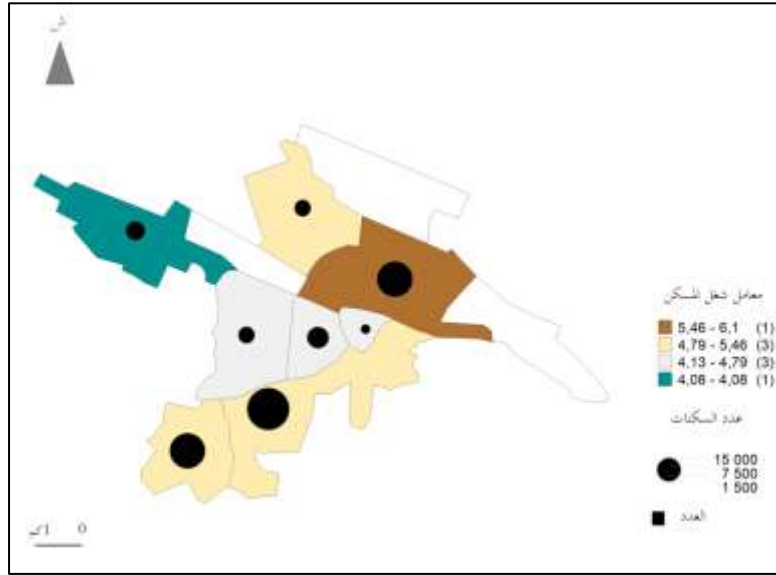
تضم هذه الفئة المجال السكني السادس الذي يضم 3287 مسكن بمعدل شغل مسكن يقدر بـ 4.04 فرد/ المسكن والمجال السكني السابع الذي يحتوي على 14079 مسكن بمعدل شغل مسكن يقدر بـ 5.11 فرد/ المسكن و المجال السكني الثامن الذي يقدر عدد السكنات القادر على استيعابها 9558 مسكن بمعدل شغل مسكن يقدر بـ 5 فرد/ المسكن.

الفئة الثالثة: معدل شغل المسكن يتراوح بين 4.13 فرد/ المسكن و 4.79 فرد/ المسكن تحتوي هذه الفئة كل من المجال السكني الاول الذي تقدر عدد سكناته بـ 789 مسكن بمعدل شغل مسكن يبلغ 4.52 فرد/المسكن، والمجال السكني الثاني الذي بلغ عدد سكناته 3868 بمعدل شغل مسكن يبلغ 4.50 فرد/المسكن والمجال السكني الثالث الذي قدر عدد سكناته بـ 3233 مسكن بمعدل شغل مسكن يبلغ 4.26 فرد/المسكن

الفئة الرابعة: معدل شغل المسكن اكبر من 4.08 فرد/ المسكن تضم هذه الفئة المجال السكني الخامس الذي يضم 4585 مسكن بمعدل شغل مسكن يقدر بـ 4.08 فرد/ المسكن

يرجع التباين في معدل شغل المسكن المجالات السكنية بمدينة تبسة الى عدة عوامل تؤثر مباشرة على استدامتها حيث تشترك هذه العوامل مهما كانت طبيعتها (اجتماعية، اقتصادية، بيئية...) في ظروف التخطيط الحضري والانتاج المجالي التي مرت بها او شهدتها هذه المجالات، فالمجالات السكنية الاقل تخطيطا هي التي يزيد فيها معدل شغل المسكن، حيث تضم بعض المساكن اكثر من اسرة واحدة.

خريطة 14: عدد السكنات ومعدل شغل المسكن عبر المجالات السكنية بمدينة تبسة



المصدر: انجاز الباحثة اعتمادا على الاحصاء العام للسكن والسكان لسنة 2008 + تحقيق ميداني سنة 2019

3.1 متوسط مساحة المسكن

ان متوسط مساحة المسكن كذلك من المؤشرات المهمة في تقييم استدامة المجالات السكنية، لذا سيتم التطرق لهذا المؤشر من خلال تحليل ومعالجة نتائج استمارة الاستبيان الموزعة بطريقة متجانسة بين سكان مختلف المجالات السكنية بمدينة تبسة، والتي مكنت من انجاز الخريطة الموالية والتي تظهر ان المجال السكني الاول والسادس يشهدان اعلى القيم بينما المجالات السكنية الرابع والثامن تشهد اقل القيم، ولقد تم التمكن من الحصول على الفئات الاربعة التالية:

الفئة الاولى: متوسط مساحة المسكن تتراوح بين 104 و 123م²

تشمل هذه الفئة المجال السكني الاول بمساحة متوسطة تقدر بـ 123 م²، حيث يضم هذا المجال السكني الاول نسبة 89,86% من السكنات الفردية التي تتنوع بين النمط الاستعماري، النمط الاسلامي، التقليدي، كما يضم 10.14% من السكنات الجماعية التي تقدر مساحتها بـ 64م²، اضافة الى المجال السكني السادس الذي قدر متوسط مساحة المسكن به تقدر بـ 105م²، يضم 47,64% من السكنات الفردية التي تتنوع بين تحاصيل اجتماعية، تعاونيات عقارية وغيرها ويبلغ متوسط مساحتها بـ 155م²، اما نسبة السكنات الجماعية فأغلبها يتمثل في تلك التي تم بناؤها في اطار المنطقة السكنية الحضرية الجديدة الثالثة.

الفئة الثانية: متوسط مساحة المسكن تتراوح بين 84 و 104 م²

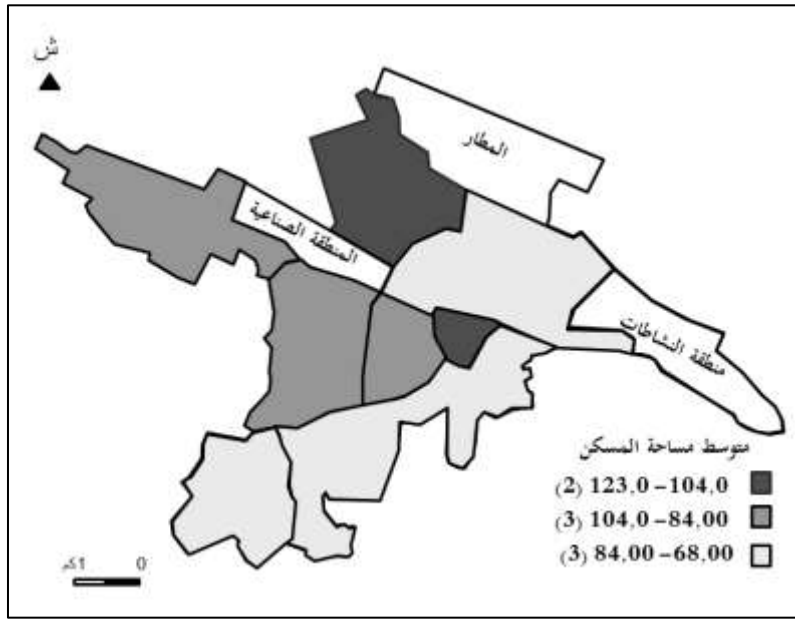
تضم هذه الفئة المجال السكني الثاني بمساحة سكن متوسطة تقدر بـ 85 م² الذي يضم 85,75% من السكنات الجماعية متمثلة في تلك التي تم بناؤها في اطار المنطقة السكنية الحضرية الجديدة الاولى، و 14,25% من السكنات الفردية المتمثلة في تحاصيص اجتماعية وتعاونيات عقارية تقدر متوسط مساحتها 165 م²، ويشمل ايضا المجال السكني الثالث بمساحة سكن متوسطة تقدر بـ 84 م² تمثل فيه السكنات الجماعية 85% بني البعض منها في اطار المنطقة السكنات الحضرية الجديدة الثانية كما فيها سكنات جماعية ذات صيغة اجتماعية واخرى ذات صيغة تساهمية واخرى في اطار الترقية العقارية، إذ يضم 15% من السكنات الفردية التي يتراوح متوسط مساحتها 111 م² وهي عموما انجزت في اطار تحاصيص اجتماعية، تعاونيات عقارية، برامج امتصاص السكن الهش، اضافة الى سكنات فوضوية، وتحوي ايضا المجال السكني الخامس بمتوسط مساحة مسكن تقدر 86 م² يضم 70,8% من السكن الجماعي و 29,2% من السكن الفردي الذي يساوي متوسط مساحته 147 م² والمنجز ضمن تحاصيص اجتماعية، تعاونيات عقارية، وسكنات اجتماعية فردية.

الفئة الثالثة: متوسط مساحة المسكن تتراوح بين 68 و 84 م²

تضم هذه الفئة كل من المجال السكني الرابع بمساحة مسكن متوسطة تبلغ 76 م² يضم 95,24% من السكنات الفردية التي يغلب فيها الطابع الفوضوي والعشوائي وهذا ما جعل مساحتها المتوسطة تقدر بـ 77 م²، وكذا المجال السكني السابع بمساحة متوسطة للمسكن تساوي 74 م² تحتوي على 92,19% من السكنات الفردية ذات الصيغة الفوضوية والعشوائية والتي تعتبر بالنسبة لهذا المجال وكذا المجال السكني الرابع صغيرة مقارنة بباقي المجالات السكنية السابقة ما يجعلهما الاقل استدامة مقارنة بالمجالات السكنية الاخرى

كما يشمل المجال السكني الثامن بمساحة متوسطة تقدر بـ 68 م² وهو عبارة عن سكنات جماعية بنسبة 100%

خريطة 15: متوسط مساحة المسكن عبر المجالات السكنية بمدينة تبسة



المصدر: انجاز الباحثة اعتمادا على الاحصاء العام للسكن والسكان لسنة 2008 + تحقيق ميداني سنة 2018

4.1 حماية الملكيات العقارية من خلال الدفتر العقاري المترجم لعملية مسح الأراضي العام

طبقا للأمر رقم 74/75 المؤرخ في 12/11/1975 المتضمن إعداد مسح الأراضي العام وتأسيس السجل العقاري والمرسومين التنفيذيين رقم 62/76 المتعلق بإعداد مسح الأراضي العام والمرسوم رقم 63/76 المتعلق بتأسيس السجل العقاري، يتم تسليم الدفتر العقاري الذي يعتبر سندا للملكية للمالك المرقم باسمه العقار وتسجل فيه مختلف البيانات المطابقة للعقار لا سيما الحقوق العينية المتداولة عليه، في المجالات المستفيدة من عملية مسح الأراضي العام وهذا بعد الانتهاء من عملية المسح وإيداع نسخة من الوثائق للمصلحة المكلفة بالسجل العقاري والتي تمكن المحافظ العقاري من ترقيم العقارات الممسوحة نهائيا بعد دراسة الاعتراضات وفق القوانين المعمول بها.

لذا تم اعتماد مؤشر الحصول على الدفتر العقاري مساهم في تقييم استدامة المجالات السكنية، حيث تبين من خلال معالجة نتائج الاستبيان وجود تباينات بين مختلف المجالات السكنية بمدينة تبسة حيث مكنت الخريطة الموالية من ملاحظة ما يلي:

المجالات السكنية التي تم مسح مجموعة ملكياتها والمتمثلة في المجال السكني الاول، الثاني والثالث، سكانتها هي الاكثر استفادة من الحصول على الدفتر العقاري بنسبة 84.81 %، 83.98 %، 78.95 % من اجمالي عدد سكانات المجال السكني الواقع به، اما تلك التي لم تستفد من ذلك فهي

محل اعتراض ولم يتم تسويتها الى غاية يومنا هذا بسبب نزاعات عقارية او اخطاء مسحية كترقيم بعض السكنات باسم حائزها والارضية باسم البلدية.

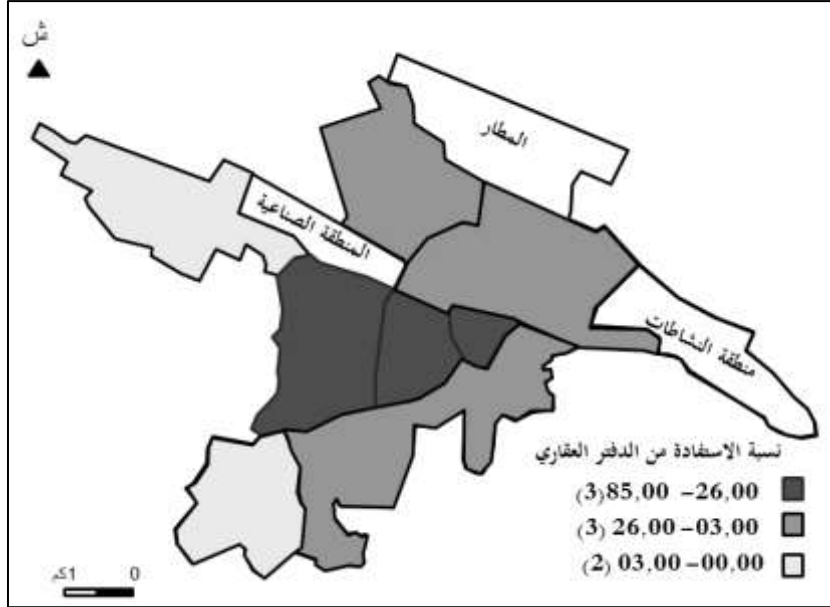
اما المجالين السكنيين الرابع والسابع الذي لم يستفد الا بعض من مجموعة ملكياتها من عملية مسح الاراضي، حيث قدرت نسبة استفادة سكناتها من الدفتر العقاري بـ 24,97%، 17,97% من اجمالي عدد سكنات المجال السكني الواقع به، فعدم استفادة اغلب مجموعات الملكية بهذه المجالات السكنية من عملية مسح الاراضي لم تمكنها من الحصول على الدفاتر العقارية، ما زاد من استفحال ظاهرة السكنات الفوضوية بها خاصة ان اغلبها ملك للدولة او البلدية وهذا بسبب عدم تفعيل دور الكامل للفرق المكلفة بمعاينة ومراقبة مخالفات التشريع والتنظيم في مجال التهيئة والتعمير والتي نص عليها المرسوم التنفيذي رقم 06-55 المؤرخ في 05 فيفري 2006م المعدل بالمرسوم التنفيذي رقم 09-343 المؤرخ في 25 أكتوبر 2009، وكذا فرق المتابعة والتحقق في إنشاء التجزئات والمجموعات السكنية وورشات البناء وسيرها المنصوص عليها بالمرسوم التنفيذي رقم 09-156 المؤرخ في 06 ماي 2009.

ولقد قدرت نسبة الاستفادة من الدفتر العقاري بالمجال السكني السادس بـ 3,04% من اجمالي السكنات المتواجدة بهذا المجال، وهذا راجع للاستفادة الجد ضئيلة لمجموعة ملكياته من عملية مسح الاراضي ما شجع انتشار السكنات الفوضوية في الاماكن غير المبنية خاصة بالقرب من المطار ما جعل بعضها تتجاوز محيط حمايته المنصوص عليه بالمرسوم التنفيذي رقم 13-29 المؤرخ في 22 يناير 2013 المؤسس لمحيط حماية مطار الشيخ العربي التبسي ويحدد محيطه والذي يمنع انجاز بناء جديد دائم او مؤقت داخل محيطه، كما تجدر الاشارة الى وجود بعض الاخطاء في الاحداثيات الجغرافية لمعامله بهذا المرسوم وهذا بتجاوز الدرجات او الثواني ستون.

بينما المجال السكني الخامس والثامن فلم تستفد سكناتهما من الدفاتر العقارية بسبب عدم مسحها، ويرجع قلة انتشار السكنات الفوضوية بالمجال السكني الخامس كون الاراضي الشاغرة تعود الى ملاك خاصين، والمجال السكني الثامن محل لإنجاز البرامج السكنية به

فمن خلال ما سبق يمكن الحكم على ان لعملية مسح الاراضي دور مهم في استدامة المجالات السكنية من خلال حماية الملكيات العقارية من التعدي الذي ينج عنه مخالفات عمرانية تؤثر حتما على استدامتها .

خريطة 16:نسبة الاستفادة من الدفتر العقاري عبر المجالات السكنية بمدينة تبسة



المصدر: انجاز الباحثة اعتمادا على الاحصاء العام للسكن- والسكان لسنة 2008 + تحقيق ميداني سنة 2018

5.1 احترام قواعد التعمير والبناء في انتاج المجالات السكنية

يترجم احترام قواعد التعمير والبناء من خلال حصول مختلف البنايات من عقود للتعمير تتوافق وادواته المتمثلة في المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير وكذا مخططات شغل الاراضي حيث سيتم التطرق الى اهم عقود التعمير التي تترجم احترام هذه القواعد اثناء مباشرة البناء او تسوية البنايات المنجزة في اطار القوانين المعمول بها وتتمثل عموما في:

5.1.1 بناء المسكن بواسطة رخصة بناء في اطار القانون 90-29

يشترط القانون 90-29 المؤرخ في 01 ديسمبر 1990 المتعلق بالتهيئة والتعمير المعدل بالقانون 04-05 المؤرخ في 14 اوت 2004، وكذا المراسيم التنفيذية المتعلقة به لاسيما المرسوم التنفيذي 15-19 المؤرخ في 25 جانفي 2015 الذي يحدد كفايات تحضير عقود التعمير وتسليمها والذي الغى المرسوم التنفيذي 91-176 المؤرخ في 28 ماي 1991 الذي يحدد كفايات تحضير شهادة التعمير ورخصة التجزئة وشهادة التقسيم ورخصة البناء وشهادة المطابقة ورخصة الهدم وتسليم ذلك، المعدل والمتمم، حيازة رخصة بناء اثناء تشييد اي بناية جديدة طبقا لملف اداري يحتوي على السند

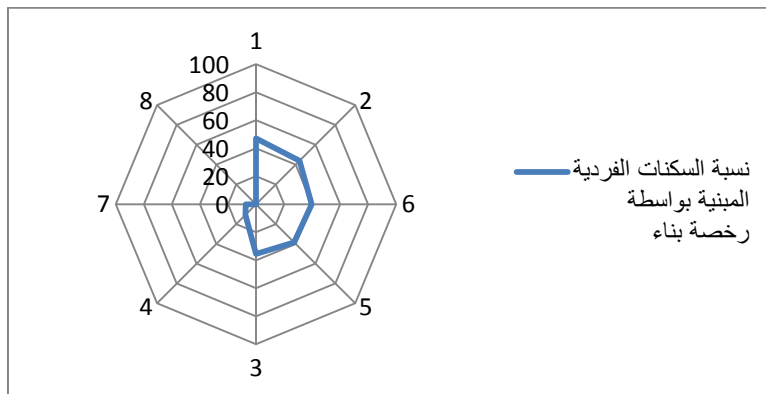
الذي يثبت ملكية او حيازة الأرضية، إضافة الى مراجع رخصة التجزئة التي يكون مرجعها شهادة التعمير التي تعين حقوق البناء ومختلف الارتفاقات التي تخضع لها القطعة الارضية اعتمادا على مخطط شغل الاراضي او في حالة عدم وجوده الى المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير أو من الاحكام المحددة بالقواعد العامة للتهيئة والتعمير في حالة عدم وجود هذا الاخير او عدم وضوح هذه الحقوق والارتفاقات به، وكذا شهادة قابلية الاستغلال بالنسبة للبناء الواقعة ضمن الاراضي المبرمجة في تجزئة. كما تتكون رخصة البناء من ملف تقني ومعماري يضمن بناء بنايات تحترم قواعد التعمير والبناء، غير ان المشرع الجزائري رغم تحيينه مؤخرا لكيفيات تحضير عقود التعمير وتسليمها الا انها بقيت تفنقر لدراسات الجدوى الخاصة بالحاصل الطاقوية وكذا البيئية .

سيتم الاعتماد على نسبة بناء السكن بواسطة رخصة بناء كمؤشر مساهم في تقييم استدامة المجالات السكنية بمدينة تبسة، باستغلال نتائج الاستبيان الموجهة الى سكان المساكن الفردية، واستثناء السكنات الجماعية بحجة ان اجراءات رخصة البناء بها لا يقوم بها المواطن حيث تكون جماعية حسب البرنامج السكني مهما كانت صيغته وهي على العموم تكون خاضعة للرقابة التقنية اثناء البناء مع وجود ملف تقني يتم اعتماده اين يمكن الاشارة هنا الى ان بعض البرامج السكنية الجماعية لا تملك رخص بناء رغم حتميتها قبل مباشرة الانجاز .

ومن اجل هذا التقييم تم انجاز الشكل الموالي الذي يوضح تراتب المجالات السكنية بمدينة تبسة حسب بناء السكنات الفردية بواسطة رخصة بناء حيث اتضح ما يلي:

شكل 11: تراتب المجالات السكنية بمدينة تبسة

حسب حيازة السكنات الفردية على رخصة البناء قبل مباشرة الانجاز



المصدر: انجاز الباحثة اعتمادا على الاحصاء العام للسكن والسكان لسنة 2008 + تحقيق ميداني سنة 2018

كل السكنات الفردية عبر المجالات السكنية بمدينة تبسة لم تتعدى نسبة حصولها على رخصة بناء 50%، هذا ما أثر على استدامتها بسبب عدم احترام اصحابها على العموم للإجراءات الادارية

المتعلقة برخصة البناء لعدم حيازة اغلبهم على عقود ملكية، وكذا انجاز سكناتهم دون الحصول على ادنى الوثائق التقنية مما يتسبب في اغلب الاحيان في بناء هيكل السكن دون دراسة مدنية واحيانا الاستغناء عالية وهذا خاصة في المجالات السكنية التي تشهد نسبة كبيرة من السكنات الفوضوية كالمجال السكني الرابع والسابع، اضافة الى عدم احترام قواعد التعمير والبناء كمواد البناء المستعملة وكذا الارتفاع، معامل شغل الارض، معامل الاستيلاء على الارض وغيرها كل هذا سيؤثر على تجانسها الحضري وبالتالي استدامتها، غير ان هذا المؤشر يتباين من مجال سكني لآخر حيث يحتل المجال السكني الاول الرتبة الاولى من حيث حيازة سكناته الفردية على رخصة بناء قبل مباشرة الانجاز بنسبة 47,07% من اجمالي العينة المدروسة بهذا المجال، يليه على التوالي المجال السكني الثاني، السادس، الخامس والثالث بنسبة 43.82%، 39,67%، 38,52%، 35,58% من اجمالي عينة الدراسة الخاصة بكل مجال سكني، أما المجالين السكنيين الرابع والسابع فتبلغ بهما نسبة حيازة رخصة البناء قبل مباشرة الانجاز 10.8%، 7.24% بسبب عدم مراعاة قواعد التخطيط الحضري العائد الى انتشار السكنات الفوضوية والعشوائية بها وهذا ما اكدته دراسة ظروف التخطيط الحضري والانتاج المجالي لمدينة تبسة مما اثر على استدامتها.

5.1. 2. الحصول على شهادة مطابقة في اطار القانون 90-29

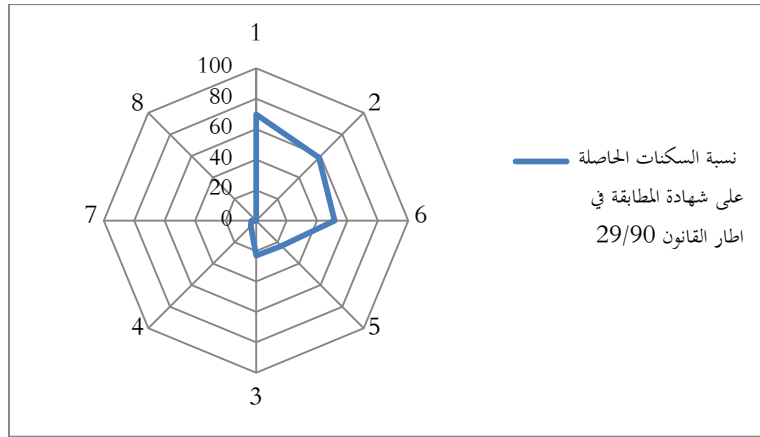
في اطار القانون 90-29 المؤرخ في 01 ديسمبر 1990 المتعلق بالتهيئة والتعمير المعدل والمتمم ونصوصه التطبيقية تقوم شهادة المطابقة مقام رخصة السكن كونها دليل على مطابقة البناء لشروط البناء والتعمير التي تضمنتها رخصة البناء الممنوحة، فالتطرق الى هذا المؤشر جد مهمة في تقييم استدامة المجالات السكنية خاصة وان التشريعات المتعلقة بمتابعة ومراقبة البناءات غير مفعلة بالشكل الكافي لمحاربة ظاهرة التعدي على التنظيم المتعلق بالبناء والتعمير، فمن خلال تحليل نتائج الاستبيان تم انجاز الشكل الموالي والذي يمكن من استنتاج ما يلي:

وجود ارتباط ايجابي بين الحصول على رخصة البناء والحصول على شهادة المطابقة في اطار القانون 90/29 المؤرخ في 01 ديسمبر 1990، حيث تقدر نسبة حصول السكنات الفردية على شهادة مطابقة بـ 24.35% من عدد ها الحاصل على رخصة بناء وهذا ما يفسر بتأثر استدامة المجالات السكنية بمدينة تبسة، ويتباين هذا المؤشر من مجال سكني لآخر حيث يحتل المجال السكني الاول الرتبة الاولى من حيث حصول سكناته الفردية على شهادة مطابقة بنسبة 69,7% من اجمالي عينة

السكنات الفردية الحاصلة على رخصة البناء المدروسة بهذا المجال، يليه على التوالي المجال السكني الثاني والسادس بنسبة 58.33%، 51.67% من اجمالي عينة الدراسة الخاصة بكل مجال سكني، أما المجالين السكنيين الخامس والثالث فتبلغ بهما نسبة حيازة شهادة المطابقة 23.53%، 23.08% اما فيما يخص المجالين السكنيين الرابع والسابع اللذان تنتشر فيهما السكنات العشوائية والفوضوية فقدرت نسبة حصولها على شهادة المطابقة بـ 5% و 3.19% من اجمالي عينة السكنات الفردية الحاصلة على رخصة بناء بالمجال.

شكل 12: تراتب المجالات السكنية بمدينة تبسة

حسب نسبة السكنات الحاصلة على شهادة المطابقة في اطار القانون 29/90



المصدر: انجاز الباحثة، 2018

3. 5.1 الاستفادة من تسوية نهائية في اطار القانون 08-15

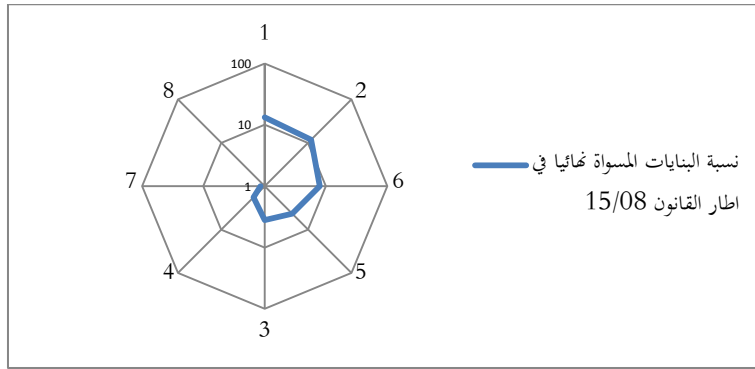
يهدف القانون 08-15 المؤرخ في 20 جويلية 2008 المتعلق بنصوصه التطبيقية لاسيما المرسوم التنفيذي رقم 09-155 المؤرخ في 02 ماي 2009 المتعلق بتشكيلة لجنتي الدائرة والطعن المكلفتين في البت في تحقيق مطابقة البناء وطريقة سيرهما والمرسوم التنفيذي 09-159 المؤرخ في 02 ماي 2009 المتعلق بشروط وكيفيات تعيين فرق المتابعة والتحقيق في انشاء التجزئات والجموعات السكنية وورشات البناء وسيرها وكذا التعليمات الوزارية المشتركة رقم 04 المؤرخة في 06 سبتمبر 2012 تضمنت تبسيط كيفيات تحقيق مطابقة البناء وإتمام إنجازها، الى وضع حد لحالات عدم انتهاء البناء وتحقيق مطابقة البناء المنجزة او طور الانجاز وكذا تحديد شغلها واستغلالها كما تهدف لترقية الاطار المبني من خلال الاهتمام بمظهره الجمالي وانسجام تهيئته إضافة الى سن تدابير ردية في مجال احترام اجال البناء وقواعد التعمير، حيث يمنع شغل واستغلال اي

بناية الا بعد الحصول على شهادة المطابقة، ويشمل تحقيق مطابقة البناءات غير المتممة التي تحصل صاحبها على رخصة بناء، البناءات التي تحصل صاحبها على رخصة البناء وهي غير مطابقة لأحكام الرخصة المسلمة، البناءات المتممة والتي لم يتحصل صاحبها على رخصة بناء، البناءات غير المتممة التي لم يتحصل صاحبها على رخصة البناء حيث انه لا يمكن ان تكون محل مطابقة البناءات المشيدة في مجال مخصص للارتفاع، المتواجدة بالمناطق المحمية سواء في مناطق التوسع السياحي او المواقع والمعالم التاريخية والاثرية او المتعلقة بحماية البيئة والساحل والمواني والمطارات وكذا مجال الحماية الواقعة بها، وكذا في الاراضي ذات الطبيعة الفلاحية والغابية ماعدا تلك التي يمكن ادماجها في المحيط الحضري إضافة إلى تلك التي تشوه المظهر الحضري وتشوه البيئة او تكون عائقا لتشييد البناءات ذات المنفعة العامة، حيث يخص هذا القانون البناءات المنجزة قبل سنة 2008، لذا تم اعتماد التسوية النهائية للبناءة وحصولها على شهادة مطابقة ايضا كمؤشر مهم في تقييم استدامة المجالات السكنية فمن خلال تحليل نتائج الاستبيان تم انجاز الشكل الموالي والذي يمكن من استنتاج مايلي:

لم تتعدى نسبة تسوية السكنات عبر مختلف المجالات السكنية نسبة 20% وهي نسبة ضعيفة ويرجع هذا لعدة عوامل كعدم تقديم المواطنين ملفاتهم وكذا الطبيعة القانونية للأوعية العقارية، إضافة الى تعقد اجراءات التسوية في بعض الحالات، غير ان هذه النسب تتباين من مجال سكني لآخر، حيث يترتب المجالين السكنيين الاول والثاني في المرتبتين الأوليتين بنسبة 13.33% و 11.76% من اجمالي السكنات عينة الدراسة غير الحاصلة على شهادة مطابقة في اطار القانون 29/90 بالمجال السكني على التوالي، تليها المجالات السكنية السادس والخامس والثالث بنسب 7.94%، 4.29%، 3.57% على التوالي، ثم المجالين الرابع والسابع بنسبة 1.82%، 1.17%.

فحسب معطيات حصيلة النشاطات الخاصة بمديرية التعمير والهندسة المعمارية والبناء والمعروضة على المجلس الشعبي الولائي سنة 2018 فإن عدد الملفات المودعة على مستوى المصالح التقنية للبلدية يقدر بـ 4604 ملف تم القبول النهائي لـ 703 ملف وتأجيل 272 ملف إضافة الى 788 ملف تم قبولها بشرط، كما تم رفض 401 ملف اما ما تبقى من الملفات والمقدر بـ 2440 ملف فهي قيد الدراسة من طرف المصالح التقنية للبلدية ولم يتم تحويلها الى لجنة الدائرة للبت فيها.

شكل 13: تراتب المجالات السكنية بمدينة تبسة
حسب نسبة السكنات المسواة نهائيا في اطار القانون 15/08



المصدر: انجاز الباحثة اعتمادا على حصيلة نشاطات مديرية التعمير، الهندسة المعمارية والبناء، 2018م

كما تجدر الإشارة الى وجود بعض العراقيل في التسوية النهائية لبعض الملفات التي تم قبولها بشرط تسوية المساحة الزائدة خاصة بالسكنات الواقعة ضمن التعاونيات العقارية التي لم تتم فيها عملية مسح الاراضي لسببين الاول يتمثل في طلب تعديل رخصة التجزئة (ملف تقني ودفتر الشروط) وهذا ما قد يستحيل لان الطلبات تكون حالة بحالة والثاني يتمثل في عملية تحصيل ثمن المساحة الزائدة بسبب انحلال التعاونيات العقارية رغم أنه قانونا بعد انحلال أي تعاونية عقارية يحل محلها رئيس المجلس الشعبي البلدي، كما انها توجد عدة اشكالات اخرى كتسوية السكنات الخاضعة لرخصة بناء جماعية مثل السكنات المنجزة في اطار امتصاص السكن الهش او تلك التي وزعت بواسطة قرار منح ولم يتم استكمال اجراءات الحصول على عقود الملكية وغيرها، اما اغلب اسباب التأجيل تتمثل في معايير او وثائق تراها اللجنة المكلفة بالبت ضرورية للفصل فيها، بينما العدد المعبر من الملفات قيد الدراسة على مستوى المصالح التقنية يرجع لنقص الاطارات المكلفة بالدراسة واعوان التحقيق الميداني المحلفين وكذا عمليات التحقيق العقاري للبنائات التي لا تملك عقود ملكية.

6.1 الاعتماد على معيار التهوية والتشميس في توجيه المسكن

خلال القراءة المفصلة لقوانين التهوية والتعمير وممارسة قواعده والياته عبر تتبع اليات التعمير المتمثلة في مخططات التهوية والتعمير ومخططات شغل الاراضي او من خلال عقود التعمير المتمثلة في مختلف الرخص والشهادات يتضح ان الاجراءات المتعلقة بالراحة الحرارية والضوئية مهمة الى حد كبير حيث يعتمد بشكل كبير في توجيه المباني على مخططات التصفيف التي تسعى الى توازي واستقامة البنائات على طول محاور الطرقات دون الاخذ بعين الاعتبار هذه القواعد ما يؤثر على دراسات الهندسة الحضرية والمعمارية بشكل سلبي خاصة ما تعلق بالتهوية والتشميس لذا تم اعتماد

هاذين المعيارين كمؤشر لتقييم استدامة المجالات السكنية بمدينة تبسة حيث اتضح من خلال نتائج الاستبيان مايلي:

عدم الاخذ بعين الاعتبار معيار التهوية والتشميس في توجيه المسكن عبر مختلف المجالات السكنية الا انه يمكن تمييز الفئات الاتية:

الفئة الأولى: نسبة الاعتماد على التهوية والتشميس تتراوح بين 5.57 و 9.92%

تشمل هذه الفئة المجال السكني الاول الثامن الثالث التي تتراوح فيها على الترتيب نسبة الاخذ بعين الاعتبار معيار التهوية والتشميس بـ 9.92 %، 8%، و 6.82% وهي نسب مرتفعة مقارنة بالمجالات السكنية الاخرى.

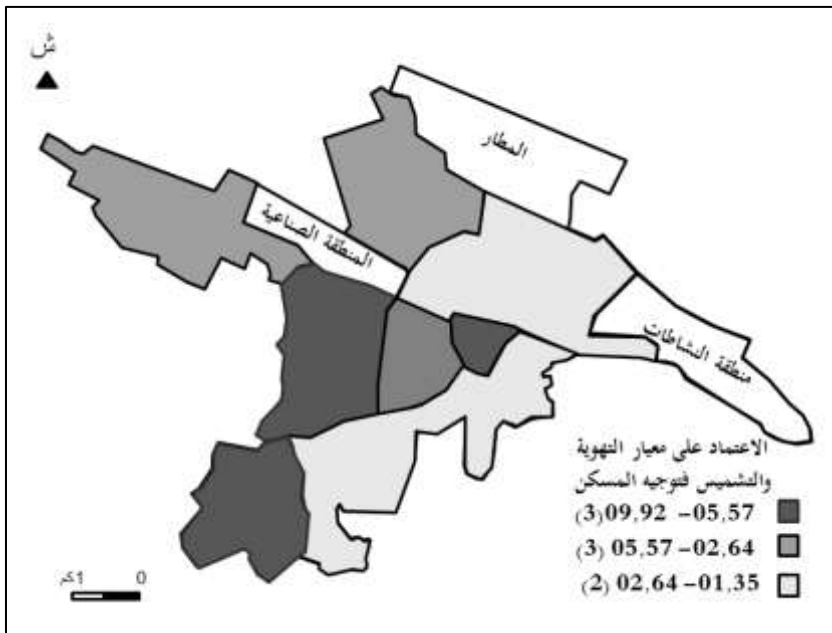
الفئة الثانية: نسبة الاعتماد على التهوية والتشميس تتراوح بين 5.57 و 2.64%

تضم المجال السكني الثاني والسادس والخامس التي تتراوح فيها على الترتيب نسبة الاخذ بعين الاعتبار معيار التهوية والتشميس بـ 4.99% و 4.74% و 4.29% وهي نسب متوسطة مقارنة بباقي المجالات السكنية الاخرى

الفئة الثالثة: نسبة الاعتماد على التهوية والتشميس تتراوح بين 2.64 و 1.35%

تحوي المجالين السكنيين الرابع والسابع فتقدر فيهما هذه النسبة على التوالي بـ 2.56% و 1.35% وهي الاقل نسبا مقارنة بالمجالات السكنية الاخرى

خريطة 17: الاعتماد على معيار التهوية والتشميس في توجيه المسكن بمدينة تبسة



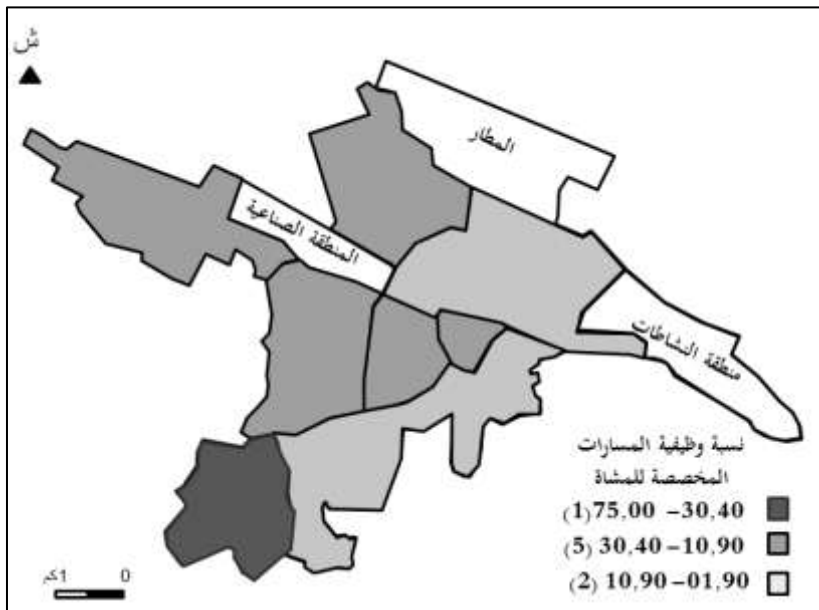
المصدر: انجاز الباحثة اعتمادا على معطيات الاستبيان، 2019

7.1 وظيفة المسارات المخصصة لحركة المشاة

ان الهدف من التخطيط الحضري بالدرجة الاولى هو توفير اطار حياتي يتناسب مع المتطلبات اليومية للمواطن لاسيما بالمجال السكني الذي يقطنه حيث يعتبر التنقل مشيا بين مختلف مكوناته من اهم العناصر التي يلمسها الافراد يوميا، لذا سيتم اعتماد مؤشر وظيفية المسارات المخصصة لحركة المشاة لتقييم استدامة المجالات السكنية من خلال الاستبيان الموزع عبر هذه المجالات بمدينة تبسة والذي مكن من انجاز الخريطة الموالية اين يمكن استنتاج ما يلي:

قدرت نسبة وظيفية المسارات المخصصة لحركة المشاة بمدينة تبسة بـ 21.51% وتعتبر هذه النسبة ضئيلة ما يؤثر حتما على استدامة المجالات السكنية بمدينة تبسة غير أن هذه النسب تتباين من مجال سكني لآخر حيث يترتب المجال السكني الثامن ضمن المرتبة الاولى بنسبة 75% وهذا راجع لحدثة انجاز البرامج السكنية بهذا المجال، ثم يليه المجال السكني الاول بنسبة 30.38% ويعود هذا الى انصباب الجماعات المحلية على التهيئة الحضرية لهذا المجال السكني لاسيما الجزء المتعلق بالنواة المتمثلة في المركز التاريخي، ثم تليها المجالات السكنية الثاني والخامس والثالث والسادس بنسب تقدر بـ 18.86% و 17.86% و 13.93% و 11.25% وهذا بسبب وجود عدة برامج سكنية بهذه المجالات منجزة من طرف الدولة سواء كانت جماعية او فردية كالتحصاصيص الاجتماعية والتعاونية العقارية...، بينما يترتب المجالين السكنيين الرابع والسابع في المؤخرة بنسب 2.87% و 1.99% على التوالي بسبب سيطرة السكنات العشوائية وغير الشرعية بهما.

خريطة 18: وظيفية المسارات المخصصة لحركة المشاة بمدينة تبسة



المصدر: انجاز الباحثة اعتمادا تحقيق ميداني سنة 2018

8.1 الاخذ بعين الاعتبار ذوي الاحتياجات بالمجالات السكنية.

من اجل تحسين الاطار المعيشي لذوي الاحتياجات الخاصة وادماجهم في محيطهم الفيزيائي والاجتماعي سعيا الى تقليص الحواجز التي تعيق حياتهم اليومية على مختلف المستويات، وباعتبار ان المجال السكني يشكل المجال الاساسي لحياتهم اليومية بات لزاما الاخذ بعين الاعتبار مؤثر الترتيبات الهندسية المتعلقة بتهيئة المجالات السكنية وفق مقاييس تقنية تسهل من ادماج ذوي الاحتياجات الخاصة في محيطهم المعيشي حيث تم بدرجة اولى تبني مقاربة كمية لمعرفة مدى توفر العناصر الهندسية التي تسهل تنقلاتهم ضمن مجالهم السكني وهذا بالاعتماد على الاستبيان الموزع عبر المجالات السكنية، ثم تبني مقاربة كيفية من خلال التعامل المباشر مع الميدان لمعرفة مدى احترام المقاييس التقنية من الناحية التخطيطية، حيث يتضح :

اهمال لمتطلبات ذوي الاحتياجات الخاصة عبر اغلبية المجالات السكنية بمدينة تبسة حيث قدرت نسبة الاهتمام بهذا المؤشر بمدينة تبسة بـ 11.80 % من حجم عينة الدراسة، إذ تقدر اعلى نسبة بالمجال السكني الثامن بـ 71% من عينة هذا المجال السكني بسبب حداثة انجاز البرامج السكنية القائمة به، يليه المجال السكني الاول بنسبة 10.13% وهذا راجع الى عملية اعادة الاعتبار لمركز المدينة التاريخي والذي يمثل جزءا لهذا المجال، ثم تأتي المجالات السكنية الثاني والثالث والخامس والسادس بنسب تقدر بـ 3.79 % و 2.74 % و 2.56 % و 2.16 % على التوالي. ليأتي في الاخير المجالين السكنيين الرابع والثامن بنسب 1.05 % و 0.99% أما ما تعلق بطبيعة هذه العناصر الهندسية ومقاييسها التقنية فتقتصر هذه العناصر على فئة واحدة من ذوي الاحتياجات الخاصة والمتمثلة في المعاقين حركيا من خلال بعض الممرات المتواجدة بمدخل لبعض العمارات السكنية والادارات العمومية اغلبها لا تتوافق والمقاييس التقنية من حيث الميل، كل هذا راجع الى عدم تبني التشريعات المتعلقة بالتخطيط والتهيئة الحضرية لهذا المؤشر الا في السنوات الاخيرة من خلال بعض التعليمات الوزارية وبطريقة محتشمة.

9.1 تأثير العوائق الطبيعية والفيزيائية على الموصولية بين المجالات السكنية

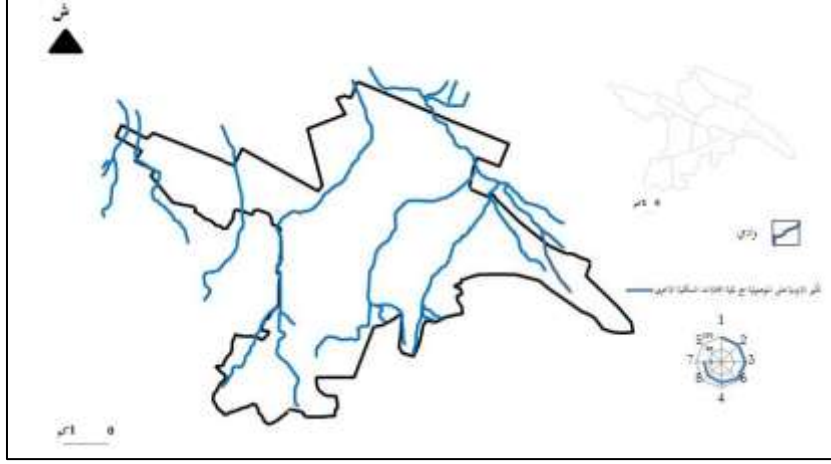
تعتبر العوائق الطبيعية كالاودية والجبال... والعوائق الفيزيائية كالمنطقة الصناعية خطوط السكك الحديدية والكهربائية والغاز ... من اهم العوامل المؤثرة على الموصولية بين مختلف المجالات السكنية لذا سيتم الاعتماد في تقييم استدامة المجالات السكنية بمدينة تبسة على الاودية وخطوط السكة الحديدية وكذا المنطقة الصناعية لما لها اثر على ذلك حيث سيتم التطرق الى:

1.9.1 الاودية

من خلال المعاينات الميدانية لاهم معوقات التخطيط الحضري للمجالات السكنية بمدينة تبسة يتضح وجود عدد معتبر من الاودية التي تقطع المجالات السكنية، وهذا ما تبينه الخريطة الموائية، فبالاعتماد على نتائج الاستبيان اتضح ما يلي:

يتراوح متوسط الموصولية بين مختلف المجالات السكنية بسبب الاودية بنسبة 48.87 % وهي نسبة غير مقبولة ما يجعل هذه الاودية تشكل عائقا لاستدامة المجالات السكنية من حيث موصوليتها خاصة في الاجزاء المبنية بالقرب منها لاسيما تلك التي بنيت بطريقة عشوائية لاتحترم الارتفاعات وكذا في الاجزاء التي لم تحظى الاودية التي تقطعها بتهيئة تسمح بموصوليتها مع مختلف المجالات الأخرى إذ تتباين هذه النسبة من مجال سكني لآخر حيث تعتبر نسبة موصولية المجال السكني الخامس هي الاقل بنسبة 5% من عينة دراسته وهذا راجع الى موصولية هذا المجال مع باقي المجالات الاخرى فقط بواسطة الطريق الرئيسية التي تعتبر امتداد للطريق الوطني رقم 10، يليه المجال السكني السابع بنسبة 20 % وهذا بسبب طبوغرافيته الصعبة من جهة وامتلئه بالأودية من جهة اخرى اضافة الى عشوائيته خاصة وانه يضم حي الميزاب، الجرف، الزاوية والزيتون ...، ثم يأتي المجال السكني الثامن الذي يعتبر خيار لتوسع العمراني للمدينة من بين سلبياته صعوبة طبوغرافيته وكذا امتلئه بالاودية والشعاب بنسبة 30% ثم ياتي المجال السكني السادس بنسبة 37% ثم المجال السكني الثالث بنسبة 58 % ثم المجالات السكنية الرابع والثاني والاول بنسب 75% و81% و85% وهذا بسبب تهيئة الاودية وتغطيتها بهاته المجالات.

خريطة 19: الاودية كعوائق لموصولية المجالات السكنية
بمدينة تبسة

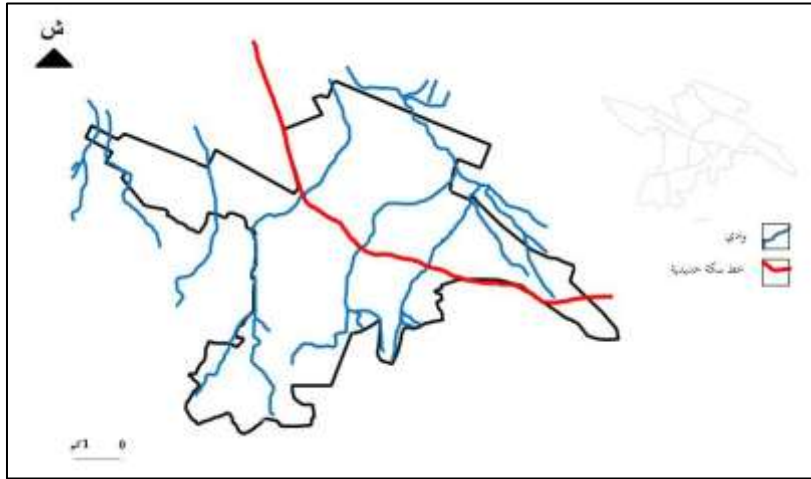


المصدر: انجاز الباحثة اعتمادا تحقيق ميداني سنة 2018

2.9.1 السكة الحديدية

من اهم العوائق التي تعرفها الموصولية بين المجالات السكنية بمدينة تبسة توسطها من طرف السكة الحديدية التي تعتبر خط استراتيجي لنقل الفوسفات بين جبل العنق وعنابة من جهة ونقل المسافرين بينها وبين بعض الولايات من جهة اخرى والخريطة الموالية تبين مسار السكة الحديدية بمدينة تبسة، حيث خلصت نتائج الاستبيان الى أن مجمل حجم العينة الخاصة بمختلف المجالات السكنية اي ما يعادل نسبة 100 % من حجم عينة كل مجال يرون ان خط السكة الحديدية يشكل عائقا في الموصولية بين مجالهم السكني والمجالات السكنية التي تفصلها عنها خطوط السكة الحديدية حيث وجب الاشارة هنا الى محدودية الطرقات المهيئة التي تسهل الموصولية بين المجالات التي تفصلها السكة الحديدية.

خريطة 20: خطوط السكة الحديدية كعائق لموصولية المجالات السكنية بمدينة تبسة



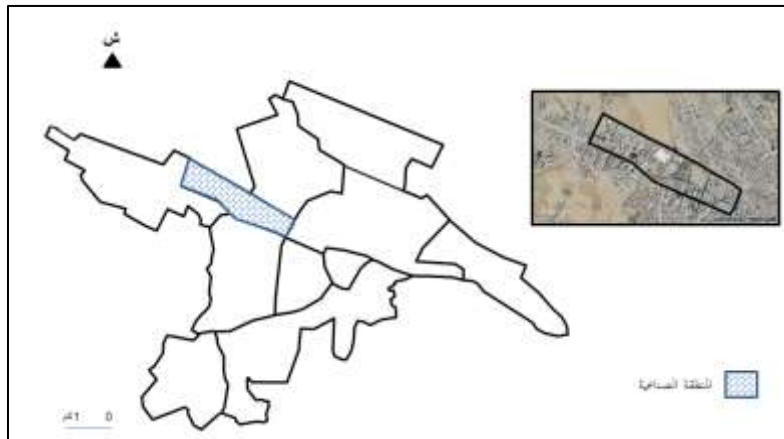
المصدر: انجاز الباحثة اعتمادا تحقيق ميداني سنة 2018

3.9.1 المنطقة الصناعية

تحتل المنطقة الصناعية موقعا متوسطا للمجالات السكنية لذا سيتم التطرق اليها ضمن العوائق التي تؤثر على موصولية هذه المجالات والتي بدورها تؤثر على استدامتها حيث يرى جل حجم عينة كل مجال سكني ان المنطقة الصناعية تشكل عائقا للموصولية بين مختلف مكونات النسيج الحضري خاصة ما تعلق بالموصولية بين المجال السكني الخامس والسادس وكذا المجال السكني الرابع والسادس ...

خريطة 21: المنطقة الصناعية كعائق لموصولية المجالات السكنية

بمدينة تبسة



المصدر: انجاز الباحثة اعتمادا تحقيق ميداني سنة 2018.

10.1 انعكاسات المخالفات المتعلقة بالمناطق الأثرية على استدامة المجالات السكنية

1.10.1 استغلال المركز التاريخي للمدينة في بناء السكنات.

حسب مخطط شغل الاراضي رقم 01 يمنع ارتفاع بنايات اكبر من ارتفاع السور البيزنطي المصنف كتراث معماري وطني بتاريخ: 1982 /10/19 الا انه في الواقع توجد عدة بنايات مستواها اعلى من السور البيزنطي منها ما تم توسعه العمودي برخصة بناء تم منحها في زمن سابق لأحكام مخطط شغل الاراضي بالنسبة للسكنات الفردية ومنها ما تم بناؤه بطريقة عشوائية بالنسبة لهذا النمط من السكن، كما انها توجد مجموعة من العمارات التي يتراوح ارتفاعها طابق ارضي + الاربع طوابق مبنية بطريقة مخططة بتدخل من طرف الدولة اضافة الى مستشفى بن جدة مهنية ... لذا تم الاعتماد على هذا المؤشر في تقييم استدامة المجالات السكنية حيث يرى مجمل عينة الدراسة لمختلف المجالات السكنية الثمانية بالمدينة أن البناء داخل هذا الارث المعماري يشكل عائقا امام استدامة تخطيطها الحضري خاصة وان هذا الارث يعد من اهم المقومات السياحية للمدينة التي وجب البحث عن الظروف الملائمة لقيامها وتطويرها بالتكامل مع التنمية الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية والبيئية في ظل التنمية المستدامة والحفاظ على الموارد الطبيعية للأجيال القادمة من خلال استغلالها الامثل للإمكانات السياحية بشكل مستدام والإستفادة من التجارب العالمية التي ترمي للحفاظ على التراث وتنميته، بدل تشويهه واستغلاله بطريقة تثبط استدامة المدينة .

10.1 2. تأثير المجالات السكنية على مجال الرؤية الخاص بالمناطق الأثرية.

يهدف القانون 98-04 المؤرخ في 15 يونيو 1998 المتعلق بحماية التراث الثقافي الى الحماية والمحافظة والتثمين جميع الممتلكات الثقافية العقارية والعقارات بالتخصيص والمنقولة حيث تشمل الممتلكات الثقافية العقارية مختلف المعالم التاريخية والمواقع الأثرية ... ومن اجل حماية هذه الممتلكات وجب تصنيفها وتزويد المجال بمخطط حماية للمواقع الأثرية والمناطق المحمية التابعة لها واستصلاحها، وبما أن هذا المخطط غائب بمدينة تبسة سيتم الاعتماد على مدى احترام مجال الرؤية بهذه العقارات الثقافية المصنفة الواقعة داخل المجالات السكنية والتي يجب ان لا يقل على 200 متر لتفادي اتلاف المنظورات المعلمية للمنطقة وهذا من اجل تقييم استدامة المجالات السكنية، فتعزيزا للمعايير الميدانية يرى نسبة 100 % من حجم عينة مختلف المجالات السكنية بمدينة تبسة عدم احترام هذا المعيار خاصة بالسور البيزنطي والدرج الروماني الواقعين بالمجال السكني الاول، الكنيسة

الرومانية الواقعة بالمجال السكني الرابع، تبسة الخالية الواقعة بالمجال السكني السابع التي تأثرت بالبناء الفوضوي لحي الميزاب الى درجة بناء سكنيين فوضويين داخل الموقع في حد ذاته، والقصر القديم الذي بني فوق جزء منه 40 مسكنا جماعيا بالحي المعروف اليوم بحي شهلة والصور الفضائية التالية تبين ذلك .

صورة 19، 20، 21، 22: تأثير المجالات السكنية على مجال الرؤية الخاص بالمناطق الاثرية بمدينة تبسة

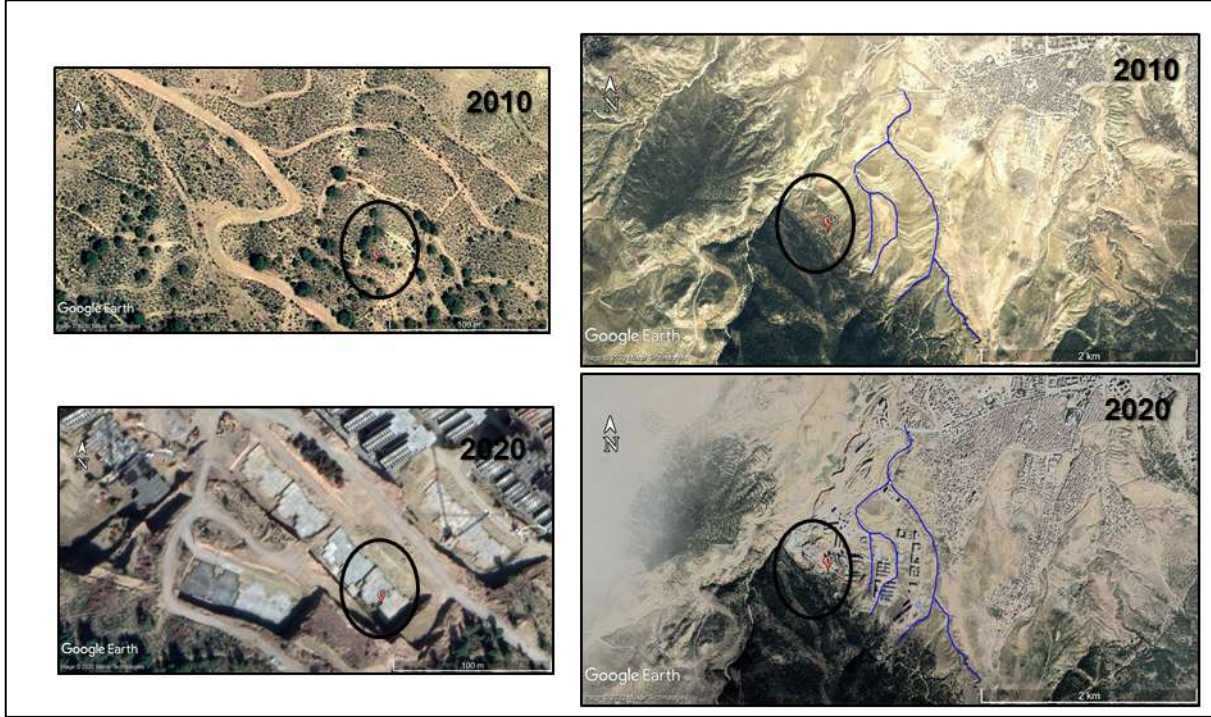


المصدر: معالجة الباحثة اعتماد على قول ايرث برو، 2018م

11.1 التوسع العمراني نحو القطب الحضري الدكان.

رغم ان موقع القطب الحضري الجديد الدكان يتميز بتعدد طبوغرافيته وبالطبيعة الفلاحية، كما يتميز بعض اجزائه بالطبيعة الغابية اضافة الى صعوبة موصوليته مع باقي النسيج العمراني الا أنه كان خيارا للتوسع العمراني وتوطين البرامج السكنية ومرفقاتها من طرف السلطات المحلية رغم وجود مخططات شغل اراضي مصادق عليها قادرة على استيعابها، لذا تم الاعتماد على مؤشر خيارات التوسع العمراني باتجاه قطب الدكان في تقييم استدامة المجالات السكنية بمدينة تبسة، حيث عبر نسبة 100% من عينة الدراسة الخاصة بكل مجال سكني عن عدم رغبتهم في التوسع العمراني للمدينة بهذا الاتجاه بسبب صعوبة الموصولية، تعدد الطبوغرافيا، طبيعة الارضية... والصور الفضائية التالية تبين ذلك .

صورة 23، 24، 25، 26: التمدد الحضري على حساب الاراضي الغابية بالقطب السكني الدكان بمدينة تبسة



المصدر: معالجة الباحثة اعتمادا على قوئل ايرث برو، 2018م

12.1 البعد الجوي بالنسبة للتجهيزات والخدمات العمومية بالمجالات السكنية

يلعب توفر التجهيزات والخدمات الجوية دورا كبيرا للتحسين والارتقاء بالاطار المعيشي للأفراد، لذا سيتم الاخذ بعين الاعتبار هذا المؤشر لتقييم استدامة المجالات السكنية بمدينة تبسة بالاعتماد على اهم التجهيزات الجوية والمتمثلة في المدارس الابتدائية، قاعات العلاج والفروع البلدية والاعتماد على التجارة الجوية اين مكن العمل الميداني من احصاء هذه التجهيزات، بينما مكن الاستبيان الموزع على عينة دراسة كل مجال سكني من معرفة المسافة بين التجهيز أو الخدمة ومقر السكن ووسيلة التنقل

1.12.1 المدارس الابتدائية

تعتبر المدارس بمختلف اطوارها من التجهيزات الجوية التي ترتبط بالحياة اليومية للمواطن كونها تستقطب عدد كبير من الأفراد يوميا حيث يبلغ عدد المدارس الابتدائية بمدينة تبسة 78 مدرسة ابتدائية أما المتوسطات فيقدر عددها بـ 30 متوسطة يتواجد اثنان منها بكل واحد من المجالات السكنية الاولى والثاني والثالث والسادس كما يتواجد اربع متوسطات بالمجال السكني الخامس إضافة الى انه يتواجد بكل واحد من المجالين السكنيين الرابع والسابع تسعة متوسطات، بينما يقدر عدد

الثانويات بـ 12 ثانوية تتوزع عبر المجالات السكنية حيث يقدر عددها بثانوية واحدة بالمجال السكني الثالث كما يقدر بكل واحد من المجالات السكنية الثاني والخامس والسادس والسابع بثانويتين بينما يقدر بالمجال السكني الرابع ثلاث ثانويات، فرغم ان كل هذه الاطوار يجب ان تحترم البعد الجوّاري في تموضعها الا ان المدارس الابتدائية هي الاكثر اهمية بالنسبة للبعد الجوّاري لاستقطابها فئة التلاميذ التي تتراوح اعمارهم بين 6 سنوات و 11 سنة وبالتوالي سيتم التطرق اليها لتقييم الاستدامة العمرانية للمجالات السكنية من خلال دراسة مساحة تغطيتها وبعدها عن المسكن اين يلاحظ تباين في توزيع المدارس الابتدائية من مجال سكني لآخر حيث أن عدد المدارس الابتدائية التي تقدر بـ78 مدرسة ابتدائية تغطي احتياجات 27181 تلميذ اي بمعدل ما يزيد عن 348 تلميذ/المدرسة إذ يتباين توزيع هذه المدارس من مجال سكني لآخر حسب مساحته وظروف نشأته حيث يقدر عدد هذه المدارس بالمجال السكني الرابع والسابع الذي تبلغ مساحتهما على التوالي 488 هكتار و 95 هكتار بـ19 مدرسة لكل مجال سكني وهي موزعة بطريقة غير متجانسة بين اجزائه، يليها المجال السكني الذي تبلغ مساحته 340 هكتار بـ 10مدارس غير متجانسة في توزيعها المجالي بالمجال، ثم المجالين السكنيين الاول والخامس اللذان تبلغ مساحتهما 60 هكتار و 368 هكتار بـ 9 مدارس غير متجانسة في توزيعها، أما المجالين السكنيين الثاني والسادس المقدر مساحتهما بالترتيب 142 هكتار و339 هكتار فتتواجد بهما على التوالي 05 و06 مدارس موزعة هي ايضا بطريقة غير متجانسة في نفس المجال. ولتأكيد عدم تجانس توزيع المدارس الابتدائية في كل مجال سكني تم الاعتماد على بعد المدرسة عن مقر السكن لتأكيد ذلك حيث تبين من خلال عينة الدراسة الموزعة بالتجانس عبر مختلف المجالات السكنية أن نسبة 40.40% من تلاميذ مدينة تبسة يبعد مقر سكنهم عن المدرسة بأقل من 500متر بينما تقدر نسبة التلاميذ اللذين يبعد مقر سكنهم عن المدرسة بمسافة تتراوح بين 500م و2كلم بـ52.26% بينما تقدر هذه النسبة بالنسبة للتلاميذ اللذين يسكنون بمسافة اكبر من 2كلم عن المدرسة بـ 7.26% غير ان توزيع هذه النسب تتباين من مجال سكني لآخر، لذا سيتم التطرق لذلك بالتفصيل في مايلي :

أ. المساحة التي تغطيها المدرسة الابتدائية

ان معالجة الاستبيان الموزع بطريقة متجانسة عبر مختلف المجالات السكنية نتج عنه الفئات

الآتية:

الفئة الاولى: المساحة التي تغطيها المدرسة الابتدائية من 0 الى 13.05 هكتار.

تشمل هذه الفئة المجال السكني الاول الذي تقدر فيه عدد المدارس الابتدائية بـ9 مدارس حيث تبلغ مساحة تغطية كل مدرسة بـ 6.67 هكتار كما تضم هذه الفئة ايضا المجال السكني الثامن الذي تتواجد به حاليا مدرسة ابتدائية واحدة موجهة لخدمة سكان 1000 سكن الموزعة والمقدرة مساحتها العقارية بـ12 هكتار، ويعتبر هذان المجالان السكنيان الاقل من حيث المساحة تغطية المدرسة الابتدائية الواحدة الا ان هذا لا يتماشى وتحديات البعد الجوّاري مما يؤثر على استدامة هذا المجال السكني .

الفئة الثانية: المساحة التي تغطيها المدرسة الابتدائية من 13.05 الى 28.77 هكتار.

تضم هذه الفئة المجال السكني الرابع والسابع والثاني اللذين تقدر فيهم مساحة تغطية المدرسة الابتدائية الواحدة على التوالي بـ 25.68 هكتار، 26.05 هكتار، 28.89 هكتار وهي مساحات معتبرة لا تتماشى مع اهداف استدامة المجالات السكنية المرجوة من ناحية البعد الجوّاري الذي يحتاجه التلاميذ فيما يخص المدارس الابتدائية.

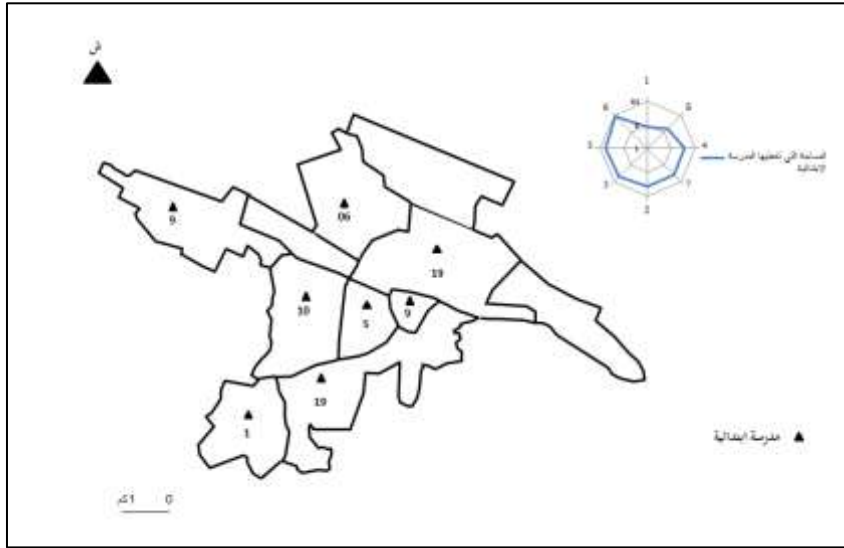
الفئة الثالثة: المساحة التي تغطيها المدرسة الابتدائية من 28.77 إلى 44.49 هكتار.

يندرج ضمن هذه الفئة المجال السكني الثالث والخامس اللذان تقدر نسبة تغطية المدرسة الابتدائية الواحدة بهما بـ 34 هكتار و40.89 هكتار وهي مساحات كبيرة مقارنة بأغلب المجالات السكنية الاخرى ما يزيد من تأثير استدامتها الناتج عن عدم احترام تموقع المدارس في المجال للبعد الجوّاري.

الفئة الرابعة: المساحة التي تغطيها المدرسة الابتدائية اكبر من 44.49 هكتار.

يظهر بهذه الفئة المجال السكني السادس الذي تقدر مساحة تغطية المدرسة الابتدائية به بـ 56.5 هكتار وهي المساحة الاكبر من بين جميع المجالات السكنية ما يؤثر على استدامته من الناحية العمرانية خاصة ما يتعلق بالبعد الجوّاري.

خريطة 22: توزيع وانتشار المدارس الابتدائية عبر المجالات السكنية بمدينة تبسة



المصدر: انجاز الباحثة اعتمادا على تحقيق ميداني 2017+ على معطيات الاستبيان، 2019

ب. المسافة بين مقر السكن والمدرسة الابتدائية

لمعرفة طبيعة المسافة المسيطرة بين مقر السكن والمدرسة الابتدائية وباعتبار ان المسافة التي تكون اقل من 500 متر تعتبر مقبولة وتستجيب للبعد الجوي وباعتبار ان المسافة التي تتراوح بين 500 م - 1 كلم متوسطة القبول وقليلة الاستجابة للبعد الجوي أما المسافة التي تفوق 1 كم غير مقبولة ولا تستجيب تماما للبعد الجوي حيث مكنت معالجة الاستبيان من الحصول على الشكل الموالي الذي نتج عنه:

• مجالات سكنية تسيطر فيها المسافات المستجيبة للبعد الجوي (أقل من 500م)

تظهر هذه الاستجابة في المجالين السكنيين الاول والثامن اللذان فيهما نسبة التلاميذ اللذين تبعد مقرات سكنهم عن المدرسة اقل من 500م ب 82.28 و 80.33%، وهذا ما يفسر بتجانس توزيع المدارس الابتدائية مقارنة بباقي المجالات السكنية الأخرى حيث ان المجال السكني الاول على سبيل المثال يستقطب التلاميذ من المجالات السكنية المجاورة وهو بذلك يغطي العجز المتواجد بها لاسيما ما تعلق بالمجال السكني الثاني.

• مجالات سكنية تسيطر فيها المسافة قليلة الاستجابة للبعد الجوي (500م - 1كم)

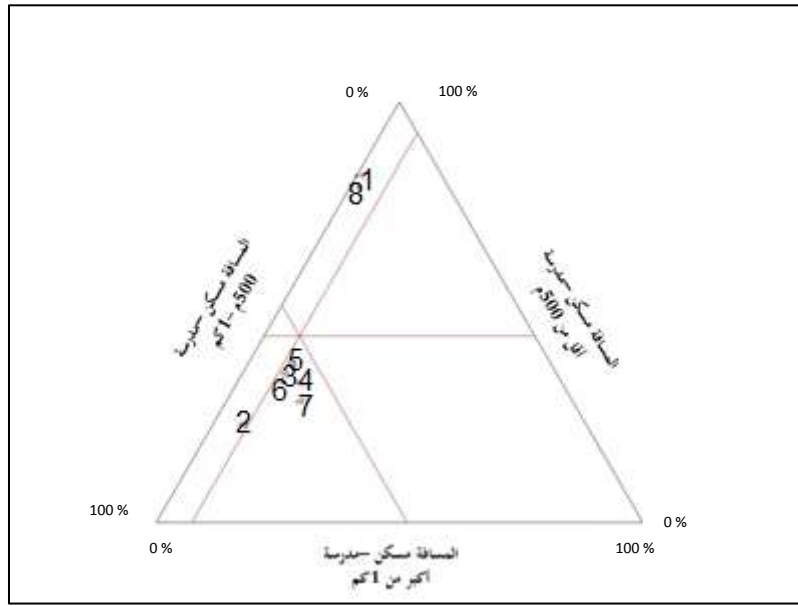
تظهر في المجال السكني الثاني الذي تقدر فيه نسبة التلاميذ الذين يقطعون مسافة تتراوح بين 500م و 1كم للوصول الى المدرسة نسبة 70.90% وهي نسبة مرتفعة مقارنة بباقي المجالات

السكنية الأخرى وهذا ما يجعل تلاميذ هذا المجال ينتقلون إلى المجال السكني الأول للدراسة مقابل أن نسبة التلاميذ الذين يقطعون مسافة أقل من 500م تقدر بـ 23.28% وهذا ما يدل على عدم تجانس هذا المجال السكني من ناحية تغطيته بالمدارس الابتدائية سواء بالنسبة للعدد أو التموقع وهذا ما تأكده الزيارات الميدانية. مما تجله لا يتوافق مع توجيهات التنمية المستدامة بالمجالات السكنية والتي تعتبر البعد الجوّاري إحدى تحدياتها.

• **مجالات سكنية يزدوج فيها سيطرة المسافات المستجيبية (أقل من 500م) وقليلة الاستجابة (500م - 1كم) للبعد الجوّاري.**

يمثل هذه السيطرة المزدوجة أغلب المجالات السكنية المتمثلة في الثالث، الرابع، الخامس، السادس والسابع حيث يقدر عدد التلاميذ الذين يقطعون مسافة أقل من 500متر للوصول إلى المدرسة بنسب تقدر على التوالي بـ 35,29%، 33,06%، 37,91%، 33,74%، 28,69% بينما يقدر فيها عدد التلاميذ الذين يقطعون مسافة تتراوح بين 500م و1كم للوصول إلى المدرسة بنسب تقدر على التوالي بـ 56.35%، 54.15%، 53.38%، 58.05%، 56.46% وهي نسب تؤكد عدم تجانس توزيع المدارس الابتدائية داخل هذه المجالات السكنية مما يؤثر على استدامتها غير أنه من الملاحظ من خلال الشكل البياني أن المجالين السكنيين الرابع والسابع بعيدين نوعاً ما عن بقية المجالات السكنية الخاصة بهذه الفئة وذلك يعود إلى ارتفاع عدد التلاميذ اللذين يقطعون مسافة أكبر من 1كم مقارنة بباقي المجالات السكنية الأخرى ما يزيد من حدة تأثر استدامتهما خاصة وأنه تم التأكد من خلال دراسة سيرورة التخطيط الحضري والانتاج المجالي لمدينة تبسة أنهما المجالين السكنيين الأكثر عشوائية .

شكل 14: المسافة المسيطرة مسكن -مدرسة عبر المجالات السكنية بمدينة تبسة



المصدر: انجاز الباحثة اعتمادا على معطيات الاستبيان، 2019،

2.12.1 قاعات العلاج

تتعدد الهياكل الطبية من حيث التصنيف بمدينة تبسة حيث يتواجد بها مؤسسة استشفائية متخصصة في الامومة والطفولة (خالدي عبد العزيز) تقع بالمجال السكني الاول كما يتواجد بها ثلاث مؤسسات استشفائية تتمثل في مستشفى عاليا صالح الذي يضم الجراحة العامة وجراحة العظام والاعصاب إضافة الى الاستجالات الطبية الجراحية الواقعين بالمجال السكني الثاني وكذا عيادة جراحة الاسنان الواقعة بالمجال السكني الخامس كما يتواجد بها من المؤسسات العمومية للصحة الجوارية حيث تضم هذه الفئة من الهياكل الصحية ثمانية عيادات متعددة الخدمات تتمثل في العيادة متعددة الخدمات الدكان المتواجدة بالمجال السكني الثاني، العيادة متعددة الخدمات سكانسكا المتواجدة بالمجال السكني الثالث، العيادة متعددة الخدمات لارموط المتواجدة بالمجال السكني الرابع، العيادة متعددة الخدمات 04 مارس والعيادة متعددة الخدمات حفيان محمد الصالح المتواجدتين بالمجال السكني الخامس، العيادة متعددة الخدمات بشير منتوري والعيادة متعددة الخدمات فاطمة الزهراء المتواجدتين بالمجال السكني السادس والعيادة متعددة الخدمات الشيخ العربي التبسي المتواجدة بالمجال السكني الثامن كما تضم هذه الفئة من الهياكل الصحية خمس وحدات للفحص المدرسي واحدة بكل من مجال السكني الثالث والرابع والخامس (العقيد محمد الشريف) واثنان بالمجال السكني السابع كما تضم ايضا هذه الفئة من الهياكل الصحية مؤسسة للطب الوقائي وكذا مركزا لمعالجة مدمني المخدرات

تتواجد بالمجال السكني الخامس اضافة الى 14 قاعة علاج حيث تعتبر هذه الاخيرة التجهيز القاعدي من بين مختلف التجهيزات الصحية اذ يعتبر هذا التجهيز العمومي الاكثر علاقة بالاحتياجات الصحية اليومية للمواطن على مستوى مجاله السكني، لذا سيتم الاعتماد على توفر هذا التجهيز بطريقة كافية للمواطن ومدى تجانس توزيعها بين مختلف المجالات السكنية حيث يتبين من الخريطة الموالية تواجد اربعة عشرة قاعة علاج بمدينة تبسة موزعة بالتباين عبر مختلف المجالات السكنية، حيث يبلغ متوسط تغطية قاعة العلاج الواحدة لـ 17807 نسمة، هذا ما يجعل نسبة تغطيتها ضئيلة لما لهذا التجهيز الصحي من بعد جوارى. حيث سيتم تقسيم المجالات السكنية حسب متوسط المساحة التي تغطيها كل قاعة علاج اين نتج من خلال نتائج الاستبيان ما يلي :

أ. المساحة التي تغطيها قاعات العلاج:

مكننا معالجة معطيات الاستبيان الموزع عبر مختلف المجالات السكنية من الحصول على الفئات الآتية:

الفئة الاولى: انعدام قاعات للعلاج.

تضم المجال السكني الثامن تتعدم فيه قاعات العلاج الداخلة في الخدمة الفعلية رغم توزيع 1000 وحدة سكنية به ما يجعل سكانه ينتقلون الى المجالات السكنية المجاورة وحتى غير المجاورة خاصة المجال السكني الاول، رغم كل هذا لا يمكن الحكم القطعي على هذه الوضعية لوجود قاعاتي علاج طور الانجاز.

الفئة الثانية: المساحة التي تغطيها قاعة العلاج من 4.31 الى 79.73 هكتار

تشمل هذه الفئة المجال السكني الأول الذي توجد به قاعة علاج واحدة وتقدر مساحة تغطيتها 60 هكتار فرغم اعتبار هذا المجال السكني الاقل من حيث المساحة التي تغطيها الا ان هذا لا يتماشى وتحديات البعد الجوارى مما يؤثر على استدامة هذا المجال السكني .

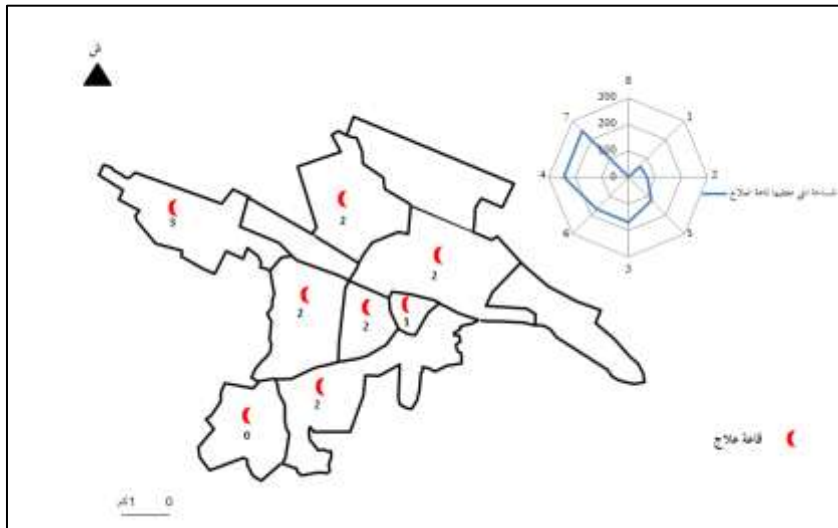
الفئة الثالثة: المساحة التي تغطيها قاعة العلاج من 79.73 الى 230.56 هكتار

تحوي هذه الفئة المجال السكني الثاني والثالث والسادس الذي يتواجد بكل منها قاعاتي علاج والخامس الذي يتواجد به ثلاث قاعات علاج حيث تبلغ المساحة التي تغطيها قاعة العلاج الواحدة بكل مجال سكني بـ 71 هكتار بالنسبة للمجال السكني الثاني و 123 هكتار بالنسبة للمجال السكني

الخامس و 170 هكتار فيما يتعلق بالمجالين السكنيين الثالث والسادس وهذا ما يدل على التغطية الضعيفة لكل قاعة علاج على مستوى مختلف المجالات السكنية لهذه الفئة ما يؤثر على استدامتها.

الفئة الرابعة: المساحة التي تغطيها قاعة العلاج من 230.56 الى 305.97 هكتار
تتندج ضمن هذه الفئة كل من المجال السكني الرابع والسابع اللذان يحوي كل منهما قاعتي علاج حيث تبلغ المساحة التي تغطيها كل قاعة علاج بالنسبة للمجال السكني الرابع 244 هكتار أما المجال السكني السابع فمساحة تغطية قاعة العلاج فيها تقدر بـ 248 هكتار وهي مساحات كبيرة مقارنة بتطلعات البعد الجوي الذي يعتبر احدى تحديات المجالات السكنية المستدامة ما يجعل هذه المجالات السكنية التي يغلب فيها الطبيعة العشوائية لمختلف مراحل الانتاج المجالي الاقل استدامة من باقي المجالات السكنية الاخرى.

خريطة 23: توزع وانتشار قاعات العلاج عبر المجالات السكنية بمدينة تبسة



المصدر: انجاز الباحثة اعتمادا على تحقيق ميداني سنة 2017+ معطيات الاستبيان، 2019

ب. المسافة بين مقر السكن وقاعات العلاج:

بعد استغلال ومعالجة نتائج الاستبيان الموزع بالتجانس عبر مختلف المجالات السكنية تم الحصول على النتائج المبينة بالشكل البياني الموالي:

- مجالات سكنية تسيطر فيها المسافة قليلة الاستجابة للبعد الجوي (500م - 1كم)
تظهر بهذه الفئة المجالان السكنيان الاول والثالث اللذان يقدر فيهما نسبة السكان اللذين تبعد مقرات سكناتهم عن أقرب قاعة علاج متواجدة بالمجال السكني الذي يقطن فيه بين 500م و 1كم

بـ75.95%، على التوالي وهي نسب اكبر من متوسط نسبة المواطنين اللذين تتراوح مقرات سكناتهم عن أقرب قاعة علاج متواجدة بالمجال السكني الذي يقطن فيه بين 500م و1كم بالمدينة والمقدر بـ 55.68 %، بينما نسبة المواطنين اللذين تبعد مقرات سكناتهم عن اقرب قاعة علاج سواء اقل من 500م او اكثر من 1كم فهي اقل من متوسطات المدينة المقدره على التوالي بـ 18.06% و 26.27%، فرغم ان هذين المجالين هما الاحسن من حيث الاستجابة للبعد الجوّاري مقارنة بالمجالات الاخرى الا انه لم يصل للهدف المرجو من اجل استدامتها.

• **مجالات سكنية تسيطر فيها المسافات غير المستجيبة للبعد الجوّاري (أكبر من 1كم)**

تشمل هذه الفئة المجال السكني الثامن الذي ينتقل جميع سكانه مسافة اكبر من 1كم للعلاج وهذا راجع الى توزيع 1000 وحدة سكنية دون استكمال التجهيزات والخدمات المرافقة، الا ان هذا الوضع يبقى ظرفي لمباشرة انجاز تجهيزين صحيين بهذا المجال السكني.

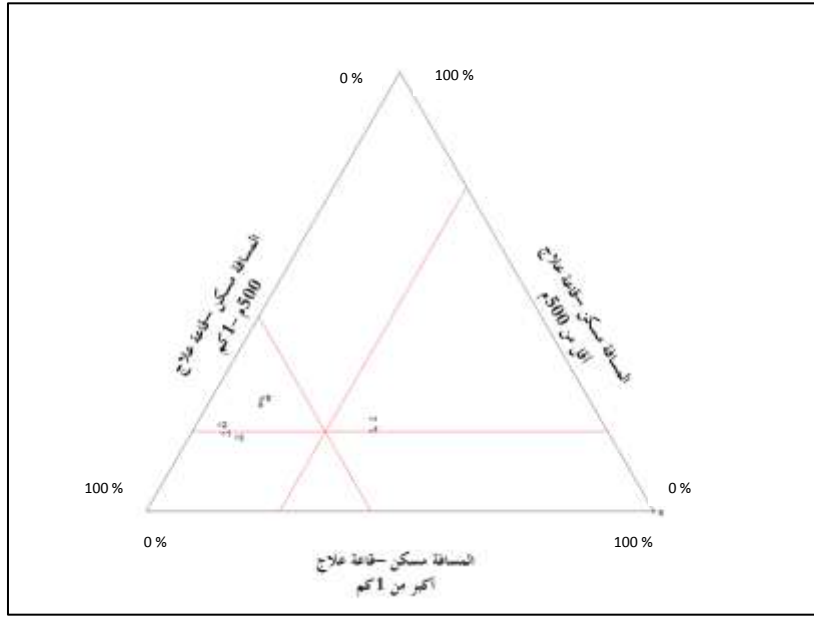
• **مجالات سكنية يزدوج فيها سيطرة المسافات المستجيبة (اقل من 500م) وقليلة الاستجابة (500م - 1كم) للبعد الجوّاري.**

تضم هذه الفئة المجالات السكنية الثاني والخامس والسادس التي تقدر فيها نسبة السكان اللذين يقطعون مسافة اقل من 500م على التوالي بـ 19.64%، 25.71%، 25.53% وهي نسب تفوق متوسط النسبة المئوية لهذا الحد من المسافات بالمدينة والمقدر بـ 18.06% بينما تقدر فيها نسبة السكان اللذين يقطعون مسافة تتراوح بين 500م و1كم على التوالي بـ 75.71%، 64.05%، 64.44% وهي ايضا تتجاوز متوسط هذا الحد من المسافة بالنسبة للمدينة والمقدر بـ 55.68% وهذا ما يجعل استدامة هذه المجالات السكنية متأثرة فيما يتعلق باحترام البعد الجوّاري لقاعات العلاج.

• **مجالات سكنية يزدوج فيها سيطرة المسافات المستجيبة (اقل من 500م) وغير المستجيبة (أكبر من 1كم) للبعد الجوّاري.**

تحوي هذه الفئة المجال السكني الرابع والسابع الذي تقدر فيهما نسبة الأفراد الذين يقطعون مسافة اقل من 500م على التوالي بـ 20.88% و 18.25% بينما تقدر بهما نسبة الذين يقطعون مسافة اكبر من 1كم بـ 34.02% و 35.27% حيث يلاحظ ان النسب الخاصة بالمسافات الاكبر من 1كم اكبر من النسب الخاصة بالمسافات الأقل من 500م وهذا ما يدل على انها المجالات السكنية الاقل استدامة من المجالات السكنية الاخرى من الناحية العمرانية فيما يتعلق بالبعد الجوّاري لقاعات العلاج.

شكل 15: المسافة المسيطرة مسكن - قاعة علاج عبر المجالات السكنية بمدينة تبسة



المصدر: انجاز الباحثة اعتمادا على معطيات الاستبيان، 2019

3.12.1 الفرع البلدي

رغم اقتصار الفروع البلدية على خدمة استخراج وثائق الحالة المدنية بمدينة تبسة الا انها تبقى مرتبطة ارتباطا مباشرا بالحياة اليومية للمواطن نظرا للعدد الهائل من المواطنين الذين يقصدونها يوميا لذا سيتم الاعتماد عليها في تقييم استدامة المجالات السكنية، اذ يقدر عددها بمدينة تبسة بـ 06 فروع بلدية موزعة عبر المجالات السكنية حيث يشمل كل من المجال السكني الاول والثاني والرابع والخامس والسادس والسابع فرع بلدي واحد بكل مجال بينما تتعدم في المجالين السكنيين الثالث والثامن، ان تقييم هذه المجالات من الناحية العمرانية سيتم الاعتماد فيه على المساحة التي يغطيها كل فرع بلدي بالمجال السكني الواقعة اين تم التمكن من خلال نتائج الاستبيان الخروج بالخريطة الموائية والتي توضح:

أ. المساحة التي تغطيها الفروع البلدية

من خلال معالجة معطيات الاستبيان الموزع عبر مختلف المجالات السكنية تم الحصول على الفئات الآتية:

الفئة الاولى: انعدام الفروع البلدية

تشمل المجال السكني الثاني الذي تتعدم فيه الفروع البلدية رغم مساحته المقدره بـ 340 هكتار وهذا ما يؤثر على استدامتها تضم هذه الفئة المجال السكني الثامن والذي تتعدم فيه ايضا الفروع البلدية التي باشرت تقديم الخدمات للمواطن رغم توزيع 1000 وحدة سكنية به ما يجعل سكانه يتقلون لمجالات سكنية اخرى لاستصدار وثائقهم، الا ان هذه الوضعية تبقى ظرفية الى غاية الانتهاء من انجاز الفرع البلدي المبرمج بهذا المجال السكني.

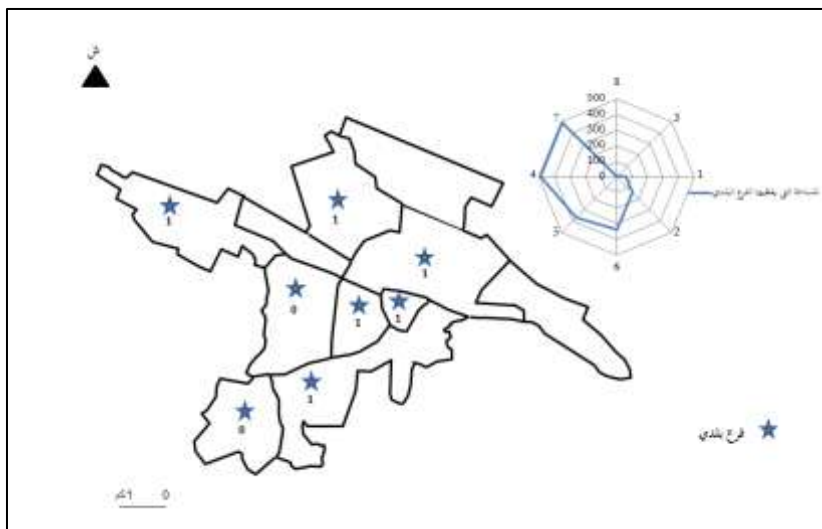
الفئة الثانية: المساحة التي يغطيها الفرع البلدي من 0 الى 136 هكتار

تحوي هذه الفئة المجال السكني الثاني الذي يتواجد به فرع بلدي واحد وتقدر مساحة تغطيته بـ 142 هكتار، فرغم ان المساحة التي يغطيها هذا الفرع البلدي اقل من اغلب المجالات السكنية الاخرى الا انها تبقى غير متماشية مع تحديات البعد الجوّاري مما يؤثر على استدامته .

الفئة الثالثة: المساحة التي تغطيها الفرع البلدي من 136 الى 495 هكتار

تضم هذه الفئة بقية المجالات السكنية التي يتواجد بكل منها فرع بلدي واحد والمتمثلة في المجال السكني السادس والخامس والرابع والسابع وتبلغ المساحة التي يغطيها كل فرع بلدي بـ 339 هكتار بالنسبة للمجال السكني السادس و368 هكتار بالنسبة للمجال السكني الخامس و488 هكتار بالنسبة للمجال السكني الرابع و495 هكتار بالنسبة للمجال السكني السابع وهي مساحات كبيرة لا يمكن لفرع بلدي وحيد تغطية مختلف احتياجات سكان المجال السكني الواقع فيه، لذا فهذا العامل من بين العوامل التي تؤثر على استدامة هذه المجالات السكنية.

خريطة 24: توزيع وانتشار الفروع البلدية عبر المجالات السكنية بمدينة تبسة



المصدر: انجاز الباحثة اعتمادا على تحقيق ميداني سنة 2017+ معطيات الاستبيان، 2019

ب. المسافة بين مقر السكن والفرع البلدي

بعد استغلال ومعالجة نتائج الاستبيان الموزع بالتجانس عبر مختلف المجالات السكنية تم الحصول على النتائج المبينة بالشكل البياني الموالي:

• مجالات سكنية تسيطر فيها المسافة قليلة الاستجابة للبعد الجوي (500م - 1كم)

تضم هذه الفئة المجال السكني الاول الذي تقدر به نسبة الافراد الذين يتنقلون مسافة تتراوح بين 500م و 1كم بـ 86.08% وهي نسبة اكبر من متوسط هذا الحد من المسافات بالمدينة والمقدرة بـ 54.74% ما جعل المسافات التي مجالاتها تقع خارج هذه الحدود سواء بالأقل او الاكبر تكون أقل من متوسطاتها بالمدينة، الا ان هذه الفئة تبين تأثر استدامة هذا المجال السكني من الناحية العمرانية فيما يتعلق بالبعد الجوي للفروع البلدية.

• مجالات سكنية تسيطر فيها المسافة غير المستجيبة للبعد الجوي (اكبر من 1كم)

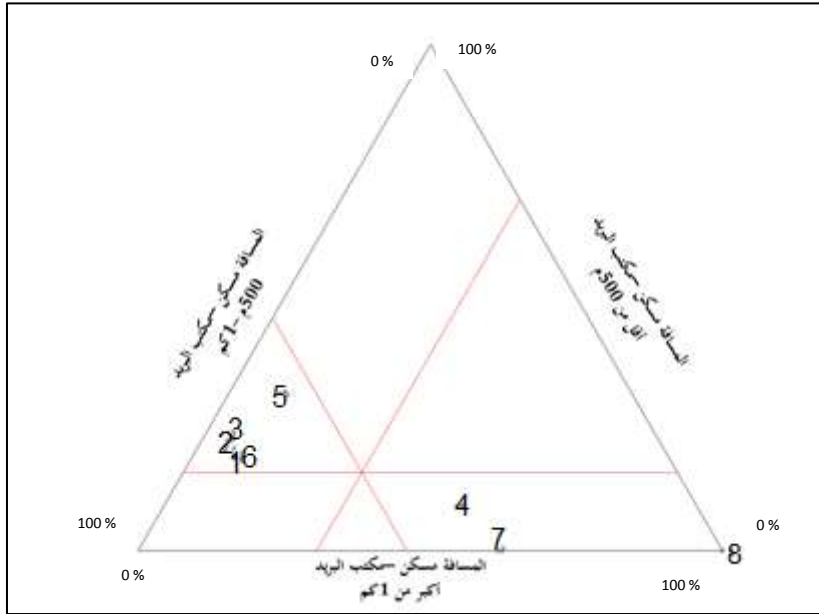
تشمل هذه الفئة المجال السكني الثامن الذي يعتبر خيارا للتوسع العمراني بمدينة تبسة الا انه ونظرا لازمة السكن التي تعرفها المدينة تم توزيع 1000 وحدة سكنية دون انتظار انتهاء التجهيزات المرافقة ما جعل جميع قاطنيه يلجؤون الى قطع مسافة تزيد عن 1كم من اجل الوصول الى اقرب فرع بلدي، غير ان هذه الوضعية وقتية الى غاية الانتهاء من انجاز التجهيزات المرافقة قيد الانجاز، كما تضم هذه الفئة المجالين السكنيين الرابع والسابع اللذان تقدر بهما نسبة الافراد الذين يتنقلون لمسافة تزيد عن 1كم للوصول الى اقرب فرع بلدي بـ 58.67% و 59.59% وهي نسب اكبر من متوسط المدينة فيما يتعلق بهذين المجالين وهذا ما يزيد من تأثر استدامتهما من الناحية العمرانية خاصة وانهما المجالين السكنيين الاكثر عشوائية خلال مراحل تخطيطها الحضري وانتاجها المجالي.

• مجالات سكنية يزدوج فيها سيطرة المسافات المستجيبة (اقل من 500م) و قليلة الاستجابة (500م - 1كم) للبعد الجوي.

يظهر بهذه الفئة المجالات السكنية الثاني والثالث والخامس والسادس التي يزيد بها نسبة الافراد الذين يبعد اقرب فرع بلدي عن مقر سكنهم اقل من 1كم عن متوسط المدينة سواء بالمجال الاقل من 500متر او المحصور بين 500م و 1كم حيث تقدر هذه النسب بالمجال الاقل من 500م بـ 13.32%، 14.77%، 24.5%، 15.02% على التوالي، بينما تقدر في المجال المحصور بين 500م و 1كم على التوالي بـ 80.9% و 58.79% و 64.96% و 72.96% وهي نسب مرتفعة نوعا

ما مقارنة بالمجال الاخر ما يجعل استدامة هذه المجالات السكنية متأثر من الناحية العمرانية فيما يتعلق بالبعد الجوّاري.

شكل 16: المسافة المسيطرة مسكن - فرع بلدي عبر المجالات السكنية بمدينة تبسة



المصدر: انجاز الباحثة اعتمادا على معطيات الاستبيان، 2019

4.12.1 مكتب البريد

تندرج الخدمات البريدية ضمن الخدمات المرتبطة بالحياة اليومية للمواطن سواء من ناحية توفير السيولة أو من ناحية توصيل الرسائل وبيع الطرود والخدمات الهاتفية وغيرها، لذا سيتم اعتبارها من التجهيزات العمومية التي تقدم خدمات جوارية للسكان ومن ثم الاعتماد عليها في تقييم استدامة المجالات السكنية بمدينة تبسة، ويقدر عدد مكاتب البريد بمدينة تبسة بـ 9 مكاتب بريد بالإضافة الى مكتبين واحد بالجامعة المركزية والثاني بالملحقة الجامعية وهي موزعة بالتباين عبر مختلف المجالات السكنية حيث يحوي كل من المجال السكني الاول والثاني والخامس مكتبين للبريد كما تجدر الإشارة ان المجال السكني الخامس يضم ايضا مكتبي البريد الموجهين للطلبة ومستخدمي الجامعة، كما يحوي المجال السكني الثالث والرابع والسادس مكتب بريد واحد، وينعدم بالمجال السكني السابع والثامن هذا النوع من التجهيزات العمومية.

أ. المساحة التي تغطيها مكتب البريد

اين مكنت معالجة الاستبيان الذي تم توزيعه عبر مختلف المجالات السكنية من الحصول على النتائج الميينة بالخريطة الموالية والتي نتج عنها الفئات الآتية:

الفئة الاولى: انعدام مكاتب البريد

تضم المجال السكني السابع الذي تتعدم فيه مكاتب البريد رغم مساحته المقدرة بـ 495 هكتار ويضاف هذا الى المعايير المؤثرة على استدامة هذا المجال كما تشمل هذه الفئة المجال السكني الثامن الذي تتعدم فيه كذلك مكاتب البريد رغم توزيع 1000 وحدة سكنية به ما يجعل سكان هذين المجالين ينتقلون لمجالات سكنية اخرى وبالتالي تؤثر على استدامة هذه المجالات السكنية وتأثيرها على استدامة المجالات السكنية الاخرى.

الفئة الثانية: المساحة التي يغطيها مكتب البريد من 0 الى 64.75 هكتار

تحتوي هذه الفئة المجال السكني الاول الذي يتواجد به مكاتب بريد، لتقدر مساحة تغطيته كل واحد منهما 30 هكتار وهي التغطية الاحسن عبر مختلف المجالات السكنية الا أن المركزية التي يتميز بها تجعله يستقطب المواطنين من مختلف المجالات السكنية ما يزيد من مساحة تغطيته الفعلية وهذا ما يجعله لا يتوافق مع تحديات البعد الجوّاري مما يؤثر على استدامته

الفئة الثانية: المساحة التي يغطيها مكتب البريد من 64.75 الى 242 هكتار

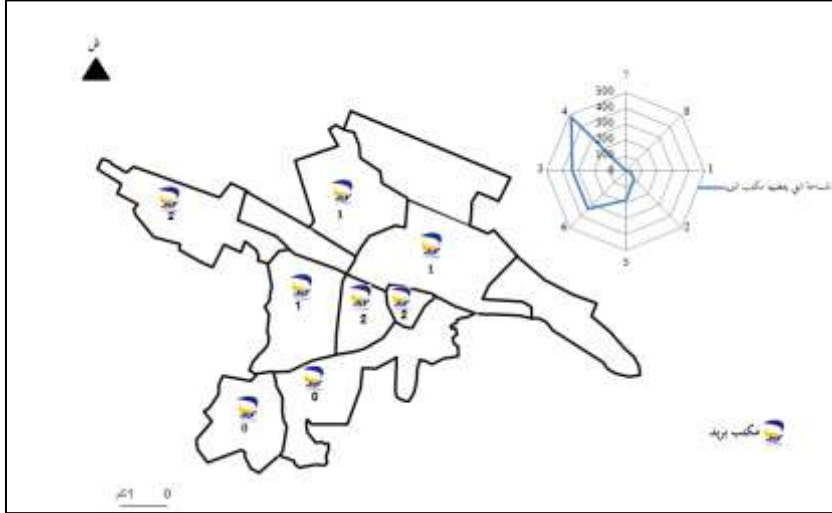
تضم هذه الفئة المجالين السكنيين الثاني والخامس اللذان يتواجد بكل منهما مكاتب بريد اضافة الى مكاتبين اضافيين بالنسبة للمجال السكني الخامس مقرهما داخل الجامعة المركزية والملحقة الجامعية موجهان لخدمة الطلبة ومستخدمي الجامعة، تقدر مساحة تغطية مكتب البريد بالمجال السكني الثاني بـ 71 هكتار بينما تقدر بالمجال السكني الخامس بـ 184 هكتار وهي مساحات لا تتوافق مع توفير الخدمات الجوّارية التي تستهدفها المجالات السكنية المستدامة

الفئة الثالثة: المساحة التي يغطيها مكتب البريد من 242 الى 419.24 هكتار.

تشمل هذه الفئة المجالات السكنية السادس والثالث اللذان يحتوي كل منهما على مكتب بريد واحد تقدر مساحة تغطيته بالنسبة للمجال السكني السادس بـ 339 هكتار وبالنسبة للمجال السكني الثالث بـ 340 هكتار وهي مساحات معتبرة ما يجعل تغطية هذه المكاتب لا يتماشى مع البعد الجوّاري الذي تسعى اليه تحديات استدامة المجالات السكنية.

الفئة الرابعة: المساحة التي يغطيها مكتب البريد أكبر من 419.24 هكتار.
يندرج ضمن هذه الفئة المجال السكني الرابع الذي يحوي مكتب بريد واحد، الذي تقدر فيه مساحة تغطية مكتب البريد بـ 499 هكتار، وهي أكبر مساحة مقارنة بباقي المجالات السكنية ما يزيد من اهمالها للبعد الجوّاري وبالتالي تؤثر على استدامته.

خريطة 25: توزيع وانتشار مراكز البريد عبر المجالات السكنية بمدينة تبسة



المصدر: انجاز الباحثة اعتمادا على تحقيق ميداني سنة 2017+ معطيات الاستبيان، 2019

ب. المسافة بين مقر السكن ومكتب البريد:

من خلال معالجة نتائج الاستبيان الموزع بالتجانس عبر مختلف المجالات السكنية تم الحصول على النتائج المبينة بالشكل البياني الموالي:

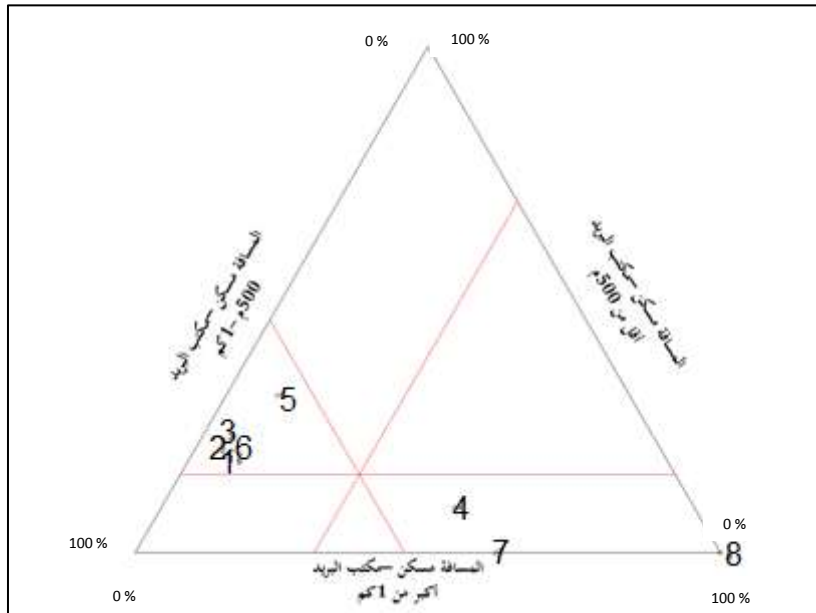
- مجالات سكنية تسيطر فيها المسافة غير المستجيبة للبعد الجوّاري (أكبر من 1 كم)
تظهر بالمجال السكني الثامن المتمثل في القطب الحضري الدكان الذي تم فيه توزيع 1000 وحدة سكنية من مجمل البرامج السكنية المخصصة له، إلا أن هذا التوزيع لم تتم فيه دراسة مسبقة للاحتياجات الجوّارية للسكان حيث تم توزيعها دون استكمال أغلب التجهيزات المرافقة والضرورية للحياة اليومية للمواطن، هذا ما جعل ساكنيه ينتقلون لمسافة تفوق 1 كم للوصول إلى أقرب مركز بريد، وتبقى هذه الوضعية انية نظرا للتجهيزات العمومية قيد الانجاز، وتظهر أيضا بالمجالين السكنيين الرابع والسابع اللذان تمثل فيهما على التوالي نسبة الأفراد الذين يقطعون مسافة تزيد عن 1 كم للوصول إلى أقرب فرع بلدي تزيد متوسط المدينة وتقدر بهما على التوالي بـ 50.10% و 61.55%

كل هذا يضاف لسلبيات المرتبطة بعشوائية انتاجها المجالي وسيرورة تخطيطها الحضري ما يؤثر على استدامتهما .

• مجالات سكنية يزدوج فيها سيطرة المسافات المستجيبية (اقل من 500م) و قليلة الاستجابة (500م - 1كم) للبعد الجوّاري.

تضم هذه الفئة المجال السكني الاول والثاني والثالث والخامس والسادس التي تقدر بها نسب الافراد الذين تبعد مقرات اقامتهم عن اقرب مكتب بريد اقل من 500م بـ 20.25% و 21.71% و 21.98% و 31.15% و 19.45% على التوالي، اما فيما يتعلق بالأفراد الذين يلزمهم مسافة تتراوح بين 500م و 1كم للوصول من مقرات سكناتهم الى اقرب مكتب بريد فتقدر نسبهم على التوالي بـ 73.42% و 73.90% و 72.76% و 60.13% و 72.34% كل هذه النسب تزيد عن متوسط المجال الواقعة به، وهي قيم تؤكد تأثر استدامة المجالات السكنية الخاصة بهذه الفئة سلبا خاصة من الناحية العمرانية المتعلقة بالبعد الجوّاري خاصة وانها نسب ترتفع عن نسب المجالات السكنية الاخرى.

شكل 17: المسافة المسيطرة مسكن - مكتب بريد عبر المجالات السكنية بمدينة تبسة



المصدر: انجاز الباحثة اعتمادا على معطيات الاستبيان، 2019،

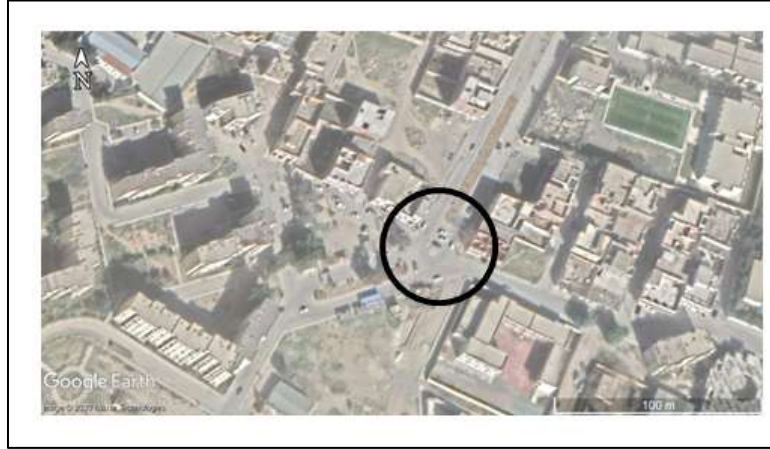
5.12.1 محطة سيارات الاجرة الحضرية

تعتبر محطات سيارات الاجرة الحضرية من التجهيزات الخدمية الضرورية في المجالات السكنية بالمدن لما لها من ارتباط بالحياة اليومية للمواطن غير ان فاعليتها واستدامتها مرتبطة بعدة عوامل لعل اهمها احترام موقعها في المجال السكني لمختلف الساكنين حيث يقدر عدد محطات سيارات الاجرة الخادمة للمجالات السكنية بخمس محطات ثلاث منها تقع في المجال السكني الاول وواحدة بالمجال السكني الخامس والأخرى بالمجال السكني الرابع وهي تغطي اربع خطوط ذهاب - اياب خط اول نوفمبر، خط فاطمة الزهراء، خط الجرف، خط ذراع الامام تتمثل وهي تتجه نحو وسط المدينة أي المجال السكني الاول وهي:

أ. محطات سيارات الاجرة الحضرية الخادمة للمجالات السكنية بمدينة تبسة:

- محطة اول نوفمبر :تقع بالمجال السكني الخامس وهي غير مهيأة ما يلزم اصحابها بالتوقف بملتقى الطرق الواقع بمدخل حي اول نوفمبر .

صورة 27: محطة اول نوفمبر بالمجال السكني الخامس بمدينة تبسة



المصدر: معالجة الباحثة اعتماد على قوغل إيرث برو، 2018م

- محطة ذراع الامام : تقع بالمجال السكني الرابع تتميز بالتوقف بعشوائية التنظيم عند توقف اصحاب سيارات الاجرة الحضرية بسبب عدم تهيئتها وتداخلها مع محطة نقل المسافرين القديمة (مخصصة حاليا لسيارات الاجرة بين الولايات) ما يلزمهم بالتوقف بالطريق الرئيسية للمحطة القديمة.

صورة 28: محطة ذراع الامام بالمجال السكني الرابع بمدينة تبسة



المصدر: معالجة الباحثة اعتمادا على قوقل إيرث برو، 2018م

- محطة فاطمة الزهراء : غير مهيأة تقع بالمجال السكني السادس حيث يظطر اصحاب سيارات الاجرة الحضرية الى التوقف بالطرق الرئيسية الخاصة بحي فاطمة الزهراء ما يؤثر على سهولة التنقل بهذه الطريق والصورة الجوية الموالية تبين موقع المحطة.

صورة 29: محطة فاطمة الزهراء بالمجال السكني السادس بمدينة تبسة



المصدر: معالجة الباحثة اعتمادا على قوقل إيرث برو، 2018م

- محطة وسط المدينة المتعلقة بخط اول نوفمبر والجرف: تقع بالمجال السكني الاول تعتبر الاكثر تهيئة الا انها تبقى غير مهيأة بطريقة ترقى الى ما يهدف اليه التعمير المستدام.

صورة 30: محطة وسط المدينة المتعلقة بخط اول نوفمبر والجرف بمدينة تبسة



المصدر: معالجة الباحثة اعتمادا على قوقل إيرث برو، 2018م

-محطة وسط المدينة المتعلقة بخط ذراع الامام : غير مهيأة تقع بالمجال السكني السادس حيث يظطر اصحاب سيارات الاجرة الحضرية بالتوقف بالطريق الرئيسية التي خصصت ضمن ملف التهيئة والتحسين الحضري للمركز القديم لمدينة تبسة للاستعمال الخاص بالدراجات وحركة الراجلين بغاية الاخذ بعين الاعتبار مبادئ التنمية المستدامة في عملية التهيئة الحضرية لمدينة تبسة.

صورة 31: محطة وسط المدينة المتعلقة بخط ذراع الامام بمدينة تبسة



المصدر: معالجة الباحثة اعتمادا على قوقل إيرث برو، 2018م

ومن اجل معرفة مدى استجابة المجالات السكنية للبعد الجوّاري المتعلق بمحطات سيارات الاجرة الحضرية والتي لها أثر كبير على استدامتها بات لزاما التطرق الى:

ب. المسافة بين مقر السكن ومحطة سيارات الاجرة الحضرية

مكنك معالجة الاستبيان الموزع عبر مختلف المجالات السكنية بطريقة متجانسة عبر مختلف المجالات السكنية بالمدينة الحصول على الشكل البياني التالي والذي تظهر فيه المتوسطات الحسابية للمجالات المسافية المحدد مسبقا وكذا الفئة التي ينتمي اليها كل مجال سكني حيث قدر المتوسط

الحسابي للأفراد الذين يقطعون أقل من 500م للوصول من مقرات سكناتهم الى محطة سيارات الاجرة الحضرية بـ 8.25 % وتقدر بالنسبة للذين يقطعون مسافة تتراوح بين 500م-1كم بـ 45.26%، اما بالنسبة للذين يقطعون مسافة اكبر من 1كم فتقدر بـ 46.22% وهذا ما يدل على انه عبر مختلف المجالات السكنية بمدينة تبسة تسيطر المسافات قليلة الاستجابة وعدم المستجيبة للبعد الجوّاري مما يؤثر على استدامتها الا ان هذه النسب تتباين من مجال سكني لآخر وفق الفئات التالية:

● **مجالات سكنية تسيطر فيها المسافة غير المستجيبة للبعد الجوّاري (اكبر من 1كم)**

تضم هذه الفئة المجال السكني الثامن الذي تم اختياره من طرف السلطات المحلية كخيار للتوسع العمراني للمدينة ويتمثل في القطب الحضري الدكان الذي يعبر ورشة قيد الانجاز ماعدا الـ 1000 وحدة سكنية التي تم توزيعها بسبب العجز المسجل في تلبية الطلب على السكن، غير ان هذا التوزيع لم يؤخذ بعين الاعتبار اكمال المشاريع والتجهيزات والخدمات الجوّارية اللازمة للسكان إضافة الى عدم تغطية احتياجاتهم من ناحية محطات سيارات الاجرة الحضرية ما جعل ساكنيه ينتقلون لمسافة تفوق 1كم للوصول الى اقرب محطة لسيارات الاجرة الحضرية.

كما تشمل المجالين السكنيين الرابع والسابع اللذان تمثل فيهما على التوالي نسبة الافراد الذين يقطعون مسافة تزيد عن 1كم للوصول الى اقرب محطة لسيارات الاجرة الحضرية وهي تزيد عن متوسط المدينة وتقدر بهما على التوالي بـ 65.10% و 57.10% وهذا ما يدل على عدم الاستجابة للبعد الجوّاري في ما يخص بعد السكن عن محطات سيارات الاجرة الحضرية وبالتالي تؤثر على استدامة هذه المجالات السكنية.

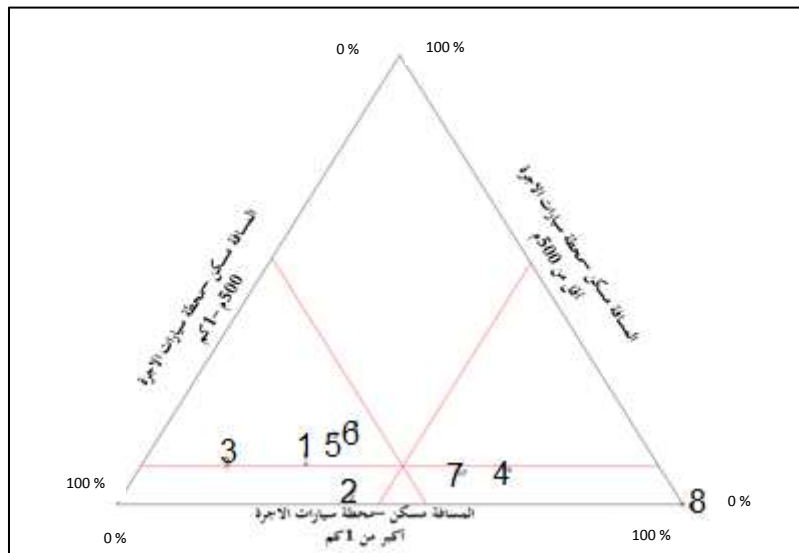
● **مجالات سكنية تسيطر فيها المسافة قليلة الاستجابة للبعد الجوّاري (500م - 1كم)**

تشمل هذه الفئة المجال السكني الثاني الذي تقدر به نسبة الافراد الذين ينتقلون مسافة تتراوح بين 500م و 1كم بـ 56.85 % وهي نسبة اكبر من متوسط هذا المجال من المسافات بالمدينة والمقدر بـ 4.22% ما جعل المسافات التي مجالاتها تقع خارج هذه الحدود سواء بالأقل او الاكبر تكون أقل من متوسطاتها بالمدينة، وهذا ما يؤكد تبين تأثر استدامة هذا المجال السكني من ناحية العمرانية فيما يتعلق بالبعد الجوّاري لمحطات سيارات الاجرة الحضرية.

• مجالات سكنية يزدوج فيها سيطرة المسافات المستجيبة (اقل من 500م) وقليلة الاستجابة (500م- 1كم) للبعد الجوي.

تضم هاته الفئة المجالات السكنية الأولى والثالث والخامس والسادس التي يزيد بها نسبة الافراد الذين تبعد اقرب محطة سيارات اجرة حضرية عن مقر سكناهم اقل من 1كم عن متوسط المدينة سواء بالمجال الاقل من 500متر او المحصور بين 500م و 1كم حيث تقدر هذه النسب بالمجال الاقل من 500م بـ 08.86%، 08.67%، 15.47%، 18.24% على التوالي، بينما تقدر في المجال المحصور بين 500م و 1كم على التوالي بـ 62.03% و 56.85% و 54.68% و 48.36%، حيث النسب تؤثر حتما على استدامة هذه المجالات السكنية من الناحية العمرانية فيما يتعلق بالبعد الجوي.

شكل 18: المسافة المسيطرة مسكن - محطة سيارات الاجرة عبر المجالات السكنية



المصدر: انجاز الباحثة اعتمادا على معطيات الاستبيان، 2019

6.12.1 محطات ومواقف حافلات النقل الحضري الخادمة للمجالات السكنية بمدينة تبسة

تعد محطات حافلات النقل الحضري وتوابعها من مواقف وغيرها مثلها مثل محطات سيارات الاجرة الحضرية بل أكثر أهمية كونها تصنف ضمن خدمات النقل الجماعي، لذا فخدماتها مرتبطة ارتباطا مباشرا بمتطلبات الحياة اليومية للمواطن، لذا تم اعتمادها كمعيار لتقييم استدامة المجالات السكنية بمدينة تبسة حيث اكد العمل الميداني على وجود مجتمعين غير مهيين لحافلات النقل الحضري الأولى خاص بحافلات المؤسسة العمومية للنقل الحضري وشبه الحضري والثاني مخصص لحافلات النقل الحضري التابعة للخواص حيث تغطي:

أ . خطوط خاصة بحافلات النقل الحضري وشبه الحضري بالنسبة لمدينة تبسة

أ. 1. خطوط خاصة بحافلات المؤسسة العمومية

يقدر عددها بأربع(04) خطوط، يتعلق الخط الاول بخط فاطمة الزهراء- مجمع حافلات النقل الحضري (ذهاب -إياب) يقطع المجال السكني السادس، الرابع والاول بطول يقدر بـ 4.3كم يقدر عدد مواقف الحافلات به بـ11موقف بكل اتجاه يوجد من بينها 2 مواقف مهيئة بكل اتجاه، أما الخط الثاني فيخص خط أول نوفمبر - مجمع حافلات النقل الحضري (ذهاب -إياب) بطول يقدر بـ6.5كم وهو يمر بالمجال السكني السادس والأول ويمر بحدود المجال السكني الثاني والثالث والرابع يقدر عدد مواقف الحافلات به بـ 12 موقف بكل اتجاه يوجد من بينها 4 مواقف مهيئة بكل اتجاه، بينما الخط الثالث فهو الذي يربط سكانسكا بمجمع حافلات النقل الحضري (ذهاب -إياب) بطول يقدر بـ5.3كم حيث يمر هذا الخط بالمجال السكني الأول، حدود المجال السكني الثاني والثالث والسادس والسابع يقدر عدد مواقف الحافلات به بـ09مواقف بكل اتجاه يوجد من بينها 2 مواقف مهيئة بكل اتجاه، أما الخط الرابع الذي يقدر طوله بـ 2.2كم والمتعلق بخط الميزاب - مجمع حافلات النقل الحضري (ذهاب -إياب) والذي يمر بالمجال السكني الاول والسابع وحدود المجال السكني الثاني يقدر عدد مواقف الحافلات به بـ 04 مواقف بكل اتجاه تتعدم به المواقف المهيئة بالاتجاهين، كما يقدر طول الخط السادس بـ 4.5 كم يخص خط حي المطار - مجمع حافلات النقل الحضري (ذهاب -إياب) يبلغ عدد مواقف الحافلات به 9 محطات تتعدم فيها المواقف المهيئة.

أ. 2. خطوط خاصة بحافلات الخواص

يقدر عدد خطوط النقل الحضري بالحافلات التابعة للخواص باربع خطوط تتمثل في خط فاطمة الزهراء- مجمع حافلات النقل الحضري (ذهاب -إياب)، خط أول نوفمبر - مجمع حافلات النقل الحضري (ذهاب -إياب)، سكانسكا -مجمع حافلات النقل الحضري (ذهاب -إياب)، خط حي المطار - مجمع حافلات النقل الحضري (ذهاب -إياب) تشترك تقريبا في مساراتها مع خطوط حافلات النقل الحضري العمومي الا انها تختلف على مستوى محطة مجمع الحافلات الخاصة بالنقل العمومي تتواجد على بجانب المدينة القديمة على طول الطريق المخصص في الملف التنفيذي لاعادة تهيئة المدينة القديمة كطريق مخطط للدراجات، أما المتعلقة بالتنقل التابع للخواص فتتواجد بالقرب من محطة القطار حيث يتواجد كلاهما بالمجال السكني الأول ويبعدان عن بعضهما بحوالي 750متر.

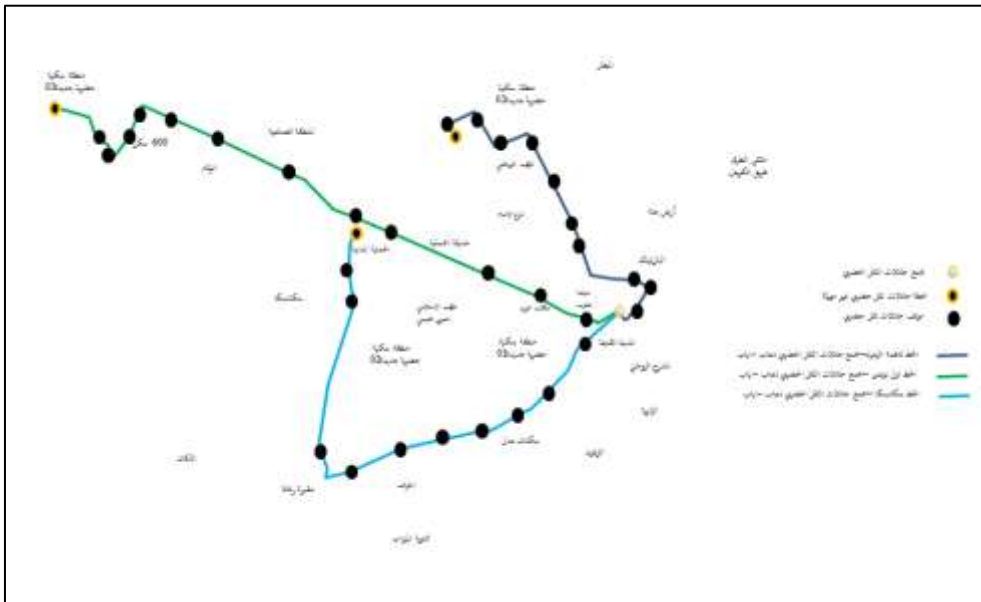
الفصل الخامس: تقييم استدامة التخطيط الحضري بالمجالات السكنية بمدينة تبسة

خريطة 26: خطوط النقل الحضري الجماعي التابعة للقطاع العام عبر المجالات السكنية بمدينة تبسة



المصدر: انجاز الباحثة اعتمادا تحقيق ميداني سنة 2018

خريطة 27: خطوط النقل الحضري الجماعي التابعة للقطاع الخاص عبر المجالات السكنية بمدينة تبسة



المصدر: انجاز الباحثة اعتمادا تحقيق ميداني سنة 2018

ومن أجل تقييم استدامة المجالات السكنية من ناحية استجابة التجهيزات العمومية والخدمية للبعد الجوي وجب التطرق الى:

ب. المسافة بين مقر السكن ومواقف حافلات النقل

انتجت معالجة الاستبيان الموزع بطريقة متجانسة عبر مختلف المجالات السكنية بالمدينة الحصول على الشكل البياني التالي والذي تظهر فيه المتوسطات الحسابية للمجالات المسافية الثلاث المحددة مسبقا وكذا الفئة التي ينتمي اليها كل مجال سكني اين قدر المتوسط الحسابي للافراد الذين يقطعون اقل من 500م للوصول من مقرات سكناتهم الى أقرب موقف حافلات نقل حضري بـ 13.48% وتقدر بالنسبة للذين يقطعون مسافة تتراوح بين 500م-1كم بـ 41.80% بينما تقدر بالنسبة للذين يقطعون مسافة اكبر من 1كم بـ 44.36% ويشير هذا الى سيطرت المسافات قليلة الاستجابة وعدم المستجيبة للبعد الجوّاري عبر مختلف المجالات السكنية بمدينة ما يؤثر على استدامتها وتتباين هذه النسب من مجال سكني لآخر وفق الفئات الموالية:

• مجالات سكنية تسيطر فيها المسافة غير المستجيبة للبعد الجوّاري (اكبر من 1كم)

تحتوي هذه الفئة المجال السكني الثامن المتمثل في القطب الحضري الدكان الذي تم فيه توزيع الـ 1000 وحدة سكنية جاهزة الانجاز بطريقة مستعجلة لم تراعي اكتمال المشاريع والتجهيزات والخدمات الجوّارية المرافقة بسبب العجز المسجل في تلبية الطلب على السكن، بما في ذلك عدم مباشرة دعمه بخطوط حافلات النقل الحضري سواء العمومية او التابعة للخواص ما يلزم ساكنيه للتنقل لمسافة تفوق 1كم للوصول الى اقرب موقف حافلات بالخط مجمع الحافلات -سكانسكا.

وتضم المجالين السكنيين الرابع والسابع اللذان تمثل فيهما على التوالي نسبة الافراد الذين يقطعون مسافة تزيد عن 1كم للوصول الى اقرب موقف لحافلات النقل الحضري بـ 49.74% و 59.30% فعدم الاستجابة للبعد الجوّاري في ما يخص بعد السكن عن مواقف حافلات النقل الحضري يزيد من تعقد وضعية المجالات السكنية خاصة بالمجال السكني السابع خاصة على مستوى حي الزاوية والزيتون بسبب الانحدارات وضيق الشوارع ما يؤثر على استدامة هذه المجالات السكنية.

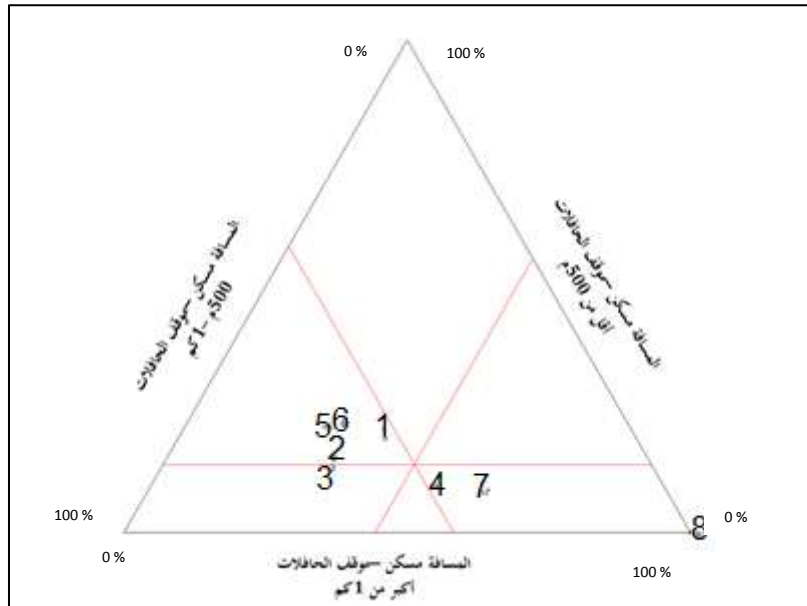
• مجالات سكنية تسيطر فيها المسافة قليلة الاستجابة للبعد الجوّاري (500م - 1كم)

يظهر بهذه الفئة المجال السكني الثالث الذي تقدر به نسبة الافراد الذين ينتقلون مسافة تتراوح بين 500م و 1كم بـ 56.07% هذا ما يدل على تأثر استدامة هذا المجال السكني من الناحية العمرانية فيما يتعلق بالبعد الجوّاري بالنسبة لمواقف حافلات النقل الحضري.

• مجالات سكنية يزدوج فيها سيطرة المسافات المستجيبة (اقل من 500م) و قليلة الاستجابة (500م- 1كم) للبعد الجوي.

تضم هذه الفئة المجالات السكنية الاولى والثاني والخامس والسادس التي يزيد بها نسبة الافراد الذين يبعد اقرب فرع بلدي عن مقر سكنهم اقل من 1كم عن متوسط المدينة سواء بالمجال الاقل من 500متر او المحصور بين 500م و 1كم حيث تقدر هذه النسب بالمجال الاقل من 500م بـ 18.99%، 15.25%، 21.57%، 23.40% على التوالي، بينما تقدر في المجال المحصور بين 500م و 1كم على التوالي بـ 44.30% و 56.07% و 53.81% و 49.24%، ان هذه النسب خير دليل على تأثر استدامة هذه المجالات السكنية من الناحية العمرنية فيما يتعلق بالبعد الجوي.

شكل 19: المسافة المسيطرة مسكن -موقف حافلات عبر المجالات السكنية بمدينة تبسة



المصدر: انجاز الباحثة اعتمادا على معطيات الاستبيان، 2019،

7.12.1 محلات التجارية الجوية

تعتبر التجارة الجوية من اهم القطاعات الخدمية المرتبطة ارتباطا مباشرا بالحياة اليومية للمواطن، لذا ومن اجل معرفة مدى تغطية هذا النوع من الخدمات الجوية لاحتياجات المواطن ومن اجل تقييم استدامة المجالات السكنية بمدينة تبسة من منظور هذا المؤشر من الناحية العمرانية تم التحديد المسبق لاهم ستة أنشطة تجارية باختيار الاكثر ارتباطا بالحياة اليومية للمواطن والمتمثلة في محلات المواد الغذائية العامة، محلات الخضر والفواكه، محلات بيع اللحوم بأنواعها، المخازن،

الصيدليات، مكاتب اللوازم المدرسية ومن ثم احصائها ميدانيا بكل مجال سكني حيث سيتم بالتفصيل التطرق الى:

أ. المساحة التي يغطيها المحل التجاري عبر المجالات السكنية بمدينة تبسة

مكنت عملية المسح الميداني لستة انواع من الانشطة التجارية المحددة مسبقا وذلك سنة 2017 من احصاء 970 محل مواد غذائية، 680 محل للخضر والفواكه، 325 محل لبيع اللحوم بأنواعها، 52 مخبزة، 54 صيدلية، 191 مكتبة لوازم مدرسية موزعة بالتباين عبر القطاعات الحضرية حيث سيتم التطرق الى:

أ.1 محلات المواد الغذائية العامة

تتباين مساحة تغطية المحلات التجارية بمدينة تبسة وفق التصنيف الذي اسفرت عنه الطريقة الاحصائية المعروفة بالعتبة الطبيعية والتي تعتمد على المتوسط الحسابي والانحراف المعياري من الحصول على الفئات التالية:

الفئة الأولى: متوسط مساحة تغطية المحل التجاري بالمجال السكني أقل من معدل تغطيته بالمدينة تضم هذه الفئة المجال السكني الأول والمقدرة به عدد محلات المواد الغذائية بـ 152 محل لتقدر به المساحة التي يغطيها المحل الواحد لتجارة المواد الغذائية بـ 0.39 هكتار وهذا بسبب المركزية التجارية التي يعرفها هذا المجال السكني باعتباره القطاع الحضري المتمثل في مركز المدينة، كما تشمل هذه الفئة المجال السكني الثاني والثالث والرابع المجاورة للمجال المركزي حيث تقدر مساحة تغطية محل المواد الغذائية العامة الواحد بها على التوالي بـ 2.09 هكتار للمحل و 1.94 هكتار للمحل و 2.03 هكتار للمحل وتتميز هذه المجالات بوجود محاور تجارية تقطعها حيث يوجد بالمجال السكني الثاني المحور التجاري المتمثل في طريق قسنطينة، اما المجال السكني الثالث فيقطع المحور التجاري سكانسكا بينما المجال السكني الرابع فيوجد به المحور التجاري طريق عنابة وطريق لاروكاد سابقا.

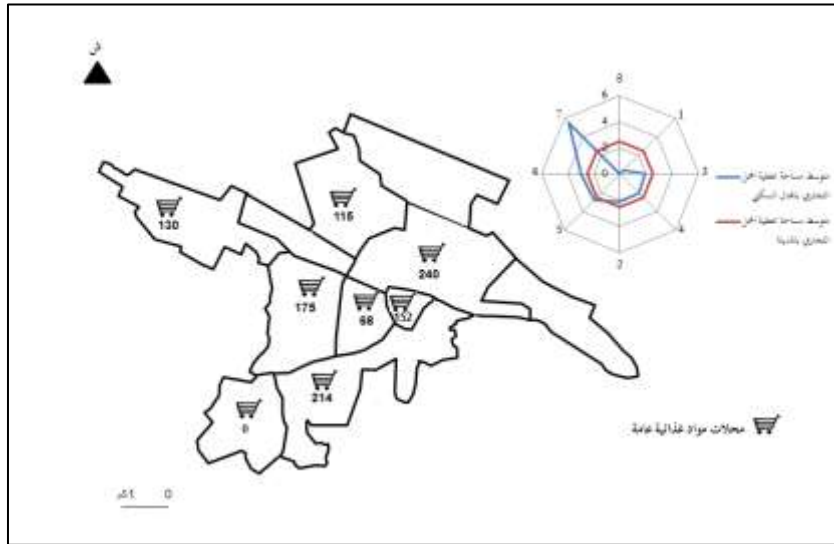
الفئة الثانية: متوسط مساحة تغطية المحل التجاري بالمجال السكني أكبر من معدل تغطيته بالمدينة تحوي هذه الفئة المجال السكني الخامس والسادس والسابع الذي تبلغ فيها مساحة تغطية المحل التجاري الواحد بها 2.83 هكتار للمحل، 2.95 هكتار للمحل، 5.5 هكتار للمحل وهي مجالات يزيد

فيها متوسط مساحة تغطية المحل الواحد عن معدل تغطيته بالمدينة والمقدر بـ 2.53 هكتار للمحل وهي مجالات إما تمتد نحو الاطراف كالمجال الخامس والسادس او طبوغرافيتها صعبة ويغلب فيها الطابع العشوائي كالمجال السكني السابع.

الفئة الثالثة : انعدام محلات التجارة الغذائية (انعدام التغطية)

تضم هذه الفئة المجال السكني الثامن الذي تم فيه توزيع 1000 وحدة سكنية لم تؤخذ بعين الاعتبار في برمجتها الاحتياجات المتعلقة بالأنشطة التجارية ما جعل المجال الى يومنا هذا تتعدم به المحلات التجارية بمختلف انواعها مما شجع على انتشار التجارة العشوائية بالمجال المستغل رغم حداثة توزيعه حيث اثر هذا العامل على استدامة المجال.

خريطة 28: توزيع وانتشار محلات المواد الغذائية عبر المجالات السكنية بمدينة تبسة



المصدر: انجاز الباحثة اعتمادا على تحقيق ميداني سنة 2017+ معطيات الاستبيان، 2019

أ.2 محلات الخضار والفواكه

يقدر عدد محلات تجارة الخضار والفواكه بمدينة تبسة حسب ما أظهرته عملية الاحصاء الميداني بـ 680 محل تجاري يتباين متوسط مساحة تغطيتها بمدينة تبسة من مجال سكني لآخر وهذا ما تتخلله الخريطة الموائية التي نتج عنها الفئات الآتية:

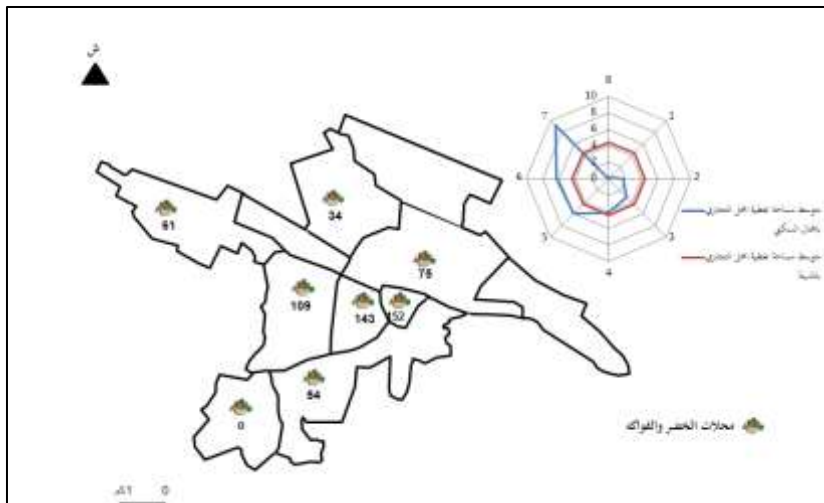
الفئة الأولى: متوسط مساحة تغطية المحل التجاري بالمجال السكني أقل من معدل تغطيته بالمدينة يظهر بها المجال السكني الأول الذي يمثل مركز المدينة ويضم 204 محل للخضار والفواكه لتقدر به متوسط مساحة تغطية المحل الواحد بـ 0.29 هكتار وهو المتوسط الاكبر من بين الانشطة التجارية

بسبب المركزية التجارية التي يعرفها، وتضم أيضا هذه الفئة المجال السكني الثاني والثالث والرابع وهي مجالات مجاورة للمجال المركزي حيث تقدر بها مساحة تغطية محل الخضار والفواكه الواحد على التوالي بـ 1.78 هكتار للمحل 3.18 هكتار للمحل 4.17 هكتار للمحل وتجد الإشارة لوجود محاور تجارية تقطع هذه المجالات السكنية حيث يوجد بالمجال السكني الثاني المحور التجاري المتمثل في طريق قسنطينة، أما المجال السكني الثالث فيقطع المحور التجاري سكانسكا بينما المجال السكني الرابع فيوجد به المحور التجاري طريق عنابة وطريق لاروكاد سابقا.

الفئة الثانية: متوسط مساحة تغطية المحل التجاري بالمجال السكني أكبر من معدل تغطيته بالمدينة تشمل هذه الفئة المجال السكني الخامس والسادس والسابع الذي تقدر بها على التوالي مساحة تغطية المحل التجاري الواحد بـ 6.03 هكتار للمحل، 6.28 هكتار للمحل، 9.17 هكتار للمحل يزيد فيها متوسط مساحة تغطية المحل الواحد عن معدل تغطيته بالمدينة والمقدر بـ 4.40 هكتار للمحل حيث منها ما يمتد نحو الاطراف كالمجال الخامس والسادس او طبوغرافيتها صعبة ويغلب فيها الطابع العشوائي كالمجال السكني السابع.

الفئة الثالثة : انعدام محلات الخضار والفواكه (انعدام التغطية) مثلها مثل محلات المواد الغذائية تحوي هذه الفئة المجال السكني الثامن الذي لم يؤخذ بعين الاعتبار في برمجتها الاحتياجات المتعلقة بالأنشطة التجارية اثناء توزيع 1000 وحدة سكنية ما جعل المجال في الوقت الحالي تتعدم به المحلات التجارية بمختلف انواعها.

خريطة 29: توزيع وانتشار محلات الخضار والفواكه عبر المجالات السكنية بمدينة تبسة



المصدر: انجاز الباحثة اعتمادا على تحقيق ميداني سنة 2017+ معطيات الاستبيان، 2019

أ.3 محلات بيع اللحوم بأنواعها

يبلغ عدد محلات تجارة اللحوم بأنواعها بمدينة تبسة وفقا لعملية الاحصاء الميداني 325 محل تجاري يتباين بها متوسط مساحة تغطية المجالات السكنية والخريطة الموالية تبين ذلك حيث نتج عنها الفئات الاتية :

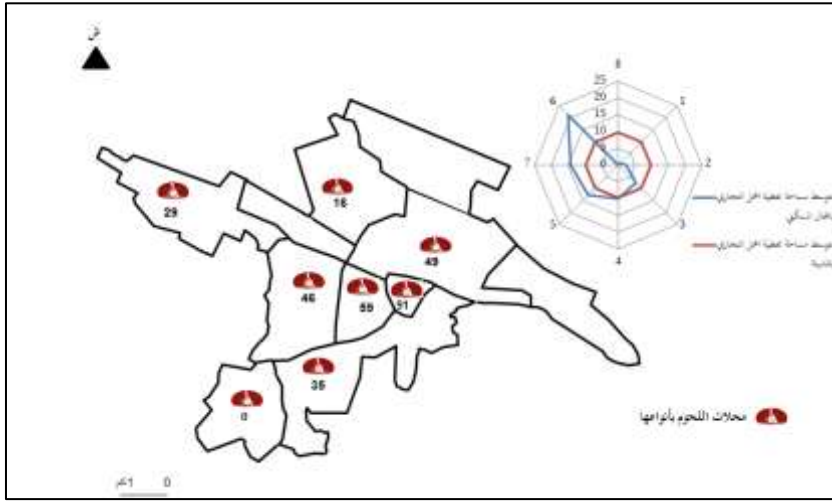
الفئة الأولى: متوسط مساحة تغطية المحل التجاري بالمجال السكني أقل من معدل تغطيته بالمدينة تحوي المجال السكني الأول بصفته مركزا للمدينة يقدر به عدد محلات اللحوم بمختلف انواعها بـ 91 محل ليقدر به متوسط مساحة تغطية المحل الواحد بـ 0.66 هكتار وهو كبير متوسط من بين الانشطة التجارية بسبب مركزيته التجارية، وتضم ايضا هذه الفئة المجال السكني الثاني الذي تقدر به عدد محلات هذا النوع من الانشطة التجارية بـ 59 محل حيث تقدر مساحة تغطية كل منها بـ 2.41 هكتار وكذا المجال السكني الثالث الذي يبلغ عدد محلات تجارة اللحوم بمختلف انواعها به بـ 46 محل تجاري ومساحة تغطية كل منها بـ 7.39 هكتار وهي قيم اقل من متوسط مساحة تغطية المحل التجاري الخاص بهذا النوع من الانشطة والمقدر بـ 9.78 هكتار للمحل.

الفئة الثانية: متوسط مساحة تغطية المحل التجاري بالمجال السكني أكبر من معدل تغطيته بالمدينة تشمل هذه الفئة المجال السكني الرابع والخامس والسادس والسابع الذي تقدر بها عدد محلات اللحوم بمختلف انواعها على التوالي بـ 49 محل، 29 محل، 16 محل، 35 محل لتقدر مساحة تغطية المحل التجاري الواحد بها بـ 9.96 هكتار للمحل، 12.69 هكتار للمحل، 21.19 هكتار للمحل، 14.14 هكتار للمحل وهي قيم تزيد عن معدل تغطيته بالمدينة والمقدر بـ 9.78 هكتار للمحل.

الفئة الثالثة: انعدام محلات بيع اللحوم بأنواعها (انعدام التغطية)

تتمثل هذه الفئة في المجال السكني الثامن الذي لم يراعى في تخطيطه ادماج الانشطة التجارية في العمارات ما جعل السلطات المحلية الان تسعى للتفكير في ادماج بعض التجهيزات التجارية بالمجال ولو على حساب الملف التنفيذي لمخطط شغل الاراضي 28 لتدراك العجز الملحوظ.

خريطة 30: توزع وانتشار محلات بيع اللحوم بأنواعها عبر المجالات السكنية بمدينة تبسة



المصدر: انجاز الباحثة اعتمادا على تحقيق ميداني سنة 2017+ معطيات الاستبيان، 2019

أ.4 المخابز

يقدر عددها بمدينة تبسة حسب الاحصاء الميداني بـ 52 مخبزة يتباين متوسط مساحة تغطيتها عبر المجالات السكنية بمدينة تبسة وهذا ما تتضمنه الخريطة الموالية التي نتجت عنها الفئات الآتية:

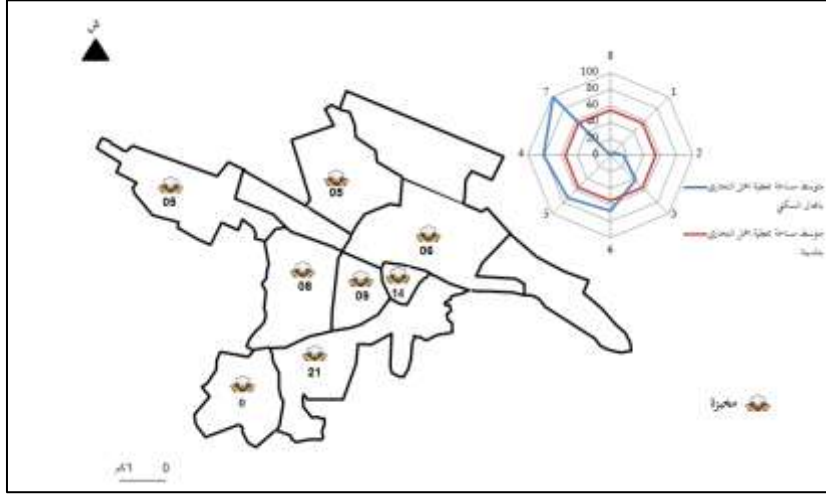
الفئة الأولى: متوسط مساحة تغطية بالمخبزة بالمجال السكني أقل من معدل تغطيته بالمدينة تشمل المجال السكني الأول بعدد يقدر بـ 14 مخبزة اي بمتوسط مساحة تغطية المخبزة الواحدة يقدر بـ 4.29 هكتار وأكبر متوسط بالمدينة، وكذا المجالين السكنيين الثاني والثالث اللذان تقدر بها عدد المخابز بـ 9 و 8 مخابز على التوالي ليقدر متوسط تغطية المخبزة بهما على التوالي بـ 15.78 هكتار للمخبزة و 3.18 هكتار للمخبزة.

الفئة الثانية: متوسط مساحة تغطية المحل التجاري بالمجال السكني أكبر من معدل تغطيته بالمدينة تضم باقي المجالات السكنية ما عدا المجال السكني الثامن الذي خصصت له فئة لوحده بسبب انعدام المخابز به وتتمثل المجال السكني الرابع والخامس والسادس والسابع والذي تقدر بها عدد المخابز 6 مخابز بالنسبة للمجال السكني الرابع و 5 مخابز للمجالات الاخرى حيث تقدر مساحة تغطية المخبزة الواحد لهذه المجالات السكنية بالترتيب بـ 81.33 هكتار للمخبزة، 73.28 هكتار للمخبزة، 67.80 هكتار للمخبزة، 6.28 هكتار للمخبزة.

الفئة الثالثة : انعدام المخازن (انعدام التغطية)

تضم المجال السكني الثامن الذي تتعدم به حاليا المحلات التجارية بمختلف انواعها.

خريطة 31: توزع وانتشار محلات المخازن عبر المجالات السكنية بمدينة تبسة



المصدر : انجاز الباحثة اعتمادا على تحقيق ميداني سنة 2017+ معطيات الاستبيان، 2019

أ. 5 مكتبات اللوازم المدرسية

يبلغ عددها الاجمالي 191 مكتبة لوازم مدرسية يتباين متوسط مساحة تغطيتها من مجال سكني لآخر كما تبينه الخريطة المرفقة التي نتج عنها الفئات الاتية:

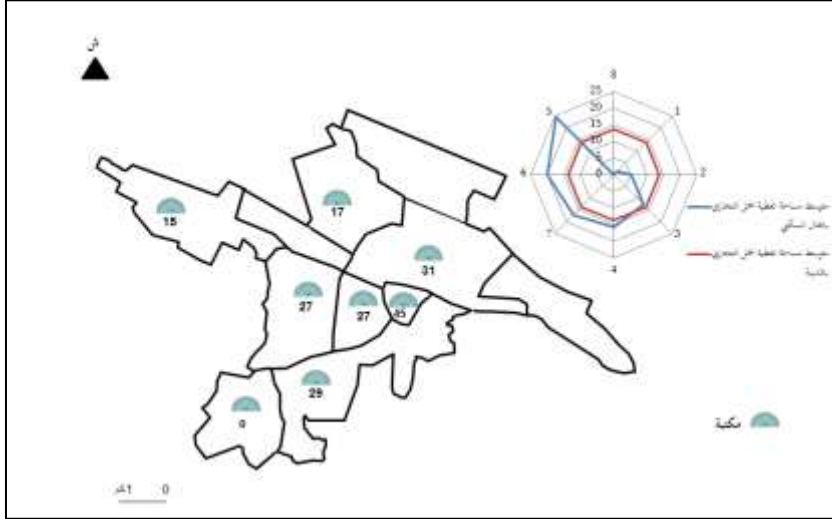
الفئة الأولى: متوسط مساحة تغطية المحل التجاري بالمجال السكني أقل من معدل تغطيته بالمدينة تضم المجال السكني الأول والثاني والثالث حيث يبلغ بها عدد مكتبات اللوازم المدرسية 45 مكتبة بالنسبة للمجال السكني الأول و 27 مكتبة لوازم مدرسية بالنسبة للمجالين السكنيين الآخرين متوسط تغطية المكتبة بها على الترتيب بـ 1.33 هكتار للمكتبة و 5.26 هكتار للمكتبة و 12.59 هكتار للمكتبة.

الفئة الثانية: متوسط مساحة تغطية المحل التجاري بالمجال السكني أكبر من معدل تغطيته بالمدينة تضم المجال السكني الرابع و الخامس والسادس والسابع حيث يبلغ بها عدد مكتبات اللوازم المدرسية على التوالي بـ 31 مكتبة، 15 مكتبة، 17 مكتبة، 29 مكتبة لتقدر مساحة تغطية الواحد منها بالترتيب 15.74 هكتار للمكتبة، 24.53 هكتار للمكتبة، 19.94 هكتار للمكتبة، 17.07 هكتار للمكتبة.

الفئة الثالثة: انعدام محلات مكتبات اللوازم المدرسية (انعدام التغطية)

تشمل المجال السكني الثامن الذي تنعدم به حاليا المحلات التجارية بمختلف انواعها .

خريطة 32: توزيع وانتشار مكتبات اللوازم المدرسية عبر المجالات السكنية بمدينة تبسة



المصدر: انجاز الباحثة اعتمادا على تحقيق ميداني سنة 2017+ معطيات الاستبيان، 2019

أ.6 الصيدليات

تقدر بـ 54 صيدلية يتباين متوسط مساحة تغطيتها بين مختلف المجالات السكنية والخريطة الموالية تبين ذلك حيث نتج عنها الفئات الآتية:

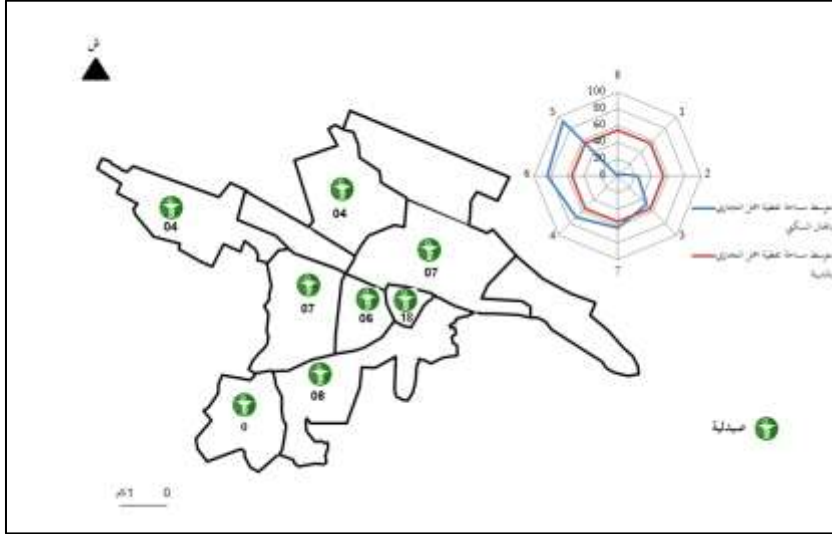
الفئة الأولى: متوسط مساحة تغطية الصيدليات بالمجال السكني أقل من معدل تغطيته بالمدينة تخص هذه الفئة المجال السكني الأول بعدد يقدر بـ 19 صيدلية ومتوسط تغطية الصيدلية بـ 3.33 هكتار كما تضم المجال السكني الثاني بعدد يبلغ 06 صيدليات ومتوسط تغطية الصيدلية بـ 23.67 هكتار وكذا المجال السكني الثالث الذي توجد به 07 صيدليات اي بمتوسط تغطية الصيدلية الواحدة المقدر بـ 48.57 هكتار.

الفئة الثانية: متوسط مساحة تغطية الصيدليات بالمجال السكني أكبر من معدل تغطيته بالمدينة تشمل المجال السكني الرابع الذي تقدر به عدد الصيدليات بـ 7 صيدليات اي بمتوسط مساحة تغطية للصيدلية يقدر بـ 69.71 هكتار وكذا المجالين السكنيين الخامس والسادس اللذان تقدر بكل منهما عدد الصيدليات بـ 4 صيدليات حيث يبلغ متوسط مساحة تغطية الصيدلية بهما على الترتيب

بـ92 هكتار و84.75 هكتار إضافة إلى المجال السكني السابع الذي يبلغ به عدد الصيدليات 08 صيدليات، لتقدر مساحة تغطية الصيدلية به بـ 61.88 هكتار للصيدلية

الفئة الثالثة: انعدام محلات الصيدليات (انعدام التغطية)
تشمل المجال السكني الثامن الذي تنعدم به حاليا الصيدليات.

خريطة 33: توزيع وانتشار الصيدليات عبر المجالات السكنية بمدينة تبسة



المصدر: انجاز الباحثة اعتمادا على تحقيق ميداني سنة 2017+ معطيات الاستبيان، 2019

ب. المسافة بين مقر السكن و محلات التجارة الجوارية

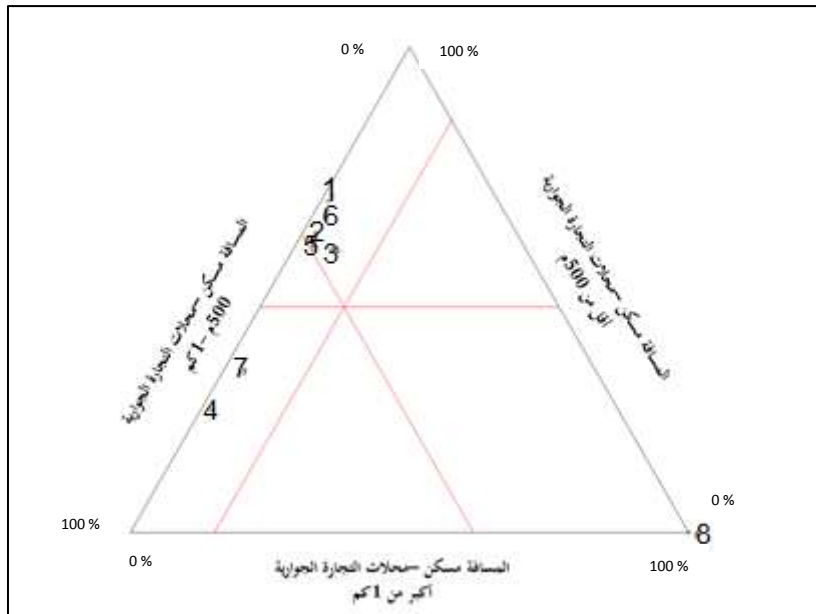
نتج عن معالجة الاستبيان الموزع بالتجانس عبر مختلف المجالات السكنية بالمدينة الحصول على الشكل البياني الموالي المبين فيه المتوسطات الحسابية للمجالات المسافية المحدد مسبقا والفئة التي ينتمي إليها كل مجال سكني حيث تم الاعتماد على متوسط النتائج المتحصل عليها بالنسبة للأنشطة الجوارية الستة المختارة بالدراسة حيث بلغ المتوسط الحسابي للأفراد الذين يقطعون أقل من 500م للوصول من مقرات سكناتهم إلى أقرب محل تجارة جوارية بـ 46.40 % أما بالنسبة للذين يقطعون مسافة تتراوح بين 500م-1كم بـ 38.55% بينما تقدر بالنسبة للذين يقطعون مسافة أكبر من 1كم بـ 15.05% وهذا ما يظهر سيطرة المسافات المستجيبة وقليلة الاستجابة للبعد الجوارى عبر مختلف المجالات السكنية بالمدينة مما يؤثر على استدامتها وتباین هذه النسب من مجال سكني لآخر وفق الفئات المبينة بالشكل البياني الموالي:

● مجالات سكنية تسيطر فيها المسافة غير المستجيبة للبعد الجوي (أكبر من 1كم) تشمل المجال السكني الثامن الذي تتعدم فيه محلات التجارة الجوية رغم توزيع الـ 1000 وحدة سكنية التي تم الانتهاء من انجازها والتي لم تأخذ بعين الاعتبار في برمجتها الاحتياجات الخاصة بها.

● مجالات سكنية تسيطر فيها المسافة قليلة الاستجابة للبعد الجوي (500م - 1كم) تضم هذه الفئة المجال السكني الرابع والسابع اللذان تقدر بهما نسبة الافراد الذين يتنقلون مسافة تتراوح بين 500م و1كم بـ 73.29% و63.92% على التوالي وهذا ما يؤثر على استدامتها من الناحية العمرانية فيما يتعلق بالبعد الجوي بالنسبة لمواقف حافلات النقل الحضري.

● مجالات سكنية تسيطر فيها المسافات المستجيبة (اقل من 500م) للبعد الجوي. تحوي هذه الفئة باقي المجالات السكنية المتمثلة في المجال السكني الاول والثاني والثالث والخامس والسادس التي يزيد بها نسبة الافراد الذين يبعد اقرب فرع بلدي عن مقر سكنهم اقل من 500م عن متوسط المدينة إذ تقدر بها هذه النسب على الترتيب بـ 68.35%، 60.21%، 58.20%، 59.91%، 66.26% .

شكل 20: المسافة المسيطرة مسكن -محلات التجارة الجوية عبر المجالات السكنية بمدينة تبسة



المصدر: انجاز الباحثة اعتمادا على معطيات الاستبيان، 2019،

2. البعد الاجتماعي

انطلاقاً من مبدأ الارتقاء باحتياجات مستعملي المجال السكني هو الغاية من اي تنمية لذا فالبعد الاجتماعي والاقتصادي متلازمين مع البعد العمراني ولهذا فإن دراسة مؤشرات البعد الاجتماعي مهمة في تقييم استدامة المجالات السكنية، حيث سيتم بمجال الدراسة المتمثل في المجالات السكنية الثمانية بمدينة تبسة الى التطرق الى المؤشرات التالية:

1.2 حجم وكثافة السكان

تعتبر الكثافة السكانية إحدى العناصر الدالة على استدامة المجالات السكنية، فتجانس انتشارها وتوزيعها بطريقة مثلى بين هذه المجالات يؤثر حتماً بطريقة ايجابية على مختلف النواحي الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، حيث سيتم قياس استدامة التخطيط الحضري للمجالات السكنية بمدينة تبسة وفقاً لهذين المؤشرين.

1.1.2 الحجم السكاني

تتباين احجام السكان بالمجالات السكنية بمدينة تبسة بوضوح بسبب اختلاف العوامل المساهمة في التوطن والجذب والاستقطاب كتوفر التجهيزات والخدمات الضرورية التي من شأنها خلق مناصب شغل، وكذا نمط السكنات السائد وظروف الانتاج المجالي سواء الايجابية كبناء برامج سكنية مخططة، او السلبية كالسكن الفوضوي والعشوائي الذي يسهل على البعض الحصول على سكن دون مراعاة لأدنى شروط الاستدامة .

حيث تظهر النسب الاعلى في المجالي السكني السابع بنسبة 35.26 % من اجمالي عدد سكان مدينة تبسة بحجم سكاني يقدر بـ 71878 نسمة، وكذا المجال السكني الرابع بنسبة 32.51 % ما يعادل 66276 نسمة، يليه المجال السكني الثاني بنسبة 8,72 % فالمجال السكني الخامس بنسبة 7,48 % ثم المجال السكني السادس بنسبة 5,67 % وإضافة الى المجال السكني الثالث بنسبة 5,65% وكذا المجال السكني الثامن والاول بنسب تقدر بـ 2,94% و1,75% على التوالي. غير ان هذا المؤشر لوحده لا يمكن الاعتماد عليه مباشرة في قياس استدامة المجالات السكنية وفقاً للغرض المطلوب بسبب تباين مساحات هذه المجالات السكنية لذا وجب التطرق فيما يلي لدراسة الكثافة السكانية التي تعبر عن العلاقة بين حجم السكان ومساحة المجال.

2.1.2 الكثافة السكانية

تلعب الكثافة السكانية دورا مهما في تحقيق مختلف جوانب الاستدامة بالمجالات السكنية حيث يعتبر عامل يساهم في استخلاص اغلب المؤشرات الأخرى، كونه يتأثر بعدة عوامل كنمط السكنات، مساحتها المتوسطة، كثافتها، طبيعة النسيج العمراني السائد... لذا فعدم اتزان قيمته في المجال السكني الواحد او عدم تجانسها بين مختلف المجالات السكنية يؤدي حتما الى عدة مشاكل عمرانية كعدم توفر الانشطة والخدمات المرتبطة بالحياة اليومية للمواطن او ارتفاع تكلفتها أو زيادة مجال خدمتها مما يزيد من مسافات الوصول اليها، وبالتالي قد يؤدي لاستعمال وسائل نقل غير صديقة للبيئة وغيرها.

فدراسة هذا المؤشر بمدينة تبسة يتبين من خلال قراءة الخريطة الموالية التي مكنت من تصنيف هذه المجالات ضمن خمس فئات كما يلي:

الفئة الاولى (كثافة سكانية عالية جدا): من 149 الى 179 نسمة/الهكتار

يضم المجال السكني الثامن الذي قدرت فيه الكثافة السكانية بـ178.99 ن/هـ، ما يعادل 47790 ساكن وهي عالية جدا مقارنة بباقي القطاعات الأخرى، حيث تم الاعتماد في حساب هذه الكثافة على محتوى مخطط شغل الاراضي رقم 28، بدل المجال المسكون فعلا والمقدر بـ1000 سكن لان النتائج المتحصل عليها من خلال هذا المعطى لا تكون مجدية في هذه الدراسة خاصة وان مخطط شغل الاراضي هذا استقطب حصة كبيرة من السكنات الجماعية للولاية ككل مما يؤهله للتشبع في المدى القريب علما أن الارتفاعات به تصل الى اكثر من 13 طابق.

الفئة الثانية (كثافة سكانية عالية): من 96 الى 149 نسمة/الهكتار

تشمل كل من المجال السكني السابع، الرابع بكثافة سكانية تقدر بـ145,21 ن/هـ، 135,81 ن/هـ حيث يرجع هذا بالنسبة للمجالين السكنيين السابع والرابع الى طبيعة النسيج العمراني السائد والذي اكدت دراسة ظروف التخطيط الحضري والانتاج المجالي الى ان نشأة اغلب الانسجة الحضرية المشكلة لهما عبارة عن سكنات عشوائية وفوضوية كحي الجرف، الزاوية، الزيتون، دشرة اولاد عون الله، الميزاب وغيرها في القطاع الحضري السابع، وحي ذراع المام، واد الناقص، المحطة، تاغدة وغيرها في القطاع الحضري الرابع حيث أهم ما يميز هذه المجالات هو زيادة المساحة المبنية على حساب المساحة غير المبنية .

وكذا المجال السكني الثاني الذي يتميز هو ايضا بالكثافة السكانية المتوسطة فقدرت به الكثافة السكانية 125.24 ن/ه بسبب سيطرت عدد السكنات الجماعية به بنسبة تقدر بـ 81.41%.

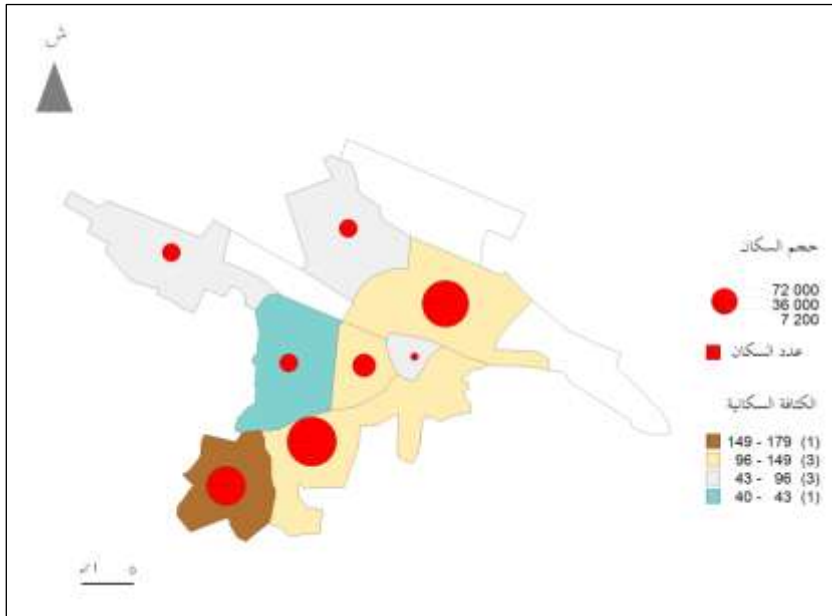
الفئة الثالثة (كثافة سكانية متوسطة): من 43 الى 96 نسمة/الهكتار

تضم كل من المجال السكني الأول الذي تغلب فيه السكنات الفردية بكثافة سكانية تقدر بـ 9.50 ن/ه وكذا المجال السكني الخامس الذي تسيطر فيه نسبة السكنات الجماعية بكثافة سكانية تقدر بـ 50.79 ن/ه وهذا بسبب زيادة مساحته مقارنة بعدد سكانه كونه يضم الجامعة المركزية وكذا الملحق الجامعي والديوان الوطني للحبوب وغيرها، ضافة الى المجال السكني السادس بكثافة سكانية تقدر بـ 48.88 ن/ه وهذا بسبب توازن نسبة السكنات الفردية والجماعية به.

الفئة الرابعة (كثافة سكانية منخفضة): من 40 الى 43 نسمة/الهكتار

يتمثل في المجال السكني الثالث الذي تبلغ الكثافة السكانية به 40.55 ن/ه حيث تغلب في هذا المجال السكنات الفردية بنسبة تقدر بـ 80.73 % ويسود هذا القطاع عدة تجهيزات كوحدة التدخل للحماية المدنية....

خريطة 34: حجم وكثافة السكان عبر المجالات السكنية بمدينة تبسة



المصدر: انجاز الباحثة اعتمادا على تحقيق ميداني سنة 2017+ معطيات الاستبيان، 2019

2.2 معدل شغل القسم

ان دراسة معدل شغل القسم الذي يعبر عن العلاقة بين عدد التلاميذ وعدد الاقسام، جد مهمة في تقييم استدامة المجالات السكنية فعدم اتزانها بين المجال السكنية سيؤثر حتما على استدامة المدينة ككل.

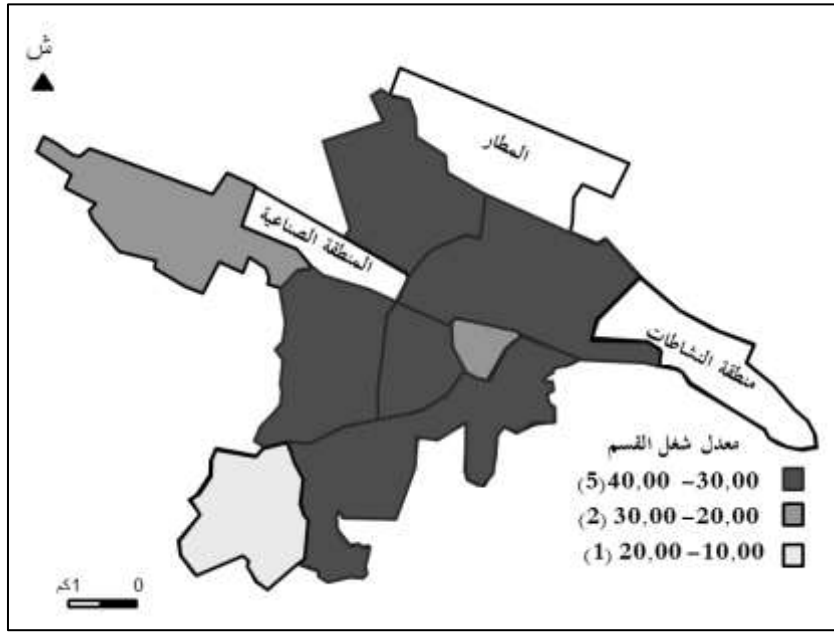
فدراسة هذا المؤشر بالمجالات السكنية بمدينة تبسة بين وجود عدة تباينات تتضح من خلال الفئات الناتجة في الخريطة الموالية المتعلقة بعدد السكنات ومعدل شغل المسكن عبر المجالات السكنية بمدينة تبسة وهي كالتالي:

الفئة الاولى: معدل شغل القسم يتراوح بين 10 تلميذ/القسم و 20 تلميذ/القسم يشمل المجال السكني الثامن الذي يبلغ فيه متوسط عدد التلاميذ بالقسم 17 تلميذا وهي قيمة منخفضة مقارنة بباقي المجالات السكنية الاخرى، حيث يعتبر هذا المؤشر من بين المؤشرات المؤثرة على استدامة هذا المجال السكني.

الفئة الثانية: معدل شغل المسكن يتراوح بين 20 تلميذ/القسم و 30 تلميذ/القسم تضم هذه الفئة المجال السكني الاول بمعدل شغل قسم يقدر بـ28 تلميذ/القسم والمجال السكني الخامس بمعدل شغل قسم يقدر تلميذ/القسم

الفئة الثالثة: معدل شغل المسكن يتراوح بين 30 تلاميذ/القسم و 40 تلميذ/القسم تحتوي هذه الفئة على كل من المجال السكني الثاني بمعدل شغل قسم يقدر بـ30 تلميذ/القسم، والمجال السكني الثالث بمعدل شغل قسم يقدر بـ34 تلميذ/القسم والمجال السكني الرابع بمعدل شغل قسم يقدر بـ32 تلميذ/القسم والمجال السكني السادس بمعدل شغل قسم يقدر بـ36 تلميذ/القسم والمجال السكني السابع بمعدل شغل قسم يقدر بـ33 تلميذ/القسم.

خريطة 35: معدل شغل القسم عبر المجالات السكنية بمدينة تبسة



المصدر: انجاز الباحثة اعتمادا على معطيات الاستبيان، 2019

3.2 نسبة السكنات التي تأوي أكثر من أسرة

من اهم نواتج ازمة السكن عدم قدرة بعض افراد الاسرة المتزوجين على الحصول على سكن مستقل ما يجعل اغلبهم يلجأ للسكن مع العائلة الكبيرة وهذا ما يزيد من عدد الاسر المستخدمة للسكن الواحد ما يؤثر في اغلب الاحيان على العلاقات الاجتماعية بين الافراد لذا يعتبر مؤشر نسبة السكنات التي تأوي أكثر من أسرة واحدة من بين أهم المؤشرات الاجتماعية المساهمة في تقييم الاستدامة الاجتماعية للمجالات السكنية، حيث تم من خلال الاستبيان الموزع عبر بالتجانس بين مختلف المجالات السكنية بمدينة تبسة من الحصول على الخريطة المولية والتي تترجم المعطيات المتحصل عليها ضمن ثلاث فئات تتمثل في:

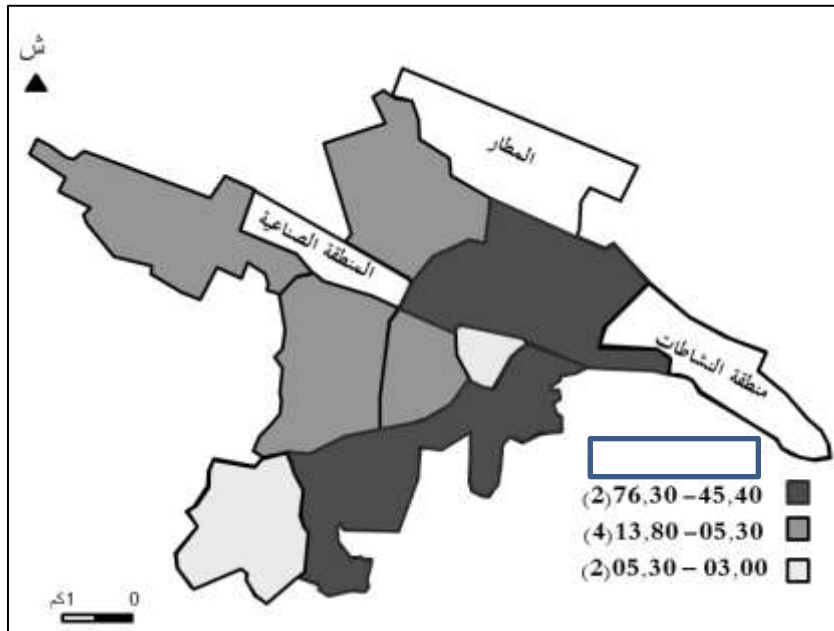
الفئة الاولى: نسبة السكنات التي تأوي أكثر من أسرة تتراوح بين 3 و 5.3 %

تضم هذه الفئة كل من المجالين السكنيين الاول والثامن اللذان تبلغ فيهما نسبة السكنات التي تأوي أكثر من أسرة واحدة بـ 5.06 و 4.18% وهي النسب الاقل بالنسبة لبقية المجالات السكنية ويعود ذلك الى ارتفاع المستوى المعيشي لأغلب سكان المجال السكني الاول وحدثة توزيع السكنات بالمجال السكني الثامن.

الفئة الثانية: نسبة السكنات التي تأوي أكثر من أسرة تتراوح بين 5.3 و 13.8 % تشمل هذه الفئة المجال السكني الثاني والثالث والخامس والسادس بنسبة السكنات التي تأوي أكثر من أسرة واحدة تقدر على التوالي بـ 11,89 %، 10,33 %، 10,02 %، 10,94 % وهي نسبة متوسطة مقارنة بباقي المجالات السكنية إلا أن هذه النسب تحدث اختلافات اجتماعية داخل الأسر بالمجالات السكنية في غالب الأحيان حيث تصل عواقبها أحيانا إلى ظاهرة الطلاق وغيرها .

الفئة الثالثة: نسبة السكنات التي تأوي أكثر من أسرة تتراوح بين 13.8 و 28.0 % يحوي المجالات السكنية الأكثر نسبة من حيث السكنات التي تأوي أكثر من أسرة واحدة وتتمثل في المجالين السكنيين الأكثر عشوائية من الناحية العمرانية والمتمثل في المجال السكني الرابع والثامن اللذان تبلغ فيهما هذه النسبة على التوالي بـ 24.97 % و 27.98 %، إذ يشهد يعتبر هذين المجالين الأكثر من حيث الاختلالات والمشاكل الاجتماعية بين الأسر تصل إلى انقطاع العلاقات الاجتماعية بين أفراد الأسرة الواحد والطلاق الذي تشهده الأسر خاصة بالنسبة للأزواج حديثي الزواج بسبب عدم وجود مسكن مستقل إضافة إلى الظواهر الاجتماعية المصاحبة خاصة البطالة.

خريطة 36: نسبة السكنات التي تأوي أكثر من أسرة عبر المجالات السكنية بمدينة تبسة



المصدر: انجاز الباحثة اعتمادا على معطيات الاستبيان، 2019

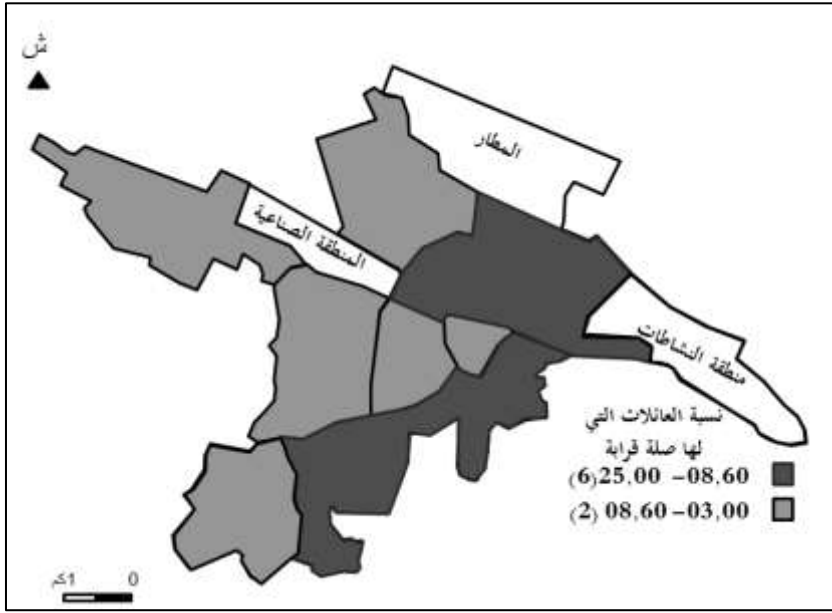
4.2 نسبة العائلات اللذين لهم صلة قرابة بالمجال السكني

من اهم الفوارق الاجتماعية بين الريف والمدينة ان درجة القرابة بالريف اكثر منها بالمدينة، فالعلاقات التي تكون حميدة في الريف قد تكون العكس فالمدينة، اذ ينتج عن ممارسات العائلات التي لها صلة قرابة في مجال سكني معين بالمدينة نوعا من عدم الانفتاح والاندماج مع سكان المجالات السكنية الاخرى واحيانا ظهور بعض التكتلات بين العائلات التي تنتمي لنفس القبيلة او العرش في نفس المجال السكني خاصة بالأحياء ذات النشأة العشوائية، لذا سيتم الاعتماد على هذا المعيار لتقييم استدامة المجالات السكنية بمدينة تبسة من خلال معالجة نتائج الاستبيان الموزع بالتجانس بين مختلف هذه المجالات والتي نتج عنها الفئات المبينة بالخريطة الموالية وهي كالآتي:

الفئة الاولى: نسبة العائلات التي لها عدة اقارب بنفس المجال السكني بين 3 و 8.6 % تشمل هذه الفئة المجال السكني الأول والثاني والثالث والخامس والسادس والثامن التي تبلغ فيها عدد العائلات التي لها عدة أقارب بنفس المجال السكني على الترتيب ب 3.8 %، 3.88 %، 4.02 %، 5.01 %، 4.86 %، 3.03 % وهي نسب صغيرة مقارنة بالمجالين السكنيين الاخرين واللذان ينتميان الى الفئة التالية.

الفئة الثانية: نسبة العائلات التي لها عدة اقارب بنفس المجال السكني بين 8.6 و 25 % ينتمي لهذه الفئة المجالين السكنيين الرابع والسابع اللذان يبلغ فيهما على التوالي نسبة العائلات التي لها عدة أقارب بنفس المجال السكني 19.04 % و 25 % وهي نسب معتبرة مقارنة بباقي المجالات السكنية الاخرى ويعود هذا للهجرة من الارياف نحو المدينة خاصة اثناء العشرية السوداء من جهة او لأسباب اخرى سهلت على البعض الاستيلاء على الاراضي التابعة لأملاك الدولة والبلدية كعدم التفعيل الجدي لأجهزة الرقابة الخاصة بميدان التعمير والبناء وهذا ما يؤثر حتما على الاستدامة الاجتماعية لهذه المجالات على غرار جوانب الاستدامة الاخرى.

خريطة 37: نسبة العائلات التي لها صلة قرابة عبر المجالات السكنية بمدينة تبسة



المصدر: انجاز الباحثة اعتمادا على معطيات الاستبيان، 2019

5.2 علاقات الجيرة بالمجال السكني

تتباين علاقات الجيرة من خلال ما تفرزه انعكاسات درجة تشابك مختلف المتغيرات المصاحبة للتطور المجالي للمدينة بصفة عامة والمجالات السكنية بصفة خاصة على العلاقات الاجتماعية للجيران، لذا تم الاعتماد على هذا المؤشر لتقييم الاستدامة الاجتماعية للمجالات السكنية بمدينة تبسة حيث بعد معالجة مخرجات الاستبيان الموزع بالتجانس عبر مختلف المجالات السكنية الثمانية بمدينة تبسة تم الخروج بالخريطة الموالية والتي ينتج من خلالها الفئات التالية:

الفئة الأولى: مقبولة علاقات الجيرة تتراوح بين 25 و 35.1 %

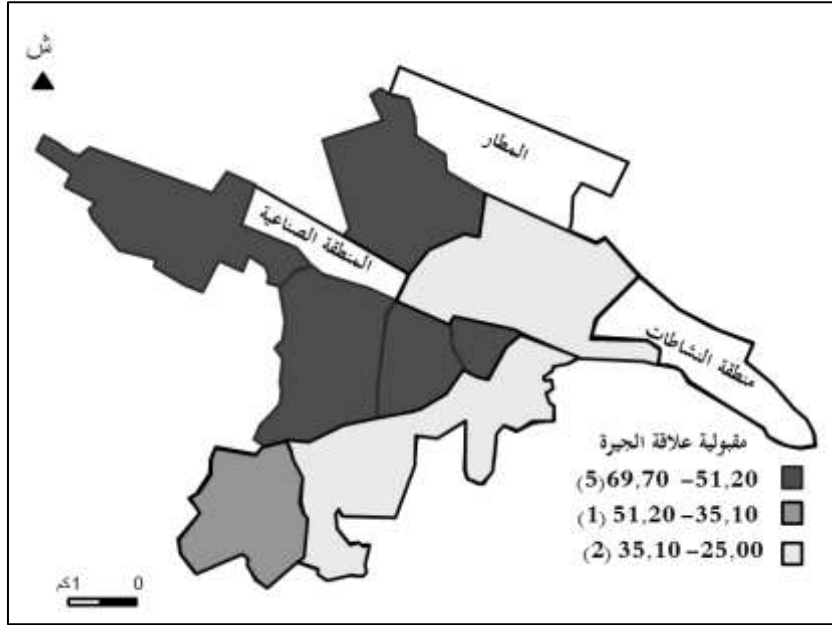
تحتوي هذه الفئة المجالين السكنيين الرابع والسابع والتي تتراوح فيها نسبة مقبولة الجيرة بالترتيب 29.99 % و 25 % وهي الانسب مقارنة بباقي المجالات السكنية ويمكن ارجاع هذا بالنسبة للمجالين السكنيين الرابع والسابع الى سيطرة الفضاءات السكنية العشوائية كحي الميزاب، تاغدة، الجرف....

الفئة الثانية: مقبولة علاقات الجيرة تتراوح بين 35.1 و 51.2 %

تشمل هذه الفئة المجال السكني الثامن الذي تتراوح به نسبة مقبولة علاقات الجيرة ب 50 % وهي نسبة متوسطة بسبب حداثة توزيع البرنامج السكني الوحيد المنتهي بالمجال السكني والمتمثل في 1000 وحدة سكنية ذات طابع اجتماعي.

الفئة الثالثة: مقبولة علاقات الجيرة تتراوح بين 51.2 و 69.7 %
تحتوي هذه الفئة بقية المجالات السكنية الاخرى المتمثلة في المجال السكني الاول، الثاني، الثالث، الخامس والسادس والتي تمثل فيها مقبولة علاقات الجيرة على التوالي بـ 69,62%، 59,95%، 56,35%، 64,92%، 59,88% وهي احسن النسب مقارنة بباقي المجالات السكنية الاخرى .

خريطة 38: نسبة مقبولة علاقات الجيرة عبر المجالات السكنية بمدينة تبسة



المصدر: انجاز الباحثة اعتمادا على معطيات الاستبيان، 2019

6.2 مقبولة الاندماج الاجتماعي بين سكان المجال السكني

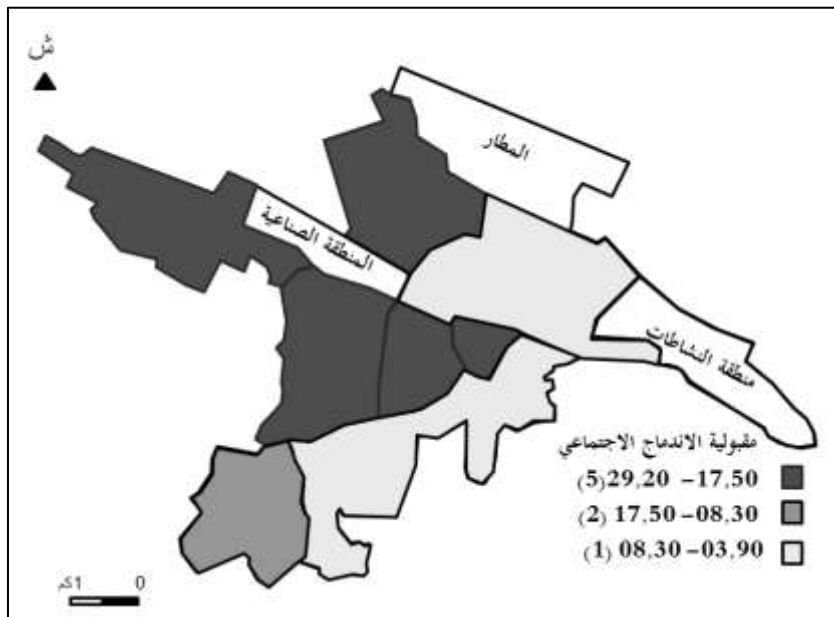
يهدف الاندماج الاجتماعي بالمجالات السكنية الى جعل الافراد فاعلين ومشاركين في تطوير اطارهم المعيشي وهو ببساطة قدرة انصهار الفرد في مجتمعه من خلال توافقه مع مجتمعه في القيم، العادات، التقاليد، النمط المعيشي... ولا يمكن ان يكون ذلك الا من خلال الاختلاط الاجتماعي بين مختلف طبقات لذا لزم الاخذ بعين الاعتبار هذا البعد لتقييم الاستدامة الاجتماعية للمجالات السكنية بمدينة تبسة حيث نتج عن معالجة الاستبيان الموزع بالتجانس عبر مختلف المجالات السكنية الخريطة الاتية والتي تترجم ذلك وفق ثلاث فئات كالتالي:

الفئة الاولى: نسبة الاندماج الاجتماعي بين الافراد تتراوح بين 3.9 و 8.3 % يشمل المجال السكني الثامن الذي تقدر به نسبة الاندماج الاجتماعي بين الافراد بـ 3.97% ويرجع هذا الى حداثة استغلال السكان للسكنات الموزعة حديثا (1000 وحدة سكنية اجتماعية جماعية) وترجع اقامتهم السابقة الى مختلف المجالات السكنية الاخرى.

الفئة الثانية: نسبة الاندماج الاجتماعي بين الافراد تتراوح بين 8.3 و 17.5% ينتمي الى هذه الفئة كل من المجال السكني الرابع والسابع اللذان يبلغ بهما نسبة الاندماج الاجتماعي بين الافراد على الترتيب 10.03%، 8.52% وهي المجالات الاكثر عشوائية من بين باقي المجالات السكنية الاخرى وهذا ما يؤثر على الاندماج الاجتماعي بين الافراد بسبب صعوبة الوصول لاهدافه المرجوة كتطوير الاطار المعيشي وغيرها.

الفئة الثالثة: نسبة الاندماج الاجتماعي بين الافراد تتراوح بين 17.5 و 29.2% تضم هذه الفئة بقية المجالات السكنية الاخرى المتمثلة في المجال السكني الاول والثاني والثالث والخامس والسادس التي قدر بها على التوالي نسبة الاندماج الاجتماعي بين الافراد بـ 29.11%، 25.06%، 24.15%، 20.92%، 20.06% وهي المجالات السكنية الاكبر من حيث نسبة الاندماج الاجتماعي بين الافراد من بقية المجالات السكنية الاخرى الا أن أعلى نسبة اندماج هذه لاتتعدى 30% من حجم عينة الدراسة.

خريطة 39: نسبة الاندماج الاجتماعي بين الافراد عبر المجالات السكنية بمدينة تبسة



المصدر: انجاز الباحثة اعتمادا على تحقيق ميداني سنة 2017+ معطيات الاستبيان، 2019

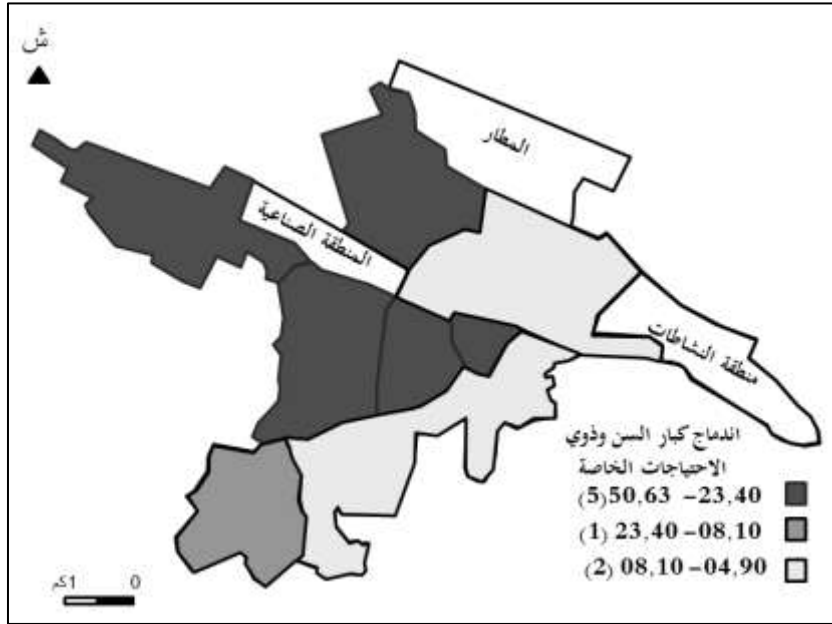
7.2 قدرة ذوي الاحتياجات الخاصة وكبار السن من الاندماج بالمجالات السكنية بمدينة تبسة
من الملاحظ وجود اختلال في نسبة الاندماج الاجتماعي بين الافراد بمختلف المجالات السكنية، ما دفع الى التركيز على قدرة ذوي الاحتياجات الخاصة وكبار السن اللذين يعتبرون الفئة الهشة بهذه المجالات من قدرة اندماجهم الاجتماعية من وجهة نظر سكان الحي وبالتالي اعتماد هذا المؤشر في تقييم الاستدامة الاجتماعية للمجالات السكنية حيث نتج عن معالجة الاستبيان الموزع بالتجانس عبر سكان المجالات السكنية من الحصول على النتائج المبينة في الخرائط التالية:

الفئة الاولى: نسبة الاندماج الاجتماعي لكبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة تتراوح بين 4.9 و 8.1 % تشمل المجالين السكنيين السابع والرابع وهي المجالات الاقل نسبة من حيث الاندماج الاجتماعي لكبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة بنسب تقدر على الترتيب بـ 6.96 % و 4.97 % ومن بين العوامل المساهمة في ذلك الغياب شبه التام للفضاءات والتجهيزات الموجهة لهذه الفئات من السكان

الفئة الثانية: نسبة الاندماج الاجتماعي لكبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة تتراوح بين 8.1 و 23.4 % تضم المجال السكني الثامن فرغم حداثة توزيع البرنامج السكني الوحيد الموزع به والمتمثل في الـ 1000 وحدة سكنية الا ان نسبة الاندماج الاجتماعي لكبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة به تقدر بـ 10.04 % وهذا يرجع لعدم توفر مختلف الشروط التي تجعل هاته الشرائح الاجتماعية تحس بقدرتها على التأقلم الاجتماعي مع باقي الشرائح الاجتماعية الاخرى من شباب وغيرها.

الفئة الثالثة: نسبة الاندماج الاجتماعي لكبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة تتراوح بين 23.4 و 50.63 % تحوي هذه الفئة خمس مجالات سكنية من اصل ثمانية حيث لم تتعدى نسبة الاندماج الاجتماعي لكبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة بها الـ 50% ماعدا المجال السكني الأول والذي قدر به بـ 50.63 %، اما المجال السكني الثاني والثالث والخامس والسادس فتبلغ بها هذه النسبة على التوالي بـ 29,97 %، 27,86 %، 28,98 %، 27,96 % . فعدم تعدي كل هذه النسب 50.63 % يدل على وجود صعوبة في الاندماج الاجتماعي لهاتين الشريحتين الاجتماعيتين ما يؤثر على الاستدامة الاجتماعية للمجالات السكنية بالمدينة.

خريطة 40: نسبة الاندماج الاجتماعي لكبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة عبر المجالات السكنية بمدينة تبسة



المصدر: انجاز الباحثة اعتمادا على معطيات الاستبيان، 2019

8.2 نسبة افراد الاسرة المنقطعين عن الدراسة في سن التمدرس

تعكس نسبة الافراد المنقطعين عن الدراسة في سن التمدرس للذين لم يتم ادماجهم في مراكز التكوين المهني والتمهين من اجل اكتسابهم تكوينا حرفيا او غيرها يمكنهم من الاندماج في عالم الشغل من التأثير على الاستدامة الاجتماعية للمجالات السكنية، لذا تم الاعتماد على هذا المؤشر لتقييم استدامتها بمدينة تبسة حيث افرزت معالجة الاستبيان الموزع عبر هذه المجالات السكنية بالتجانس من الحصول على الفئات المئوية والتي تترجمها الخريطة المئوية:

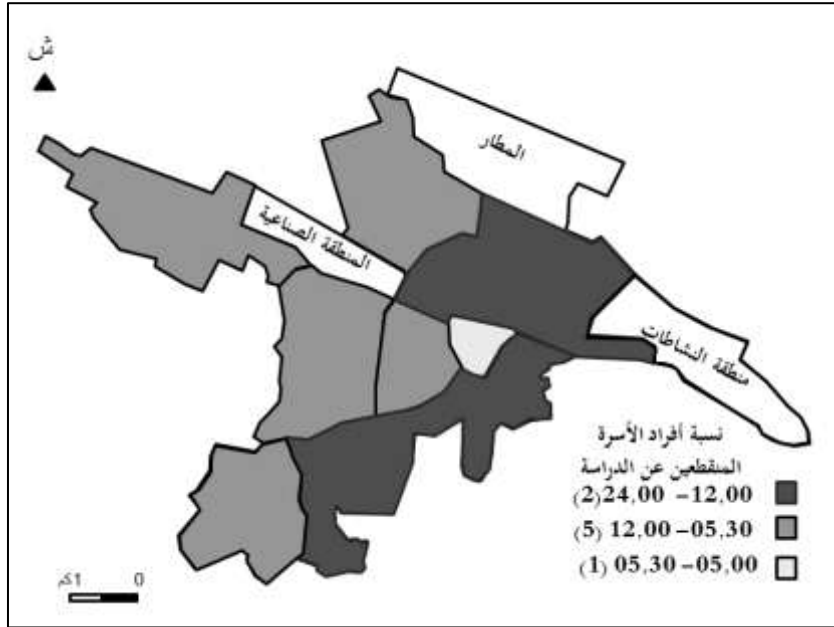
الفئة الاولى: نسبة افراد الاسرة المنقطعين عن الدراسة في سن التمدرس تتراوح بين 5 و 5.3% ينتمي لهذه الفئة المجال السكني الاول الذي يعتبر اقل مجال سكني بمدينة تبسة من حيث نسبة افراد الاسرة المنقطعين عن الدراسة في سن التمدرس والمقدرة بـ 5.05% وهي نسبة مقبولة مقارنة بالمجالات السكنية الأخرى.

الفئة الثانية: نسبة افراد الاسرة المنقطعين عن الدراسة في سن التمدرس تتراوح بين 5.3 و 12% تضم خمس مجالات سكنية تتمثل في المجال السكني الثاني والثالث والخامس والسادس والثامن والتي يمثل فيها نسبة افراد الاسرة المنقطعين عن الدراسة في سن التمدرس على التوالي بـ 7,98%،

10,03%، 9,02%، 8,99%، 10% وهي نسب تؤثر على استدامة المجالات السكنية بحكم مساهمة هذه النسب في انتشار ظاهرة البطالة لدى الفئة النشطة من سكان هذه المجالات السكنية.

الفئة الثالثة: نسبة افراد الاسرة المنقطعين عن الدراسة في سن التمدرس تتراوح بين 12 و24% تحوي هذه الفئة المجال السكني الرابع والسابع اللذان تمثل فيهما نسبة افراد الاسرة المنقطعين عن الدراسة في سن التمدرس اعلى النسب والمقدرة بـ 21.01% و24% وهذا ما يؤثر حتما على انتشار ظاهرة البطالة وتبعاتها ما يؤثر على الاستدامة الاجتماعية لهذين المجالين السكنيين .

خريطة 41: نسبة افراد الاسرة المنقطعين عن الدراسة في سن التمدرس عبر المجالات السكنية بمدينة تبسة



المصدر:انجاز الباحثة اعتمادا على معطيات الاستبيان،2019

9.2 جاهزية للمشاركة في الحملات التطوعية داخل الحي.

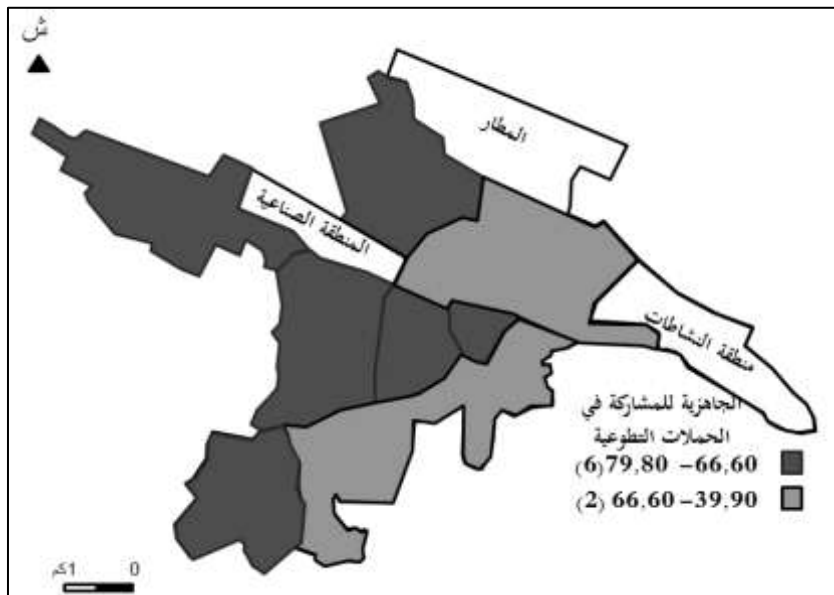
تترجم جاهزية افراد المجال السكني للمشاركة في الحملات التطوعية داخل الحي بالتفاعل الايجابي بين الجانب الاجتماعي والمجالي والذي بدوره يبين علاقة ارتباط الافراد بمجالهم وحبهم على ترقيته ما ينعكس عليهم ايجابا من مختلف النواحي لاسيما الاجتماعي منها، لذاتم الاعتماد على هذا المعيار لتقييم استدامة المجالات السكنية بمدينة تبسة حيث نتج عن معالجة الاستبيان الموزع بالتجانس عبر مختلف المجالات السكنية والمترجم بالخريطة الموالية للحصول على الفئات التالية:

الفئة الاولى: نسبة الافراد الجاهزين للمشاركة في الحملات التطوعية تتراوح بين 39.9 و 66.6% تحوي المجالين السكنيين الرابع والسابع وهما الاقل من حيث جاهزية مشاركة سكانهما في الحملات التطوعية داخل الحي بنسب تقدر على الترتيب ب 45.04 % و 39.99% من حجم عينة الدراسة وهي نسب تقل عن نصف حجم سكان المجال السكني.

الفئة الثانية: نسبة الافراد الجاهزين للمشاركة في الحملات التطوعية تتراوح بين 66.6 و 79.8% تضم بقية المجالات السكنية الاخرى المتمثلة في المجال السكني الاول، الثاني، الثالث، الخامس، السادس والثامن التي يقدر فيها الافراد الذين لهم جاهزية مشاركة في الحملات التطوعية داخل الحي ب 79,75%، 74,94%، 69,97%، 76,91%، 71,12%، 75% وهي نسب مقبولة نوعا ما.

خريطة 42: نسبة الافراد الجاهزين للمشاركة في الحملات التطوعية

بالمجالات السكنية بمدينة تبسة



المصدر: انجاز الباحثة اعتمادا على معطيات الاستبيان، 2019

10.2 الراحة والامان التي توفرها المسارات المؤدية الى المدارس الابتدائية.

ان المدرسة الابتدائية أحسن نموذج لدراسة البعد الاجتماعي الخاص بالخدمات والتجهيزات بالمجال السكني كونها التجهيز القاعدي الأكبر اهتماما من طرف سكان المجالات السكنية بسبب استخدامه اليومي من طرف فئة الاطفال الذين لا تتجاوز اعمارهم على الاكثر 12 سنة، لذا تم اختيار متغير الراحة والامان التي توفرها المسارات المؤدية اليها من اجل تقييم واستدامة المجالات السكنية بمدينة تبسة من خلال التوزيع المتجانس للاستبيان عبر هذه المجالات السكنية حيث أن النسبة الناتجة عن الاستبيان تتقارب مع الفارق بين نسبة التلاميذ المنتقلين على الاقدام ونسبة التلاميذ

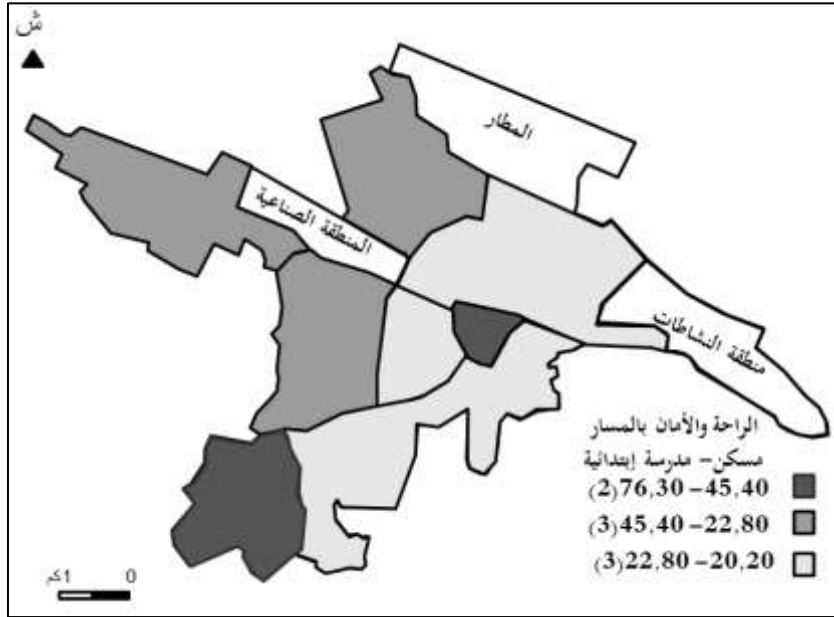
الذين يقطعون مسافة أقل من 500م حيث كلما ترتفع هذه النسبة في مجال سكني معين كلما يزيد عناء التلاميذ من اجل الوصول الى مقاعد الدراسة والذي ينتج عنه نقص الشروط الامنية بالمسارات المخصصة لذلك بسبب طول المسافة في ذلك حيث نتج عن ذلك الفئات التالية:

الفئة الاولى: نسبة الرضا على توفر الراحة والامان بالمسارات المؤدية للمدرسة تتراوح بين 20.2 و 22.8% تضم المجال السكني الثاني حيث تقدر به نسبة رضا التلاميذ بالراحة والامان في المسارات المؤدية الى المدارس بـ 20.67 % وهي النسبة قليلة مقارنة بباقي المجالات السكنية ويعود هذا الى قلة المدارس به بسبب عدم توفر الجيوب العقارية القادرة على استيعاب مدرسة ما يلزم التلاميذ التنقل الى المجالات السكنية المجاورة للدراسة خاصة المجال السكني الاول ما ينقص من رضا التلاميذ بالراحة والامان بالمسارات المؤدية الى المدارس وهذا ما يؤثر سلبا على استدامة هذا المجال من الناحية الاجتماعية، كما يندرج ضمن هذه الفئة كل من المجالين السكنيين الرابع والسابع اللذين تقدر بهما نسبة رضا التلاميذ بالراحة والامان في المسارات المؤدية الى المدارس على الترتيب بـ 20.88% و 20.24% ويعود قيمة هذه النسب الى التوسعات العشوائية التي يشهدها المجالين المصحوب بعدم التفعيل الفعلي للفرق المكلفة بمراقبة مخالفات التعمير والبناء وهذا ما يزيد من تأثير المجالين من الناحية الاجتماعية.

الفئة الثانية: نسبة الرضا على توفر الراحة والامان بالمسارات المؤدية للمدرسة تتراوح بين 22.8 و 45.4% ينتمي الى هذه الفئة ثلاث مجالات سكنية تتمثل في المجال السكني الثالث والخامس والسادس والتي تقدر بها نسبة رضا التلاميذ بالراحة والامان في المسارات المؤدية الى المدارس على التوالي بـ 42,72%، 26,36%، 42,86%. وهي نسب متوسطة الا انه رغم هذا فهذه النسب تؤثر على الاستدامة الاجتماعية للمجالات السكنية.

الفئة الثالثة: نسبة الرضا على توفر الراحة والامان بالمسارات المؤدية للمدرسة تتراوح بين 45.5 و 76.3% تحوي هذه الفئة المجالين السكنيين الاول والثامن اللذان تقدر بهما نسبة رضا التلاميذ بالراحة والامان في المسارات المؤدية الى المدارس على الترتيب بـ 73.42% و 76.26% وهي اعلى النسب مقارنة بالمجالات السكنية الاخرى.

خريطة 43: الراحة والامان التي توفرها المسارات المؤدية الى المدارس الابتدائية بالمجالات السكنية بمدينة تبسة



المصدر: انجاز الباحثة اعتمادا على معطيات الاستبيان، 2019

3. البعد الاقتصادي

ينبع البعد الاقتصادي من ان المجال السكني عبارة عن كيان اقتصادي متكامل باعتباره قاعدة للتنمية فأى سوء استغلال لبنيته الاقتصادية وانماط الاستهلاك به ونسبة الطاقة المتجددة المعتمدة فيه ونتاج وإدارة النقل والمواصلات الخاصة به وغيرها يؤدي حتما الى التأثير السلبي على فرص التنمية المستقبلية لذا سيتم الاعتماد على جملة من المؤشرات التي تمكن من تقييم استدامة المجالات السكنية بمدينة تبسة حيث سيتم التطرق الى:

1.3 نسبة العاطلين عن العمل عبر المجالات السكنية بمدينة تبسة

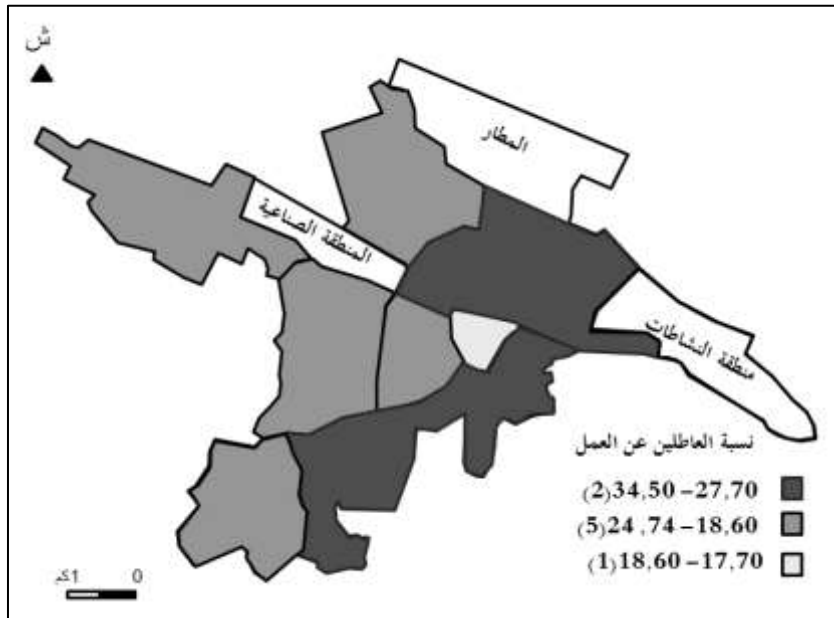
السكان العاطلين عن العمل هم البطالين المنتمين الى فئة السكان الداخليين في قوة العمل باستثناء القوة غير العاملة والمتمثلة في الطلبة والعاجزين عن العمل اي بمعنى اخر هم السكان البطالين الذين تتراوح اعمارهم بين 18 سنة و60 سنة وغير عاجزين عن العمل بسبب الدراسة او المرض وغيرها حيث نتج عن معالجة الاستبيان الموزع بالتجانس عبر المجالات السكنية من الحصول على النتائج المبينة بالخريطة الموالية والمترجمة بالفئات الاتية:

الفئة الاولى: نسبة العاطلين عن العمل تتراوح بين 17.7 و 18.6% تحوي هذه الفئة المجال السكني الاول الذي تتراوح به نسب العاطلين عن العمل بـ 17.72% وهي النسبة الاقل من بين المجالات السكنية الاخرى، وهذا ما يؤثر على الاستدامة الاقتصادية للمجالات السكنية.

الفئة الثانية: نسبة العاطلين عن العمل تتراوح بين 18.6 و 24.7% تضم هذه الفئة المجال السكني الثاني والثالث والخامس والسادس والثامن التي تتراوح بها نسبة العاطلين عن العمل بـ 20,93%، 23,53%، 21,35%، 22,19%، 23,54% على التوالي وهي نسب معتبرة نوعيا ما يؤثر على الاستدامة الاجتماعية لهذه المجالات السكنية.

الفئة الثالثة: نسبة العاطلين عن العمل تتراوح بين 24.7 و 34.5% ينتمي الى هذه الفئة المجالين السكنيين الرابع والسابع اللذان تبلغ بهما نسبة العاطلين عن العمل 33.98% و 34.45% وهي اعلى النسب من بين المجالات السكنية الاخرى ما يجعلها الأكثر تأثرا من ناحية الاستدامة الاجتماعية من بين المجالات السكنية الاخرى.

خريطة 44: العاطلون عن العمل عبر المجالات السكنية بمدينة تبسة



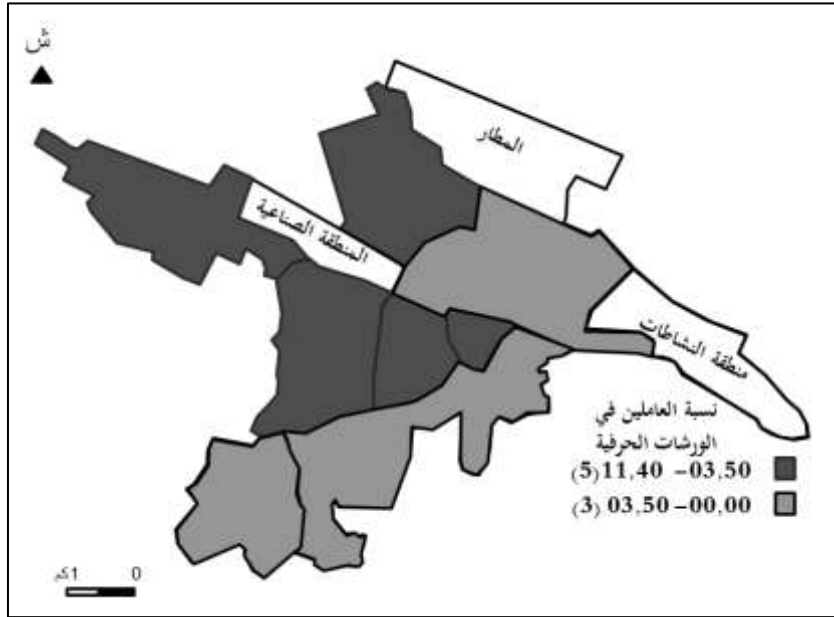
المصدر: انجاز الباحثة اعتمادا على معطيات الاستبيان، 2019

2.3 دور الورشات ذات الطابع الحرفي في امتصاص البطالة عبر المجالات السكنية بمدينة تبسة
تعتبر الورشات الحرفية من التجارات الخدمية المساعدة على تنمية الاقتصاد المحلي وامتصاص البطالة على مستوى المجالات السكنية خاصة وان انشاؤها لا يحتاج رأس مال كبير ولا اطرار ذات مستويات جامعية خاصة مع استحداث وزارة منتدبة لحاضنات الاعمال وهو بذلك قادر على ادماج العاطلين عن العمل دون التمييز بين الجنسين لذا سيتم الاعتماد على مؤشر نسبة الافراد العاملين في الورشات ذات الطابع الحرفي غير المضرة بالبيئة الواقعة بالمجالات السكنية محل اقامتهم في تقييم الاستدامة الاقتصادية للمجالات السكنية فبناء على الاستبيان الموزع بالتجانس عبر مختلف المجالات السكنية بمدينة تبسة تم التمكن من الحصول على الخريطة الموائية والتي ينتج عنها الفئات التالية:

الفئة الاولى: نسبة العاملين في الورشات ذات الطابع الحرفي غير المضرة بالبيئة تتراوح بين 0 و 3.5% يمكن تقسيم هذه الفئة الى فئتين فرعيتين الاولى تضم المجال السكني الثامن الذي تتعدم في الورشات ذات الطابع الحرفي غير المضرة بالبيئة لحدثة توزيع الـ 1000 سكن اجتماعي المتواجدة به، اما الفئة الفرعية الثانية فتضم كل من المجالين السكنيين الرابع والسابع اللذان تقدر فيهما على الترتيب نسبة العاملين في الورشات ذات الطابع الحرفي غير المضرة بالبيئة بـ 3.17% و 2.98% من المشتغلين فعلا من حجم عينة المجال السكني المعني وهي نسب ضئيلة جدا بسبب نقص هذا النوع من الورشات بالمجالين السكنيين مما ينعكس سلبا على استدامة الجانب الاقتصادي للمجالين السكنيين.

الفئة الثانية: نسبة العاملين في الورشات ذات الطابع الحرفي غير المضرة بالبيئة تتراوح بين 3.5 و 11.4% تشمل هذه الفئة ما تبقى من مجالات سكنية والمتمثلة في المجال السكني الاول والثاني والثالث والخامس والسادس التي تبلغ بها على التوالي نسبة العاملين في الورشات ذات الطابع الحرفي غير المضرة بالبيئة بـ 11.39% و 7.24% و 7.12% و 6.97% و 6.99% من المشتغلين فعلا من حجم عينة المجال السكني المعني حيث تبقى هذه النسب قليلة مقارنة بنسبة العاطلين عن العمل في كل مجال سكني هذا ما يؤثر على استدامتها الاقتصادية.

خريطة 45: العاملين في الورشات ذات الطابع الحرفي غير المضرة بالبيئة
عبر المجالات السكنية بمدينة تبسة



المصدر: انجاز الباحثة اعتمادا على معطيات الاستبيان، 2019

3.3 مقبولة تكلفة ايجار المساكن عبر المجالات السكنية بمدينة تبسة.

يلجأ أغلب السكان الذين لا يملكون سكنات الى الايجار، حيث يكون هذا الاخير عبء على الدخل العائلي لاسيما وان اغلبهم من ذوي الدخل المتوسط والضعيف، كما يؤثر هذا على الاقتصاد المحلي للمدينة بسبب ان اغلب التأجيرات لا تكون بعقود رسمية تهربا من الضريبة من جهة وعدم امتلاك اغلب المؤجرون الوثائق الرسمية التي تمكنهم من ايجار سكناتهم بعقود موثقة كغياب عقود الملكية بسبب البناء العشوائي او طريقة الاستفادة التي لا تسمح بالتصرف في السكن سواء بالبيع والايجار كالسكنات ذات الطابع الاجتماعي بمختلف انواعه وغيرها لذا سيتم الاعتماد على مقبولة ايجار السكن مقارنة بالدخل العائلي من اجل تقييم الاستدامة الاقتصادية للمجالات السكنية بمدينة تبسة من خلال تحليل واستغلال نتائج الاستبيان الموزع بالتجانس عبر المجالات السكنية لمدينة تبسة والتي تترجمها الخريطة الموالية ضمن الفئات التالية:

الفئة الاولى: نسبة مقبولة تكلفة ايجار المساكن تتراوح بين 12.5 و 20.2%

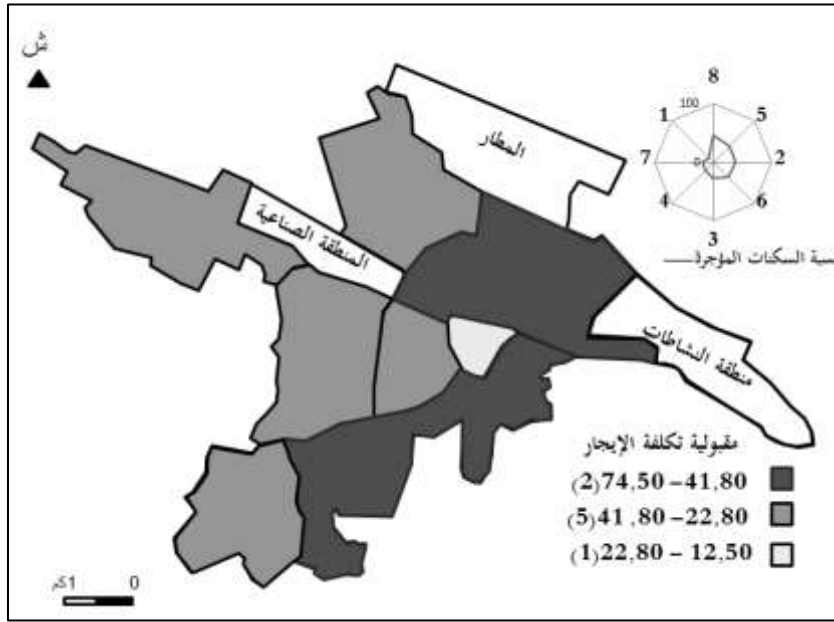
يندرج ضمن هذه الفئة المجال السكني الاول الذي تقدر فيه نسبة مقبولة ايجار المساكن بـ 12.5% من نسبة السكنات المؤجرة به والمقدرة بـ 10.13% من اجمالي حجم عينة دراسته وهي نسبة قليلة ما

يجعل تأجير السكن بهذا المجال السكني يؤثر على الدخل العائلي وبالتالي يؤثر على الاستدامة الاقتصادية للمجال السكني.

الفئة الثانية: نسبة مقبولة تكلفة ايجار المساكن تتراوح بين 20.2 و 41.8% تشمل خمس مجالات سكنية تتمثل في المجال السكني الثاني الذي تبلغ فيه نسبة مقبولة ايجار المساكن بـ 36.49% من نسبة السكنات المؤجرة به والمقدرة بـ 38,24% من اجمالي حجم عينة دراسته و كذا المجال السكني الثالث المقدرة به نسبة مقبولة ايجار المساكن بـ 33,71% من نسبة السكنات المؤجرة به والمقدرة بـ 27,55% من اجمالي حجم عينة الدراسة الخاصة به إضافة الى المجال السكني الخامس بنسبة مقبولة ايجار المساكن تقدر بـ 34,44% من نسبة سكناته المؤجرة والبالغة بـ 39,22% من اجمالي حجم عينة دراسته وأيضا المجال السكني السادس المقدرة به نسبة مقبولة ايجار المساكن بـ 33,61% من نسبة السكنات المؤجرة به والمقدرة بـ 36,17% من اجمالي حجم عينة الدراسة الخاصة به السادس والمجال السكني الثامن الذي تبلغ فيه نسبة مقبولة ايجار المساكن بـ 34,64% من نسبة السكنات المؤجرة به والمقدرة بـ 45,29% من اجمالي حجم عينة دراسته، وهي نسب لا تتعدى حتى 50% من حجم السكنات المستأجرة وهذا دليل على تأثيرها على الاستدامة الاقتصادية للمجالات السكنية.

الفئة الثالثة: نسبة مقبولة تكلفة ايجار المساكن تتراوح بين 41.8 و 74.5% ينتمي لهذه الفئة المجالين السكنيين الرابع والسابع اللذان تقدر بهما نسبة مقبولة ايجار المساكن بـ 74,48% و 74,41% نسبة السكنات المؤجرة بهها والمقدرة على الترتيب بـ 19,24% و 18,04% من اجمالي حجم العينة الخاصة بهما وتعود هذه النسب التي تعتبر الاحسن مقارنة بباقي المجالات السكنية الاخرى الى عدة عوامل أهمها عدم صحة السكنات المؤجرة وصعوبة الظروف المعيشية وغيرها من سلبيات.

خريطة 46: مقبولية تكلفة ايجار المساكن عبر المجالات السكنية بمدينة تبسة



المصدر: انجاز الباحثة اعتمادا على معطيات الاستبيان، 2019

4.3 مقبولية تكلفة الطاقة الكهربائية والغاز عبر المجالات السكنية بمدينة تبسة.

ان فاتورة استهلاك الكهرباء والغاز من بين التكاليف التي تشكل عبء على المواطنين خاصة في المجالات السكنية التي سكانها اقل احتراما للراحة الضوئية والحرارية مما يزيد من استهلاكها لهذه الطاقة التي لا تزال بمدينة تبسة مصادرها غير متجددة، لذا سيتم الاعتماد على مؤشر مقبولية تكلفة الكهرباء والغاز في تقييم الاستدامة الاقتصادية للمجالات السكنية والتي تم تمثيلها بناء على نتائج الاستبيان الموزع عليها بالتجانس ضمن الخريطة الموالية والتي تبين الفئات التالية :

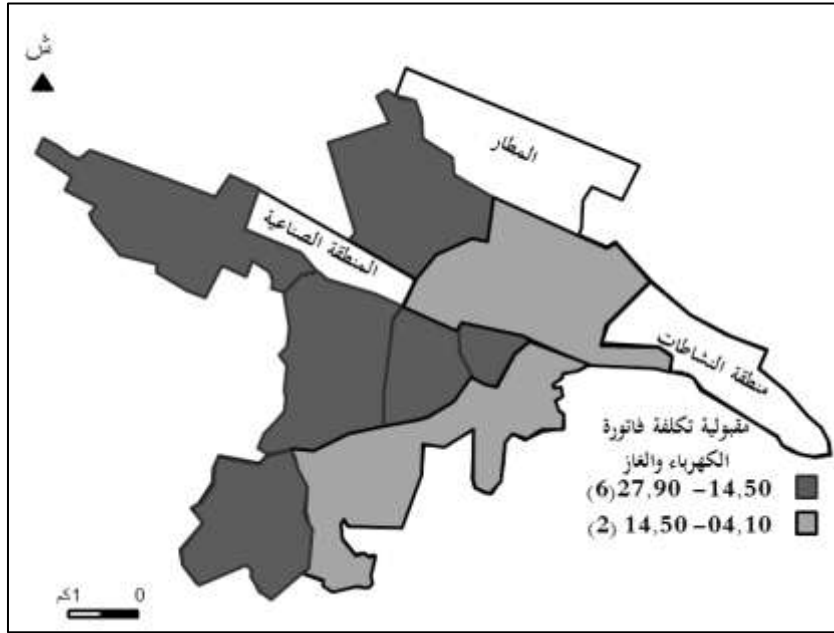
الفئة الاولى: نسبة مقبولية تكلفة فاتورة الكهرباء والغاز تتراوح بين 4.1 و 14.5%

يندرج ضمن هذه الفئة المجالين السكنيين الرابع والسابع اللذان تقدر بهما نسبة مقبولية تكلفة فاتورة الكهرباء والغاز ب 4.5 % و 4.19% وهي نسب ضئيلة جدا بسبب عدم التوافق بين تكلفتها والدخل العائلي ما يؤثر سلبا على الاستدامة الاقتصادية لهذين المجالين.

الفئة الثانية: نسبة مقبولية تكلفة فاتورة الكهرباء والغاز تتراوح بين 14.5 و 27.9%

تضم بقية المجالات السكنية الاخرى والمتمثلة في المجال السكني الاول والثاني والثالث والخامس والسادس والتي تبلغ فيها نسبة مقبولية تكلفة فاتورة الكهرباء والغاز على الترتيب ب 27,85 %، 15,5 %، 6,41 %، 15,47 %، 16,41 %، 15,38 % وهي ايضا نسب غير مقبولة لان اكبرها لم يتعدى 30% ما يجعل هذا المؤشر يؤثر على الاستدامة الاقتصادية للمجالات السكنية.

خريطة 47: مقبولية تكلفة فاتورة الكهرباء والغاز عبر المجالات السكنية بمدينة تبسة



المصدر: انجاز الباحثة اعتمادا على معطيات الاستبيان، 2019

5.3 مقبولية تكلفة النقل والمواصلات عبر المجالات السكنية بمدينة تبسة.

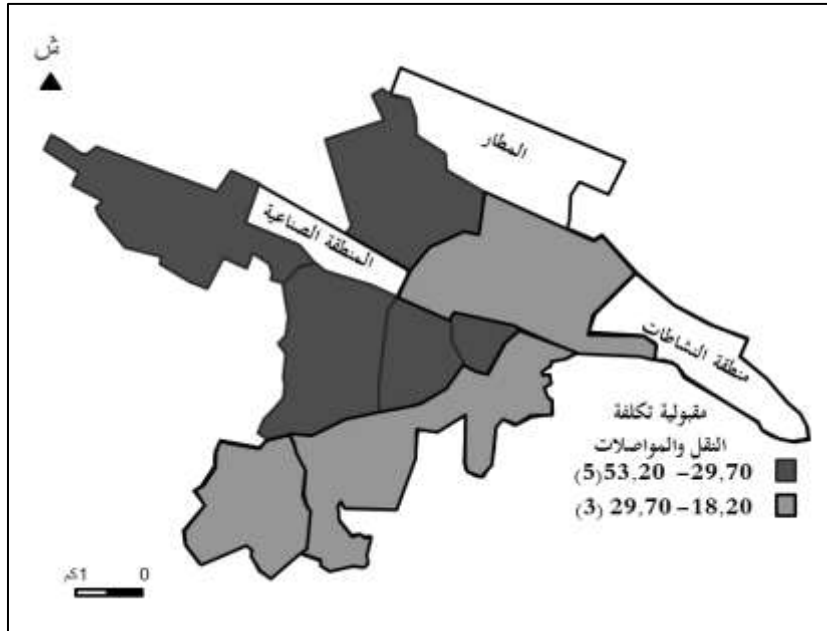
تعتبر تكاليف النقل والمواصلات من التكاليف التي تدخل ضمن المصاريف اليومية للمواطن سواء كان هذا التنقل من اجل العمل او التسوق او غيرها وتزيد هذه التكاليف في المجالات السكنية التي تنقص فيها الخدمات والتجهيزات الجوارية او تلك غير المغطاة بخطوط النقل لذا سيتم الاعتماد على هذا المؤشر في تقييم الاستدامة الاقتصادية للمجالات السكنية بمدينة تبسة حيث اسفر استغلال نتائج الاستبيان الموزع بالتجانس عبر المجالات السكنية من الحصول على الخريطة الموائية والتي يتضح من خلالها الفئات التالية :

الفئة الاولى: نسبة مقبولية تكلفة النقل والمواصلات تتراوح بين 18.2 و 29.7%

ينتمي لهذه الفئة الثلاث مجالات السكنية الاقل تغطية بالتجهيزات والخدمات المرتبطة بالحياة اليومية للمواطن والتي تنقص بها التغطية بخطوط النقل مما يلزم المواطنين اللجوء الى النقل غير الرسمي الذي يفرض النقل الفردي للأشخاص خاصة وان هذه المجالات تتميز بصعوبة الطبوغرافيا وتتمثل في المجال السكني الرابع والسابع والثامن التي تبلغ بها نسبة مقبولية تكلفة النقل والمواصلات على التوالي بـ 18.42%، 19.18%، 18.2% وهي نسب ضئيلة ما يؤثر على استدامتها الاقتصادية.

الفئة الثانية: نسبة مقبولة تكلفة النقل والمواصلات تتراوح بين 29.7 و 53.2% تشمل هذه الفئة بقية المجالات السكنية والمغطاة بخطوط النقل الا ان اغلبها لا يكفي للتنقلات اليومية للمواطنين لعدة اعتبارات منها ما هو متعلق ببعد مكان العمل او نقص الخدمات والتجهيزات التي يقصدها السكان وغيرها وتقدر نسبة مقبولة تكلفة النقل والمواصلات بهذه المجالات السكنية المتمثلة في المجال السكني الاول والثاني والثالث والخامس والسادس على التوالي بـ 53,16 %، 31,52 %، 33,13 %، 32,46 %، 31,31 % حيث تعتبر هذه النسب غير مقبولة بسبب الاثر المالي الذي تحدثه على العائلات وهذا ما يجعلها تؤثر على استدامتها الاقتصادية لكن بطريقة اقل من المجالات السكنية الواقعة بالفئة الاولى.

خريطة 48:مقبولة تكلفة النقل والمواصلات عبر المجالات السكنية بمدينة تبسة



المصدر: انجاز الباحثة اعتمادا على معطيات الاستبيان، 2019

6.3 استخدام الطاقة الشمسية

1.6.3 استخدام الطاقة الشمسية في تسخين المياه المنزلية

على غرار دول العالم المتقدم تعتمد بعض الدول العربية سواء في بعض المدن او المجالات كتجارب مثل الجمهورية التونسية ومصر او بطريقة معممة كالمملكة الاردنية في تسخين المياه المنزلية على الطاقة الشمسية التي تنقص من فاتورة استهلاك الطاقة إضافة لنشوء مؤسسات اقتصادية وخلق مناصب شغل لفائدة الشباب كل هذا يعود على تنمية الاقتصاد المحلي للمدن، فمحاكاة لهذه الدول سيتم الاعتماد على هذا المؤشر في تقييم الاستدامة الاقتصادية للمجالات السكنية بمدينة تبسة

وذلك بالاعتماد على الملاحظة الميدانية والاستبيان الموزع بالتجانس عبر المجالات السكنية والتي نتج عنها انعدام استخدام هذه التقنية بجميع المجالات السكنية بمدينة تبسة وهذا ما يؤثر على استدامتها الاقتصادية.

2.6.3 استخدام الطاقة الشمسية في الانارة العمومية .

تمتص تكلفة الانارة العمومية مبالغ معتبرة من ميزانية البلديات بالمدن الجزائرية غير ان استغلال الطاقة الشمسية الذي يبقى محتشما بها هو البديل لتوجيه هذه المبالغ الى البرامج الرامية الى تحسين الاطار المعيشي للمواطن وترقية المجالات السكنية لذا سيتم الاعتماد على هذا المؤشر في تقييم الاستدامة الاقتصادية للمجالات السكنية بمدينة تبسة غير ان الملاحظ ميدانيا والمعزز بواسطة الاستبيان الموزع بالتجانس عبر المجالات السكنية عدم استخدام الطاقة الشمسية بمختلف المجالات السكنية بمدينة تبسة الا ان بعض المحاور الرئيسة بالمدينة في الاجزاء الواقعة بالمجال السكني الأول تم استبدال مصابيح الاعمدة الكهربائية بمصابيح اخرى اقتصادية من نوع (LED) في اطار المسعى الاقتصادي التنموي البيئي الذي كرسه الدستور وكذا تنفيذها للمقاربة التي اعتمدها وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية في مجال ترشيد استهلاك الطاقة وترقية الطاقات المتجددة على المستوى المحلي.

7.3 تأثير انتشار مناطق الرمي العشوائي للنفايات المنزلية على الاستدامة الاقتصادية للمجالات السكنية.

يعتبر جمع النفايات من الخدمات العمومية التي تقع تحت مسؤولية للبلديات في الجزائر حيث يمكن للبلدية ان تسند طبقا لقانون الصفقات العمومية تسيير وجمع النفايات المنزلية الى اشخاص طبيعيين او معنويين وفقا لدفتر شروط يحدد انماط الجمع المعتمد كنقاط الجمع واماكن الرمي، المسارات، عدد المستخدمين، المركبات المستعملة، كمية النفايات وغيرها فكل هذه العناصر تدخل في تكلفة تسديد مستحقات الخدمية، ونتيجة للإحصاء الميداني للنقاط العشوائية لرمي النفايات المنزلية عبر مختلف المجالات السكنية والمقدر بـ 378 نقطة عشوائية وهي بالطبع تتزايد وتظهر باستمرار ما يزيد من تكلفة جمع النفايات في البلدية سواء بالنسبة للخواص بحجة زيادة عدد نقاط الجمع ما يلزم زيادة الحجم الساعي للعمال وزيادة استهلاك الوقود وصيانة وسائل الجمع وغيرها وهو نفس الحال بالنسبة للمجالات السكنية حيث تتكفل بجمع النفايات المنزلية المصالح التابعة لحظيرة البلدية، لذا سيتم الاعتماد على مؤشر انتشار مناطق الرمي العشوائي للنفايات المنزلية على الاستدامة الاقتصادية

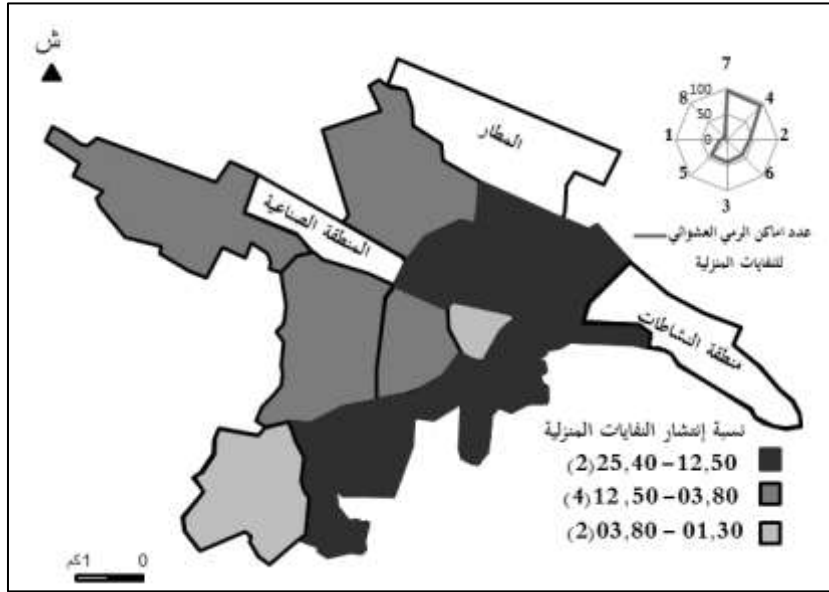
للمجالات السكنية بمدينة تبسة والخريطة الموالية تبين نسبة انتشار الاماكن العشوائية لرمي النفايات المنزلية بمختلف المجالات السكنية بمدينة تبسة والتي نتج عنها الفئات التالية:

الفئة الاولى: نسبة انتشار مناطق الرمي العشوائي للنفايات المنزلية تتراوح بين 1.3 و 3.8% تضم هذه الفئة المجالين السكنيين الاول والثامن التي تتراوح بهما نسبة انتشار مناطق الرمي العشوائي للنفايات المنزلية على التوالي 3.44% و 1.34% من اجمالي عددها بمدينة تبسة فرغم انها نسب قليلة الا انها تؤثر ولو بدرجة اقل من بقية الفئات الاخرى على ميزانية البلدية ومن ثم التأثير على الاستدامة الاقتصادية للمجالات السكنية.

الفئة الثانية: نسبة انتشار مناطق الرمي العشوائي للنفايات المنزلية تتراوح بين 3.8 و 12.5% تشمل هذه الفئة المجال الثاني والثالث والخامس والسادس التي تبلغ بها نسبة انتشار مناطق الرمي العشوائي على الترتيب بـ 11,9%، 11,38%، 11,11%، 10,85% من اجمالي نسبتها بالمدينة، حيث يتراوح متوسط عدد نقاط الرمي العشوائي بهذه الفئة ما يقارب 43 نقطة بكل مجال سكني وهو عدد معتبر ما يزيد من استهلاك ميزانية البلدية بالنسبة للباب المتعلق بجمع النفايات وهو ما ينعكس سلبا على الاستدامة الاقتصادية للمجالات السكنية.

الفئة الثالثة: نسبة انتشار مناطق الرمي العشوائي للنفايات المنزلية تتراوح بين 12.5 و 25.4% يندرج ضمن هذه الفئة المجالين السكنيين الرابع والسابع اللذان تقدر بهما نسبة انتشار مناطق الرمي العشوائي للنفايات المنزلية بـ 24.6% و 25.4% على الترتيب وهي نسب مرتفعة مقارنة بالمجالات السكنية الاخرى حيث يقارب متوسط عدد اماكن الرمي العشوائي للنفايات المنزلية بهذه الفئة 95 نقطة لكل مجال سكني وهو عدد معتبر مقارنة بالمجالات السكنية الاخرى ما يزيد من نفقات جمع النفايات وهو ما يؤثر على ميزانية البلدية وبالتالي تأثر استدامة المجالات السكنية اقتصاديا.

خريطة 49: نسبة انتشار مناطق الرمي العشوائي للنفايات المنزلية عبر المجالات السكنية بمدينة تبسة

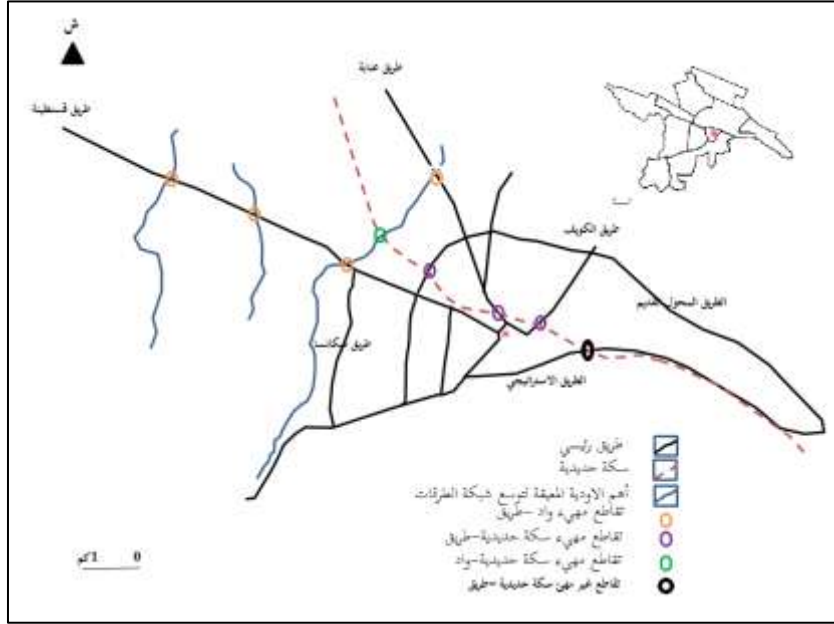


المصدر: انجاز الباحثة اعتمادا على تحقيق ميداني سنة 2017+ معطيات الاستبيان، 2019

8.3 اثر تخطيط شبكة الطرقات على الاستدامة الاقتصادية للمجالات السكنية.

من الملاحظ من خلال الخريطة الموائية المتعلقة بالشبكة الرئيسية لطرقات مدينة تبسة وكذا التطلعات الميدانية تبين ان الشكل العام لشبكة طرقاتها اشعاعي وهي خطة تتسم بعدة عيوب بسبب النقاء اغلب الطرقات بالمجال المركزي (وسط المدينة)، كما تبين من خلالها عدم توسيع شبكة الطرقات الرئيسية خاصة بالجهة الغربية (المجال السكني الخامس) حيث يظهر وجود طريق رئيسية واحدة تقريبا تربط هذا المجال بالمجال المركزي بسبب عدم شق طرقات رئيسية بهذا المجال اذ يعتبر عدد الممرات بين المجالات محدود بعدد التقاطعات بين الطريق الرئيسي (طريق قسنطينة) والودية كما يتضح بالخريطة، إضافة الى عدة عوائق كتوسط خط السكة الحديدية للمجالات السكنية ما سبب صعوبة في الموصولية بينها وبين المجال المركزي والتي تتضح من امكانية الوصول من الجهة الشمالية للمدينة نحو الجهة الجنوبية او العكس عن طريق ثلاث تقاطعات مهيئة فقط، إن كل هذه السلبيات تزيد من الاكتظاظ المروري بالمدينة ما يزيد من استهلاك الطاقة .

خريطة 50: اهم الطرقات الرئيسية المهيكلة للمجالات السكنية
بمدينة تبسة



المصدر: معالجة الباحثة، 2019.

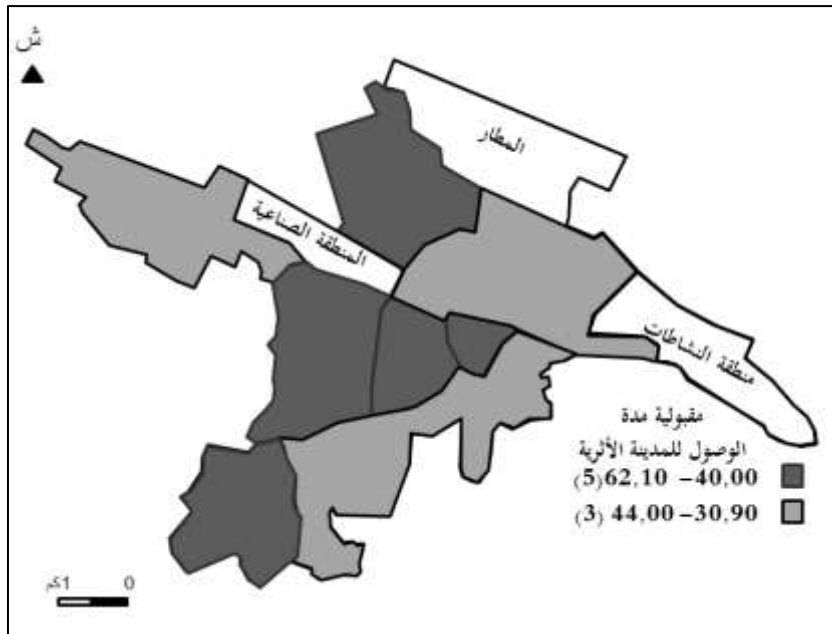
ومن هذا المنطلق سيتم الاعتماد على مؤشر مقبولية الوقت المستغرق للوصول بين مختلف المجالات السكنية ووسط المدينة (المدينة الاثرية تيفست) مقارنة بالمسافة المقطوعة وهذا باستعمال وسيلة النقل المعتاد استخدامها من اجل تقييم الاستدامة الاقتصادية للمجالات السكنية حيث انها كلما كانت المقبولية اقل كلما زاد استهلاك الوقود وهذا ما يؤثر على الدخل العائلي لمستخدمي السيارات الخاصة ومردودية شركات النقل بالنسبة لمستخدمي النقل الخاص والعمومي حيث ان كل هذا سيؤثر عليها سلبا من ناحية الاستدامة الاقتصادية سواء بطريقة مباشرة او غير مباشرة، حيث مكنت معالجة المعطيات المتحصل عليها من خلال الاستبيان من الحصول على الخريطة الموائية والتي تظهر الفئات التالية:

الفئة الاولى: نسبة مقبولية وقت الوصول للمدينة الاثرية مقارنة بالمسافة المقطوعة تتراوح بين 30.9 و 44% يندرج ضمن هذه الفئة ثلاث مجالات سكنية تتمثل في المجال السكني الرابع والخامس والسابع التي تقدر بها نسبة مقبولية وقت الوصول للمدينة الاثرية مقارنة بالمسافة المقطوعة على التوالي بـ 33,16%، 30,94%، 33,03% وهي نسب اقل من النسب المتعلقة ببقية المجالات السكنية الا انها تبقى غير مقبولة بسبب تأثيرها على الاستدامة الاقتصادية للمجالات السكنية من خلال زيادة استهلاك الوقود وتضييع الوقت وبالتالي التأثير على الدخل العائلي والاقتصاد المحلي.

الفئة الثانية: نسبة مقبولة وقت الوصول للمدينة الاثرية مقارنة بالمسافة المقطوعة تتراوح بين 44 و 62.1% تحوي هذه الفئة بقية المجالات السكنية والتي يبلغ عددها خمس والمتمثلة في المجال السكني الاول والثاني والثالث والثامن والسادس التي يبلغ بها نسبة مقبولة وقت الوصول للمدينة الاثرية مقارنة بالمسافة المقطوعة على الترتيب بـ 62,03%، 49,1%، 47,06%، 48,95%، 48.02% وهي نسب تفوق النسب المتعلقة بالمجالات السكنية الا انها تبقى مؤثر على استدامتها من الناحية الاقتصادية.

خريطة 51: مقبولة وقت الوصول للمدينة الاثرية مقارنة بالمسافة المقطوعة

عبر المجالات السكنية بمدينة تبسة



المصدر: انجاز الباحثة اعتمادا على معطيات الاستبيان، 2019

9.3 تأثير التوسع العمراني باتجاه قطب الدكان على الاستدامة الاقتصادية للمجالات السكنية

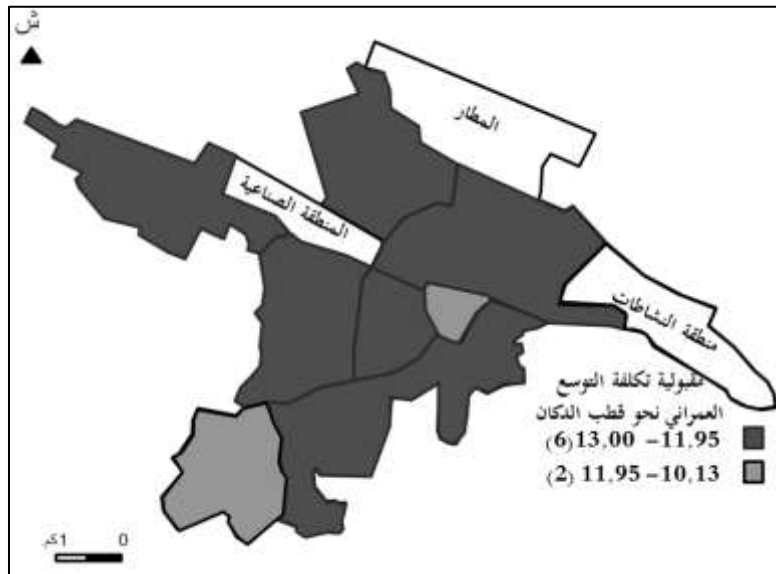
من المعلوم ان خيار التوسع العمراني نحو القطب الحضري الدكان المتمثل في مخطط شغل الاراضي 28 رغم توفر مخططات شغل اراضي مصادق عليها قابلة لاستيعاب المشاريع السكنية المبرمجة وتمكن من بناء المدينة على المدينة خاصة وان هذا القطب الحضري يتموقع في ارضية ذات طبوغرافية صعبة مما يزيد من تكلفة البناء والتهيئة الحضرية اضافة الى بعد اقرب منطقة لربط قنوات الصرف الصحي ما الزم انجاز قناة قطر 1000ملم على مسافة تزيد عن 7كم لربطها بقناة الصرف الصحي الخاصة بحي الونام 02 (المجال السكني الخامس)، إضافة الى انجاز عدد من خزانات المياه وتزويدها بقنوة ربط من الابار العميقة وكذا بعض الجسور اضافة الى مبالغ الدراسات المنجزة دون نسيان المبالغ المستهلكة في نزل الملكية من اجل المنعة العمومية كل هذا سيؤثر حتما على الاستدامة الاقتصادية للمدينة لذا سيتم الاعتماد على مؤشر مقبولة التكلفة المالية التوسع

العمراني نحو قطب الدكان مقارنة ببناء المدينة على المدينة وهذا بالاعتماد على الاستبيان الموزع بالتجانس عبر مختلف المجالات السكنية بمدينة تبسة والذي تم ترجمة مخرجاته بالخريطة الموائية والتي تلخصها الفئات التالية:

الفئة الاولى: مقبولة تكلفة التوسع العمراني نحو قطب الدكان تتراوح بين 10.13 و11.95% تضم المجالين السكنيين الاول والثامن اللذان تبلغ بهما على التوالي نسبة مقبولة تكلفة خيار التوسع العمراني نحو قطب الدكان مقارنة بالتوسع العمراني ضمن مخططات شغل الاراضي المصادق عليها التي تعتبر امتدادا للمنطقة المعمرة بـ 10.13% و 10.15% وهي النسب الاقل من باقي المجالات السكنية وهو ما يؤكد عدم مقبولة التوسع من ناحية الاستدامة الاقتصادية للمجالات السكنية.

الفئة الثانية: مقبولة تكلفة التوسع العمراني نحو قطب الدكان تتراوح بين 11.95 و13% يندرج ضمن هذه الفئة المجال السكني الثاني والثالث والرابع والخامس والسادس والسابع التي تساوي فيها على التوالي نسبة مقبولة تكلفة خيار التوسع العمراني نحو قطب الدكان مقارنة بالتوسع العمراني ضمن مخططات شغل الاراضي المصادق عليها التي تعتبر امتدادا للمنطقة المعمرة بـ 12,14%، 12,69%، 12,9%، 12,42%، 12,15%، 13,00% وهي نسب رغم انها اكبر من نسب الفئة الاولى الا انها تبقى بسيطة وغير مقبولة ما يؤشر على الاستدامة الاقتصادية للمجالات السكنية.

خريطة 52: مقبولة تكلفة التوسع العمراني نحو قطب الدكان عبر المجالات السكنية بمدينة تبسة



المصدر: انجاز الباحثة اعتمادا على معطيات الاستبيان، 2019

4. البعد البيئي:

يعد البعد البيئي من اهم الابعاد التي تهتم بها التنمية المستدامة على مستوى المجالات السكنية وهو بعد متلازم مع بقية ابعاد التنمية المستدامة بل اهمها فالحفاظ على النظام البيئي والتوافق معه من خلال رفع كفاءة استخدام الموارد ومراعاة الحد الادنى من الملوثات البيئية وحسن ادارة النفايات والمياه المنزلية وغيرها يزيد من استدامة المجالات السكنية لذا سيتم الاعتماد على مجموعة من المؤشرات التي تمكن من تقييم الاستدامة البيئية للمجالات السكنية بمدينة تبسة حيث سيتم التطرق الى:

1.4 تأثير ظاهرة البناء العشوائي وغير القانوني على الاستدامة البيئية للمجالات السكنية.

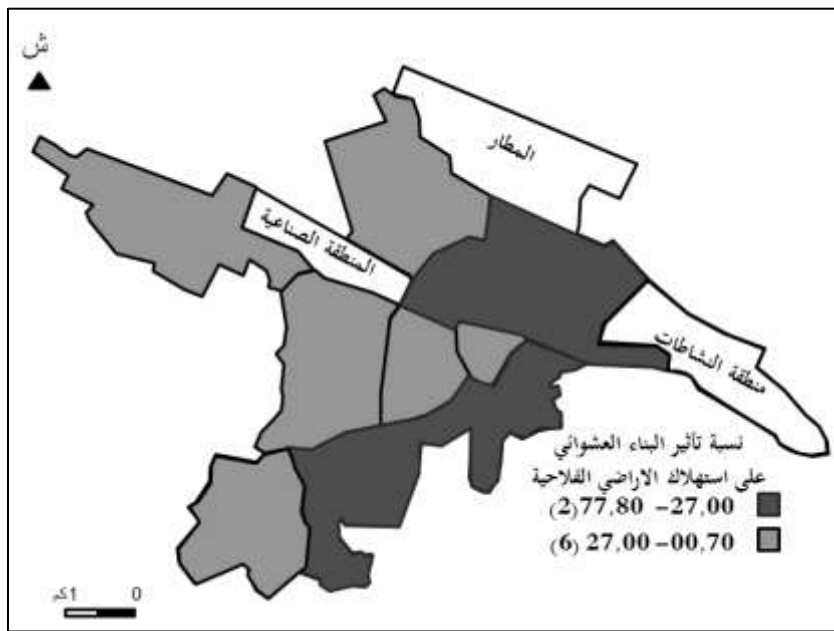
من المعلوم ان البناء العشوائي وغير القانوني انتشر بكثرة في السنوات الاخيرة بمدينة تبسة وذلك لعدم التفعيل الصارم لفرق مراقبة مخالفات البناء ما ادى الى التوسع العشوائي على حساب المجالات الخارجية في المجالات التي تسودها السكنات الفردية واحيانا حتى الجماعية من جهة واستغلال المخالفين للمجالات غير الممسوحة والتابعة لأملك الدولة والبلدية في البناء بطريقة عشوائية ودون وثائق ادارية ايماننا من اغلبهم بإمكانية تسوية هذه البناءات في اطار القانون 08-15 المؤرخ في 20 جويلية 2008 ، حيث ادى هذا الى توسع عمراني موازي تسبب في سرعة استهلاك المجال خاصة في المجالين السكنيين الرابع والسابع إضافة الى البناء بالقرب من الاودية وفي الاماكن المخصصة للارتفاقات، لذا سيتم الاعتماد على البعد المتعلق بظاهرة البناء العشوائي وغير القانوني في تقييم الاستدامة البيئية للمجالات السكنية، حيث نتج عن الاستبيان الموزع بالتجانس عبر المجالات السكنية مدينة تبسة حيث نتج عنها الخريطة الموالية والتي تبين الفئات الاتية:

الفئة الاولى: نسبة تأثير البناء العشوائي على استهلاك الاراضي الفلاحية تتراوح بين 0.7 و 27%

ينتمي لهذه الفئة المجالات السكنية الاولى والثاني والثالث والخامس والسادس والثامن حيث يرى كل عينة الدراسة أن نسبة تأثير البناء العشوائي على استهلاك الاراضي الفلاحية بها تقدر على التوالي بـ 0,83%، 2,91%، 16,32%، 16,38%، 16,07%، 0,77% وهي النسب الاقل من بين المجالات السكنية الا انها تبقى مؤثرة على الاستدامة البيئية للمجالات السكنية من خلال استهلاكها للأراضي الفلاحية خاصة على مستوى المجال السكني الثالث والخامس والسادس .

الفئة الثانية: نسبة تأثير البناء العشوائي على استهلاك الأراضي الفلاحية تتراوح بين 27 و77.8%
يندرج ضمن هذه الفئة المجالين السكنيين الرابع والسابع حيث يرى جل عينة الدراسة أن نسبة تأثير البناء العشوائي على استهلاك الأراضي الفلاحية بها تقدر على الترتيب بـ 74,73%، 77,78% وهي نسب مرتفعة تبين تمدد المدينة على حساب الأراضي الفلاحية بواسطة السكن العشوائي وغير القانوني.

خريطة 53: تأثير البناء العشوائي على استهلاك الأراضي الفلاحية عبر المجالات السكنية بمدينة تبسة



المصدر: انجاز الباحثة اعتمادا على معطيات الاستبيان، 2019

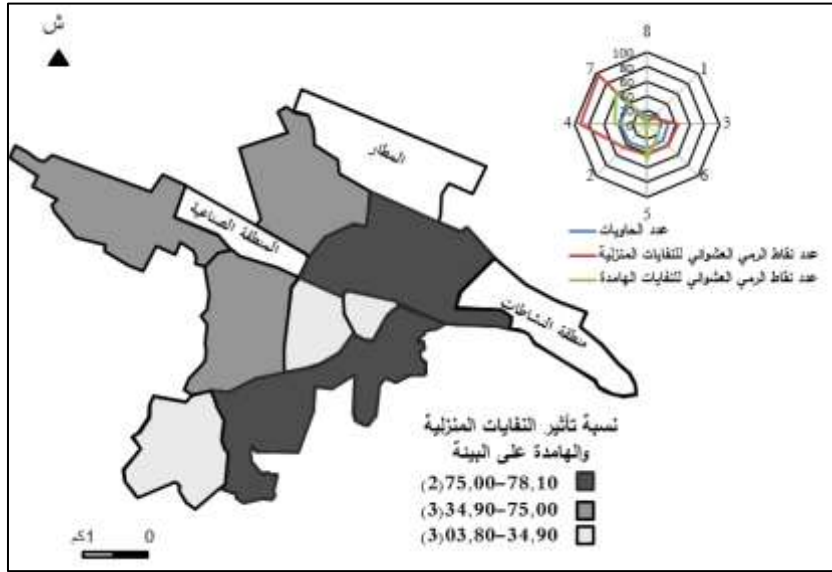
2.4 تأثير الرمي العشوائي للنفايات المنزلية والهامة على الاستدامة البيئية للمجالات السكنية.
تعتبر النفايات المنزلية والهامة العشوائية من أكثر الاشكالات التي تعاني منها المجالات السكنية بمدينة تبسة على غرار باقي المدن الجزائرية لذا سيتم الاعتماد عليها كمؤشر لتقييم الاستدامة التخطيطية للمجالات السكنية بمدينة تبسة وفي ظل غياب مخطط للنفايات بمدينة تبسة تم احصاء عدد الحاويات وعدد نقاط الرمي العشوائي للنفايات المنزلية والهامة إضافة الى الاستعانة بنتائج الاستبيان الموزع بالتجانس عبر المجالات السكنية بمدينة تبسة والذي مكنت معالجة نتائجه من الحصول على الخريطة المولية والتي تظهر الفئات التالية:

الفئة الأولى: نسبة تأثير النفايات المنزلية والهامة العشوائية على البيئة تتراوح بين 3.8 و 34.9% ينتمي لهذه الفئة المجال السكني الأول الذي تقدر به عدد الحاويات بـ 13 حاوية وعدد نقاط الرمي العشوائي للنفايات المنزلية بـ 16 نقطة اما النفايات الهامة فتتعدم به حيث يرى نسبة 3.8 % من مجتمع الدراسة الخاصة به ان المجال السكني متأثر من ناحية استدامته البيئية، كما تضم هذه الفئة المجال السكني الثاني الذي يقدر به عدد الحاويات 35 حاوية، وعدد نقاط الرمي العشوائي للنفايات المنزلية بـ 45 نقطة وتتعدم به نقاط الرمي العشوائي للنفايات الهامة ويعتبر نسبة 5,17 % من مجتمع الدراسة ان هذا المجال السكني متأثر من الناحية البيئية بسبب انتشار النفايات العشوائية، وتشمل ايضا هذه الفئة المجال السكني الثامن الذي تقدر به عدد الحاويات بـ 12 حاوية وعدد نقاط الرمي العشوائي للنفايات المنزلية بـ 5 نقاط وعدد نقاط الرمي العشوائي للنفايات الهامة بـ 8 نقاط ويعتبر نسبة 5,02 % من مجتمع الدراسة ان هذا المجال السكني متأثر من الناحية البيئية بسبب انتشار النفايات العشوائية.

الفئة الثانية: نسبة تأثير النفايات المنزلية والهامة العشوائية على البيئة تتراوح بين 34.9 و 75% يندرج بهذه الفئة المجال السكني الثالث والخامس والسادس التي تتراوح بها على الترتيب عدد الحاويات بـ 29 حاوية، 33 حاوية و 31 حاوية وتتراوح بها على التوالي عدد نقاط النفايات المنزلية العشوائية بـ 43 نقطة، 42 نقطة و 41 نقطة بينما تقدر بها عدد نقاط الرمي العشوائي للنفايات الهامة بـ 18 نقطة، 49 نقطة و 22 نقطة حيث يرى نسبة 36.63 %، 38.54 %، 34.92 % من مجتمع الدراسة على الترتيب ان هذه المجالات السكنية متأثرة من الناحية البيئية بسبب انتشار النفايات العشوائية.

الفئة الثالثة: نسبة تأثير النفايات المنزلية والهامة العشوائية على البيئة تتراوح بين 75 و 78.1% تحوي هذه الفئة المجالين السكنيين الرابع والسابع التي تقدر بها على التوالي عدد الحاويات بـ 38 حاوية و 40 حاوية وتقدر بها عدد نقاط الرمي العشوائي للنفايات المنزلية بـ 93 نقطة و 96 نقطة على الترتيب بينما تقدر بهما عدد نقاط الرمي العشوائي للنفايات الهامة بـ 45 نقطة و 62 نقطة على الترتيب حيث يرى نسبة 75.03 %، 78.05 % من مجتمع الدراسة على الترتيب ان هذين المجالين السكنيين متأثران من الناحية البيئية بسبب انتشار النفايات العشوائية.

خريطة 54: تأثير النفايات المنزلية والهامة العشوائية على البيئة
عبر المجالات السكنية بمدينة تبسة



المصدر: انجاز الباحثة اعتمادا على تحقيق ميداني سنة 2017+ معطيات الاستبيان، 2019

3.4 خطر الفيضانات وتأثيره على الاستدامة البيئية للمجالات السكنية.

تساعد كل من العوامل الطبوغرافية لمدينة تبسة التي تتميز بالانحدارات الشديدة جنوب المدينة والتي يصحبها شبه انبساط شمال المدينة خاصة بسهل المرجة وكذا الشبكة الهيدروغرافية الكثيفة التي تقطع مدينة تبسة من الجنوب نحو الشمال (واد زعرور، واد الناقص، واد رفانة، واد السقي، واد العنبة وغيرها)، إضافة الى العوامل المناخية التي تتميز بالمناخ شبه جاف يتميز بالأمطار الموسمية الجارفة وغير المنتظمة، إضافة الى عوامل التوسع العشوائي في المناطق المعرضة للفيضانات وفي محيطات الارتفاع الخاصة بالأودية، لذا سيتم على مؤشر تعرض المجالات السكنية للفيضانات في تقييم الاستدامة البيئية للمجالات السكنية بمدينة تبسة حيث انه من خلال المعاينات الميدانية ونتائج الاستبيان الموزع بالتجانس عبر المجالات السكنية بمدينة تبسة تم الحصول على الخريطة المولية والتي نتج عنها الفئات الآتية:

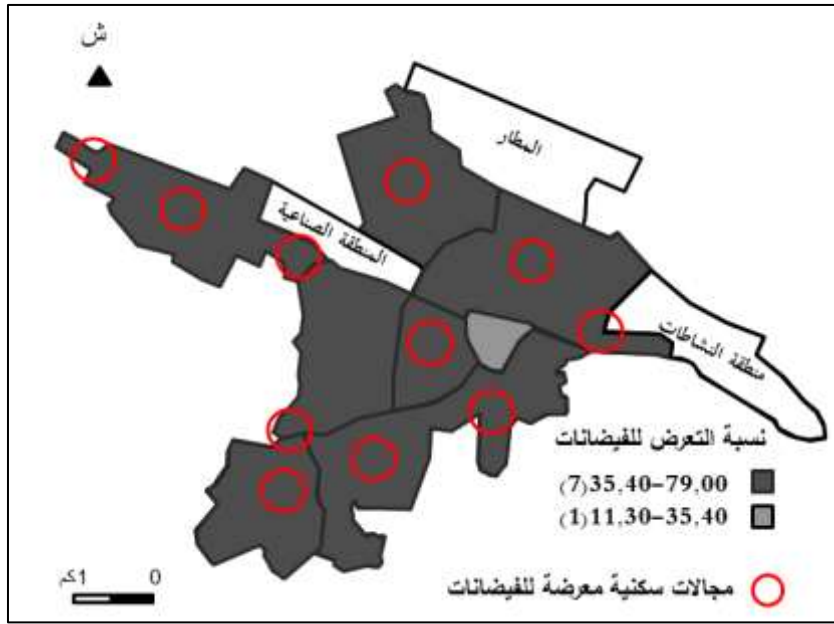
الفئة الاولى: نسبة التعرض للفيضانات بالمجالات السكنية تتراوح بين 11.3 و 35.4%

يندرج ضمن هذه الفئة المجال السكني الأول الذي يرى فيه نسبة 39, 11% من حجم العينة بأن المجال السكني معرض للفيضانات، وهذا ما يتوافق مع العمل الميداني حيث لا يتواجد بهذا المجال مناطق معرضة للفيضانات.

الفئة الثانية: نسبة التعرض للفيضانات بالمجالات السكنية تتراوح بين 35.4 و 79 % تحوي هذه الفئة بقية المجالات السكنية المتمثلة في المجال السكني الثاني والثالث والرابع والخامس والسادس والسابع حيث يرى نسبة 62,02%، 52,94%، 72,98%، 54,03%، 57,14%، 77,98%، 55,96% من حجم العينة الخاصة بكل مجال سكني أنه معرض للفيضانات.

خريطة 55: المناطق المعرضة للفيضانات

عبر المجالات السكنية بمدينة تبسة



المصدر: انجاز الباحثة اعتمادا على تحقيق ميداني سنة 2017+ معطيات الاستبيان، 2019

إن المعاينات الميدانية ولا سيما تلك المتعلقة بالفيضانات التي عرفتها المدينة في 12 سبتمبر 2018 اين خلفت عدة خسائر على المستوى العمراني وكذا الوسائل المادية وحتى البشرية كلها حتما تؤثر على استدامة المجالات السكنية على مختلف الجوانب لاسيما الجانب البيئي وهذ ما يتطابق مع معطيات الاستبيان الموزع بالتجانس عبر المجالات السكنية والصور الموائية تبين بعض مظاهر الفيضان.

صورة 32-39: مظاهر فيضانات 12 سبتمبر 2018 بمدينة تبسة



المصدر: الباحثة، 12، 13 سبتمبر 2018

4.4 أثر المنطقة الصناعية على الاستدامة البيئية للمجالات السكنية.

تتوسط المنطقة الصناعية التي تتجاوز مساحتها 135 هكتار بمدينة تبسة المجالات السكنية اين يحدها كل من المجال السكني الثالث والرابع والخامس والسادس تضم 72 حصة منها ما هو مهجور او تم تحويل استغلاله الى وظائف اخرى كمقر شرطة العمران والبيئة والحظيرة الترفيهية، حظيرة للحافلات وغيرها ومنها ما هو وظيفي كوحدة تركيب الاجهزة الكهرومنزلية، وحدة المنتجات الالكترومنزلية، وحدة نشاط الاشغال العمومية، مستودع خاص بالبحوث المنجمية، وحدة لتحويل البولسترين وغيرها اضافة الى مجموعة من المستودعات الخاصة بالتخزين تعتمد في مجملها على مواد اولية كزيت الاسكارال، البوليسثيرين، الاسفلت، المحروقات، الغاز المضغوط، مبيدات كيميائية، غاز البروبان والاسيتيل، الفحم وغيرها، وبما ان عملية التحقيق والبحث الميداني اسفرت على أن هذه المواد الاولية أو ما تنتجه من نفايات تؤثر على البيئة من خلال قدرتها على الاحتراق، الانفجار، طرح مواد سامة، تلوث الهواء سيتم الاعتماد على مؤشر أثر مخاطر المنطقة الصناعية على استدامة المجالات السكنية بمدينة تبسة وهذا بالاعتماد على رأي قاطني مختلف المجالات السكنية بمدينة تبسة

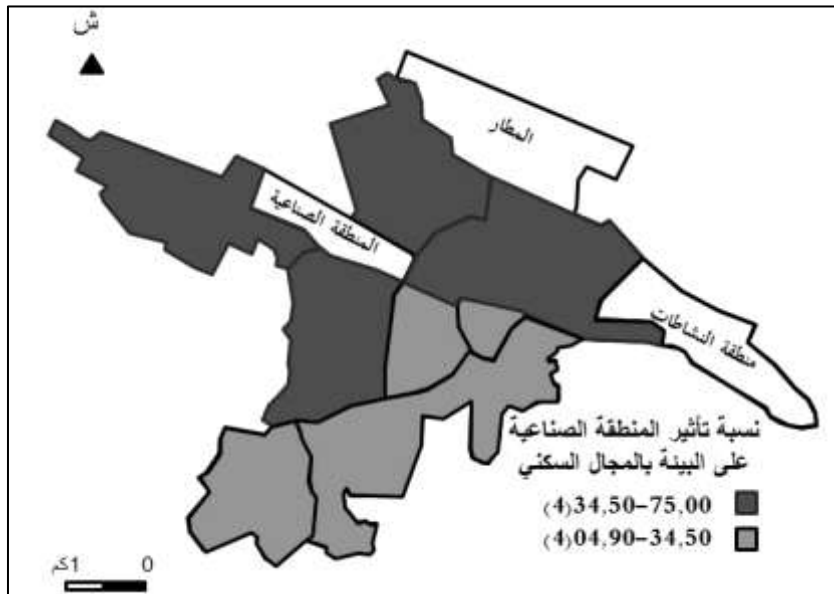
وهذا من خلال معالجة نتائج الاستبيان الموزع بالتجانس عبر المجالات السكنية بمدينة تبسة والتي نتج عنها الخريطة الموائية التي تتضح من خلالها الفئات الاتية:

الفئة الاولى: نسبة تأثير المنطقة الصناعية على الاستدامة البيئية تتراوح بين 4.9 و 34.5%
يندرج ضمن هذه الفئة المجالات السكنية غير المحاذية للمنطقة الصناعية والمتمثلة في المجال السكني الاول والثاني والسابع والثامن حيث تقدر نسبة تأثير المنطقة الصناعية على استدامتها البيئية على التوالي بـ 5,06%، 14,99%، 4,97%، 5,02% حسب مجتمع الدراسة الخاصة بالمجال السكني.

الفئة الثانية: نسبة تأثير المنطقة الصناعية على الاستدامة البيئية تتراوح بين 34.5 و 75%
ينتمي لهذه الفئة المجالات السكنية المحاذية للمنطقة الصناعية والمتمثلة في المجال السكني الثالث والرابع والخامس والسادس حيث تشهد النسب الاعلى من حيث تأثير المنطقة الصناعية على استدامتها البيئية والمقدرة على التوالي بـ 52,01%، 54,04%، 74,95%، 65,05% حسب عينة الدراسة الخاصة بالمجال السكني.

خريطة 56: أثر المنطقة الصناعية على الاستدامة البيئية

عبر المجالات السكنية بمدينة تبسة



المصدر: انجاز الباحثة اعتمادا على معطيات الاستبيان، 2019

5.4 تأثير محطات الوقود على الاستدامة البيئية للمجالات السكنية.

حتى يتم التعرف على مدى تأثير محطات الوقود على الاستدامة البيئية للمجالات السكنية تم احصاؤها حسب الوضع القائم وهذا عبر مختلف المجالات السكنية كما تبينه الخريطة المرفقة، ومن ثم تقدير الحجم السكاني وذلك اعتمادا على الكثافة السكانية ومعامل شغل المسكن ومحيط الحماية الخاص بمحطة الوقود الذي تم الحصول عليه بالاطلاع على عدد من دراسات وموجز التأثير على البيئة وكذا الآراء التقنية الواردة الى الشباك الوحيد للولاية من طرف مصالح مديرية البيئة والحماية المدنية والطاقة الخاصة بطلبات رخص البناء المتعلقة بمحطات الوقود والتي يقدر محيط حمايتها على العموم 70 متر من السياج الخارجي خاصة في تلك التي تحتوى على خزانات للغاز حيث تم الحصول على الفئات المدونة بالخريطة التالية:

الفئة الأولى: مجالات سكنية تتعدم فيها محطات الوقود

تضم هذه الفئة المجال السكني الثاني والثالث والسابع والثامن التي تتعدم فيها محطات الوقود وبالتالي فهي المجالات السكنية الأكثر استدامة بيئية من ناحية السكنات الواقعة في محيط الحماية الخاصة بمحطات الوقود.

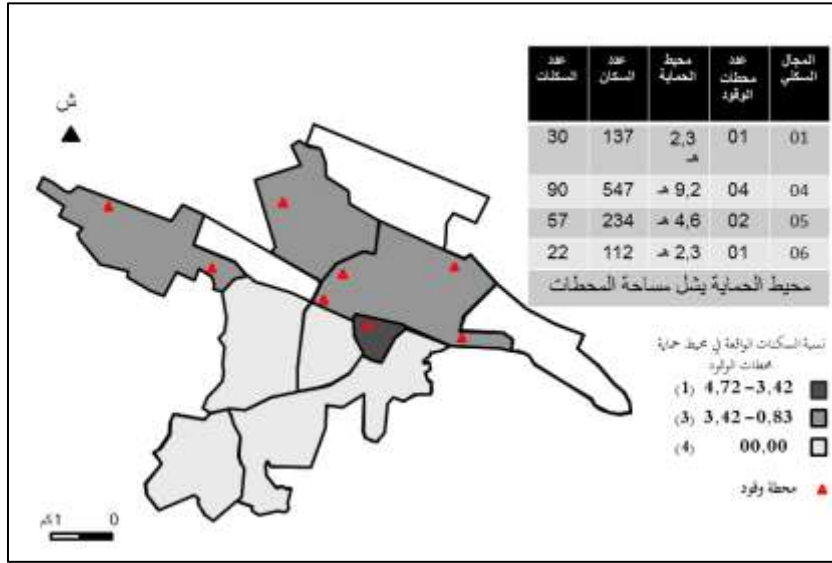
الفئة الثانية : نسبة السكنات الواقعة في محيط حماية محطات الوقود يتراوح بين 0.83 و 3.42%

يندرج ضمن هذه الفئة المجال السكني الرابع الذي يتواجد به اربع محطات وقود لتقدر به نسبة السكنات الواقعة في محيط الحماية الخاص بمحطات الوقود 0.92 % من عدد سكنات هذا المجال، كما يضم المجال السكني الخامس الذي يحوي محطتي وقود حيث تقدر به نسبة السكنات الواقعة في محيط الحماية الخاص بمحطات الوقود 1.42 %، اضافة الى المجال السكني السادس الذي تتواجد به محطة وقود واحدة لتقدر به نسبة السكنات الواقعة في محيط الحماية الخاص بمحطة الوقود 0.67 % وهي نسب صغيرة نوعا ما الا انها حتما تؤثر على الاستدامة البيئية للمجالات السكنية.

الفئة الثالثة : نسبة السكنات الواقعة في محيط حماية محطات الوقود يتراوح بين 3.42 و 4.72%

تشمل هذه الفئة المجال السكني الاول المتواجد به محطة وقود واحدة تبلغ به نسبة السكنات الواقعة في محيط الحماية الخاص بمحطة الوقود 3.8 % وهي النسب الاكبر من بين المجالات السكنية الاخرى ما يجعله الاقل استدامة بيئية.

خريطة 57:نسبة السكنات الواقعة في محيط الحماية الخاص بمحطات الوقود عبر المجالات السكنية بمدينة تبسة



المصدر: انجاز الباحثة اعتمادا على تحقيق ميداني سنة 2017+ معطيات الاستبيان، 2019

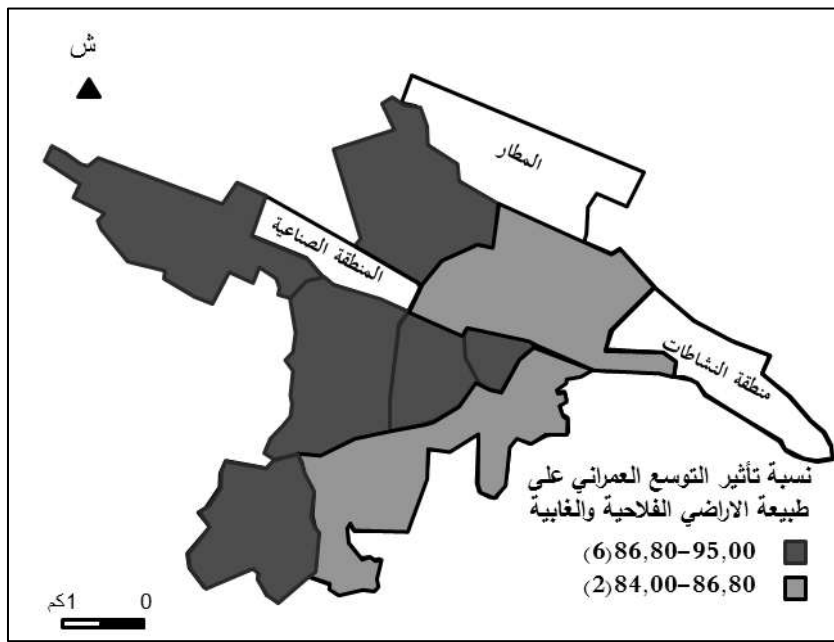
6.4 التوسع العمراني واثره على الاستدامة البيئية للمجالات السكنية بمدينة تبسة

من اهم خيارات التوسع العمراني بمدينة تبسة القطب الحضري الدكان المتمثل في مخطط شغل الاراضي 28 رغم تميز هذا المجال بالطبيعة الفلاحية وكذا الغابية في بعض اجزائه ويتضح هذا من خلال المرسوم التنفيذي 11-239 المؤرخ في 09 يوليو 2011 المتضمن الغاء تصنيف اراضي فلاحية لإنجاز سكنات ومرافق عمومية وهو ما يؤثر على الاستدامة البيئية للمدينة حيث سيتم الاعتماد على التوسع العمراني في تقييم الاستدامة البيئية للمجالات السكنية بمدينة تبسة حيث سيتم الاعتماد على نتائج الاستبيان الموزع بالتجانس عبر مختلف المجالات السكنية لتقييم ذلك اين مكن من الحصول على الفئات الناتجة عن الخريطة الموالية المتعلقة بمعالجة نتائجه والمتمثلة :

الفئة الأولى : نسبة تأثير التوسع العمراني على الطبيعة الفلاحية والغابية يتراوح بين 84 و 86.8% تحوي هذه الفئة المجالين السكنيين الرابع والثامن حيث يرى على التوالي نسبة 84.03% و 86,01% من حجم العينة تأثير التوسع العمراني على الطبيعة الفلاحية والغابية للأراضي وهي نسب كبيرة رغم انها الاصغر مقارنة بباقي المجالات السكنية، وهذا ما يؤثر على الاستدامة البيئية للمجالات السكنية.

الفئة الثانية : نسبة تأثير التوسع العمراني على الطبيعة الفلاحية والغابية يتراوح بين 86.8 و 95%
 يندرج ضمن هذه الفئة بقية المجالات السكنية والمتمثلة في المجال السكني الاول والثاني والثالث
 والخامس والسادس والثامن والتي يرى نسبة 93,02%، 91,02%، 91,98%، 92,1%،
 86,01%، 94,04% من عينة تادراستوهي نسب مرتفعة حتما تؤثر على الاستدامة البيئية
 للمجالات السكنية.

خريطة 58: تأثير التوسع العمراني على الاستدامة البيئية
 عبر المجالات السكنية بمدينة تبسة



المصدر: انجاز الباحثة اعتمادا على معطيات الاستبيان، 2019

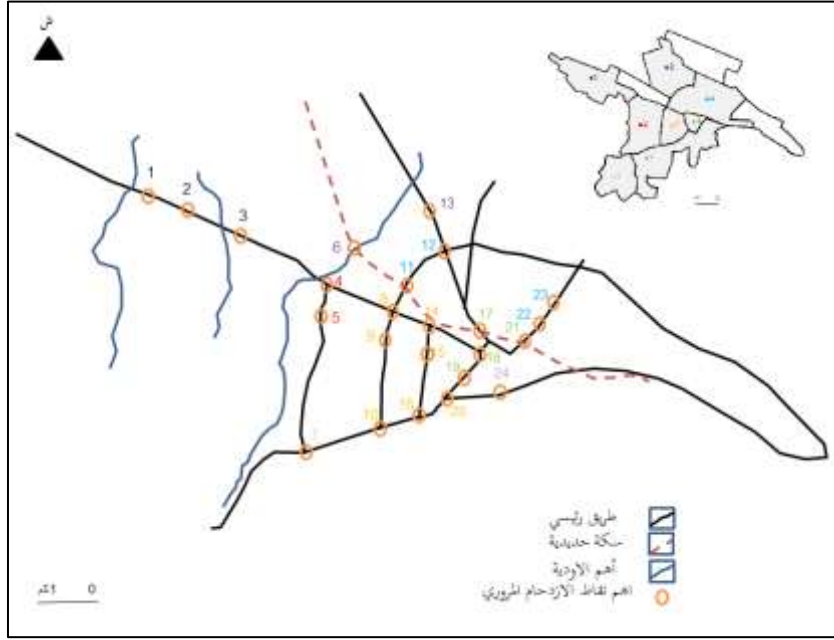
7.4 التلوث الهوائي واثره على الاستدامة البيئية للمجالات السكنية بمدينة تبسة

يتميز المخطط العام لشبكة طرقات مدينة تبسة في شكله العام بالخطة الاشعاعية بينما يتميز على طول مداخل المدن بالخطة الخطية المقرونة بالعوائق الهيدروغرافية المتمثلة في الاودية خاصة بالطريق الرئيسي المؤدي الى قسنطينة وكذا الطريق الرئيسي المؤدي الى عنابة اضافة الى خط السكة الحديدية الذي يتوسط المدينة ما يجعل الموصولية بين المجالات السكنية منحصرة في اربع نقاط لا اكثر كل هذه العوامل تساعد في زيادة الازدحام المروري ما يزيد من التلوث الناتج عن عوادم السيارات، ومن اجل تقييم اثر التلوث الهوائي على الاستدامة البيئية للمجالات السكنية سيتم الاعتماد على تدفق السيارات بنقاط الازدحام المروري على مستوى محاور الطرقات الرئيسية وبالتالي الاكثر تلوث وهذا بالاعتماد على العمل الميداني اين اتضح أن أغلب هذه النقاط التي يبلغ عددها 24 نقطة

تتمثل في محاور الدوران المتواجدة باغلب الطرقات الرئيسية المهيكلة للمدينة اضافة الى الاربع نقاط التي تضمن الموصولية بين اغلب المجالات السكنية بسبب العوائق المذكورة سابقا حيث سيتم الاعتماد على نسبة عدد السيارات التي تشهدها النقاط المحصاة عبر المجالات السكنية في اوقات متقاربة من حيث الازدحام المروري وذلك خلال اوقات الذروة حيث تم العد لمدة 15 دقيقة في كل نقطة وهذا خلال شهري جانفي وفيفري 2019 م، ولقد تم عد السيارات بالاتجاهين حيث اسندت نقطة الازدحام الى المجال الذي يشهد اتجاه الحركة نحوه اكثر تدفقا بالنسبة للنقاط التي تشترك في اكثر من مجال والتي عادة ما تكون من المجالات الجانبية نحو المجال المركزي المتمثل في المجال السكني الاول وباتجاه الطريقين الرئيسيين طريق قسنطينة وطريق عنابة حيث يشهد المجال السكني الاول بـ04 نقاط ازدحام مروري، و يشهد المجال السكني الثاني 07 نقاط ازدحام مروري، اما المجال السكني الثالث فيشهد 02 نقاط ازدحام مروري بينما يظهر بالمجال السكني الرابع 04 نقاط ازدحام مروري، ويعرف المجال السكني الخامس 03 نقاط ازدحام مروري، كما يعرف المجال السكني السادس نقطتي ازدحام مروري ويشهد كل من المجال السكني السابع والثامن نقطة ازدحام مروري لكل منهما والخريطة الموالية تبين اهم نقاط الازدحام المروري عبر المجالات السكنية بمدينة تبسة.

ولقد اسفرت عملية احصاء السيارات في مختلف النقاط الاكثر ازدحاما بالنسبة لحركة المرور من عد 7609 سيارة خلال 15 دقيقة عبر مختلف النقاط الاربع وعشرون ونظرا لتعذر الحصول اثناء الدراسة على جهاز يقيس شدة التلوث تم الاعتماد على فرضية ان مختلف السيارات تنتج نفس الكمية من المواد السامة والملوثة كغاز احادي اكسيد الكربون، غاز ثاني اكسيد الكربون، اكسيد النيتروجين، الكربوهيدرات وغيرها.

خريطة 59: أهم نقاط الازدحام المروري
عبر المجالات السكنية بمدينة تبسة



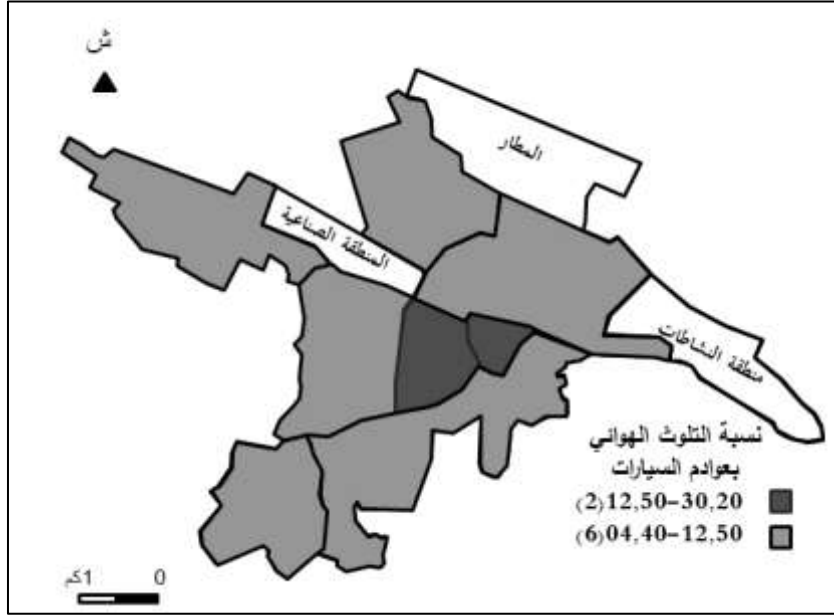
المصدر: انجاز الباحثة اعتمادا على معطيات التحقيق الميداني، 2019،

فمن هذا المنطلق مكنت عملية فرز ومعالجة الاحصاءات الميدانية من الحصول على الخريطة الموائية والتي تظهر الفئات الاتية:

الفئة الأولى: نسبة التلوث الناتج عن عوادم السيارات تتراوح بين 4.4 و 12.5% تشمل هذه الفئة المجال السكني الثالث والرابع والخامس والسادس والسابع والثامن التي يقدر فيها على الترتيب نسبة التلوث الناتج عن عوادم السيارات بـ 9,37% و 11,25% و 10,24% و 9,17% و 6,24% و 4,47% من اجمالي النقاط التي تم اختيارها للدراسة عبر المجالات السكنية للمدينة فرغم ان هذه النسب هي الاقل بالنسبة للمجالين السكنيين الواقعين في الفئة الاخرى الا انها تبقى مؤثرة على الاستدامة البيئية للمجالات السكنية بالمدينة

الفئة الثانية: نسبة التلوث الناتج عن عوادم السيارات تتراوح بين 12.5 و 30.2% يندرج ضمن هذه الفئة المجال السكني الاول والثاني وهي المجالات التي تشهد النسب الاكبر من ناحية التلوث الهوائي بعوادم السيارات حيث تقدر بها هذه النسب على التوالي بـ 30,12% و 19,14% من اجمالي النقاط التي تم اختيارها للدراسة عبر المجالات السكنية للمدينة وهذا ما يجعلها الاكثر تأثيرا على الاستدامة البيئية مقارنة بالمجالات السكنية الاخرى.

خريطة 60:نسبة التلوث الهوائي بعوادم السيارات عبر المجالات السكنية بمدينة تبسة



المصدر: انجاز الباحثة اعتمادا على معطيات الاستبيان، 2019

8.4 التلوث الصوتي واثره على الاستدامة البيئية للمجالات السكنية بمدينة تبسة

تعتبر نقاط الازدحام عبر مختلف المجالات السكنية بمدينة تبسة النقاط الاكبر تلوثا صوتيا بالنسبة لباقي مكونات المجال السكني لذا سيتم الاعتماد على قياس مستويات الضجيج بها من خلال قياس متوسط شدة الصوت بواسطة جهاز سونومتر بكل مجال سكني اعتمادا على الاربعة وعشرون نقطة التي تعرف ازدحاما مروريا بنفس المنهجية التي تم الاعتماد عليها في التلوث الهوائي بعوادم السيارات وذلك في اوقات الذروة واسنادا الى المرسوم التنفيذي 93-184 المؤرخ في 27 جويلية 1993 المتضمن تنظيم اثار الضجيج الذي يعتبر أن الضجيج الذي يفوق الحدود القصوى المحددة بالنسبة للمناطق السكنية والطرق والاماكن العامة بـ 70 ديسبل في النهار (من الساعة السادسة صباحا الى الساعة الثانية والعشرون) وبـ 45 ديسبل في الليل (من الساعة الثانية والعشرون الى الساعة السادسة صباحا) مَسًا للهدوء في الجوار وازعاجا شديدا واضرارا بالصحة وتعريضا لطمأنينة السكان، حيث مكنت هذه العملية من الحصول على الخريطة الموائية والتي يظهر من خلالها الفئات الاتية:

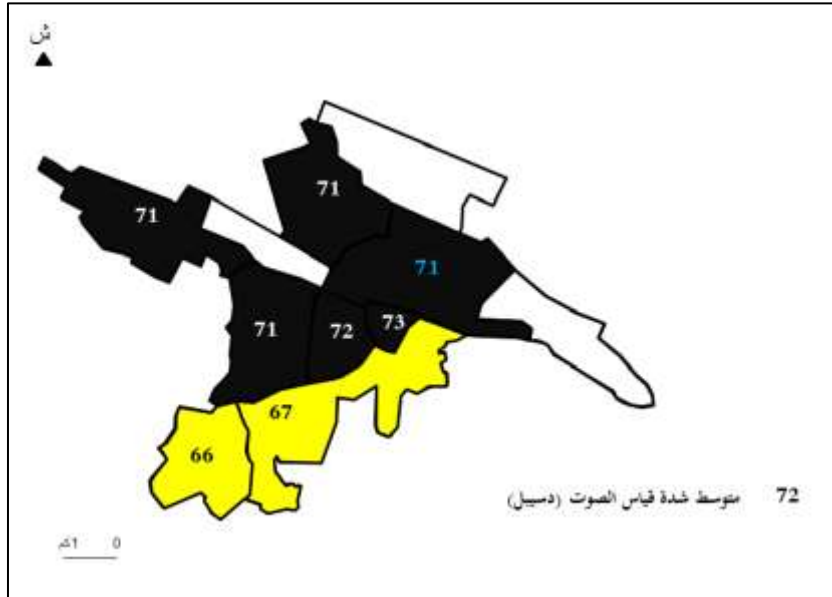
الفئة الاولى: نسبة التلوث الناتج ضجيج السيارات أقل من العتبة (70 ديسبل)

يندرج ضمن هذه الفئة المجالين السكنيين الرابع والثامن التي تقدر بهما قيمة شدة الصوت على التوالي بـ 67 ديسبل و 68 ديسبل وهي نسب اقل من العتبة ما يجعلها غير مؤثرة على الاستدامة البيئية

وهذا راجع الى طبوغرافية هذين المجالين السكنيين المصحوبة بقلّة التدفق على مستوى الطرقات الرئيسية المهيكلة لها مقارنة بالمجالات السكنية الاخرى .

الفئة الثانية: نسبة التلوث الناتج عن ضجيج السيارات اكبر من العتبة (70 ديسيبل) تحوي هذه الفئة المجال السكني الاول الذي يقدر فيه شدة الصوت بـ 73 ديسيبل حيث يعرف هذا المجال تلوّثا صوتيا بنسبة 33.33% من اجمالي قيمة شدة التلوث الصوتي الذي يتجاوز العتبة عبر مختلف المجالات السكنية كما تضم هذه الفئة المجال السكني الثاني المقدر به شدة الصوت بـ 72 ديسيبل والذي تبلغ به نسبة التلوث الصوتي بـ 22.22% من اجمالي قيمة شدة التلوث الصوتي الذي يتجاوز العتبة عبر مختلف المجالات السكنية كما يندرج ضمن هذه الفئة كل من المجال السكني الثالث والرابع والخامس والسادس التي يقدر فيها على الترتيب شدة الصوت بـ 71 ديسيبل والتي تبلغ بكل منها نسبة التلوث الصوتي بـ 11.11% من اجمالي قيمة شدة التلوث الصوتي الذي يتجاوز العتبة عبر مختلف المجالات السكنية كل هذه القيم والنسب تؤثر حتما على الهدوء وطمأنينة المواطن وصحته ومن ثم التأثير على الاستدامة البيئية للمجالات السكنية.

خريطة 61:مقبولية التلوث الصوتي الناتج عن السيارات
عبر المجالات السكنية بمدينة تبسة



المصدر: انجاز الباحثة اعتمادا على التحقيق الميداني، 2019.

9.4 المساحات الخضراء وأثرها على الاستدامة البيئية للمجالات السكنية بمدينة تبسة

تعد المساحات الخضراء بالمجالات السكنية من اهم المؤشرات المساهمة في استدامتها من الناحية البيئية، الا انها تشهد اهمالا من طرف مختلف الفاعلين في المجالات السكنية بمدينة تبسة بما فيهم المواطن فرغم عدم كفايتها من ناحية الكمية وعدم كفاءتها من الناحية الكيفية الا انه من الملاحظ وجود عدة اعتداءات عمرانية على هذه المساحات الخضراء سواء من خلال بناء سكنات فوضوية كوحدات عقارية او التوسع على حسابها خاصة فيما يتعلق بالثالثة منها التي لم يتم تصنيفها من طرف مصالح البلدية رغم صدور القانون 06-07 المؤرخ في 13 ماي 2007 المتعلق بتسيير المساحات الخضراء وحمايتها وتنميتها ، لذا سيعتمد على الحدائق العامة (المهيئة) التي عرفها بأنها اماكن للراحة او التوقف في المناطق الحضرية، والتي تحوي على تجمعات نباتية مزهرة أو اشجار وكذا الحدائق الصغيرة المغروسة والمساحات الصغيرة العمومية المشجرة، كما سيتم الاعتماد على الفضاءات المخصصة للمساحات الخضراء الناتجة عن تراكب الأنظمة المورفولوجية للمجال السكني في تقييم الاستدامة البيئية من ناحية مدى كفايتها ضمن المجال السكني ومقبولية حالتها من طرف السكان حيث سيتم الاعتماد على معالجة وتحليل المعطيات المتحصل عليها من خلال الاستبيان الموزع بالتجانس عبر مختلف المجالات السكنية والذي نتج عنه ما يلي :

1.9.4 الحدائق العامة المهيأة عبر المجالات السكنية بمدينة تبسة

من خلال العمل الميداني تم التمكن من احصاء تسع حدائق عمومية بمدينة تبسة تبلغ مجمل مساحتها بـ 11.44 هكتار يتباين توزيعها عبر مختلف المجالات السكنية ما يجعل نسبة مساحتها يتباين ايضا من مجال سكني لآخر، كما تجدر الاشارة الى انها من بين الحدائق المحصاة يوجد حديقتين عموميتين للتسلية (الدخول اليها يكون بمقابل) مساحة جذبهما تتعدى سكان المدينة بل احيانا سكان الولاية حيث قدر نصيب الـ 1000 الفرد من مساحة الحدائق العمومية بـ 0.05 هـ/1000 شخص وهي قيمة صغيرة جدا ما يؤكد قلة الحدائق العمومية بمدينة تبسة، ومن هذا المنطلق سيتم الاعتماد على نسبة مساحة الحدائق العمومية بكل مجال سكني في تقييم الاستدامة البيئية للمجالات السكنية والتي مكنت معالجتها من الحصول على الخريطة الموائية التي تترجم الفئات الاتية.

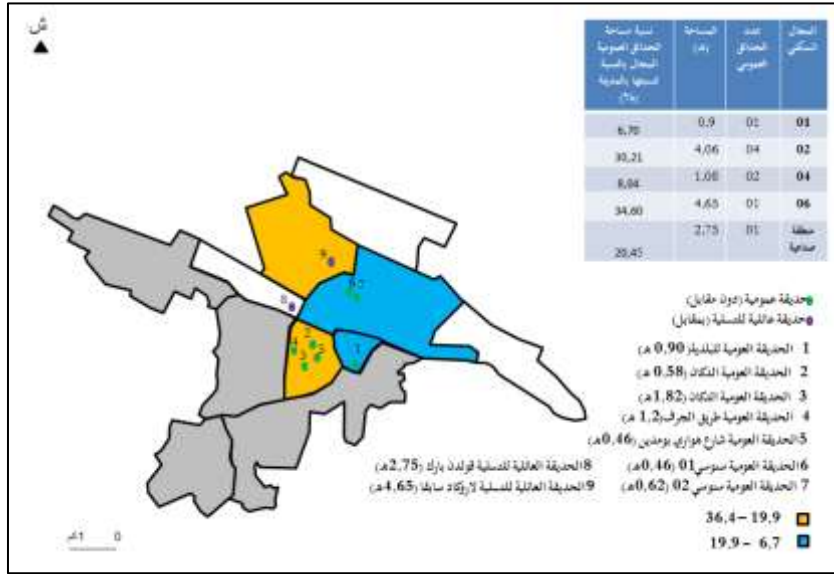
الفئة الأولى: انعدام الحدائق العمومية.

يندرج ضمن هذه الفئة المجال السكني الثالث والخامس والسابع والثامن حيث تتعدم فيها تماما الحدائق العمومية بمختلف انواعها وهذا ما يؤثر عليها من ناحية الاستدامة البيئية المتعلقة بتوفر حدائق عمومية من شأنها الحد من التلوث البيئي.

الفئة الثانية : نسبة مساحة الحدائق العمومية مقارنة بمساحتها الاجمالية يتراوح بين 6.7 و 19.9% تشمل المجال السكني الاول الذي توجد به حديقة عمومية واحدة وكذا المجال السكني الرابع الذي توجد به حديقتين عموميتين، حيث تبلغ بهما على الترتيب نسبة مساحة الحدائق العمومية مقارنة بمساحتها الاجمالية عبر المدينة بـ 6.7 % و 8.04 % اي بقيم تساوي على الترتيب 0.9 هكتار و 1.08 هكتار وهي قيم ضئيلة مقارنة بباقي المجالات السكنية او حتى غير السكنية كالمنطقة الصناعية التي تقدر بها مساحة الحديقة العائلية للتسلية بـ 2.75 هكتار بنسبة تقدر بـ 20.45 % من نسبة مساحة الحدائق العمومية مقارنة بمساحتها الاجمالية عبر المدينة وهذا ما يجعل هذا المؤشر يؤثر على الاستدامة البيئية للمجالين السكنيين.

الفئة الثالثة : نسبة مساحة الحدائق العمومية مقارنة بمساحتها الاجمالية يتراوح بين 19.9 و 34.6% يندرج ضمن هذه الفئة المجال السكني الثاني الذي تقدر به نسبة مساحة الحدائق العمومية مقارنة بمساحتها الاجمالية عبر المدينة والتي يبلغ عددها اربع حدائق عمومية بـ 30.21% إضافة الى المجال السكني السادس الذي يتواجد به حديقة عائلية للتسلية يمكن ان يتجاوز مجال نفوذها المجال السكني الى المدينة والتي تقدر نسبة مساحة الحدائق العمومية مقارنة بمساحتها الاجمالية عبر المدينة بـ 34.6 % وهي نسب مقبولة مقارنة بباقي الفئات الا انها تحتاج الى عملية تكثيف وهذا مقارنة بمساحة المجال السكني ما يجعلها غير محققة للاستدامة البيئية بالشكل الكافي.

خريطة 62: نسبة انتشار الحدائق العمومية عبر المجالات السكنية بمدينة تبسة



المصدر: انجاز الباحثة اعتمادا على تحقيق ميداني سنة 2017+ معطيات الاستبيان، 2019

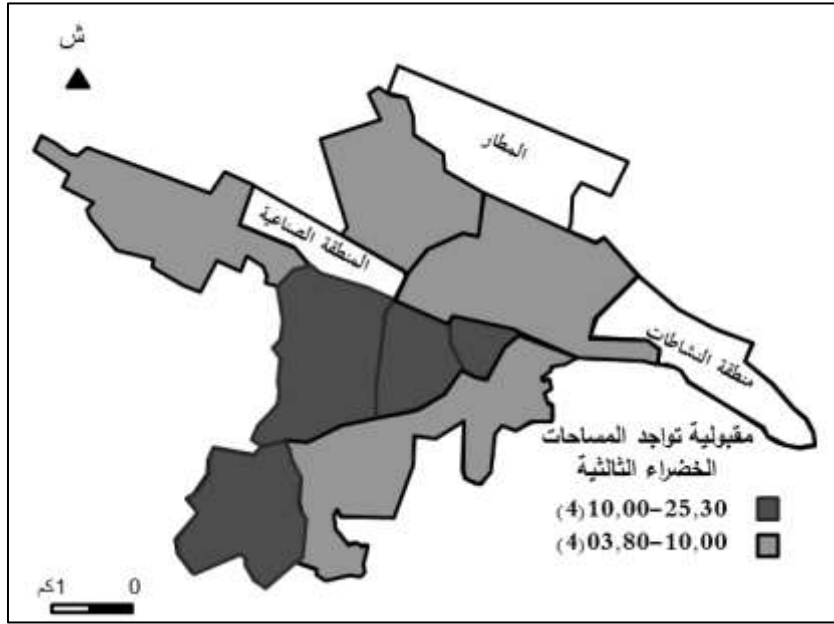
2.9.4 مقبولة تواجد فضاءات مخصصة للمساحات الخضراء الثالثة .

نظرا لغياب مخطط واضح للمساحات الخضراء الثالثة على مستوى مختلف المصالح التقنية بما في ذلك البلدية، امام الانتشار الواضح للجيوب العقارية التي ترجع اصل ملكيتها للخواص لم يتم التمكن من احصاء الاحصاء الدقيق للمساحات الخضراء لاسيما غير المهيئة منها لذا تم اللجوء الاستبيان الموزع على مختلف المجالات السكنية في ذلك حيث انتجت معالجته على الحصول على الخريطة الموالية والتي تبين الفئات الاتية:

الفئة الاولى: نسبة مقبولة تواجد المساحات الخضراء الثالثة تتراوح بين 3.8 و 10 %
 يندرج ضمن هذه الفئة المجال السكني الرابع والخامس والسادس والسابع التي تقدر بها نسبة مقبولة تواجد المساحات الخضراء الثالثة بـ 4.36 %، 6.42 %، 6.33 %، 3.82 % وهي نسب ضئيلة ما ينعكس سلبا على استدامتها البيئية.

الفئة الثانية: نسبة مقبولة تواجد المساحات الخضراء الثالثة تتراوح بين 10 و 25.3 %
 تضم هذه الفئة المجال السكني الاول والثاني والثالث والثامن والتي تبلغ بها نسبة مقبولة تواجد المساحات الخضراء على الترتيب بـ 25.22 %، 12.02 %، 11.98 %، 11.22 % وهي نسب اكبر من نسب المجالات السكنية المندرجة ضمن الفئة الاولى الا انها تبقى مؤثرة على الاستدامة البيئية.

خريطة 63: مقبولة تواجد المساحات الخضراء الثالثة
عبر المجالات السكنية بمدينة تبسة



3.9.4 مقبولة حالة الفضاءات المخصصة للمساحات الخضراء

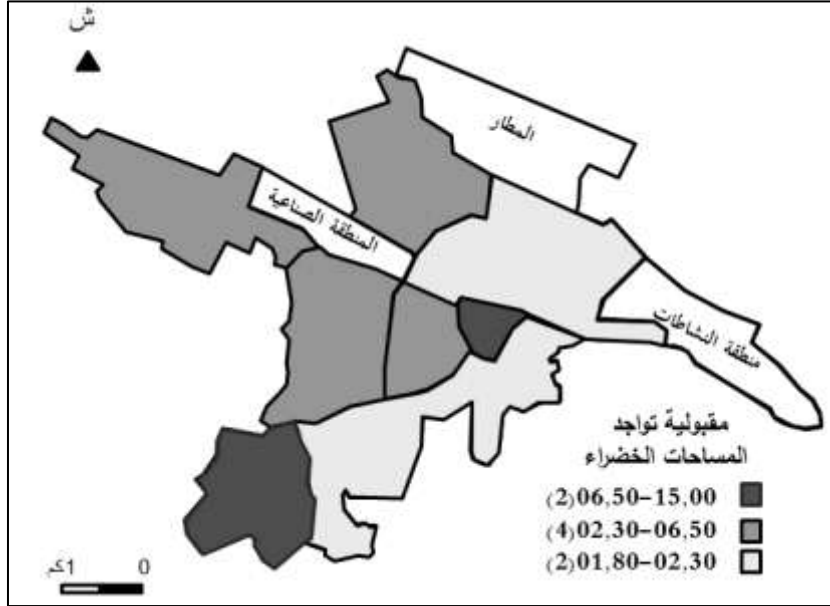
الفئة الاولى: نسبة مقبولة حالة المساحات الخضراء تتراوح بين 1.8 و 2.3 %
يندرج ضمن هذه الفئة المجالين السكنيين الرابع والسابع اللذان تقدر فيهما نسبة كفاية المساحات المخصصة للمساحات الخضراء على التوالي بـ 1.95 %، و 1.86 % وهي النسب الاقل من بين المجالات السكنية ما يؤثر بشكل واضح على استدامتها البيئية.

الفئة الثانية: نسبة مقبولة حالة المساحات الخضراء تتراوح بين 2.3 و 6.5 %
تضم هذه الفئة المجال السكني الثاني والثالث والخامس والسادس التي تبلغ بها نسبة مقبولة حالة المساحات الخضراء على الترتيب بـ 8.6 % و 5.5 % و 5.6 % و 4.8 % وهي نسب اكبر بقليل من نسب الفئة الاولى الا انها تبقى مؤثرة على استدامتها البيئية.

الفئة الثالثة: نسبة مقبولة حالة المساحات الخضراء تتراوح بين 6.5 و 15 %
تحتوي هذه الفئة المجال السكني الاول والثامن حيث أن الاول يعتبر مركزا للمدينة والثاني حديث النشأة حيث تبلغ بهما على التوالي نسبة مقبولة حالة المساحات الخضراء بـ 15 % و 7.71 % فرغم

ان هذه النسب هي الاكبر مقارنة بالفئات الاخرى الا انها تبقى مؤثرة على الاستدامة البيئية لهذين المجالين السكنيين.

خريطة 64: مقبولية تواجد المساحات الخضراء عبر المجالات السكنية بمدينة تبسة



المصدر: انجاز الباحثة اعتمادا على معطيات الاستبيان، 2019

10.4 . تصريف مياه الامطار ومياه الصرف الصحي

يلعب التصريف الرشيد لمياه الامطار والصرف الصحي دورا كبيرا في الاستدامة البيئية للمجالات السكنية، حيث ما تم ملاحظته ميدانيا بمدينة تبسة ان اغلب شبكة تصريف مياه الامطار تشترك مع شبكة الصرف الصحي في اغلب المجالات السكنية مع نقص واضح لبالوعات تصريف مياه الامطار بها إضافة الى عدم وجود اليات وخطط لإعادة استخدامها، إضافة الى عدم وظيفية محطة تصفية مياه الصرف الصحي وكذا تسرب مياه الصرف الصحي في بعض المجالات السكنية بسبب الانسدادات التي تصيب الشبكة، كل هذه المظاهر تدفع الى اعتماد جملة هذه المؤشرات في تقييم الاستدامة البيئية للمجالات السكنية وذلك من خلال معالجة نتائج الاستبيان كما يلي:

1.10.4 تصريف مياه الامطار ومياه الصرف الصحي في شبكة واحدة:

تتطابق النسب المئوية المعالجة عن طريق الاستبيان والمقدرة بنسبة 100% من عينة دراسة جل المجالات السكنية مع المعايير الميدانية والتي تبين وجود شبكة واحدة تعمل على تصريف مياه الصرف الصحي وكذا مياه الامطار ما يجعل هذه الأخيرة غير صالحة للاسترجاع وملوثة، وهذا ما يؤثر حتما على الاستدامة البيئية للمجالات السكنية.

2.10.4 أنظمة استرجاع مياه الأمطار لإعادة استخدامها في سقي المساحات الخضراء

من الملاحظ ميدانيا غياب لأنظمة تمكن من استرجاع مياه الأمطار لإعادة استخدامها وهذا ما عبر عنه جل عينة الدراسة الخاصة بمختلف المجالات السكنية اي نسبة 100% من عينة دراسة تؤكد غياب أنظمة تمكن من استرجاع مياه الأمطار لإعادة استخدامها في سقي المساحات الخضراء ما يؤدي الى فقدان هذا المورد الطبيعي دون الاستفادة منه في الترقية البيئية للمجالات السكنية وبالتالي المساهمة في التأثير على الاستدامة البيئية للمجالات السكنية.

3.10.4 وظيفية محطة تصفية مياه الصرف الصحي:

أكدت مختلف المعاينات الميدانية بمدينة تبسة عن عدم وظيفية محطة تصفية مياه الصرف الصحي بمدينة تبسة وهذا ما أكدته نسبة 100% من عينة دراسة مختلف المجالات السكنية وهو ما يؤثر سلبا على النظام البيئي للمدينة ومجال نفوذها هذا ما ينعكس سلبا على الاستدامة البيئية للمجالات السكنية.

4.10.4 التسربات والانسدادات على مستوى شبكة الصرف الصحي

من الملاحظ ميدانيا وجود العديد من التسربات والانسدادات عبر مختلف المجالات السكنية بمدينة تبسة، ونظرا لما لهذه الظاهرة من انعكاسات بيئية سواء من ناحية التلوث او من ناحية الصحة العامة للأفراد، تم اعتماد هذا المؤشر لتقييم الاستدامة البيئية للمجالات السكنية بمدينة تبسة، حيث نتج عن معالجة الاستبيان الموزع بالتجانس عبر مختلف هذه المجالات السكنية من الحصول على الخريطة الموالية والتي تبين الفئات التالية:

الفئة الأولى: انعدام التسرب والانسداد على مستوى شبكة الصرف الصحي

تحوي هذه الفئة المجال السكني الثامن الذي تتعدم فيه نسبة التسرب والانسداد على مستوى شبكة الصرف الصحي وهذا راجع الى حادثة انجاز البرامج السكنية به، وبالتالي فهذا المؤشر لا يؤثر على الاستدامة البيئية لهذا المجال السكني.

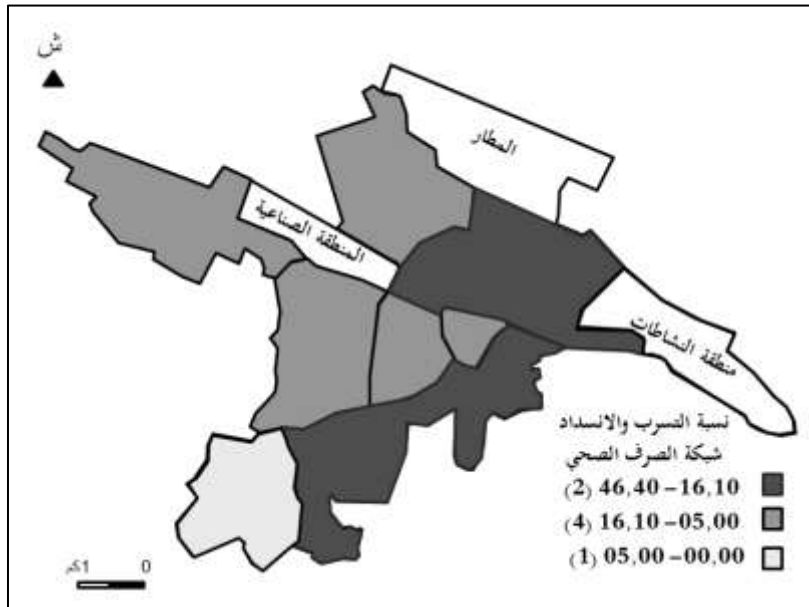
الفئة الثانية: نسبة التسرب والانسداد على مستوى شبكة الصرف الصحي تتراوح بين 5 و 16.1 %

يندرج ضمن هذه الفئة المجال السكني الاول والثاني والثالث والخامس والسادس التي تساوي فيها نسب التسرب والانسداد على مستوى شبكة الصرف الصحي على الترتيب بـ

5.06%، 5.17%، 7.43%، 7.84%، 8.51% وهي نسب غير مرتفعة الا انها تؤثر على الاستدامة البيئية لهاته المجالات السكنية لما لهاته التسربات والانسدادات من تأثير بيئي على المجالات السكنية.

الفئة الثالثة: نسبة التسرب والانسداد على مستوى شبكة الصرف الصحي تتراوح بين 16.1 و 46.4% تضم هذه الفئة المجالين السكنيين الرابع والسابع اللذان تبلغ بهما على التوالي نسبة التسرب والانسداد على مستوى شبكة الصرف الصحي بـ 32.55% و 46.31% وهي النسب الاكثر من بين المجالات السكنية ما يجعلها الاقل استدامة من الناحية البيئية .

خريطة 65: نسبة التسرب والانسداد على مستوى شبكة الصرف الصحي عبر المجالات السكنية بمدينة تبسة



المصدر: انجاز الباحثة اعتمادا على معطيات الاستبيان، 2019،

5.10.4 مقبولة تغطية المجالات السكنية بالوعات تصريف مياه الامطار.

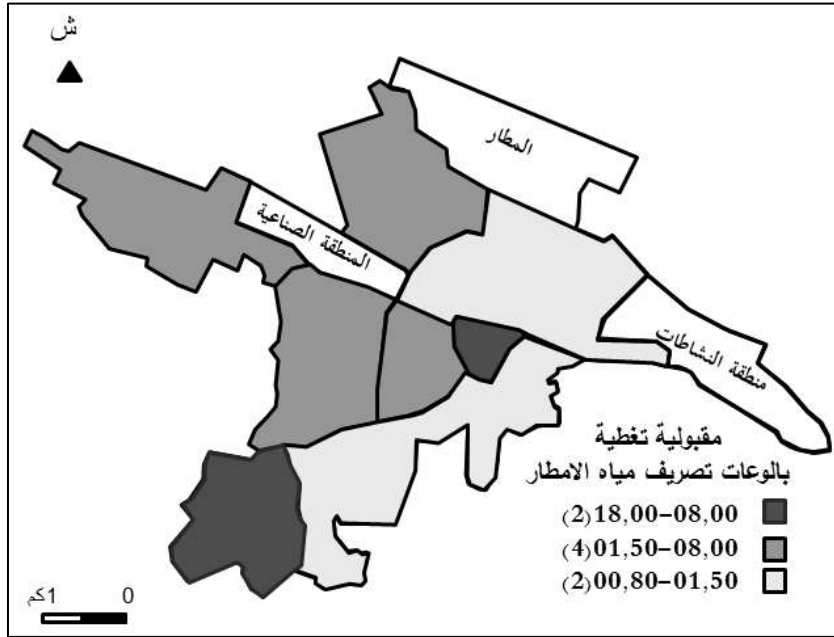
تعاني المجالات السكنية بمدينة تبسة من مشكلة تغطيتها الكافي بالوعات تصريف مياه الامطار ما يؤدي هذا احيانا الى امتلاء الشوارع بمياه الامطار بل اصبحت من بين جملة العوامل التي ادت الى فيضانات 12 سبتمبر 2018 ونظرا لانعكاساتها المباشرة على الجانب البيئي لمختلف المجالات السكنية سيتم الاعتماد على هذا المؤشر لتقييم الاستدامة البيئية للمجالات السكنية وفقا للنتائج المتحصل عليها من خلال الاستبيان الموزع بالتجانس عبر مختلف المجالات السكنية والذي مكن من انجاز الخريطة الموالية التي تبين الفئات الاتية:

الفئة الأولى: نسبة مقبولة التغطية ببالوعات تصريف مياه الامطار يتراوح بين 0.8 و 1.5%
يندرج ضمن هذه الفئة المجال السكني الرابع والسابع اللذان تبلغ بهما نسبة مقبولة تغطية المجالات السكنية ببالوعات تصريف مياه الامطار بـ 1.43% و 0.85% وهي نسب ضئيلة جدا ترجع الى عشوائية اغلب اجزاء المجالين السكنيين ما يجعلها الاكثر تأثرا من ناحية استدامتها البيئية.

الفئة الثانية : نسبة مقبولة التغطية ببالوعات تصريف مياه الامطار يتراوح بين 1.5 و 8%
تشمل هذه الفئة اربع مجالات سكنية تتمثل في المجال السكني الثاني والثالث والخامس والسادس التي تقدر فيها على التوالي نسبة مقبولة تغطية المجالات السكنية ببالوعات تصريف مياه الامطار بـ 7.72%، 6.5%، 5.45%، 6.08% وهي نسب أكبر من نسب الفئة الا انها لا ترقى لتحقيق الاستدامة البيئية للمجالات السكنية.

الفئة الثالثة : نسبة مقبولة تغطية المجالات السكنية ببالوعات تصريف مياه الامطار يتراوح بين 8 و 18%
تحوي هذه الفئة كل من المجالين السكنيين الاول والثامن اللذان تبلغ بهما نسبة مقبولة تغطية المجالات السكنية ببالوعات تصريف مياه الامطار على الترتيب بـ 17.72% و 17.99% وهي النسب الاعلى مقارنة بباقي المجالات السكنية الاخرى الا انها لم تتعدى نسبة 20% وهذا دليل على عدم استجابتها لتحقيق الاستدامة البيئية.

خريطة 66: مقبولة تغطية المجالات السكنية بالوعات تصريف مياه الامطار عبر المجالات السكنية بمدينة تبسة



المصدر: انجاز الباحثة اعتمادا على معطيات الاستبيان، 2019

11.4 التزويد بالمياه الصالحة للشرب.

من الملاحظ من خلال التحقيقات والمعائنات الميدانية اضافة الى الواقع المعاش بمدينة تبسة أن موضوع توفير المياه الصالحة للشرب من ابرز الاشكالات التي تؤرق السلطات المحلية بمدينة تبسة بسبب ما تشهده المدينة من تذبذب في تزويد السكان عبر مختلف المجالات السكنية، هذا التذبذب عادة ما يصحبه تسربات على مستوى اغلب المجالات السكنية، اضافة الى استغلال هذا المورد في المجالات السكنية التي عرفت تهيئة حديثة لبعض المساحات الخضراء في عملية السقي، فمن هذا المنطلق سيتم الاعتماد على هذه المؤشرات في تقييم الاستدامة البيئية للمجالات السكنية بمدينة تبسة من خلال معالجة نتائج الاستبيان الموزع بالتجانس عبر هذه المجالات السكنية وسيتم التطرق الى:

1.11.4 مقبولة متوسط الكمية اليومية للتزويد بالمياه الصالحة للشرب

نظرا لعدم قدرة خزانات المياه الخاصة بالمجالات السكنية بمدينة تبسة على تغطيتها بالكمية الكافية وفي الاوقات اللازمة لما يعرفه التخطيط الحضري من نقائص في كيفية التحكم في تخطيط الشبكة الخاصة بالمياه الصالحة للشرب والذي انعكس عنه تذبذب في توزيعها سواء من حيث مدة التوزيع او الدور خلال الاسبوع ما جعل اغلب المجالات السكنية تزود بهذا المورد يوم من اصل ثلاث ايام وفيها ما يتجاوز هذه المدة حيث سيتم الاعتماد في تقييم متوسط الكمية اليومية للتزويد بالمياه

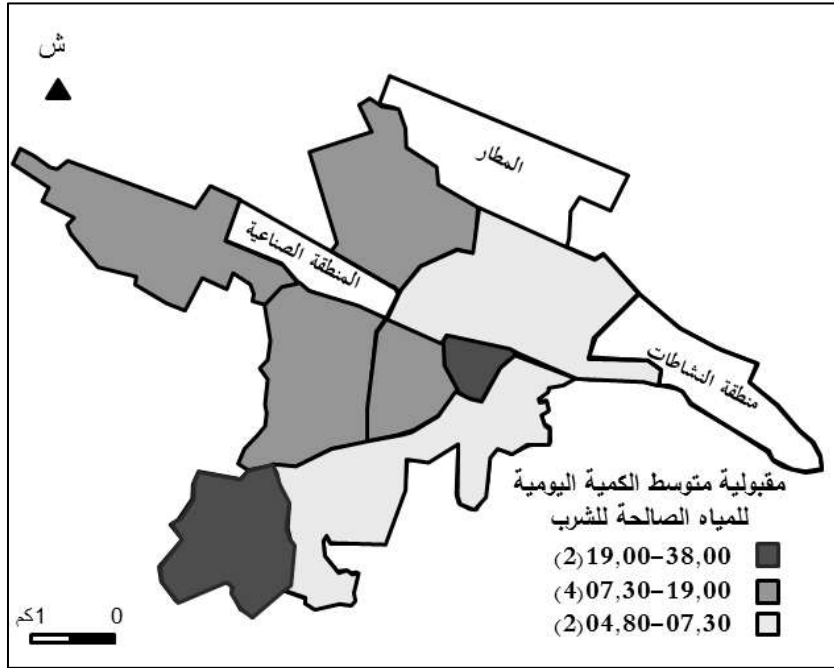
الصالحة للشرب في تقييم الاستدامة البيئية للمجالات السكنية لما لهذا المؤشر من دور في المحافظة على النظافة والصحة اين مكنت معالجة معطيات الاستبيان من الحصول على الخريطة الموائية التي تبين الفئات الاتية:

الفئة الأولى : نسبة مقبولة متوسط الكمية اليومية للتزويد بالمياه الصالحة للشرب يتراوح بين 4.8 و 7.3% تضم هذه الفئة المجالين السكنيين الرابع والسابع وهما المجالان الأقل نسبة من حيث مقبولة متوسط الكمية اليومية للتزويد بالمياه الصالحة للشرب والتي تبلغ بهما على التوالي بـ 6,24% و 4,83% وهي قليلة ما قد يؤثر على النظافة والصحة من جهة وصعوبة تسيير هذا المرد الطبيعي بعقلانية خاصة وان هذه المجالات كانت تعرف اكبر مقبولة لكميات المياه الصالحة للشرب الموزعة سواء من ناحية اوقات وايام التوزيع و هذا ما يؤكد تأثير هذا المؤشر على الاستدامة البيئية للمجالات السكنية.

الفئة الثانية : نسبة مقبولة متوسط الكمية اليومية للتزويد بالمياه الصالحة للشرب يتراوح بين 7.3 و 19% يندرج ضمن هذه الفئة المجالات السكنية الثاني والثالث والخامس والسادس التي تتراوح بها على الترتيب مقبولة متوسط الكمية اليومية للتزويد بالمياه الصالحة للشرب بـ 16,9%، 16,2%، 15,47%، 15,2% فرغم ان هذه النسب اكبر من نسب الفئة الاولى الا انها لم لا ترقى الى الحكم على التحكم العقلاني في تسيير هذا المورد خاصة وهذا ما يجعل هذه المجالات السكنية غير قادرة على تحقيق متطلبات استدامتها البيئية.

الفئة الثالثة : نسبة مقبولة متوسط الكمية اليومية للتزويد بالمياه الصالحة للشرب يتراوح بين 19 و 38% تشمل هذه الفئة المجالين السكنيين الأول والثامن اللذان تقدر بهما نسبة مقبولة متوسط الكمية اليومية للتزويد بالمياه الصالحة للشرب على الترتيب بـ 37,97% و 33.26%، فعلى الرغم من ان هذه النسب هي الاكبر مقارنة بباقي المجالات السكنية الاخرى الا انها لم تتجاوز حتى 40% وهذا ما يجعلها متأثرة من ناحية الاستدامة البيئية ولكن بدرجة اقل.

خريطة 67: مقبولة متوسط الكمية اليومية للتزويد بالمياه الصالحة للشرب عبر المجالات السكنية بمدينة تبسة



المصدر: انجاز الباحثة اعتمادا على معطيات الاستبيان، 2019

2.11.4 التسربات على مستوى شبكة المياه الصالحة للشرب

من خلال المعايير الميدانية المتكررة لمختلف المجالات السكنية بمدينة تبسة تبين وجود العديد من التسربات على مستوى شبكة المياه الصالحة للشرب، هذه التسربات لها عدة انعكاسات سواء على صحة المواطن او على البيئة في حد ذاتها لعل اهمها تلوث هذا المورد الطبيعي وتبذيره، هذا ما دفع لاعتماد هذا المؤشر لتقييم الاستدامة البيئية للمجالات السكنية بمدينة تبسة، ولقد نتج عن معالجة الاستبيان الموزع بالتجانس عبر مختلف هذه المجالات السكنية من الحصول على الخريطة الموائية والتي تبين الفئات التالية:

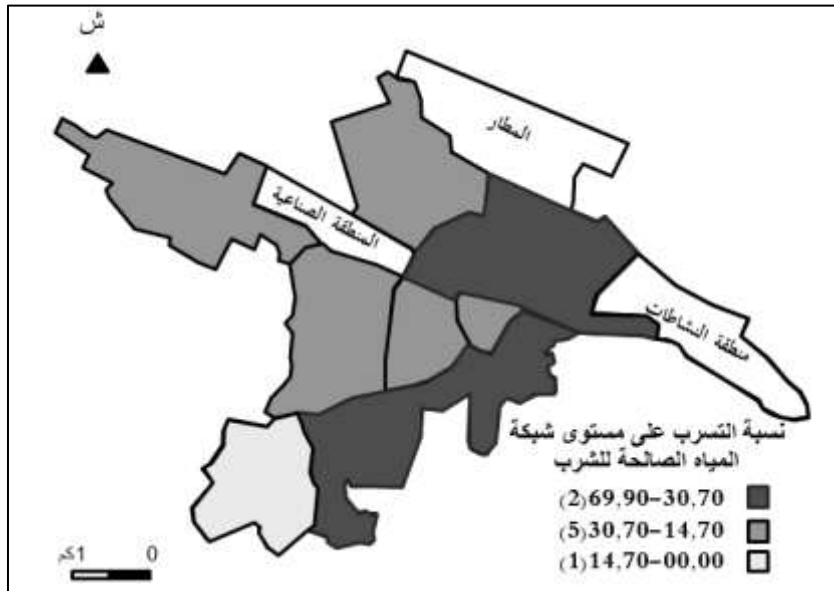
الفئة الأولى: انعدام التسرب على مستوى شبكة المياه الصالحة للشرب

يندرج ضمن هذه الفئة المجال السكني الثامن الذي تتعدم فيه نسبة التسرب على مستوى شبكة المياه الصالحة للشرب بسبب حداثة انجاز البرامج السكنية به، وعليه فهذا المؤشر لا يؤثر على الاستدامة البيئية لهذا المجال السكني ورغم كل هذا فالأغلبية المطلقة لسكان المجال السكني لا يستخدمون مياه الحنفية للشرب مباشرة بسبب امكانية تلوثها .

الفئة الثانية: نسبة التسرب على مستوى شبكة المياه الصالحة للشرب تتراوح بين 14.7 و 30.7% تحوي هذه الفئة المجال السكني الاول والثاني والثالث والخامس والسادس التي تساوي فيها نسب التسرب على مستوى شبكة الصرف الصحي على الترتيب بـ 14,78%، 18,87%، 18,03%، 19,02%، 20,25% وهي نسب معتبرة بالنظر لأهمية المورد فيما يخص تبيذيره من جهة وتلوثها من جهة اخرى ما دفع جل السكان بعدم استعمال مياه الحنفية للشرب مباشرة وهذا ما يؤثر على الاستدامة البيئية لهاته المجالات السكنية لما لهاته التسربات من تأثير بيئي على المجالات السكنية.

الفئة الثالثة: نسبة التسرب على مستوى شبكة المياه الصالحة للشرب تتراوح بين 30.7 و 69.9% تعتبر المجالات السكنية المندرجة ضمن هاته الفئة والمتمثلة في المجال السكني الرابع والسابع اللذان تبلغ بهما نسبة التسرب على مستوى شبكة المياه الصالحة للشرب بـ 54,16% و 69,89% الأكثر تأثرا من ناحية الاستدامة البيئية لما يتعرض له هذا المورد من تبيذير وتلوث جعل اغلب السكان لا يستعملون مياه الحنفية للشرب مباشرة.

خريطة 68: نسبة التسرب على مستوى شبكة المياه الصالحة للشرب عبر المجالات السكنية بمدينة تبسة



المصدر: انجاز الباحثة اعتمادا على معطيات الاستبيان، 2019.

3.11.4 معالجة المياه المنزلية المصروفة لإعادة استخدامها لأغراض السقي.

تؤكد المعاينات الميدانية على غياب نظام لمعالجة المياه المنزلية المصروفة لإعادة استخدامها في أغراض السقي وهذا اكدته عينة الدراسة الخاصة بمختلف المجالات السكنية اي نسبة 100% من عينة دراسة والتي أيضا تؤكد غياب انظمة لمعالجة المياه المنزلية المصروفة لإعادة استخدامها لأغراض السقي المتعلقة بالمساحات الخضراء ما يلزم الجماعات المحلية للجوء الى سقي المساحات الخضراء المهيئة والمتواجدة فعلا بواسطة شبكة المياه الصالحة للشرب ما يؤدي الى فقدان هذا المورد الطبيعي دون الاستفادة منه في الترقية البيئية للمجالات السكنية وبالتالي المساهمة في التأثير على الاستدامة البيئية للمجالات السكنية.

4.11.4 استخدام المياه الصالحة للشرب في سقي المساحات الخضراء.

من المؤكد من خلال العمل الميداني ان المساحات الخضراء المهيئة عبر مختلف المجالات السكنية يتم سقيها بواسطة شبكة المياه الصالحة للشرب وهذا ما اكدته عينة الدراسة من خلال النتائج المتحصل عليها بعد معالجة المعطيات المتعلقة بالاستبيان الموزع بالتجانس عبر مختلف المجالات السكنية والذي نتج عنه الخريطة الموالية المترجمة بالفئات الآتية:

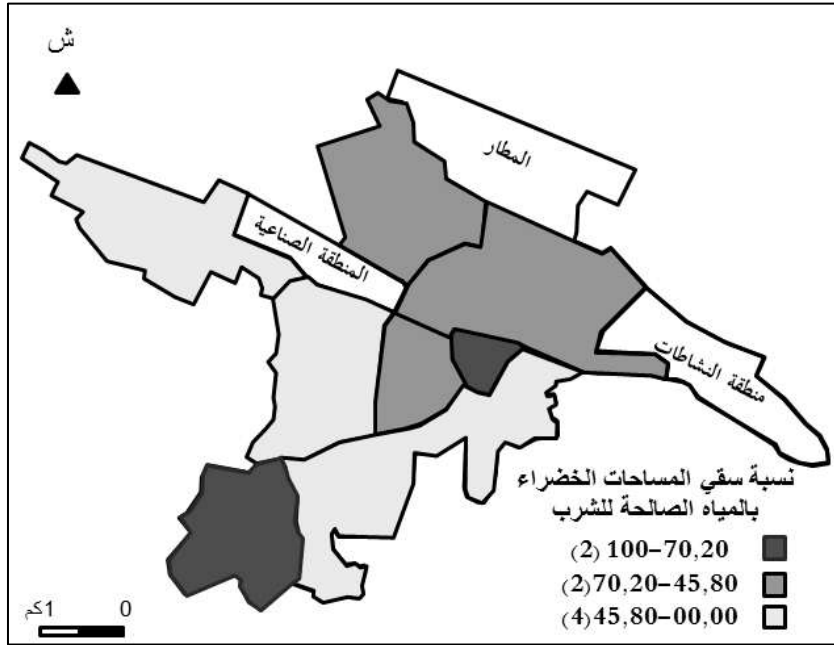
الفئة الأولى: انعدام سقي المساحات الخضراء بواسطة شبكة المياه الصالحة للشرب لعدم تهيئتها تتمثل هذه المجالات السكنية التي تنتمي لهذه الفئة في المجال السكني الثالث والخامس والسابع التي ينعلم بها سقي المساحات الخضراء بواسطة شبكة المياه الصالحة للشرب لعدم تهيئتها

الفئة الثانية: نسبة سقي المساحات الخضراء بشبكة المياه الصالحة للشرب تتراوح بين 45.8 و 70.2% يندرج ضمن هذه الفئة المجال السكني الثاني والرابع والسادس التي تبلغ فيها نسبة سقي المساحات الخضراء بواسطة شبكة المياه الصالحة للشرب على الترتيب بـ 55,3% و 45,85% و 45,59% وهي نسب مرتفعة جدا مقارنة بعدد المساحات الخضراء المتواجدة بالمجالات السكنية اي ما يعادل ان نسبة 100% من المساحات الخضراء المهيئة المتواجدة بالحي يتم سقيها بواسطة شبكة المياه الصالحة للشرب وهو ما يؤثر على الاستدامة البيئية للمجالات السكنية.

الفئة الثالثة: نسبة سقي المساحات الخضراء بشبكة المياه الصالحة للشرب تتراوح بين 70.2 و 100 % تحوي هذه الفئة المجالين السكنيين الاول والثامن اللذان تقدر بهما نسبة سقي المساحات الخضراء بواسطة شبكة المياه الصالحة للشرب على التوالي بـ 79,75% و 100% وهي نسب مرتفعة وهذا ما يترجم بارتفاع المساحات الخضراء المهيئة بهذين المجالين السكنيين اي ما يعادل ان نسبة 100 % من المساحات الخضراء المهيئة المتواجدة بالحي يتم سقيها بواسطة شبكة المياه الصالحة للشرب وهذا ما يؤثر على استدامتها البيئية.

خريطة 69: نسبة سقي المساحات الخضراء بواسطة شبكة المياه الصالحة للشرب

عبر المجالات السكنية بمدينة تبسة



المصدر: انجاز الباحثة اعتمادا على تحقيق ميداني سنة 2017+ معطيات الاستبيان، 2019

5. البعد المؤسساتي

يعد البعد المؤسساتي مهما جدا في عملية التخطيط الحضري للمجالات السكنية وفق منظور التنمية المستدامة خاصة فيما يتعلق بالحوكمة الحضرية وما تفرضه من رؤية متقاطعة بين مختلف الفاعلين بما فيهم المواطن الذي يعتبر المحور الاساسي في التخطيط الحضري المستدام ومن ثم سيتم الاعتماد على أهم مؤشرات البعد المؤسساتي التي تمكن من تقييم استدامة التخطيط الحضري للمجالات السكنية بمدينة تبسة حيث سيتم التطرق الى:

1.5 التنسيق والتشاور بين مختلف الفاعلين في انتاج اليات التهيئة والتعمير

يعتبر القانون 06-06 المؤرخ في 20 فيفري 2006 المتعلق بالقانون التوجيهي للمدينة عملية التنسيق والتشاور بين مختلف القطاعات والفاعلين من أهم مبادئه الاحدى عشر، غير ان المتطلع لاهم تعديلات المرسومين التنفيذيين 177-91 و 178-91 الممضين في 28 مايو 1991 اللذان يحددان على التوالي إجراءات إعداد المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير ومخطط شغل الاراضي والمصادقة عليها ومحتوى الوثائق المتعلقة بها يجد ان اهم التعديلات الواقعة عليها والتي كانت بموجب المراسيم التنفيذية رقم 05-317 ممضي في 10 سبتمبر 2005 ورقم 12-148 ممضي في 28 مارس 2012 بالنسبة للمخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير والمراسيم التنفيذية تنفيذي رقم 05-318 ممضي في 10 سبتمبر 2005 و رقم 12-166 ممضي في 05 أبريل 2012 و رقم 18-189 ممضي في 15 يوليو 2018 بالنسبة لمخطط شغل الاراضي تمس أغلبها الجانب المتعلق بتدارك بعض الفاعلين في تشكيلة القرار المتضمن قائمة الادارات العمومية والهيئات والمصالح العمومية والجمعيات الواجب استشارتها وجوبا بشأن مشاريع لهذه الاليات فعلى سبيل الذكر ان مديرية البيئة وكذا مديرية السياحة وكذا المصالح الولائية التابعة للتهيئة العمرانية لم تكن ضمن استشارتها وجوبا الا بعد سنة 2005، بينما مديرية التجارة والموارد المائية لم يتم ادراجها ضمن هذه القائمة الا بعد سنة 2018 اقتصارا على مخطط شغل الاراضي دون المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير الا انه من الملاحظ الى غاية اخر تعديل ان مبدأ المركزية واللامركز هو الغالب في هذه القائمة كون اغلب الادارات الواجب استشارتها وجوبا عبارة عن مصالح وادارات عمومية تابعة للدولة على مستوى الولاية على عكس الهيئات والمصالح العمومية التي يتم استشارتها وجوبا على المستوى المحلي والتي تعد على الاصابع كتلك المسؤولة عن نقل الكهرباء والغاز والماء أو الضبط العقاري التي تم ادراجها بعد سنة 2012، كل هذا دليل على ضعف في التنسيق والتشاور بين مختلف الادارات الهيئات العمومية في انتاج ادوات التهيئة والتعمير من الناحية القانونية، ام من ناحية التنسيق والتشاور بين مختلف الادارات والهيئات العمومية بمدينة تبسة ونظرا لعدم الحصول من طرف مصالح البلدية ومصالح مديرية التعمير والهندسة المعمارية والبناء على اهم المحاضر والمداولات الخاصة بالاعداد والمصادقة على المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير ومخططات شغل الاراضي التي لم يتم المصادق عليها الا انها توجد مراسلة مؤرخة في 20 جوان 2017 صادرة عن مديرية التعمير والهندسة المعمارية والبناء موجهة الى السيد والي ولاية تبسة (الأمانة العامة) مفادها وجود تأخر ملحوظ في اجراءات الاعداد

والمصادقة على مخططات شغل الاراضي والمخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير رغم المحاولات المتكررة لجمع الوثائق من خلال المراسلات والتذكيرات اضافة الى تنظيم دورة تكوينية للسادة رؤساء المجالس البلدية حيث على سبيل المثال فمخطط شغل الاراضي رقم 28 الذي يعتبر اهم خيارات التوسع العمراني لم تتم المصادقة عليه لغياب مداولة اعداد المخطط، المقرر القاضي باعداد المخطط، القرار الذي يحدد قائمة المشاركين، مداولة تبني الدراسة، قرار فتح الاستقصاء العمومي، محضر غلق الاستقصاء العمومي، مداولة المصادقة على المخطط، إضافة على عدم المصادقة على مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير بين البلديات لنفس العراقل وهذا ما يؤكد وجود عجز في التنسيق والتشاور بين مختلف الادارات والهيئات العمومية بمدينة تبسة، لذا سيتم الاعتماد على هذا مؤشر التنسيق والتشاور بين مختلف الادارات والهيئات العمومية في تقييم استدامة المجالات السكنية بمدينة تبسة وهذا من وجهة السكان، حيث مكنت معالجة معطيات الاستبيان الموزع بالتجانس عبر مختلف المجالات السكنية من الحصول على الخريطة الموالية التي تبين الفئات الاتية:

الفئة الاولى: نسبة الرضا بالتنسيق والتشاور بين الادارات والهيئات العمومية تتراوح بين 0.99 و 1.77 %

تضم هذه الفئة المجال السكني الرابع والسابع اللذان تبلغ بها نسبة الرضا بالتنسيق والتشاور بين الادارات والهيئات العمومية على الترتيب بـ 1,02 % و 0,99% وهي النسب الاقل مقارنة بباقي المجالات السكنية الاخرى ما يجعلها الاقل استدامة من حيث التنسيق والتشاور

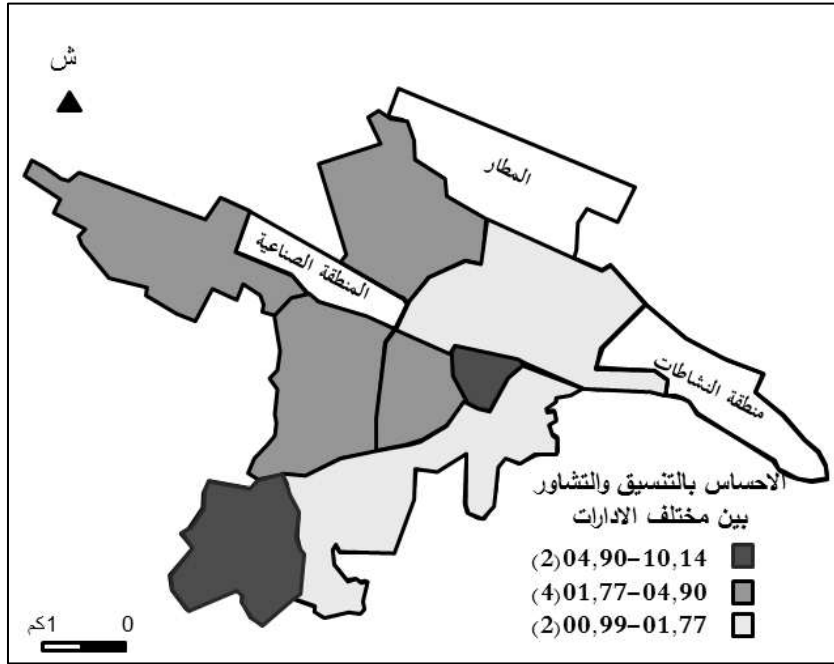
الفئة الثانية : نسبة الرضا بالتنسيق والتشاور بين الادارات والهيئات العمومية تتراوح بين 1.77 و 4.9%

تحتوي هذه الفئة المجال السكني الثاني والثالث والخامس والسادس التي تبلغ بها نسبة الرضا بالتنسيق والتشاور بين الادارات والهيئات العمومية على الترتيب بـ 3,91 % و 4,02% و 4,01% و 4,08% وهي النسب صغيرة ما يؤثر استدامتها من حيث التنسيق والتشاور

الفئة الثالثة : نسبة الرضا بالتنسيق والتشاور بين الادارات والهيئات العمومية تتراوح بين 4.9 و 10.14%

يندرج ضمن هذه الفئة المجال السكني الأول والثامن اللذان تبلغ بها نسبة الرضا بالتنسيق والتشاور بين الادارات والهيئات العمومية على الترتيب بـ 3,91 % و 4,02% وهي النسب الاكبر مقارنة بباقي المجالات السكنية الاخرى الا انها تبقى غير مؤثرة على الاستدامة الناتجة عن البعد المؤسساتي بالمجالات السكنية .

خريطة 70: الرضا بالتنسيق والتشاور بين مختلف الإدارات والهيئات العمومية.
عبر المجالات السكنية بمدينة تبسة



المصدر: انجاز الباحثة اعتمادا على معطيات الاستبيان، 2019

2.5 اعلام المواطن بإجراءات الاعداد والمصادقة على ادوات التعمير.

من الملاحظ اثناء التدقيق في النصوص التشريعية التي تتعلق بإجراءات الاعداد والمصادقة على مخطط شغل الاراضي كالقانون 90-29 المؤرخ في 01 ديسمبر 1990 و المرسوم التنفيذي رقم 91-178 المؤرخ في 28 ماي 1991 او المراسيم التنفيذية المعدلة والمتممة له كالمرسوم التنفيذي 05-318 المؤرخ في 10 سبتمبر 2005 او المرسوم التنفيذي 12-166 المؤرخ في 05 افريل 2012 او المرسوم التنفيذي 18-189 المؤرخة في 15 يوليو 2018 عدم وجود نصوص تركز على اعلام السكان بمباشرة اعداد مخططات شغل الارض الا من خلال بعض الاجراءات الادارية كنشر مداولة الاعداد لمدة شهر بمقر المجلس الشعبي البلدي أو نشر القرار المبين لقائمة الادارات العمومية والهيئات والمصالح العمومية او الجمعيات التي طلبت استشارتها بشأن مشروع مخطط شغل الاراضي لمدة شهر ايضا بمقر المجلس الشعبي البلدي او نشر القرار الذي يعرض مخطط شغل الاراضي على الاستقصاء العمومي لمدة 60 يوما بمقر المجلس الشعبي البلدي وهذا ما يبين ان اعلام المواطن بإجراءات الاعداد والمصادقة على ادوات التعمير ينعدم تقريبا على مستوى مجاله السكني خاصة في ظل غياب اليات عملية لإعلام المواطن على مستوى المجال السكني كمجلة للحي او شاشات لعرض اهم الاحداث المتعلقة بالحياة اليومية للمواطن على مستوى مجاله السكني

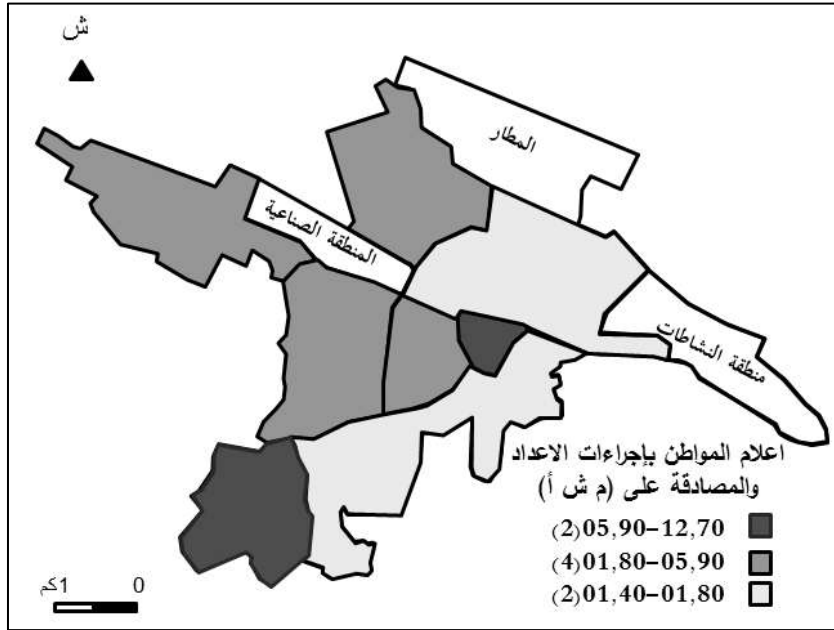
وغيرها ومن هذا المنطلق سيتم الاعتماد على اطلاع المواطن على الاجراءات الادارية المنصوص عليها في النصوص التشريعية لمخططات شغل الاراضي في تقييم استدامة المجالات السكنية بمدينة تبسة حيث مكنت النسب المتحصل عليها من خلال معالجة الاستبيان الموزع بالتجانس عبر مختلف المجالات السكنية بمدينة تبسة من الحصول على نتائج جد متقاربة بكل مجال سكني فيما يتعلق بالاطلاع على مداولة الاعداد او قرار المشاركين او قرار الاستقصاء العمومي مما فرض الاعتماد على متوسط النتائج المتحصل عليها بكل مجال سكني في انجاز الخريطة الموالية والتي تبين الفئات التالية:

الفئة الاولى: نسبة اعلام المواطنين بإجراءات الاعداد والمصادقة على (م ش أ) تتراوح بين 1.4 و 1.8% تحوي هذه الفئة المجال السكني الرابع والسابع اللذان تبلغ بها نسبة اعلام المواطنين بإجراءات الاعداد والمصادقة على مخططات شغل الارض على الترتيب ب 1,64% و 1,49% وهي النسب الاقل مقارنة بباقي المجالات السكنية الاخرى ما يجعلها الاكثر تأثراً من ناحية الاستدامة المتعلقة بهذا المؤشر.

الفئة الثانية : نسبة اعلام المواطنين بإجراءات الاعداد والمصادقة على (م ش أ) تتراوح بين 1.8 و 5.9% يندرج ضمن هذه الفئة المجال السكني الثاني والثالث والخامس والسادس التي تبلغ بها نسبة اعلام المواطنين بإجراءات الاعداد والمصادقة على مخططات شغل الارض على الترتيب ب 4,91% و 4,95% و 5,01% و 5,17% وهي نسب تؤثر على استدامة هذه المجالات السكنية.

الفئة الثالثة : نسبة اعلام المواطنين بإجراءات الاعداد والمصادقة على (م ش أ) تتراوح بين 5.9 و 12.8% تضم هذه الفئة المجال السكني الأول والثامن اللذان تبلغ بها نسبة اعلام المواطنين بإجراءات الاعداد والمصادقة على مخططات شغل الارض على الترتيب ب 3,91% و 4,02% وهي النسب الاكبر مقارنة بباقي المجالات السكنية الاخرى الا انها تبقى مؤثرة على استدامة هذه المجالات السكنية

خريطة 71: اعلام المواطنين بإجراءات الاعداد والمصادقة على مخططات شغل الاراضي عبر المجالات السكنية بمدينة تبسة



3.5 اشراك المواطنين في إجراءات الاعداد والمصادقة على ادوات التعمير

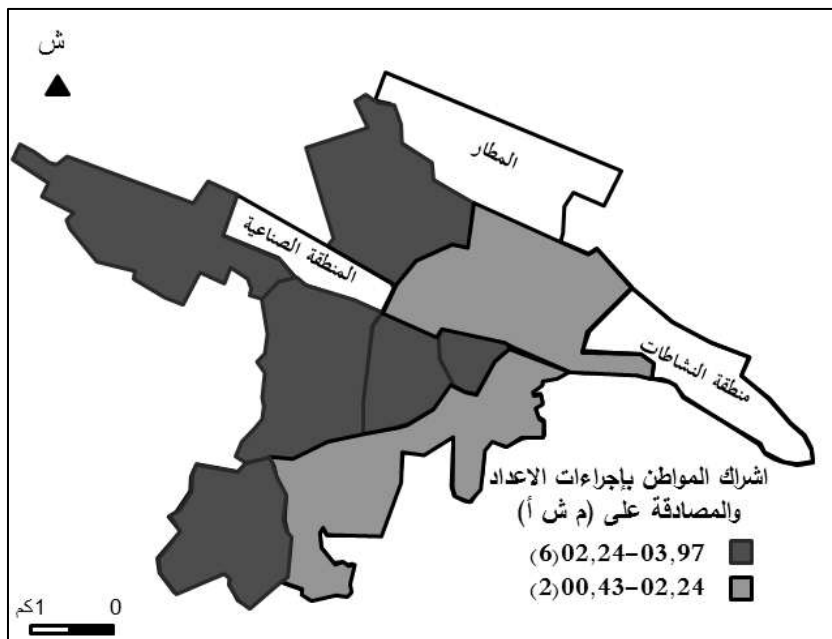
إن مشاركة المواطن من أهم المعايير الواجب التركيز عليها ضمن إجراءات الاعداد والمصادقة على ادوات التعمير لما لها من اهمية قصوى في تحقيق الاهداف المرجوة من تخطيط حضري يعتمد على التنمية من القاعدة، لذا سيتم الاعتماد على تقييم استدامة المجالات السكنية بمدينة تبسة من خلال معالجة المعطيات المستقاة من الاستبيان الموزع بالتجانس عبر مختلف المجالات السكنية بمدينة تبسة فيما يتعلق بمشاركة المواطن في مختلف مراحل الاعداد والمصادقة على ادوات التعمير استنادا لمخططات شغل الاراضي التي تغطي المجالات السكنية وبما ان النتائج المتحصل في مختلف هذه المراحل كانت جد متقاربة بكل مجال سكني لذا سيتم الاعتماد على متوسط النتائج المتحصل عليها بكل مجال سكني في انجاز الخريطة الموالية والتي تبين الفئات التالية:

الفئة الاولى: نسبة مشاركة المواطنين في إجراءات الاعداد والمصادقة على (م ش أ) تتراوح بين 0.43 و 2.24%
يندرج ضمن هذه الفئة المجال السكني الرابع والسابع التي تقدر بها نسبة مشاركة المواطنين في إجراءات الاعداد والمصادقة على مخططات شغل الاراضي ب 0,61 %، 0,43 % وهي نسب ضئيلة ما ينعكس سلبا على استدامتها.

الفئة الثانية: نسبة مشاركة المواطنين في إجراءات الاعداد والمصادقة على (م ش أ) تتراوح بين 2.24 و 3.97% تضم هذه الفئة المجال السكني الاول والثاني والثالث والخامس والسادس والثامن والتي تبلغ بها نسبة مقبولة تواجد المساحات الخضراء نسبة مشاركة المواطنين في إجراءات الاعداد والمصادقة على مخططات شغل الاراضي على الترتيب ب 3,8%، 2,33%، 2,48%، 2,4%، 2,43%، 3,97% وهي نسب اكبر من نسب المجالات السكنية المدرجة ضمن الفئة الاولى الا انها تبقى مؤثرة على الاستدامة البيئية.

خريطة 72: مشاركة المواطنين في إجراءات الاعداد والمصادقة على مخططات شغل الاراضي عبر المجالات السكنية

بمدينة تبسة



المصدر: انجاز الباحثة اعتمادا على معطيات الاستبيان، 2019

6- استخدام التحليل العاملي في تقييم استدامة التخطيط الحضري للمجالات السكنية بمدينة تبسة

6-1 معرفة علاقات التشابك بين اهم المتغيرات المتعلقة بأبعاد التخطيط الحضري للمجالات

السكنية بمدينة تبسة وفق منظور التنمية المستدامة :

لبرهنة علاقة التشابك بين مختلف مؤشرات ابعاد التخطيط الحضري للمجالات السكنية بمدينة تبسة وفق منظور التنمية المستدامة وجب ترميز مختلف مؤشرات البعد العمراني والاجتماعي والاقتصادي والمؤسسي التي تم الحصول على نتائجها من خلال استغلال معطيات الاستبيان الموزع بالتجانس عبر مختلف المجالات السكنية والتي تم دراستها سابقا بطريقة مستقلة والمبينة بالجدول رقم (15) بالملحق والمتضمن 61 مؤشرا ممثلة في 40 متغيرا منها 09 متغيرات عمرانية يندرج ضمنها

20 مؤشرا 08 متغيرات اجتماعية تحوي 08 مؤشرات و 09 متغيرات اقتصادية تشمل 10 مؤشرات و 11 متغيرا بيئيا تضم 20 مؤشرا و 3 متغيرات تتعلق بالبعد المؤسساتي تحوي 3 مؤشرات ومن ثم تحليل المعطيات المتعلقة بهذه المتغيرات بواسطة أسلوب التحليل العاملي باستخدام طريقة المركبات الاساسية (ACP) بواسطة البرنامج الاحصائي IBM SPSS STATISTICS 20 اين تبين وجود متغيرات لا يمكن حساب معامل ارتباطه مع بقية المتغيرات والمتمثل في V23 والمتعلق باستخدام الطاقة الشمسية بسبب انعدام القيم المتحصل عليها لكل مؤشر بالمجالات السكنية الثمانية، وهذا ما فرض ازاحة هذا المتغير في دراسة التحليل العاملي حيث اصبح اجمالي المتغيرات يساوي 39 منها 09 متغيرات عمرانية و 08 متغيرات اجتماعية و 8 متغيرات اقتصادية و 11 متغيرا بيئيا و 3 متغيرات تتعلق بالبعد المؤسساتي اين سيتم فيما يلي عرض لأهم النتائج المتوصل اليها :

6-1-1 الاحصاءات الوصفية الخاصة بمختلف متغيرات التخطيط الحضري للمجالات السكنية وفق منظور التنمية المستدامة:

تشمل الاحصاءات الوصفية المتوسطات الحسابية، الانحرافات المعيارية لتسعة وثلاثين (39) متغيرا كما يبينه الجدول الاتي:

جدول 02: نتائج الاحصاءات الوصفية الخاصة بمختلف مؤشرات التخطيط الحضري للمجالات السكنية بمدينة تبسة وفق منظور التنمية المستدامة

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الترميز	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الترميز
19,38888	47,2500	v21	137,48740	144,2500	v1
79,07580	123,8750	v22	72,43125	84,0000	v2
130,19655	96,5000	v24	6,19764	17,1250	v3
140,46091	191,1250	v25	23,92846	49,0000	v4
60,35609	64,0000	v26	29,81101	17,8750	v5
419,82069	252,3750	v27	198,41222	212,3750	v6
407,06081	283,7500	v28	457,28602	507,7500	v7
373,02583	340,3750	v29	457,28602	507,7500	v8
184,23001	173,8750	v30	53,96030	83,0000	v9
3,38062	2,5000	v31	141,33345	101,0000	v10
385,24612	447,5000	v32	127,07246	76,3750	v11
36,28237	50,8750	v33	110,71448	207,3750	v12
38,43524	43,1250	v34	40,13104	72,7500	v13

الفصل الخامس: تقييم استدامة التخطيط الحضري بالمجالات السكنية بمدينة تبسة

21,31398	30,5000	v35	39,70944	77,3750	v14
136,42260	132,3750	v36	120,27699	86,3750	v15
101,29871	100,5000	v37	171,24002	280,5000	v16
3,50255	12,3750	v38	75,47078	137,8750	v17
4,50198	16,6250	v39	168,41907	147,8750	v18
2,64237	6,8750	v40	13,38443	23,5000	v19
			380,64044	292,5000	v20

المصدر: نتائج التحليل بواسطة برنامج IBM SPSS STATISTICS 20

2-1-6 مصفوفة الارتباط الخاصة بمختلف متغيرات التخطيط الحضري للمجالات السكنية وفق منظور التنمية المستدامة

يبين الجدول رقم (16) المدرج بالملحق مصفوفة الارتباط المتعدد بين المتغيرات المدروسة، حيث تبين من خلال تشخيص وفحص هذه المصفوفة وجود علاقات ارتباطية طردية واخرى عكسية بين المتغيرات، وكذلك ارتباطات قوية وعلاقات ارتباطية متوسطة وضعيفة.

2-1-6 الجذور الكامنة الخاصة بمختلف متغيرات التخطيط الحضري للمجالات السكنية وفق منظور التنمية المستدامة:

من خلال الجدول الموالي الذي يبين التباين الكلي المفسر الخاص بمختلف متغيرات التخطيط الحضري للمجالات السكنية بمدينة تبسة وفق منظور التنمية المستدامة السابق، حيث تم استخلاص عاملين ساهما مع بعضهما البعض في تفسير ما نسبته 82,63% من التباين الكلي.

جدول 03: التباين الكلي المفسر الخاص بمختلف متغيرات التخطيط الحضري للمجالات السكنية بمدينة تبسة وفق منظور التنمية المستدامة:

مجموع المربعات المستخلصة لقيم التشعب بعد تدوير العوامل			مجموع المربعات المستخلصة لقيم التشعب قبل تدوير العوامل			الجذور الكامنة المبدئية			العوامل
نسبة التباين المفسر المتراكم	نسبة التباين المفسر	المجموع	نسبة التباين المفسر المتراكم	نسبة التباين المفسر	المجموع	نسبة التباين التراكمي	نسبة التباين المفسر	المجموع	
54,395	54,395	21,214	64,828	64,828	25,283	64,828	64,828	25,283	1
82,630	28,235	11,012	82,630	17,801	6,943	82,630	17,801	6,943	2
						90,224	7,594	2,962	3

الفصل الخامس: تقييم استدامة التخطيط الحضري بالمجالات السكنية بمدينة تبسة

						94,684	4,461	1,740	4
						97,670	2,986	1,164	5
						99,106	1,436	,560	6
						100,000	,894	,349	7
						100,000	2,531E-15	9,870E-16	8
						100,000	1,355E-15	5,284E-16	9
						100,000	1,169E-15	4,558E-16	10
						100,000	8,458E-16	3,298E-16	11
						100,000	8,138E-16	3,174E-16	12
						100,000	6,712E-16	2,618E-16	13
						100,000	5,277E-16	2,058E-16	14
						100,000	4,860E-16	1,896E-16	15
						100,000	3,924E-16	1,530E-16	16
						100,000	3,452E-16	1,346E-16	17
						100,000	2,728E-16	1,064E-16	18
						100,000	2,488E-16	9,702E-17	19
						100,000	2,000E-16	7,799E-17	20
						100,000	1,715E-16	6,687E-17	21
						100,000	1,067E-16	4,161E-17	22
						100,000	6,879E-17	2,683E-17	23
						100,000	9,082E-33	3,542E-33	24
						100,000	-1,968E-17	-7,675E-18	25
						100,000	-8,563E-17	-3,340E-17	26

						100,000	-1,210E-16	-4,721E-17	27
						100,000	-2,276E-16	-8,876E-17	28
						100,000	-3,421E-16	-1,334E-16	29
						100,000	-4,047E-16	-1,578E-16	30
						100,000	-5,059E-16	-1,973E-16	31
						100,000	-5,145E-16	-2,006E-16	32
						100,000	-6,453E-16	-2,516E-16	33
						100,000	-7,114E-16	-2,774E-16	34
						100,000	-8,217E-16	-3,205E-16	35
						100,000	-9,091E-16	-3,545E-16	36
						100,000	-1,316E-15	-5,131E-16	37
						100,000	-1,488E-15	-5,801E-16	38
						100,000	-2,346E-15	-9,148E-16	39

المصدر: نتائج التحليل بواسطة برنامج IBM SPSS STATISTICS 20

4-1-6 مصفوفة العوامل بعد التدوير الخاصة بمختلف متغيرات التخطيط الحضري للمجالات السكنية بمدينة تبسة وفق منظور التنمية المستدامة

تعتبر مصفوفة العوامل بعد التدوير خلاصة عامة لنتائج التحليل العاملي وهي تكمن في عاملين رئيسيين بالنسبة لهذه الدراسة ومن اجل الوصول لدرجة عالية في مصداقية استخراج المركبات الاساسية سيتم استبعاد كل متغير له علامة تحميل على اي عامل من العوامل المستخرجة اقل من 0.5⁷¹ الجدول رقم الموالي يبين ذلك:

⁷¹ ثابت عبد الرحمن ادريس: بحوث التسويق، اساليب القياس والتحليل واختبار الفروض، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2002،

جدول 04 : مصفوفة العوامل بعد التدوير بعد التدوير الخاصة بمختلف متغيرات التخطيط الحضري للمجالات السكنية بمدينة تبسة وفق منظور التنمية المستدامة

2	1	
0,346	0,447	v1
0,633	0,235	v2
0,811	0,392	v3
0,279	-0,554	v4
-0,574	-0,297	v5
0,314	0,924	v6
0,299	,952	v7
0,299	0,952	v8
0,722	0,613	v9
0,129	0,990	v10
0	0,993	v11
0,753	0,641	v12
0,809	0,562	v13
0,962	-0,139	v14
0,110	0,992	v15
0,580	0,806	v16
0,232	0,926	v17
0,186	0,982	v18
0,754	0,625	v19

الفصل الخامس: تقييم استدامة التخطيط الحضري بالمجالات السكنية بمدينة تبسة

0,152	0,986	v20
0,925	0,173	v21
0,526	0,833	v22
0,162	0,986	v24
0,334	0,930	v25
0,295	0,953	v26
0	0,996	v27
,129	0,987	v28
0,229	0,969	v29
0,586	0,220	v30
0,332	0,146	v31
0,320	0,943	v32
0,526	0,724	v33
0,640	0	v34
0,590	0,106	v35
0,222	0,971	v36
0,170	0,939	v37
0,870	0	v38
0,848	0,307	v39
0,924	0-,213	v40

المصدر: نتائج التحليل بواسطة برنامج IBM SPSS STATISTICS 20

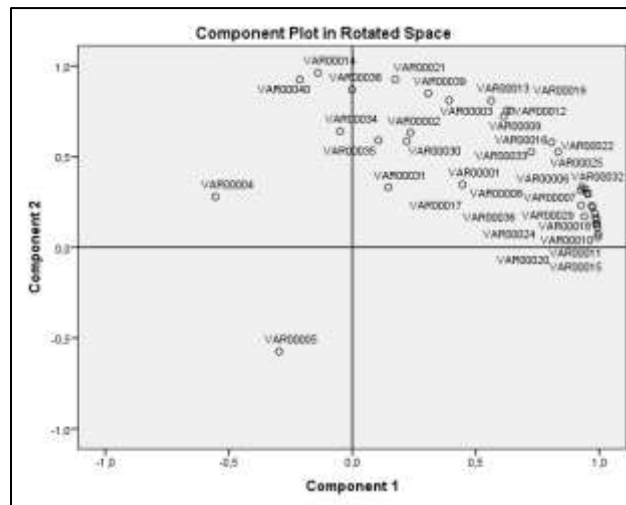
أ. العامل الأول

يعد أهم العوامل المتحصل عليها حيث يفسر نسبة 54,395% من التباين أي ما يقابل هذه النسبة من شبكة الارتباطات بين المتغيرات مرده الى هذا العامل، ويستقطب هذا العامل 24 متغير وهي: v4, v6, v7, v8, v9, v10, v11, v12, v13, v15, v16, v17, v18, v19, v20, v22, v24, v26, v27, v28, v29, v32, v33, v37. وتعتبر هذه المتغيرات عن وظيفية المسارات المخصصة لحركة المشاة، أثر الموصولية على استدامة تخطيط المجالات السكنية، انعكاسات المخالفات المتعلقة بالمناطق الاثرية على استدامة المجالات السكنية، مقبولية التوسع العمراني نحو قطب الدكان، احترام البعد الجوّاري بالنسبة للتجهيزات والخدمات العمومية، نسبة السكنات التي تأوي أكثر من أسرة، نسبة العائلات التي لهما صلة قرابة بالمجال السكني، مقبولية علاقات الجيرة بالمجال السكني، مقبولية الاندماج الاجتماعي بين سكان المجال السكني، نسبة افراد الاسرة المنقطعين عن الدراسة في سن التمدرس، الجاهزية للمشاركة في الحملات التطوعية داخل الحي، الراحة والامان التي توفرها المسارات المؤدية الى المدارس الابتدائية، نسبة العاطلين عن العمل عبر المجالات السكنية بمدينة تبسة، دور الورشات ذات الطابع الحرفي في امتصاص البطالة عبر المجالات السكنية بمدينة تبسة، مقبولية تكلفة ايجار المساكن عبر المجالات السكنية بمدينة تبسة، مقبولية تكلفة النقل والمواصلات عبر المجالات السكنية بمدينة تبسة، التوسع العمراني واثره على الاستدامة البيئية للمجالات السكنية بمدينة تبسة، تأثير انتشار مناطق الرمي العشوائي للنفايات المنزلية على الاستدامة الاقتصادية للمجالات السكنية، تأثير التوسع العمراني باتجاه قطب الدكان على الاستدامة الاقتصادية للمجالات السكنية، تأثير ظاهر البناء العشوائي وغير القانوني على الاستدامة البيئية للمجالات السكنية، تأثير الرمي العشوائي للنفايات المنزلية والهامة على الاستدامة البيئية للمجالات السكنية، خطر الفيضانات وتأثيره على الاستدامة البيئية للمجالات السكنية، التلوث الهوائي واثره على الاستدامة البيئية للمجالات السكنية بمدينة تبسة، كفاءة التزويد بالمياه الصالحة للشرب فمن خلال خصائص هذه المتغيرات فإن هذا العامل قد تضم مجموعة من المؤشرات العمرانية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية التي تشير الى وجود علاقة تشابك بين مختلف متغيرات التخطيط الحضري بالمجالات السكنية من وجهة نظر التنمية المستدامة .

ب. العامل الثاني

يسهم هذا العامل في تفسير حوالي 28,235% من التباين الكلي ويضم 18 متغير وهي: v2، v3، v5، v9، v12، v13، v14، v16، v19، v21، v22، v30، v33، v34، v35، v38، v39، v40 وتعتبر هذه المتغيرات عن احترام قواعد التعمير والبناء في انتاج المجالات السكنية، الاعتماد على معيار التهوية والتشميس في توجيه المسكن، الاخذ بعين الاعتبار ذوي الاحتياجات بالمجالات السكنية، البعد الجوّاري بالنسبة للتجهيزات والخدمات العمومية، علاقات الجيرة بالمجال السكني، مقبولة الاندماج الاجتماعي بين سكان المجال السكني، قدرة ذوي الاحتياجات الخاصة وكبار السن من الاندماج بالمجالات السكنية بمدينة تبسة، الجاهزية للمشاركة في الحملات التطوعية داخل الحي، دور الورشات ذات الطابع الحرفي في امتصاص البطالة عبر المجالات السكنية بمدينة تبسة، مقبولة تكلفة الطاقة الكهربائية والغاز عبر المجالات السكنية بمدينة تبسة، مقبولة تكلفة النقل والمواصلات عبر المجالات السكنية بمدينة تبسة، أثر المنطقة الصناعية على الاستدامة البيئية للمجالات السكنية، التلوث الهوائي وأثره على الاستدامة البيئية للمجالات السكنية بمدينة تبسة، التلوث الصوتي وأثره على الاستدامة البيئية للمجالات السكنية بمدينة تبسة، المساحات الخضراء وأثرها على الاستدامة البيئية للمجالات السكنية بمدينة تبسة، التنسيق والتشاور بين مختلف الفاعلين في انتاج اليات التهيئة والتعمير، اعلام المواطن بإجراءات الاعداد والمصادقة على ادوات التعمير، اشراك المواطنين في اجراءات الاعداد والمصادقة على ادوات التعمير وهي ايضا تضم مجموعة من المتغيرات العمرانية، الاجتماعية، الاقتصادية، البيئية والمؤسسية.

شكل 21: تصنيف اهم متغيرات التخطيط الحضري للمجالات السكنية بمدينة تبسة وفق منظور التنمية المستدامة



المصدر: نتائج التحليل بواسطة برنامج IBM SPSS STATISTICS 20

6-2 تراتب المجالات السكنية بمدينة تبسة وفق استدامة تخطيطها الحضري:

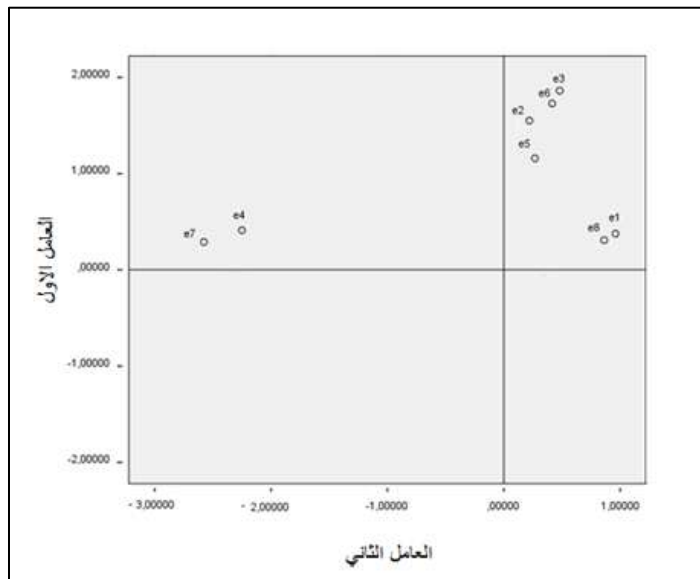
بما ان العاملين الاول والثاني هما العاملين الاكثر استقطابا لمتغيرات التخطيط الحضري المعتمد على التنمية المستدامة والاكثر تفسيريا لشبكة الارتباطات بينها سيتم الاعتماد عليهما في تصنيف المجالات السكنية ضمن مجموعات متجانسة اي ما يعبر عنه بتصنيف المجالات السكنية بمجموعات تتشابه من حيث استدامة تخطيطها الحضري وهذا من خلال انجاز شكل بياني يتعلق بنقاط التشتت بالاعتماد التشتت البسيط حيث يتم تمثيل العاملين على محورين (x) يتعلق بالعامل الاول و (y) يتعلق بالعامل الثاني وذلك باستخدام برنامج IBM SPSS STATISTICS 20 حيث نتج الشكل التالي الذي يوضح:

6-2-1 المجموعة المتجانسة 01: تضم المجال السكني الاول والثامن والاذان يعتبران الاكثر استدامة من ناحية مختلف ابعاد التخطيط الحضري العمرانية، الاجتماعية، الاقتصادية، البيئية والمؤسسية مقارنة بالمجالات السكنية الاخرى وهذا ما يتوافق مع ما تم دراسته سابقا.

6-2-2 المجموعة المتجانسة 02: تدرج ضمنها المجالات السكنية المتمثلة في المجال السكني الثاني والثالث والخامس والسادس والتي تحتل المرتبة الثانية من ناحية استدامة التخطيط الحضري للمجالات السكنية بمدينة تبسة وهذا ما يبين انها اقل استدامة من المجالات السكنية الواقعة في المجموعة المتجانسة الاولى واكثر استدامة من المجالين السكنية الاخرين

6-2-3 المجموعة المتجانسة 03 : تضم المجال السكني الرابع والسابع اللذان يتميزان بأنهما الاقل استدامة من ناحية مختلف ابعاد تخطيطهما الحضري .

شكل 22: تصنيف المجالات السكنية بمدينة تبسة وفق منظور التنمية المستدامة



المصدر: نتائج التحليل بواسطة برنامج IBM SPSS STATISTICS 20

خلاصة:

خلص هذا الفصل الخاص بتقييم مختلف المؤشرات العمرانية التي بلغ عددها 11 مؤشرا ، المؤشرات الاجتماعية التي بلغ عددها 10 مؤشرات ، المؤشرات الاقتصادية التي بلغ عددها 09 مؤشرات ، المؤشرات البيئية التي بلغ عددها 21 مؤشرا و المؤشرات المؤسساتية التي بلغ عددها 03 مؤشرات عبر المجالات السكنية بمدينة تبسة، حيث تأكد من خلال الاعتماد على مطابقة وتحليل نتائجها بالاستناد على برنامج التحليل الموضوعاتي 8 Mapinfo professional ، والاعتماد على التحليل العاملي بواسطة طريقة المركبات الاساسية بالاعتماد على برنامج الحزمة الاحصائية IBM SPSS STATISTICS 20 من وجود علاقات التشابك بين اهم المتغيرات المتعلقة بأبعاد التخطيط الحضري للمجالات السكنية بمدينة تبسة، كما تأكد وجود تباين بين مختلف المجالات السكنية من حيث استدامة تخطيطها الحضري حيث تم التمكن من الحصول على ثلاث مجموعات متجانسة مترتبة من حيث الاستجابة لمتطلبات التنمية المستدامة حيث تضم المجموعة الاولى المجالين السكنيين الأول والثامن وتضم المجموعة الثانية المجالات السكنية الثاني، الثالث، الخامس والسادس، وتضم المجموعة الأخيرة المجالين السكنيين الرابع والسابع.

خلاصة عامة

خلاصة عامة

يعتبر التخطيط الحضري للمجالات السكنية بالمدينة الجزائرية عموما ومدينة تبسة على وجه الخصوص من المواضيع الواجب التركيز عليها من طرف مختلف الفاعلين بطريقة جدية مبنية على اسس علمية وعملية، خاصة وان هذه المدينة تشهد تراكم لعدة عوامل متقاطعة تتسبب لميزان سلبيات تخطيطها الحضري وانتاجها المجالي ما يجعلها عائقا امام استدامة مجالاتها السكنية، ومن اجل المعالجة الدقيقة لهذا الموضوع وجب التطرق لمختلف المفاهيم المتعلقة بالتخطيط الحضري بإعطاء تعاريف مختلفة لها وكذا التعرف على أهم مراحل التخطيط الحضري في الجزائر، أبرز الأدوات العملية لإنتاج المجال السكني في الجزائر، مستويات التخطيط في الجزائر واهم الادوات المتعلقة بكل مستوى...، ثم التطرق إلى بعض المفاهيم الخاصة بالتنمية المستدامة لما لها من صلة وثيقة بموضوع التخطيط الحضري للمجالات السكنية من خلال طرح اهم المفاهيم والتعاريف والمحطات التاريخية للتنمية المستدامة وكذا اهم مؤشراتها واهدافها ومن ثمة التطرق الى التنمية الحضرية المستدامة من خلال مفهومها والتعرف على الالتزامات العشر لمؤتمر البورق وكذا الانتقال الى مفهوم المدينة المستدامة وخصائصها ومبادئها ثم الهبوط الى مستوى الحي المستدام من خلال التعرف على مفاهيمه واهدافه...

حيث تعتبر مدينة تبسة مثالا واقعيا لدراسة موضوع التخطيط الحضري للمجالات السكنية بالمدينة الجزائرية وفق منظور التنمية المستدامة اين سمحت القراءة التأملية التحليلية المتأنية برؤية متقاطعة لأهم مراحل تخطيطها الحضري وانتاجها المجالي باعتبارها مجالا سكنيا بالدرجة الاولى من التطلع على جملة المشاكل الناجمة عن التراكمات الزمنية لمختلف التفاعلات المجالية لعناصرها التركيبية التي تنعكس سلبا على تنميتها المستدامة حيث اتضح وجود اشكالات تتعلق بغياب التنسيق والتشاور بين مختلف الفاعلين والمستعملين بسبب ضعف اليات التسيير الاداري المصحوب بضعف الترسانة القانونية واليات الرقابة المتعلقة بميدان البناء والتعمير إضافة لتعامل السلطات المحلية بصفة طارئة مع انتاج المجالات السكنية بمدينة تبسة، وكذا غياب دراسات جدوى اقتصادية وبيئية دقيقة ضمن إجراءات التخطيط الحضري وهذا ما يتضح جليا من خلال برامج انتاج المناطق السكنية الحضرية الجديدة التي تميزت بمركزية القرار ما جعلها عبارة عن احياء مراقدة تهمل البيئة العمرانية والاجتماعية اضافة لامتداد خطوط السكة الحديدية داخل المجالات السكنية وتوسطها من طرف المنطقة الصناعية والديوان الوطني للحبوب وكذا انتشار الاحياء غير القانونية في المناطق ذات

الطوبوغرافية الصعبة والمعرضة للفيضانات وبالقرب من المناطق المخصصة للارتفاع كخطوط السكة الحديدية والخطوط الكهربائية متوسطة وعالية الضغط وكذا في محيط الحماية الخاص بالمطار وعلى حساب الاراضي الفلاحية والاراضي التابعة لأملاك الدولة خاصة بالجنوب والجنوب الشرقي للمدينة القديمة كحي الزاوية، الزيتون، الجرف، المرجة، الميزاب، تاغدة ، المطار .

اضافة لخيارات التوسع الحضري التي فرضت الاقطاب الحضرية المتمثلة في العنبة والدكان التي تتموضع بأراضي فلاحية سواء كانت ملك للدولة او الخواص وهي عموما ما تتميز بتعدد طوبوغرافيتها ووجود عدة ارتفاعات طبيعية وفيزيائية بها مع صعوبة موصوليتها بمختلف الشبكات التحتية والفوقية كل هذا رغم وجود مخططات شغل اراضي مصادق عليها قادرة على استيعاب برامج سكنية تمكن من بناء المدينة على المدينة.

كل ما سبق زاد من التكلفة البيئية، الاجتماعية والاقتصادية واثرت على البعد المؤسسي ضمن معادلة التخطيط الحضري للمجالات السكنية بمدينة تبسة وفق منظور التنمية المستدامة ومن اجل موازنة هذه المعادلة تم القيام بتقسيم المجال الحضري للمدينة إلى ثمانية مجالات سكنية على غرار ثلاث مجالات غير سكنية تمثلت في المطار، المنطقة الصناعية ومنطقة النشاطات اين تم دراسة التخطيط الحضري للمجالات السكنية الثمانية من خلال الاعتماد على المتغيرات والمؤشرات المتعلقة بأبعاد التنمية المستدامة العمرانية، الاجتماعية، الاقتصادية، البيئية والمؤسسية المحددة مسبقا من خلال الاطلاع على جملة من الطرق والمناهج العالمية المعتمدة وتكييفها مع الواقع المحلي بالتعامل المباشر مع الميدان والمستعملين ومن ثم الاعتماد على بعض طرق وادوات القياس للحصول على المعطيات الكمية والاعتماد على الاستبيان الموزع بالتجانس عبر المجالات السكنية للحصول على المعطيات التي لم يتم التمكن من قياسها حيث يقدر مجمل المؤشرات المعتمدة 67 مؤشرا تتلخص في 45 متغيرا من خلال دراسة 23 مؤشرا عمرانيا تمثلت في الكثافة السكنية، معدل شغل المسكن ، متوسط مساحة المسكن ، حماية الملكيات العقارية من خلال الدفتر العقاري المترجم لعملية مسح الاراضي العام، بناء المسكن بواسطة رخصة بناء في اطار القانون 90-29 المؤرخ في 01 ديسمبر 1990، الحصول على شهادة مطابقة في اطار القانون 90-29 المؤرخ في 01 ديسمبر 1990، الاستفادة من تسوية نهائية في اطار القانون 08-15 المؤرخ في 20 جويلية 2008، الاعتماد على معيار التهوية والتشميس في توجيه المسكن، وظيفية المسارات المخصصة لحركة المشاة، الاخذ بعين الاعتبار ذوي الاحتياجات في تهيئة المجالات السكنية، تأثير الموصولية (الاولدية، السكة الحديدية،

المنطقة الصناعية) على استدامة تخطيط المجالات السكنية، استغلال المركز التاريخي للمدينة في البناء، تأثير المجالات السكنية على مجال الرؤية الخاص بالمناطق الاثرية، التوسع العمراني نحو قطب الدكان، البعد الجوّاري بالنسبة للتجهيزات والخدمات العمومية(المدارس الابتدائية، قاعات العلاج، الفرع البلدي، مكتب البريد، محطة سيارات الاجرة الحضرية، محطات و مواقف حافلات النقل الحضري الخادمة للمجالات السكنية بمدينة تبسة، محلات التجارية الجوّارية). وكذا دراسة 11 مؤشرا اجتماعيا تمثلت في الحجم السكاني، الكثافة السكانية، معدل شغل القسم، نسبة السكنات التي تأوي أكثر من أسرة، نسبة العائلات التي لها صلة قرابة بالمجال السكني، علاقات الجيرة بالمجال السكني، الاحساس بالاندماج الاجتماعي بين سكان المجال السكني، قدرة ذوي الاحتياجات الخاصة وكبار السن من الاندماج بالمجال السكني، نسبة افراد الاسرة المنقطعين عن الدراسة في سن التمدرس، الجاهزية للمشاركة في الحملات التطوعية بالمجال السكني، الراحة والامان التي توفرها المسارات المؤدية الى المدارس الابتدائية، اضافة الى 09 مؤشرات اقتصادية تكمن في نسبة العاطلين عن العمل، دور الورشات ذات الطابع الحرفي في امتصاص البطالة، مقبولية تكلفة ايجار المساكن، مقبولية تكلفة الطاقة الكهربائية والغاز، مقبولية تكلفة النقل والمواصلات، استخدام الطاقة الشمسية في تسخين المياه المنزلية، استخدام الطاقة الشمسية في الانارة العمومية، تأثير انتشار مناطق الرمي العشوائي للنفايات على الاستدامة الاقتصادية للمجالات السكنية، اثر تخطيط شبكة الطرقات على الاستدامة الاقتصادية للمجالات السكنية، تأثير التوسع العمراني باتجاه قطب الدكان على الاستدامة الاقتصادية للمجالات السكنية، وكذا دراسة 20 مؤشرا بيئيا تتمثل في تأثير ظاهر البناء العشوائي وغير القانوني على الاستدامة البيئية للمجالات السكنية، تأثير الرمي العشوائي للنفايات المنزلية والهامة على الاستدامة البيئية للمجالات السكنية، خطر الفيضانات وتأثيره على الاستدامة البيئية للمجالات السكنية، أثر المنطقة الصناعية على الاستدامة البيئية للمجالات السكنية، تأثر محطات الوقود على الاستدامة البيئية للمجالات السكنية، التوسع العمراني واثره على الاستدامة البيئية للمجالات السكنية بمدينة تبسة، التلوث الهوائي واثره على الاستدامة البيئية للمجالات السكنية بمدينة تبسة، التلوث الصوتي واثره على الاستدامة البيئية للمجالات السكنية بمدينة تبسة، الحدائق العامة المهيأة عبر المجالات السكنية بمدينة تبسة، مقبولية تواجد فضاءات مخصصة للمساحات الخضراء الثالثة، مقبولية حالة الفضاءات المخصصة للمساحات الخضراء، تصريف مياه الامطار ومياه الصرف الصحي في شبكة واحدة، انظمة استرجاع مياه الامطار لإعادة استخدامها في سقي المساحات

الخضراء، وظيفية محطة تصفية مياه الصرف الصحي، التسربات والانسدادات على مستوى شبكة الصرف الصحي، مقبولة تغطية المجالات السكنية بالوعات تصريف مياه الامطار، مقبولة متوسط الكمية اليومية للتزويد بالمياه الصالحة للشرب، التسربات على مستوى شبكة المياه الصالحة للشرب، معالجة المياه المنزلية المصروفة لإعادة استخدامها لأغراض السقي، استخدام المياه الصالحة للشرب في سقي المساحات الخضراء، إضافة الى ثلاث مؤشرات مؤسسية تتمثل بالتنسيق والتشاور بين مختلف الفاعلين في انتاج اليات التهيئة والتعمير، اعلام المواطن بإجراءات الاعداد والمصادقة على ادوات التعمير، اشراك المواطنين في اجراءات الاعداد والمصادقة على ادوات التعمير والتي اكدت في أغلبها وجود قصور في استدامة المجالات السكنية بصفة عامة وتباين في استدامة التخطيط الحضري لمختلف المجالات السكنية الثمانية بصفة خاصة،

ومن اجل معرفة علاقات التشابك والارتباط بين اهم المتغيرات المتعلقة بأبعاد التخطيط الحضري للمجالات السكنية بمدينة تبسة وفق منظور التنمية المستدامة تم الاعتماد على اغلب هذه المتغيرات والمقدرة بـ 39 متغيرا اغلبها تم استخراج نتائجها اعتمادا على الاستبيان الموزع عبر مختلف المجالات السكنية وقيمتها غير منعدمة واخضاعها الى الطريقة الاحصائية المعروفة بالتحليل العاملي بالاعتماد على طريقة المركبات الاساسية والتي اكدت وجود علاقة ارتباط قوي بين مجموعة كبيرة من المتغيرات من جهة، والتمكين من اختزال هذه المتغيرات ضمن عاملين رئيسيين حيث يستقطب احدهما 24 متغيرا تتعلق بالأبعاد العمرانية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية أما الثاني فيستقطب 18 متغيرا تتعلق بالابعاد العمرانية، الاجتماعية، الاقتصادية، البيئية والمؤسسية وهذا ما يؤكد وجود علاقة تشابك وارتباط بين مختلف متغيرات التخطيط الحضري بالمجالات السكنية من وجهة نظر التنمية المستدامة ما يلزم تبنى المقاربة النسيقية والمقاربة المندمجة من طرف مختلف الفاعلين والمستعملين بالمجال السكني، كما سمحت هذه الطريقة الاحصائية بمعرفة تراتب المجالات السكنية بمدينة تبسة وفق منظور التنمية المستدامة الى خمس مجموعات متجانسة تبين ان المجال السكني الاول والثامن هما المجالين السكنيين الاكبر استدامة من ناحية التخطيط الحضري بمدينة تبسة يليها المجال السكني الثاني والثالث والخامس والسادس ثم يأتي المجال السكني الرابع ليتصدر المجال السكني السابع المرتبة الاخيرة

وللوصول للأهداف المرجوة وجب التفكير في مختلف المجالات السكنية برؤية متقاطعة تمكن من تطوير المشاركة والتنسيق بين مختلف الفاعلين والمستعملين بشفافية ومسؤولية وروح انفتاحيه لا سيما المواطن الذي يعتبر عنصر مهم ضمن معادلة التنمية من القاعدة .

وكذا التركيز على انتاج بيئة حضرية تعزز المناهج والاليات التي تفرض الدور المحوري للتنمية المستدامة ضمن تخطيطها الحضري المتكامل والمندمج كإنشاء مرصد للتخطيط الحضري المستدام مزود بقاعدة بيانات لمختلف المعطيات العمرانية، البيئية، الاجتماعية، الاقتصادية اللازمة ويعتمد على نظم معلومات جغرافية يمكن من انتاج مجالات سكنية تقلل من تكلفة استهلاك الاراضي ومختلف الموارد الطبيعية والطاقوية وتحرص على الحماية والمحافظة للمناطق الطبيعية والمساحات الخضراء وكذا المناطق الاثرية، وتقضي على السكنات الهشة وتدمج السكنات غير القانونية وتضمن التوازن المحكم بينها وبين باقي المجالات السكنية الاخرى بتقليص الفوارق بينها وترقية التماسك الاجتماعي فيها، وتعتمد على تشجيع الخيارات المتاحة للجميع خاصة ذوي الاحتياجات الخاصة وتوفير الخدمات الجوارية وتأمين طرق نقل مشترك ونظيف، وتضمن المساواة في الحصول على الخدمات العامة، التعليم، العمل، الانشطة الثقافية والوصول للمعلومة بكل سهولة وشفافية، وتعمل على ترقية الاقتصاد المحلي للمدينة وغيرها

ولا يمكن الوصول لهذه الاهداف الا من خلال مراجعة سياسة التخطيط الحضري في

الجزائر والانتقال من عمران المخططات الى عمران المشاريع

قائمة المراجع

1 المراجع باللغة العربية

اولا: الكتب

- احمد عيساوي: مدينة تبسة واعلامها، دار البلاغ، الجزائر العاصمة، ط1، 2009.
- ثابت عبد الرحمن ادريس: بحوث التسويق، اساليب القياس والتحليل واختبار الفروض، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2002.
- عبد الرحمن الجبلاي: تاريخ الجزائر العام، دار مكتبة الحياة، بيروت، 1965.
- عبدالله عطوي : جغرافية المدن، دار النهضة،بيروت،لبنان،ط1، 2003.
- عثمان محمد غنيم، ماجدة أحمد أبو زنت: التنمية المستدامة-فلسفتها وأساليب تخطيطها و أدوات قياسها-، ط1، دار صفاء عمان، الاردن، 2007.
- علي الحوات: التخطيط الحضري ، الدار الجماهيرية للنشر ،طرابلس، 1990.
- علي سلطاني: تبسة، مؤسسة الطبع ووراقة (الجديدة)، تبسة، الجزائر، 1999.
- سامية خرصي: من تيفست الى تبسة تأمل في التاريخ، مطبوعات Cdsp، الجزائر، 2015.
- سمير زمال: صفحات من تاريخ تبسة القديم والحديث، دار هومة، الجزائر، 2013.
- شريف رحمانى: الجزائر غدا ،ديوان المطبوعات الجامعية ،بن عكنون، 1996.
- فؤاد محمد الصقار: التخطيط الإقليمي، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1994.
- يحي وزيري: التصميم المعماري الصديق للبيئة نحو عمارة خضراء. مكتبة مدبولي القاهرة 2002 .

ثانيا: الأطروحات والرسائل الجامعية

- دريد فطيمة: النمو الديمغرافي وسياسة تنظيم النسل في الجزائر (دراسة ميدانية لولاية باتنة)، رسالة ماجستير، قسم علم الاجتماع الحضري، جامعة قسنطينة، 2007.
- علي حجلة: التهيئة الحضرية والتنمية المستدامة في مدينة تبسة، اطروحة دكتوراه، قسم التهيئة العمرانية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2016.

محمد الهادي لعروق: التخطيط الحضري في الجزائر، التوسع وتسيير المدن الكبرى، ملتقى دولي، جامعة هواري بومدين، 7 مارس 1996.

مجد عمر حافظ إدريخ: استراتيجيات وسياسات التخطيط المستدام والمتكامل لاستخدامات الاراضي والمواصلات في مدينة نابلس، مذكرة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2005، ص16-17
محي الدين حمداني: حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل دكتوراه علوم، فرع التخطيط، جامعة الجزائر، 2008.
فهيم تومي: إشكالية تنظيم الأنشطة التجارية داخل المجال الحضري-دراسة حالة مدينة الشريعة، رسالة ماجستير، جامعة قسنطينة 03، الجزائر، 2016.

ثالثا: الموسوعات العلمية

الموسوعة العربية العالمية: مؤسسة أعمال النشر والتوزيع، ط1، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1996 .

رابعا: المؤتمرات والملتقيات العلمية

فائق جمعة المنديل: سياسات التخطيط العمراني ودورها في التنمية المستدامة والشاملة للمجتمعات العربية، المؤتمر الإقليمي "المبادرات والابداع التتموي في المدينة العربية"، المملكة الاردنية الهاشمية، عمان، جانفي 2008.

خامسا: الجرائد الرسمية

الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: مرسوم تنفيذي رقم 91-177 الذي يحدد إجراءات إعداد المخطط التوجيهي والتعمير والمصادقة عليه ومحتوى الوثائق المتعلقة به، عدد26، 1990.
الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: قانون تهيئة الاقليم وتنميته المستدامة، العدد 77، 2001.

الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: قانون 06-06 يتضمن القانون التوجيهي للمدينة، عدد15، 2006.

سادسا: التقارير الادارية

بلدية تبسة(المصلحة التقنية): الاحصاء العام للسكن والسكان لسنة 2008، مخطط القطاعات
ولاية تبسة، مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية: جدول يتعلق بمراحل التطور السكاني لمدينة تبسة، 2018.

2 المراجع باللغات الاجنبية

1-2 باللغة الفرنسية

Ouvrages:

Alberto Zuccheli: Introduction à L'urbanisme Opérationnel et a la composition Urbaine,
Volume 2,OPU, 1983

Bailly A et autres: développement social durables des villes , antropos, lassay-les
chateaux,France,2000.

Bardinet claude: géomatique et géocindynique de l'environnement, société de la
géographie, cahier1526,paris, 2007.

Benachenhou A :experience Algérienne de planification et de developement, 1962-1982
,deuxième edition, opu,1997

Bertrand Zuindeau: developpement durable et territoire,presse universitaires du
septentrion,2008.

Catherine Charlot-Valdieu et Philippe Outrequin: L'URBANISME DURABLE-
concevoir un écoquartier-,2ème édition, le moniteur,paris,France,2011.

Catherine CHARLOT-VALDIEU, Philippe OUTREQUIN: La démarche HQE2R vers une
transformation durable des quartiers, association SUDEN et Philippe Outrequin, la calade,
2014.

COTE M: Constantine, cite antique et ville nouvelle, edition média-plus, Constantine,
2006

Claude Jacquir: La Place Des Habitants Dans Les Politique Urbaine en Europe ,Edition
profession banlieue, 2000.

Jean Paul Lacaze: Introduction a la planification urbaine, imprecise d'Urbanisme a la
française, edition du moniteur, 1979.

Maouia Saidouni: Element d'Introductiona l'urbanisme, Histoire, méthodologie,
réglementation, Edition casbah, 2001

Marc, S : La ville et l'enjeux du développement durable, Europe media duplication, France,2011.

MASBOUNGI Ariella: projets urbains durables stratégies, le moniteur, 2012.

Paulet J-P: le développement durable, Ellipes, Paris, 2005.

ROGERS Richard: Des villes durables pour une petite planète, le moniteur, paris, 2008

Y Boquet ,Les etats unis, delin,paris,France,2003

Yvette Veyret et Paul Arnould: Atlas des Développement durables, édition autrement et courrier international, France,2002.

Thèses

Benidir Fatiha: Urbanisme et Planification Urbaine-cas de Constantine-,thèse présenté pour l'obtention du diplôme de doctorat d'état ,Département D'architecture et D'urbanisme, Université Mantouri ,costantine,2008.

Marjorie Peyric : Conception d'un outil d'évaluation de la durabilité des quartiers durables au Québec, thèse pour obtention d'un maitre en environnement, centre universitaire de formation en environnement et développement durable, université de Sherbrooke, canada, 2014.

Rapports Administratifs

URBACO : Plan d'urbanisme, tebessa ,CADAT,Algérie,1972.

URBACO:Plan d'urbanisme directeur (revision), ,etude de la structure démographique, Commune de tebessa,1988.

URBACO : plan directeur d'aménagement et d'urbanisme, Tébessa,1995

Algérie URBABA: plan directeur d'aménagement et d'urbanisme intercommunal, Tébessa-El hammamet-Boulhaf dyr, Algérie,2012.

Sites internet

Xue LAN et autres: définir des objectifs des developement durable à l'horison 2030, réseau de solutions pour le développement durable des Nations unies, janvier 2013.

<http://regardssurlaterre.com/sites/default/files/rst/2013-35-FR.pdf>

Centre régional d'information des Nation UNie(UNIREC),Objectifs de developement durable, **<https://www.un.org/sustainabledevelopment/fr/development-agenda/>**

ONS: ARMATURE URBAINE-Recensement Général de la Population et de l'Habitat–
2008 – https://www.ons.dz/IMG/pdf/armature_urbaine_2008.pdf le 15-03-2018

1-2 باللغة الانجليزية

Books

Kozlowski j and Hill G, Towards planning for Sustainable development- A guide for the ultimate environmental threshold (UET) method, Ashgat publications, sydney, 1998.

الفهارس

فهرس الموضوعات

أ- ز	مقدمة عامة
	الفصل الأول (الإطار التقني والنظري: التخطيط الحضري)
2	مقدمة الفصل
4-2	1 تعاريف ومفاهيم
10-4	2 مراحل التخطيط الحضري في الجزائر
5-4	1-2 الفترة الاستعمارية (من سنة 1830 الى 1962 م)
10-6	2-2 فترة ما بعد الاستقلال
11-10	3 أبرز الأدوات العملية لانتاج المجال السكني في الجزائر
11-10	1-3 المناطق السكنية الحضرية الجديدة
11	2-3 التخصيصات الاجتماعية
24-11	4 مستويات التخطيط في الجزائر
12-11	1-4 التخطيط المجالي
20-12	2-4 التخطيط الحضري
21	خلاصة الفصل
	الفصل الثاني (الإطار التقني والنظري: التنمية المستدامة)
23	مقدمة الفصل
34-23	1 تعاريف ومفاهيم حول التنمية المستدامة
24-23	1-1 مفهوم التنمية المستدامة
26-24	2-1 محطات تاريخية للتنمية المستدامة
33-26	3-1 مؤشرات التنمية المستدامة
34-33	4-1 أهداف التنمية المستدامة
39-35	2 تعاريف ومفاهيم حول التنمية الحضرية المستدامة
35	1-2 مفهوم التنمية الحضرية المستدامة
39-35	2-2 التزامات مؤتمر البورق
41-39	3 تعاريف ومفاهيم حول المدينة المستدامة
39	1-3 المدينة المستدامة
40	2-3 خصائص المدينة المستدامة
41-40	3-3 مبادئ المدن المستدامة

43-41	4	تعريف ومفاهيم حول الحي المستدام
41	1-4	مفهوم الحي المستدام
42-41	2-4	أهداف الاحياء المستدامة
43		خلاصة الفصل
		الفصل الثالث (المعطيات التاريخية والطبيعية، السكانية والعمرانية بمدينة تبسة)
45		مقدمة الفصل
45	1	التعريف بمدينة تبسة
48-45	2	التطور التاريخي لمدينة تبسة
60-48	3	الاطار الطبيعي لمدينة تبسة
51-48	1-3	موقع مدينة تبسة
57-51	2-3	موضع مدينة تبسة
60-58	3-3	المناخ
67-61	4	الدراسة السكانية لمدينة تبسة
63-61	1-4	تطور الاحجام السكانية بمدينة تبسة
66-64	2-4	التركيب العمري والنوعي لسكان مدينة تبسة
67-66	3-4	التركيب الاقتصادي لسكان مدينة تبسة
85-68	5	الدراسة العمرانية لمدينة تبسة
70-68	1-5	التطور العمراني لمدينة تبسة
71-70	2-5	السكن، التجهيزات العمومية والطرق المهيكلية لمدينة تبسة
85-71	3-5	تقسيم مدينة تبسة إلى مجالات سكنية
86		خلاصة الفصل
		الفصل الرابع (قراءة تأملية تحليلية لمختلف ظروف التخطيط الحضري والانتاج المجالي بمدينة تبسة)
88		مقدمة الفصل
100-88	1	فترة ما قبل الاستعمار الفرنسي (انتجت أهم المعالم الأثرية بمدينة تبسة)
100	2	الفترة الاستعمارية
120-100	3	فترة ما بعد الاستعمار الفرنسي
112-101	1-3	الفترة من 1962 الى غاية 1990م
120-112	2-3	فترة ما بعد 1990م
121		خلاصة الفصل

الفصل الخامس (تقييم استدامة التخطيط الحضري عبر مختلف المجالات السكنية بمدينة تبسة)

123	مقدمة الفصل	
178-123	تقييم البعد العمراني	1
125-123	1-1 الكثافة السكنية	
127-125	2-1 معدل شغل المسكن	
129-127	3-1 متوسط مساحة المسكن	
131-129	4-1 حماية الملكيات العقارية من خلال الحصول على الدفتر العقاري المترجم لعملية مسح الاراضي العام	
136-131	5-1 احترام قواعد التعمير والبناء في انتاج المجالات السكنية	
137-136	6-1 الاعتماد على معيار التهوية والتشميس في توجيه المسكن	
138	7-1 وظيفية المسارات المخصصة لحركة المشاة	
139	8-1 الاخذ بعين الاعتبار ذوي الاحتياجات بالمجالات السكنية	
142-139	9-1 تأثير الموصولية على استدامة تخطيط المجالات السكنية	
144-143	10-1 انعكاسات المخالفات المتعلقة بالمناطق الاثرية على استدامة المجالات السكنية	
145-144	11-1 التوسع العمراني نحو قطب الدكان	
178-145	12-1 البعد الجوارى بالنسبة للتجهيزات والخدمات العمومية	
194-179	تقييم البعد الاجتماعي	2
181-179	1-2 حجم وكثافة السكان	
183-182	2-2 معدل شغل القسم	
184-183	3-2 نسبة السكنات التي تأوي أكثر من أسرة	
186-185	4-2 نسبة العائلات اللذين لهم صلة قرابة بالمجال السكني	
187-186	5-2 علاقات الجيرة بالمجال السكني	
188-187	6-2 الاحساس بالاندماج الاجتماعي بين سكان المجال السكني	
190-189	7-2 قدرة ذوي الاحتياجات الخاصة وكبار السن من الاندماج بالمجالات السكنية بمدينة تبسة	
191-190	8-2 نسبة افراد الاسرة المنقطعين عن الدراسة في سن التمدرس	
192-191	9-2 الجاهزية للمشاركة في الحملات التطوعية داخل الحي	
194-192	10-2 الراحة والامان التي توفرها المسارات المؤدية الى المدارس الابتدائية	

207-194	البعد الاقتصادي	3
195-194	1-3 نسبة العاطلين عن العمل عبر المجالات السكنية بمدينة تبسة	
197-196	2-3 دور الورشات ذات الطابع الحرفي في امتصاص البطالة عبر المجالات السكنية بمدينة تبسة	
199-197	3-3 مقبولية تكلفة ايجار المساكن عبر المجالات السكنية بمدينة تبسة	
200-199	4-3 مقبولية تكلفة الطاقة الكهربائية والغاز عبر المجالات السكنية بمدينة تبسة	
201-200	5-3 مقبولية تكلفة النقل والمواصلات عبر المجالات السكنية بمدينة تبسة	
202-201	6-3 استخدام الطاقة الشمسية	
204-202	7-3 تأثير انتشار مناطق الرمي العشوائي للنفايات المنزلية على الاستدامة الاقتصادية للمجالات السكنية	
205-204	8-3 اثر تخطيط شبكة الطرقات على الاستدامة الاقتصادية للمجالات السكنية	
207-206	9-3 تأثير التوسع العمراني باتجاه قطب الدكان على الاستدامة الاقتصادية للمجالات السكنية	
235-208	تقييم البعد البيئي	4
209-208	1-4 تأثير ظاهر البناء العشوائي وغير القانوني على الاستدامة البيئية للمجالات السكنية	
211-209	2-4 تأثير الرمي العشوائي للنفايات المنزلية والهامة على الاستدامة البيئية للمجالات السكنية	
213-211	3-4 خطر الفيضانات وتأثيره على الاستدامة البيئية للمجالات السكنية	
214-213	4-4 أثر المنطقة الصناعية على الاستدامة البيئية للمجالات السكنية	
216-215	5-4 تأثر محطات الوقود على الاستدامة البيئية للمجالات السكنية	
217-216	6-4 التوسع العمراني واثره على الاستدامة البيئية للمجالات السكنية بمدينة تبسة	
220-217	7-4 التلوث الهوائي واثره على الاستدامة البيئية للمجالات السكنية بمدينة تبسة	
221-220	8-4 التلوث الصوتي واثره على الاستدامة البيئية للمجالات السكنية بمدينة تبسة	
226-222	9-4 المساحات الخضراء واثرها على الاستدامة البيئية للمجالات السكنية بمدينة تبسة	
230- 226	10-4 تصريف مياه الامطار ومياه الصرف الصحي	
235-230	11-4 التزويد بالمياه الصالحة للشرب	
241-235	تقييم البعد المؤسساتي	5
238-236	1-5 التنسيق والتشاور بين مختلف الفاعلين في انتاج اليات التهيئة والتعمير	
240-238	2-5 اعلام المواطن بإجراءات الاعداد والمصادقة على ادوات التعمير	

241-240	اشراك المواطنين في اجراءات الاعداد والمصادقة على ادوات التعمير	3-5
250-241	استخدام التحليل العاملي في تقييم استدامة التخطيط الحضري للمجالات السكنية بمدينة تبسة	6
249-241	معرفة علاقات التشابك بين اهم المتغيرات المتعلقة بأبعاد التخطيط الحضري للمجالات السكنية بمدينة تبسة وفق منظور التنمية المستدامة	1-6
250	تراتب المجالات السكنية بمدينة تبسة وفق استدامة تخطيطها الحضري	2-6
251	خلاصة الفصل	
257-253	خلاصة العامة	
263-259	المراجع	
269-265	فهرس المحتويات	
272-269	فهرس الخرائط	
273	فهرس المخططات	
273	فهرس الجداول	
274	فهرس الاشكال	
275	فهرس الصور	
304-277	الملاحق	

فهرس الخرائط

الرقم	عنوان الخريطة	الصفحة
1	موقع مدينة تبسة ضمن الشرق الجزائري	49
2	موقع مدينة تبسة ضمن المجال الولائي	50
3	موقع مدينة تبسة ضمن المجال البلدي	51
4	توزيع الانحدارات بمدينة تبسة	55
5	التشكيلات الجيولوجية لموضع مدينة تبسة	55
6	جيوتقنية مدينة تبسة	56
7	أهم الاودية بمدينة تبسة	57
8	تقسيم مدينة تبسة الى مجالات سكنية	71
9	أهم الأحياء غير القانونية بمدينة تبسة (قبل سنة 1974م)	101
10	المناطق السكنية الحضرية الجديدة بمدينة تبسة	109
11	أهم العوائق التي تشهدها المجالات السكنية بمدينة تبسة	118
12	عرض عام لمخططات شغل الاراضي بمدينة تبسة	120
13	الكثافة السكنية عبر المجالات السكنية بمدينة تبسة	124
14	عدد السكنات ومعدل شغل المسكن عبر المجالات السكنية بمدينة تبسة	127
15	متوسط مساحة السكن عبر المجالات السكنية بمدينة تبسة	129
16	نسبة الاستفادة من الدفتر العقاري عبر المجالات السكنية بمدينة تبسة	131
17	الاعتماد على معيار التهوية والتشميس في توجيه المسكن بمدينة تبسة	137
18	وظيفية المسارات المخصصة لحركة المشاة بمدينة تبسة	138
19	الاولدية كعوائق لموصولية المجالات السكنية بمدينة تبسة	141
20	خطوط السكة الحديدية كعائق لموصولية المجالات السكنية بمدينة تبسة	142
21	المنطقة الصناعية كعائق لموصولية المجالات السكنية بمدينة تبسة	142
22	توزع وانتشار المدارس الابتدائية عبر المجالات السكنية بمدينة تبسة	148
23	توزع وانتشار قاعات العلاج عبر المجالات السكنية بمدينة تبسة	152
24	توزع وانتشار الفروع البلدية عبر المجالات السكنية بمدينة تبسة	155
25	توزع وانتشار مراكز البريد عبر المجالات السكنية بمدينة تبسة	159
26	خطوط النقل الحضري الجماعي التابعة للقطاع العام عبر المجالات السكنية بمدينة تبسة	167

167	خطوط النقل الحضري الجماعي التابعة للقطاع الخاص عبرالمجالات السكنية بمدينة تبسة	27
171	توزع وانتشار محلات المواد الغذائية عبر المجالات السكنية بمدينة تبسة	28
172	توزع وانتشار محلات الخضر والفواكه عبر المجالات السكنية بمدينة تبسة	29
174	توزع وانتشار محلات بيع اللحوم بأنواعها عبر المجالات السكنية بمدينة تبسة	30
175	توزع وانتشار محلات المخازير عبر المجالات السكنية بمدينة تبسة	31
176	توزع وانتشار مكاتب اللوازم المدرسية عبر المجالات السكنية بمدينة تبسة	32
177	توزع وانتشار الصيدليات عبر المجالات السكنية بمدينة تبسة	33
181	حجم وكثافة السكان عبر المجالات السكنية بمدينة تبسة	34
183	معدل شغل القسم عبر المجالات السكنية بمدينة تبسة	35
184	نسبة السكنات التي تأوي أكثر من أسرة عبر المجالات السكنية بمدينة تبسة	36
186	نسبة العائلات التي لها صلة قرابة عبر المجالات السكنية بمدينة تبسة	37
187	نسبة مقبولة علاقات الجيرة عبر المجالات السكنية بمدينة تبسة	38
188	نسبة الاندماج الاجتماعي بين الافراد عبر المجالات السكنية بمدينة تبسة	39
190	نسبة الاندماج الاجتماعي لكبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة عبر المجالات السكنية بمدينة تبسة	40
191	نسبة افراد الاسرة المنقطعين عن الدراسة في سن التمدرس عبر المجالات السكنية بمدينة تبسة	41
192	نسبة الافراد الجاهزين للمشاركة في الحملات التطوعية بالمجالات السكنية بمدينة تبسة	42
19	الراحة والامان التي توفرها المسارات المؤدية الى المدارس الابتدائية بالمجالات السكنية بمدينة تبسة	43
195	العاطلين عن العمل عبر المجالات السكنية بمدينة تبسة	44
197	العاملين في الورشات ذات الطابع الحرفي غير المضرة بالبيئة عبر المجالات السكنية بمدينة تبسة	45
199	مقبولية تكلفة ايجار المساكن عبر المجالات السكنية بمدينة تبسة	46
200	مقبولية تكلفة فاتورة الكهرباء والغاز عبر المجالات السكنية بمدينة تبسة	47
201	مقبولية تكلفة النقل والمواصلات عبر المجالات السكنية بمدينة تبسة	48
204	نسبة انتشار مناطق الرمي العشوائي للنفايات المنزلية عبر المجالات السكنية بمدينة تبسة	49
205	اهم الطرقات الرئيسية المهيكلة للمجالات السكنية بمدينة تبسة	50
206	مقبولية وقت الوصول للمدينة الاثرية مقارنة بالمسافة المقطوعة عبر المجالات السكنية بمدينة تبسة	51

207	مقبولية تكلفة التوسع العمراني نحو قطب الدكان عبر المجالات السكنية بمدينة تبسة	52
209	تأثير البناء العشوائي على استهلاك الاراضي الفلاحية عبر المجالات السكنية بمدينة تبسة	53
211	تأثير النفايات المنزلية والهامة العشوائية على البيئة عبر المجالات السكنية بمدينة تبسة	54
212	المناطق المعرضة للفيضانات عبر المجالات السكنية بمدينة تبسة	55
214	أثر المنطقة الصناعية على الاستدامة البيئية عبر المجالات السكنية بمدينة تبسة	56
216	نسبة السكنات الواقعة في محيط الحماية الخاص بمحطات الوقود عبر المجالات السكنية بمدينة تبسة	57
217	تأثير التوسع العمراني على الاستدامة البيئية عبر المجالات السكنية بمدينة تبسة	58
219	أهم نقاط الازدحام المروري عبر المجالات السكنية بمدينة تبسة	59
220	نسبة التلوث الهوائي بعوادم السيارات عبر المجالات السكنية بمدينة تبسة	60
221	مقبولية التلوث الصوتي لنتاج عن السيارات عبر المجالات السكنية بمدينة تبسة	61
224	نسبة انتشار الحقائق العمومية عبر المجالات السكنية بمدينة تبسة	62
225	مقبولية تواجد المساحات الخضراء التالئية عبر المجالات السكنية بمدينة تبسة	63
226	مقبولية تواجد المساحات الخضراء عبر المجالات السكنية بمدينة تبسة	64
228	نسبة التسرب والانسداد على مستوى شبكة الصرف الصحي عبر المجالات السكنية بمدينة تبسة	65
230	مقبولية تغطية المجالات السكنية ببالوعات تصريف مياه الامطار عبر المجالات السكنية بمدينة تبسة	66
232	مقبولية متوسط الكمية اليومية للتزويد بالمياه الصالحة للشرب عبر المجالات السكنية بمدينة تبسة	67
233	نسبة التسرب على مستوى شبكة المياه الصالحة للشرب عبر المجالات السكنية بمدينة تبسة	68
235	نسبة سقي المساحات الخضراء بواسطة شبكة المياه الصالحة للشرب عبر المجالات السكنية بمدينة تبسة	69
238	الاحساس بالتنسيق والتشاور بين مختلف الادارات والهيئات العمومية عبر المجالات السكنية بمدينة تبسة	70
240	اعلام المواطنين بإجراءات الاعداد والمصادقة على مخططات شغل الاراضي عبر المجالات السكنية بمدينة تبسة	71
241	مشاركة المواطنين في إجراءات الاعداد والمصادقة على مخططات شغل الاراضي عبر المجالات السكنية بمدينة تبسة	72

فهرس المخططات

الصفحة	عنوان المخطط	
100	أهم المعالم الاثرية بالمدينة القديمة تيفاست	1
110	المنطقة السكنية الحضرية الجديدة رقم 01 مدينة تبسة	2
111	المنطقة السكنية الحضرية الجديدة رقم 02 مدينة تبسة	3
112	المنطقة السكنية الحضرية الجديدة رقم 03 مدينة تبسة	4
112	المنطقة السكنية الحضرية الجديدة رقم 04 مدينة تبسة	5

فهرس الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	
73-72	تقسيم مدينة تبسة الى مجالات سكنية(2019)	01
242-241	نتائج الاحصاءات الوصفية الخاصة بمختلف مؤشرات التخطيط الحضري للمجالات السكنية بمدينة تبسة وفق منظور التنمية المستدامة	02
244-242	التباين الكلي المفسر الخاص بمختلف متغيرات التخطيط الحضري للمجالات السكنية بمدينة تبسة وفق منظور التنمية المستدامة:	03
246-245	مصفوفة العوامل بعد التدوير الخاصة بمختلف متغيرات التخطيط الحضري للمجالات السكنية بمدينة تبسة وفق منظور التنمية المستدامة	03

فهرس الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
1	نموذج رقمي لتضاريس وارتفاعات مدينة تبسة	52
2	توزيع متوسط التساقط على أشهر السنة بمدينة تبسة(2009—2018)	58
3	توزيع متوسط درجة الحرارة على أشهر السنة بمدينة تبسة(2009—2018)	59
4	توزيع متوسط سرعة الرياح على أشهر السنة بمدينة تبسة(2009—2018)	60
5	توزيع متوسط نسبة الرطوبة على أشهر السنة بمدينة تبسة (2009—2018)	60
6	تطور الاحجام السكانية بمدينة تبسة(1870—2018)	63
7	النسبة المئوية لسكان مدينة تبسة حسب الفئات العمرية(2018)	65
8	تقسيم الفئات النوعية لسكان مدينة تبسة (2018)	66
9	التركيب الاقتصادي لسكان مدينة تبسة(2018)	68
10	تطور مساحة المحيط العمراني بمدينة تبسة (1946—2019)	70
11	تراتب المجالات السكنية بمدينة تبسة حسب حيازة السكنات الفردية على رخصة البناء قبل مباشرة الانجاز	132
12	تراتب المجالات السكنية بمدينة تبسة حسب نسبة السكنات الحاصلة على شهادة المطابقة في اطار القانون 29/90	134
13	تراتب المجالات السكنية بمدينة تبسة حسب نسبة السكنات المسواة نهائيا في اطار القانون 15/08	136
14	المسافة المسيطرة مسكن -مدرسة عبر المجالات السكنية بمدينة تبسة	150
15	المسافة المسيطرة مسكن -قاعة علاج عبر المجالات السكنية بمدينة تبسة	154
16	المسافة المسيطرة مسكن -فرع بلدي عبر المجالات السكنية بمدينة تبسة	157
17	المسافة المسيطرة مسكن -مكتب بريد عبر المجالات السكنية بمدينة تبسة	160
18	المسافة المسيطرة مسكن -محطة سيارات الاجرة عبر المجالات السكنية بمدينة تبسة	165
19	المسافة المسيطرة مسكن -موقف حافلات عبر المجالات السكنية بمدينة تبسة	169
20	المسافة المسيطرة مسكن -محلات التجارة الجوارية عبر المجالات السكنية بمدينة تبسة	178
21	تصنيف اهم متغيرات التخطيط الحضري للمجالات السكنية بمدينة تبسة وفق منظور التنمية المستدامة	249
22	تصنيف المجالات السكنية بمدينة تبسة وفق منظور التنمية المستدامة	250

فهرس الصور		
الرقم	عنوان الصورة	الصفحة
1	رؤوس سهام تعود الى العصر الحجري	46
2	السور البنظي	89
3	ارتفاع المباني بالنسبة للسور البنظي	90
4	نموذج من ابراج السور البنظي	90
5	باب كركالا	91
6	باب سولومون	92
7	باب قسنطينة	92
8	باب شالا	93
10,9	المسرح المدرج	94
11	إفريز مكتشف سنة 1978م بالفوروم	94
13,12	البازليك المسيحية بمدينة تبسة	95
14	متحف مينارف	96
15	تبسة القديمة	97
16	القصر القديم	98
17	الكنيسة الفرنسية	98
18	المسجد العتيق	99
20,19	تأثير المجالات السكنية على مجال الرؤية الخاص بالمناطق الاثرية بمدينة تبسة	144
22,21		
23,24	التمدد الحضري على حساب الاراضي الغابية بالقطب السكني الدكان بمدينة تبسة	145
25,26		
27	محطة اول نوفمبر بالمجال السكني الخامس بمدينة تبسة	161
28	محطة ذراع الامام بالمجال السكني الرابع بمدينة تبسة	162
29	محطة فاطمة الزهراء بالمجال السكني السادس بمدينة تبسة	162
30	محطة وسط المدينة المتعلقة بخط اول نوفمبر والجرف بمدينة تبسة	163
31	محطة وسط المدينة المتعلقة بخط ذراع الامام بمدينة تبسة	163

الملاحق

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة العربي بن مهيدي - أم البواقي -
معهد تسيير التقنيات الحضرية

استمارة بحث علمي موجهة لسكان مدينة تبسة

الهدف الوحيد من هذه الاستمارة هو البحث العلمي، فهي بذلك معدة في اطار التحضير لأطروحة دكتوراه علوم في تسيير التقنيات الحضرية، حيث أن المجال السكني الذي تسكنون فيه يمثل جزء حالة الدراسة، لذي فمختلف المعلومات المندرجة ضمن الاستمارة لا تحمل اي معلومة شخصية تتعلق بكم

➤ بيانات حول المستجوب:

- الجنس:
- السن:
- المهنة:
- المستوى التعليمي:
- اسم الحي الذي تسكن به:
- عدد أفراد الأسرة:

1- تقييم البعد العمراني

- | | | | | |
|----|--------------------------|-----|--------------------------|--|
| لا | <input type="checkbox"/> | نعم | <input type="checkbox"/> | • هل سكنكم يملك الدفتر العقاري |
| لا | <input type="checkbox"/> | نعم | <input type="checkbox"/> | • هل باشرتكم بناء مسكنكم بعد الحصول على رخصة بناء |
| لا | <input type="checkbox"/> | نعم | <input type="checkbox"/> | • هل تحوزون على شهادة مطابقة في اطار القانون 29/90 لمسكنكم |
| لا | <input type="checkbox"/> | نعم | <input type="checkbox"/> | • هل استفاد مسكنكم من تسوية نهائية في اطار القانون 15/08 |
| لا | <input type="checkbox"/> | نعم | <input type="checkbox"/> | • هل تحسون بإحترام معيار التهوية والتشميس في توجيه مسكنكم |
| لا | <input type="checkbox"/> | نعم | <input type="checkbox"/> | • هل ترى ان المسارات المخصصة لحركة المشاة وظيفية بالحي الذي تسكن به |
| لا | <input type="checkbox"/> | نعم | <input type="checkbox"/> | • هل تم الاخذ بعين الاعتبار احتياجات ذوي الاحتياجات في تخطيط الحي الذي تسكن به |
| لا | <input type="checkbox"/> | نعم | <input type="checkbox"/> | • هل تأثر الاودية على الموصولية حيكم مع باقي المجالات السكنية |
| لا | <input type="checkbox"/> | نعم | <input type="checkbox"/> | • هل تأثر السكة الحديدية على الموصولية بين المجالات السكنية |
| لا | <input type="checkbox"/> | نعم | <input type="checkbox"/> | • هل تأثر المنطقة الصناعية على موصولية حيكم مع باقي المجالات السكنية |
| لا | <input type="checkbox"/> | نعم | <input type="checkbox"/> | • هل تأثر الاودية على موصولية حيكم مع باقي المجالات السكنية |

<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	● ما مدى مقبولية استغلال المركز التاريخي للمدينة في بناء عمارات جماعية
<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	● ما مدى مقبولية تأثير المجالات السكنية على مجال الرؤية الخاص بالمناطق الاثرية
<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	● ما مدى مقبولية التوسع العمراني نحو قطب الدكان
<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	● كم يبعد أقرب مدرسة ابتدائية على مقر سكنكم
<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	● كم يبعد أقرب قاعة علاج على مقر سكنكم
<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	● كم يبعد أقرب فرع بلدي على مقر سكنكم
<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	● كم تبعد أقرب محطة سيارات الاجرة الحضرية على مقر سكنكم
<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	● كم تبعد أقرب محطة أو موقف حافلات النقل الحضري على مقر سكنكم
<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	● كم يبعد أقرب محل مواد غذائية عامة على مقر سكنكم
<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	● كم يبعد أقرب محل خضر وفواكه على مقر سكنكم
<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	● كم يبعد أقرب محل بيع لحوم بمختلف انواعها على مقر سكنكم
<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	● كم تبعد أقرب مخبزة على مقر سكنكم
<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	● كم تبعد أقرب مكتبة لوازم مدرسية على مقر سكنكم
<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	● كم تبعد أقرب صيدلية على مقر سكنكم

2- تقييم البعد الاجتماعي

<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	● هل يعيش في مسكنكم أكثر من اسرة
<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	● هل يسكن بحيككم عائلات ذات صلة قرابة معكم
<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	● علاقات الجيرة بالحي الذي تسكنون فيه
<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	● هل تحسون بالاندماج الاجتماعي مع سكان الحي
<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	● هل يمكن لذوي الاحتياجات الخاصة وكبار السن الاندماج مع سكان الحي
	اذكر العدد	● كم عدد افراد الاسرة المنقطعين عن الدراسة في سن التمدرس
<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	● هل انتم جاهزون للمشاركة في الحملات التطوعية بالحي الذي تسكنون فيه
<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	● هل تتوفر المسارات المؤدية الى المدارس الابتدائية على مبدأ الراحة والامان بالحي الذي تسكنون فيه

3- تقييم البعد الاقتصادي

	اذكر العدد	● عدد افراد الاسرة اللذين لم تتوفر لديهم فرصة عمل
	اذكر العدد	● عدد أفراد الأسرة العاملين في ورشات ذات طابع حرفي غير مضر بالبيئة
<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	● مقبولية متوسط سعر ايجار مسكن بالحي الذي تسكنون فيه
<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	● مقبولية تكلفة الطاقة الكهربائية والغاز التي تستهلكونها
<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	● مقبولية تكلفة النقل والمواصلات اليومية
<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	● هل تستخدمون الطاقة الشمسية في تسخين المياه المنزلية
<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	● هل تستخدم الطاقة الشمسية في الانارة العمومية للحي الذي تسكنون فيه
<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	● هل يؤثر انتشار مناطق الرمي العشوائي للنفايات على الاقتصاد المحلي لمدينة تبسة

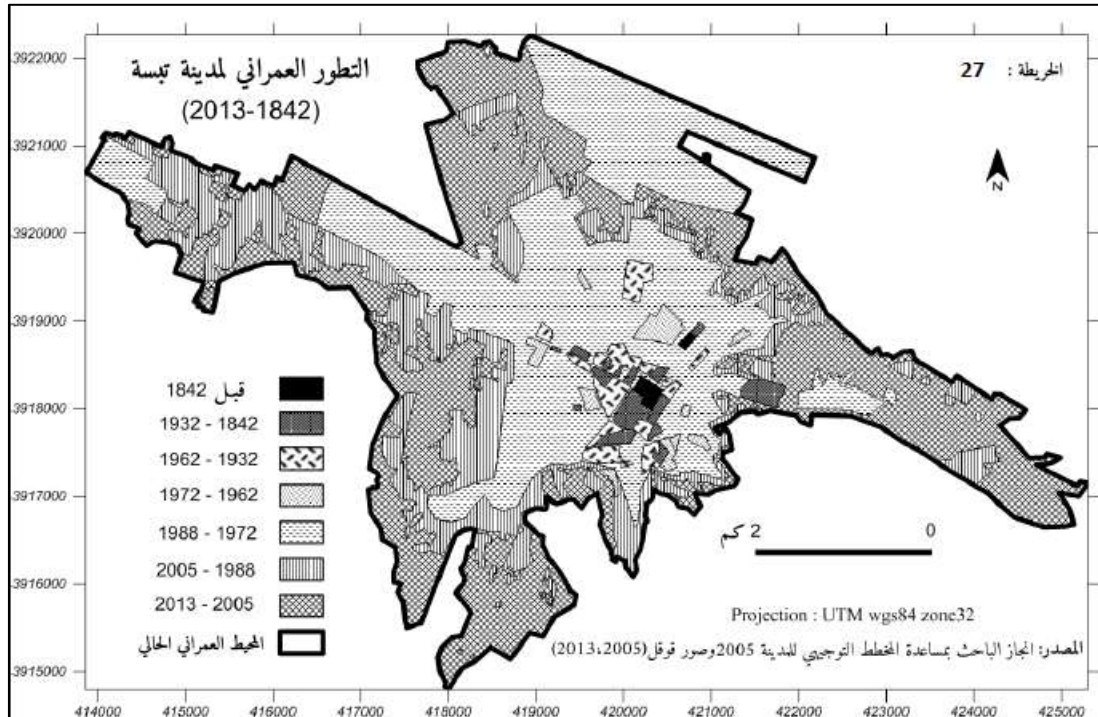
- هل يؤثر تخطيط شبكة الطرقات على الاقتصاد المحلي لمدينة تبسة نعم لا
- هل يؤثر التوسع العمراني باتجاه قطب الدكان على الاقتصاد المحلي للمدينة نعم لا
- 4- تقييم البعد البيئي**
- هل أثرت ظاهر البناء العشوائي وغير القانوني على استهلاك الاراضي الفلاحية بالحي الذي تسكنون به. نعم لا
- ما هو عدد نقاط الرمي العشوائي للنفايات المنزلية بالحي الذي تسكنون به اذكر العدد
- ما هو عدد نقاط الرمي العشوائي للنفايات الهامدة بالحي الذي تسكنون به اذكر العدد
- هل الحي الذي تسكنون به معرض للفيضانات نعم لا
- هل تؤثر المنطقة الصناعية على بيئة الحي الذي تسكنون به نعم لا
- هل تشكل محطات الوقود خطرا على الحي الذي تسكنون به في حالة وقوع حريق او انفجار . نعم لا
- هل التوسع العمراني الحالي لمدينة تبسة له اثر على استهلاك الاراضي الفلاحية والغابية . نعم لا
- مقبولة تواجد فضاءات مخصصة للمساحات الخضراء الثالثة بالحي الذي تسكنون به مقبولة غ مقبولة
- مقبولة حالة الفضاءات المخصصة للمساحات الخضراء بالحي الذي تسكنون به مقبولة غ مقبولة
- هل يتم تصريف مياه الامطار ومياه الصرف الصحي في شبكة واحدة بالحي الذي تسكنون به نعم لا
- هل تتواجد انظمة لاسترجاع مياه الامطار لإعادة استخدامها في سقي المساحات الخضراء بالحي الذي تسكنون به نعم لا
- هل محطة تصفية مياه الصرف الصحي بالمدينة وظيفية ام لا نعم لا
- هل توجد تسربات وانسدادات على مستوى شبكة الصرف الصحي بالحي الذي تسكنون به نعم لا
- مقبولة تغطية الحي الذي تسكنون به ببالوعات تصريف مياه الامطار مقبولة غ مقبولة
- مقبولة متوسط الكمية اليومية للتزويد بالمياه الصالحة للشرب مقبولة غ مقبولة
- هل توجد تسربات على مستوى شبكة المياه الصالحة للشرب بالحي الذي تسكنون به نعم لا
- هل تتم معالجة المياه المنزلية المصروفة لاعادة استخدامها لاغراض السقي نعم لا
- هل يتم استخدام المياه الصالحة للشرب في سقي المساحات الخضراء نعم لا
- 5- تقييم البعد المؤسساتي**
- هل يوجد تنسيق وتساور بين مختلف الفاعلين في انتاج البيات التهيئة والتعمير نعم لا
- هل تم اعلامكم المواطن الاعداد والمصادقة على ادوات التعمير نعم لا
- هل تم اشراككم في اجراءات الاعداد والمصادقة على ادوات التعمير نعم لا

جدول رقم (01) التركيب العمري للسكان سنة 2019

التركيب العمري للسكان سنة 2018								
الفئات الكبرى %	المجموع	الفئات الكبرى %	النسبة %	الاناث	الفئات الكبرى %	النسبة %	الذكور	الفئات
23,95	19490	11,89	3,82	9522	12,06	4	9968	4-0
	17863		3,51	8745		3,66	9118	09-4
	22360		4,56	11379		4,4	10981	15-9
69,71	32173	35,11	6,44	16049	34,60	6,47	16124	19-16
	32248		6,51	16223		6,43	16025	24-20
	26484		5,28	13167		5,34	13317	29-25
	21987		4,43	11056		4,38	10931	34-30
	18435		3,66	9118		3,74	9317	39-35
	14161		2,92	7279		2,76	6882	44 -40
	14558		3,05	7602		2,79	6956	49-45
	7329		1,49	3727		1,44	3602	54-50
6435	1,34	3329	1,25	3106	59-55			
6,34	5391	3,10	1,09	2708	3,24	1,08	2683	64-60
	5242		1	2484		1,11	2758	69-65
	5142		1,01	2509		1,06	2633	70 +
100,00	249298	50,10	50,1	124897	49,90	49,9	124401	المجموع

المصدر: مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية، فيفري 2019

خريطة رقم (01) التطور العمراني لمدينة تيسة 1842-2013



المصدر: حجلة علي، 2016

جدول رقم (02) معطيات تتعلق بالقطاعات الحضرية، 1987 م

Occupation du sol (habitat + équipements)						
Secteurs	Nombre d'habitant	Secteurs (ha)	Surface Habitat (ha)	(%)	Surface Equipement (ha)	(%)
1	14.106	188	51,3	40	25	19,5
2	25.354	125	72,9	58,3	13,5	10,3
3	15.470	206	29,9	43,6	9,6	4,6
4	26.255	260	150,3	57,8	42,2	16,2
5	33.567	313	162	51,7	49,8	15,9
6	21.414	172	68,3	39,7	45,1	26,2
7	9.501	97	72,8	75	9,1	9,3
8	28.818	232	42,3	35,4	40,3	17,3
10	23.298	323	105,1	32,5	60	18,5
Total	197.783	1856	654,9	63,7	294,6	21,7

المصدر: مراجعة مخطط العمران الرئيسي، 1989

جدول رقم (03) عدد السكان على المدى القريب، 1987 م والمدى المتوسط 1992م

Localité	R.P.A. 1992	P.O.L. Netema	Logements estimés 1992	Logements habitables 1987	Services à créer 1987-92
Commune	139615	6	2569	1452	4917

المصدر: مراجعة مخطط العمران الرئيسي، 1989

جدول رقم (04) عدد السكنات على المدى القريب، 1987 م والمدى المتوسط 1992م

Localité	Logements à créer 1992	Logements en cours 1987	Nouveau déficit à créer 1992
Total Aggloméré	6917	4883	2034

المصدر: مراجعة مخطط العمران الرئيسي، 1989

صورة رقم (01) حدود القطاعات الحضرية، 1989 م



المصدر: مراجعة مخطط العمران الرئيسي، 1989

جدول رقم (05) عدد السكنات على المدى القريب، 1987 م والمدى المتوسط 1992م

القطاع	عدد السكنات (1987 م)	عدد السكنات (1992 م)	تغير النسبة (%)
1	100	120	20%
2	150	180	20%
3	200	250	25%
4	250	300	20%
5	300	350	17%
6	350	400	14%
7	400	450	13%
8	450	500	11%
9	500	550	10%
10	550	600	9%
11	600	650	8%
12	650	700	8%
13	700	750	7%
14	750	800	7%
15	800	850	6%
16	850	900	6%
17	900	950	6%
18	950	1000	6%
19	1000	1050	5%
20	1050	1100	5%
21	1100	1150	5%
22	1150	1200	4%
23	1200	1250	4%
24	1250	1300	4%
25	1300	1350	4%
26	1350	1400	4%
27	1400	1450	4%
28	1450	1500	3%
29	1500	1550	3%
30	1550	1600	3%
31	1600	1650	3%
32	1650	1700	3%
33	1700	1750	3%
34	1750	1800	3%
35	1800	1850	3%
36	1850	1900	3%
37	1900	1950	3%
38	1950	2000	3%
39	2000	2050	3%
40	2050	2100	3%
41	2100	2150	3%
42	2150	2200	3%
43	2200	2250	3%
44	2250	2300	3%
45	2300	2350	3%
46	2350	2400	3%
47	2400	2450	3%
48	2450	2500	3%
49	2500	2550	3%
50	2550	2600	3%
51	2600	2650	3%
52	2650	2700	3%
53	2700	2750	3%
54	2750	2800	3%
55	2800	2850	3%
56	2850	2900	3%
57	2900	2950	3%
58	2950	3000	3%
59	3000	3050	3%
60	3050	3100	3%
61	3100	3150	3%
62	3150	3200	3%
63	3200	3250	3%
64	3250	3300	3%
65	3300	3350	3%
66	3350	3400	3%
67	3400	3450	3%
68	3450	3500	3%
69	3500	3550	3%
70	3550	3600	3%
71	3600	3650	3%
72	3650	3700	3%
73	3700	3750	3%
74	3750	3800	3%
75	3800	3850	3%
76	3850	3900	3%
77	3900	3950	3%
78	3950	4000	3%
79	4000	4050	3%
80	4050	4100	3%
81	4100	4150	3%
82	4150	4200	3%
83	4200	4250	3%
84	4250	4300	3%
85	4300	4350	3%
86	4350	4400	3%
87	4400	4450	3%
88	4450	4500	3%
89	4500	4550	3%
90	4550	4600	3%
91	4600	4650	3%
92	4650	4700	3%
93	4700	4750	3%
94	4750	4800	3%
95	4800	4850	3%
96	4850	4900	3%
97	4900	4950	3%
98	4950	5000	3%
99	5000	5050	3%
100	5050	5100	3%

جدول رقم (06) حصيلة اجمالية للقطاع الحضري 01 (1987م)

	fonction	surface/ha	poucentage	ratio m2/ha,
habitat	collectif	10.8	8.4	7.6
	individuel	35	27.3	24.8
	zone plurifonction	5.5	4.3	3.8
equipements	peri urbain	5.8	4.5	4.1
	urbain	12.5	9.8	8.9
	de base	6.7	5.2	4.7
	espace vert	12.4	9.7	8.3
	sport et jeux	1.9	1.5	3
	voirie+ voie ferree	32.5	25.4	17.3
	parking	3.2	2.5	3.7
	activité	1.7	1.3	1.2
	autre			

المصدر: مراجعة مخطط العمران الرئيسي، 1989

جدول رقم (07) حصيلة اجمالية للقطاع الحضري 02 (1987م)

	fonction	surface/ha	poucentage	ratio m2/ha,
habitat	collectif	1.2	0.9	0.47
	individuel	71.7	57.4	2.8
	zone plurifonction	/	/	/
equipements	peri urbain	/	/	/
	urbain	6.7	5.4	2.6
	de base	6.8	5.4	2.7
	espace vert	6.7	5.4	2.65
	sport et jeux	18.5	14.8	7.3
	voirie	12.1	9.7	4.8
	parking	0.4	0.3	0.15
	activité	1.1	0.9	0.43
	autre			

المصدر: مراجعة مخطط العمران الرئيسي، 1989

جدول رقم (08) حصيلة اجمالية للقطاع الحضري 03 (1987م)

	fonction	surface/ha	poucentage	ratio m2/ha,
habitat	collectif	4.7	2.28	3.04
	individuel	85.2	41.4	55.07
	zone plurifonction	/	/	/
equipements	peri urbain	/	/	/
	urbain	5.1	2.5	3.3
	de base	4.5	2.2	2.9
	espace vert	18.2	8.8	11.7
	sport et jeux	4.4	2.1	2.8
	voirie	29.6	14.3	19.1
	parking	2.3	1.1	1.5
	cimetière	12.8	6.9	/
	marchaichage	39.2	19.2	

المصدر: مراجعة مخطط العمران الرئيسي، 1989

جدول رقم (09) حصيلة اجمالية للقطاع الحضري 04 (1987م)

	fonction	surface/ha	poucentage	ratio m2/ha,
habitat	collectif	0.6	0.23	0.23
	individuel	149.7	57.6	57.1
	zone plurifonction			
equipements	peri urbain	12.1	4.6	4.6
	urbain	19.7	7.6	7.5
	de base	10.4	4.0	4.0
	espace vert	20.4	7.8	7.8
	sport et jeux	5.2	2.0	1.9
	voirie	24	9.2	9.14
	parking	5.5	2.1	2.1
	activité	6.5	2.5	
	Cimetière	6.5	2.5	
	Service météo	3.0	1.15	
	Station de transformation	1.4	0.54	
	Ruine romaine	1.5	0.6	

المصدر: مراجعة مخطط العمران الرئيسي، 1989

جدول رقم (10) حصيلة اجمالية للقطاع الحضري 05 (1987م)

	fonction	surface/ha	poucentage	ratio m2/ha,
habitat	collectif	65.2	20.8	19.4
	individuel	96.8	30.9	28.8
equipements	peri urbain	14.6	4.7	4.34
	urbain	22.3	7.1	6.6
	de base	12.9	4.1	3.8
	espace vert	25.2	4.1	6.6
	sport et jeux	12.5	3.8	3.6
	voirie	34.6	11.05	10.3
	parking	4.3	1.37	1.28
	activité	11.0	3.5	3.3
	autre	14.0	4.5	/

المصدر: مراجعة مخطط العمران الرئيسي، 1989

جدول رقم (11) حصيلة اجمالية للقطاع الحضري 06 (1987م)

	fonction	surface/ha	poucentage	ratio m2/ha,
habitat	collectif	48.2	28	22.5
	individuel	20.1	11.6	9.3
equipements	peri urbain	17.6	10.2	8.2
	urbain	18.6	10.8	8.7
	de base	8.9	5.1	4.1
	espace vert	16.2	9.4	7.6
	sport et jeux	4.1	2.4	1.9
	voirie	30.4	17.7	14.2
	parking	5.8	3.4	2.7
	activité	2.00	1.2	0.9
	autre			

المصدر: مراجعة مخطط العمران الرئيسي، 1989

جدول رقم (12) حصيلة اجمالية للقطاع الحضري 07 (1987م)

	fonction	surface/ha	poucentage	ratio m2/ha,
habitat	collectif	3.2	3.3	3.4
	individuel	69.6	71.7	73.2
equipements	peri urbain	/	/	/
	urbain	5.9	6.1	6.2
	de base	3.2	3.3	3.4
	espace vert	5.1	5.3	5.7
	sport et jeux	3.5	3.6	3.7
	voirie	5.3	5.5	5.6
	parking	1.2	1.2	1.3
	activité	/	/	/
	autre			

المصدر: مراجعة مخطط العمران الرئيسي، 1989

جدول رقم (13) حصيلة اجمالية للقطاع الحضري 08 (1987م)

	fonction	surface/ha	poucentage	ratio m2/ha,
habitat	collectif	49.7	21.4	17.2
	individuel	32.6	14.1	11.3
equipements	peri urbain	6.0	2.5	2.1
	urbain	18.5	7.9	6.4
	de base	15.8	6.8	5.5
	espace vert	26.6	11.4	9.2
	sport et jeux	7.3	3.15	2.5
	voirie	45.5	19.6	15.8
	parking	4.9	2.1	1.7
	activité	17.3	7.5	
	autre	7.8	3.4	

المصدر: مراجعة مخطط العمران الرئيسي، 1989

جدول رقم (14) حصيلة اجمالية للقطاع الحضري 10 (1987م)

	fonction	surface/ha	poucentage	ratio m2/ha,
habitat	collectif	85.1	26.3	36.5
	individuel	20.0	6.2	8.6
equipements	peri urbain	28.3	8.8	12.2
	urbain	18.6	5.8	7.9
	de base	13.1	4.1	5.6
	espace vert	47.6	14.7	20.4
	sport et jeux	18.5	5.7	7.9
	voirie	45.7	14.1	19.6
	parking	8.1	2.5	3.5
	activité	1.8	0.6	0.8
	autre	36.2	11.2	

المصدر: مراجعة مخطط العمران الرئيسي، 1989

جدول رقم (15) المؤشرات المعتمدة في تقييم استدامة المجالات السكنية

الرمز	المتغير
v1	حماية الملكيات العقارية من خلال الدفتر العقاري المترجم لعملية مسح الاراضي العام
v2	احترام قواعد التعمير والبناء في انتاج المجالات السكنية
v3	الاعتماد على معيار التهوية والتشميس في توجيه المسكن
v4	وظيفية المسارات المخصصة لحركة المشاة
v5	الاحذ بعين الاعتبار ذوي الاحتياجات بالمجالات السكنية
v6	تأثير الموصولية على استدامة تخطيط المجالات السكنية
v7	انعكاسات المخالفات المتعلقة بالمناطق الاثرية على استدامة المجالات السكنية
v8	التوسع العمراني نحو قطب الدكان
v9	البعد الجوّاري بالنسبة للتجهيزات والخدمات العمومية
v10	نسبة السكنات التي تأوي أكثر من أسرة
v11	نسبة العائلات اللذين لهم صلة قرابة بالمجال السكني
v12	علاقات الجيرة بالمجال السكني
v13	الاحساس بالاندماج الاجتماعي بين سكان المجال السكني

v14	قدرة ذوي الاحتياجات الخاصة وكبار السن من الاندماج بالمجالات السكنية بمدينة تبسة
v15	نسبة افراد الاسرة المنقطعين عن الدراسة في سن التمدرس
v16	الجاهزية للمشاركة في الحملات التطوعية داخل الحي
v17	الراحة والامان التي توفرها المسارات المؤدية الى المدارس الابتدائية
v18	نسبة العاطلين عن العمل عبر المجالات السكنية بمدينة تبسة
v19	دور الورشات ذات الطابع الحرفي في امتصاص البطالة عبر المجالات السكنية بمدينة تبسة
v20	مقبولية تكلفة ايجار المساكن عبر المجالات السكنية بمدينة تبسة
v21	مقبولية تكلفة الطاقة الكهربائية والغاز عبر المجالات السكنية بمدينة تبسة
v22	مقبولية تكلفة النقل والمواصلات عبر المجالات السكنية بمدينة تبسة
v23	استخدام الطاقة الشمسية
v24	تأثير انتشار مناطق الرمي العشوائي للنفايات المنزلية على الاستدامة الاقتصادية للمجالات السكنية
v25	اثر تخطيط شبكة الطرقات على الاستدامة الاقتصادية للمجالات السكنية
v26	تأثير التوسع العمراني باتجاه قطب الدكان على الاستدامة الاقتصادية للمجالات السكنية
v27	تأثير ظاهر البناء العشوائي وغير القانوني على الاستدامة البيئية للمجالات السكنية
v28	تأثير الرمي العشوائي للنفايات المنزلية والهامة على الاستدامة البيئية للمجالات السكنية
v29	خطر الفيضانات وتأثيره على الاستدامة البيئية للمجالات السكنية
v30	أثر المنطقة الصناعية على الاستدامة البيئية للمجالات السكنية
v31	تأثير محطات الوقود على الاستدامة البيئية للمجالات السكنية
v32	التوسع العمراني واثره على الاستدامة البيئية للمجالات السكنية بمدينة تبسة
v33	التلوث الهوائي واثره على الاستدامة البيئية للمجالات السكنية بمدينة تبسة
v34	التلوث الصوتي واثره على الاستدامة البيئية للمجالات السكنية بمدينة تبسة
v35	المساحات الخضراء واثرها على الاستدامة البيئية للمجالات السكنية بمدينة تبسة
v36	تصريف مياه الامطار ومياه الصرف الصحي
v37	التزويد بالمياه الصالحة للشرب
v38	التنسيق والتشاور بين مختلف الفاعلين في انتاج اليات التهئة والتعمير
v39	اعلام المواطن بإجراءات الاعداد والمصادقة على ادوات التعمير
v40	اشراك المواطنين في اجراءات الاعداد والمصادقة على ادوات التعمير

المصدر: اعداد الباحث

شرح لأهم الطرق المستوحاة منها المؤشرات المعتمدة للتقييم من خلال الأطروحة المبينة في التالي:

**CONCEPTION D'UN OUTIL D'ÉVALUATION DE LA DURABILITÉ DES QUARTIERS
DURABLES AU QUÉBEC**

Par
Marjorie Peyric

Essai présenté au Centre universitaire de formation en environnement
et développement durable en vue de l'obtention du
grade de maître en environnement (M.Env.)

Sous la direction de Madame Marie-Chantal Vincent

MAÎTRISE EN ENVIRONNEMENT
UNIVERSITÉ DE SHERBROOKE

Avril 2014

de quartiers durables qui sert de moyen de communication et de gestion de projet pour les parties prenantes, ainsi que d'aide à la décision. Cela permet alors une collaboration entre les parties prenantes afin de maximiser leurs chances de réussite dans leur projet de développer un quartier durable.

3.2 Développement de quartiers durables

Après avoir analysé la législation en vigueur au Québec ainsi que les documents-cadres dirigeant l'urbanisme et l'aménagement du territoire, il est nécessaire d'étudier les composantes de plusieurs outils et modèles déjà sur le marché. Pour cela, une brève présentation est faite ainsi qu'une liste des principes et objectifs de chacun. Il est important de préciser que les résultats ne sont pas soit noirs soit blancs : un projet peut être jugé durable à la suite de l'utilisation d'un outil, mais peut l'être moins avec un autre. Il faut donc toujours garder un esprit critique et laisser une place à l'amélioration continue.

Un tableau récapitulatif des outils et démarches est donné à la fin de cette section afin de souligner les redondances entre ces outils et modèles et de faire ressortir les exigences principales d'un quartier durable. Il est primordial de définir correctement le concept de quartier durable, pour aider les entreprises, les MRC, les municipalités, ou encore les citoyens à le comprendre pleinement. En effet, comme il a été dit précédemment, il existe beaucoup de définitions différentes d'un quartier durable, d'où l'importance de faire ressortir les exigences principales.

3.2.1 Charte de développement durable applicable aux quartiers

Cette charte a été proposée par les chercheurs Charlot-Valdieu et Outrequin, en suivant une démarche intégrée croisant sept finalités et huit principes (Tableau 3.2). Cette démarche permet alors d'intégrer les finalités du développement durable dans les projets d'urbanisme. Évidemment, les finalités sont basées sur le contexte français, mais elles peuvent très bien s'adapter au contexte québécois moyennant quelques modifications. Les sept finalités sont divisées en plusieurs cibles et questions (Tableau 3.3).

La méthode proposée par les concepteurs, est de :

« croiser, à chaque phase du projet d'aménagement ou d'urbanisme, finalités (et donc cibles) et principes, certaines intersections stimulant la mise en œuvre d'actions, de partenariats ou de processus de décision nouveaux ». (Charlot-Valdieu et Outrequin, 2011)

Dans le même ordre d'idée, la ville de Montréal a élaboré, dans le cadre de l'objectif « améliorer la qualité des milieux de vie existants » de son PU, une Charte des milieux de vie montréalais (Ville de Montréal, 2005).

Tableau 3.2 : Finalités et principes du développement durable de la charte de développement durable applicable aux quartiers (adapté de : Chariot-Vaidieu et Outrequin, 2011)

Finalités	Principes
<ul style="list-style-type: none"> - Lutter contre les changements climatiques; - Préserver les ressources naturelles; - Améliorer la qualité de l'environnement local; - Favoriser l'équité sociale; - Favoriser la mixité et la biodiversité; - Maintenir et renforcer le lien social et la solidarité; - Maintenir et renforcer l'attractivité pour un développement économique durable; 	<ul style="list-style-type: none"> - L'universalité, et des principes éthiques; - La transversalité des approches; - La participation des différentes parties prenantes; - La prise en compte des temps différents des parties prenantes et des projets; - La responsabilité; - La mise en place de nouvelles règles économiques; - L'évaluation et le suivi;

Cette charte énonce 10 critères relatifs à la qualité de vie à Montréal :

- Une gamme variée de logements, tant pour le type que pour le prix;
- Une architecture de qualité qui met en valeur le patrimoine bâti;
- Un habitat sain et écologique;
- Un aménagement du domaine public confortable, sécuritaire et accessible à tous;
- Un cadre de vie et une qualité d'environnement urbain assurant la sécurité, le bien-être et la quiétude des résidents;
- Des parcs et des lieux publics contribuant à enrichir la qualité de l'environnement urbain, permettant l'accès à la verdure et aux espaces naturels et répondant aux besoins de tous les groupes d'âge en encourageant la pratique d'activités sportives, de détente et de plein air;
- Des projets immobiliers intégrant les milieux naturels d'intérêt;
- Des commerces, des services et des équipements collectifs de voisinages;
- Une utilisation du transport collectif valorisée par une desserte adéquate et une facilité d'accès au réseau;
- Des emplois diversifiés (Ville de Montréal, 2005).

3.2.2 Démarche Haute Qualité Environnementale (HQE™) – Aménagement

Il s'agit d'un outil de gestion de projet français qui permet d'intégrer les principes du développement durable dans les opérations d'aménagement (HQE Association, s.d.a). La démarche s'appuie sur les normes de management ISO 14 001 et ISO 9 001 (HQE Association, 2011).

La norme ISO 14 001 concerne la gestion environnementale (International Organization for Standardization (ISO), s.d.a). La norme ISO 9 001, quant à elle, concerne la gestion de la qualité (ISO, s.d.b).

Tableau 3.3 : Cibles du développement durable de la charte de développement durable applicable aux quartiers (adapté de : Chariot-Valdieu et Outrequin, 2011)

Finalités	Cibles
Lutter contre le changement climatique	- Réduire les émissions de GES; - Économiser l'énergie et notamment les énergies non renouvelables;
Préserver les ressources naturelles	- Améliorer la gestion locale de l'eau; - Optimiser la consommation d'espace du site à aménager; - Optimiser la consommation des matériaux; - Préserver la biodiversité;
Améliorer la qualité de l'environnement local	- Renforcer les aspects liés à la santé ou à la sécurité soumis à la réglementation; - Renforcer la qualité environnementale des bâtiments; - Préserver ou améliorer le paysage et la qualité visuelle; - Préserver et valoriser le patrimoine bâti, naturel et culturel; - Assurer la qualité des espaces publics; - Réduire les nuisances relatives aux chantiers; - Améliorer la gestion des déchets ménagers et d'activités; - Éviter les déplacements automobiles contraints;
Favoriser l'équité sociale	- Assurer un logement décent à chacun; - Assurer un accès à des services publics efficaces; - Favoriser l'accès à l'emploi; - Lutter contre l'exclusion professionnelle et sociale;
Favoriser la mixité et la biodiversité	- Garantir la cohésion sociale du territoire; - Maintenir et renforcer l'économie locale; - Favoriser la ville multipolaire;
Maintenir et renforcer le lien social et la solidarité	- Favoriser les activités renforçant le lien social et les solidarités; - Favoriser ou renforcer les liens entre les territoires; - Favoriser les solidarités Nord-Sud;
Maintenir et renforcer l'attractivité pour un développement économique durable	- Favoriser l'attractivité économique du territoire; - Favoriser le transfert des bonnes pratiques et le développement des technologies durables; - Favoriser des modes de production et de consommation durables; - Favoriser une gestion durable de la zone.

Le principe de la démarche HQE™ se base sur une grille multicritères et selon une approche multidisciplinaire adaptée au contexte (HQE Association, 2011; Savard, 2012). Pour cela, trois grands objectifs de développement durable ont été définis :

- « assurer l'intégration et la cohérence avec le tissu urbain et les autres échelles du territoire »;
- « préserver les ressources naturelles et favoriser la qualité environnementale et sanitaire de l'aménagement »;
- « promouvoir une vie sociale de proximité et conforter les dynamiques économiques » (HQE Association, 2011).

Ces trois objectifs sont ensuite divisés en dix-sept thèmes d'aménagement durable (Tableau 3.4).

Tableau 3.4 : Thèmes d'aménagement durable de la démarche HQE™ – Aménagement
(Inspiré de : HQE Association, 2011)

Objectif 1	Objectif 2	Objectif 3
<ul style="list-style-type: none"> - Territoire et contexte local; - Densité; - Mobilité et accessibilité; - Patrimoine, paysage et identité; - Adaptabilité et évolutivité; 	<ul style="list-style-type: none"> - Eau; - Énergie et climat; - Matériaux et équipements; - Déchets; - Écosystèmes et biodiversité; - Santé; 	<ul style="list-style-type: none"> - Économie du projet; - Fonctionnement social et mixités; - Ambiances et espaces publics; - Insertion et formation; - Attractivité, dynamiques économiques et filières locales.

3.2.3 Démarche Haute Qualité Environnementale, Economique et Réhabilitation des quartiers (HQE²R)

La démarche HQE™ mentionnée ci-dessus est une démarche globale, elle s'applique à toutes les échelles (HQE Association, 2011). La démarche dont il est question maintenant, Haute Qualité Environnementale, Économique et Réhabilitation des quartiers (HQE²R), s'applique quant à elle de manière plus précise aux quartiers et aux bâtiments (Chariot-Valdieu et autres, 2000; Chariot-Valdieu et Outrequin, 2004). L'outil repose sur six principes de développement durable applicables à l'échelle de la ville et de ses quartiers. Ces principes sont les suivants :

- Efficacité économique;
- Équité sociale;
- Efficacité environnementale : principe de précaution et principe de responsabilité;
- Principe de long terme;
- Principe de globalité;
- Principe de gouvernance : participation et volonté politique (Chariot-Valdieu et autres, 2000).

À partir de ces six principes, les concepteurs de l'outil ont défini le système *Integrated Sustainable Development Indicators System* (ISDIS), avec des objectifs locaux de développement durable, eux-mêmes divisés en vingt et une cibles (Tableau 3.5).

La démarche HQE²R croise les six principes du développement durable, avec les cinq objectifs locaux d'ISDIS, puis avec les vingt et une cibles. Cela permet alors de proposer une analyse globale et transversale sur la manière dont le quartier intègre les principes du développement durable.

Tableau 3.5 : Objectifs et cibles de développement durable du système ISD18 (tiré de : Charlot-Valdieu et Outrequin, 2004)

Objectifs	Cibles
Préserver et valoriser l'héritage et les ressources	<ul style="list-style-type: none"> - Réduire la consommation d'énergie et améliorer la gestion de l'énergie; - Améliorer la gestion des ressources et leur qualité; - Éviter l'étalement urbain et améliorer la gestion de l'espace; - Optimiser la consommation des matières premières et leur gestion; - Préserver et valoriser le patrimoine bâti et naturel;
Améliorer la qualité de l'environnement	<ul style="list-style-type: none"> - Préserver et valoriser le paysage et la qualité visuelle; - Améliorer la qualité des logements et des bâtiments; - Améliorer la propreté, l'hygiène et la santé; - Améliorer la sécurité et la gestion des risques; - Améliorer la qualité de l'air; - Réduire les nuisances sonores; - Réduire les déchets et améliorer leur gestion;
Améliorer la diversité	<ul style="list-style-type: none"> - S'assurer de la diversité de la population; - S'assurer de la diversité des fonctions économiques et sociales; - S'assurer de la diversité de l'offre de logements;
Améliorer l'intégration	<ul style="list-style-type: none"> - Augmenter les niveaux d'éducation et la qualification professionnelle; - Favoriser l'accès de la population à l'emploi, aux services et aux équipements de la ville; - Améliorer l'attractivité du quartier en créant des espaces de vie et de rencontre pour tous les habitants de la ville; - Éviter les déplacements contraints et améliorer les infrastructures pour les modes de déplacement à faible impact environnemental;
Renforcer le lien social	<ul style="list-style-type: none"> - Renforcer la cohésion sociale et la participation; - Améliorer les réseaux de solidarité et le capital social.

3.2.4 Grille d'analyse du CERTU

Cette grille française s'applique lors de l'élaboration d'un plan local d'urbanisme (PLU) ou d'un schéma de cohérence territoriale (SCOT) français (France, Commissariat général au Développement durable, 2011), équivalents du PU et du SAD québécois. Cette grille définit sept objectifs de développement durable, divisé en 32 thématiques (Tableau 3.6).

Pour chaque thématique sont proposés des paramètres et indicateurs. Ceux-ci permettent de répondre de manière adéquate aux questions qui sont soulevées par l'évaluation. Au total, ce sont près de 100 indicateurs qui sont présentés (Rouxel et Rist, 2000; Charlot-Valdieu et Outrequin 2011).

3.2.5 Méthode Herrage, Quality, Diversity, Integration, (social) Link (HQDIL)

Cette méthode permet d'effectuer le diagnostic d'un quartier selon les principes du développement durable.

Tableau 3.6 : Objectifs et thématiques de développement durable de la grille d'analyse du CERTU (tiré de : Chariot-Vaidieu et Outrequin, 2011)

Objectifs	Thématiques
Assurer la diversité de l'occupation des territoires	<ul style="list-style-type: none"> - Diversification des logements et des populations; - Mixité des fonctions urbaines; - Mutation des territoires; - Maintien de la biodiversité;
Faciliter l'intégration urbaine des populations	<ul style="list-style-type: none"> - Fonctionnement des services urbains; - Continuité et ruptures physiques; - Qualification des populations; - Socialisation des habitants; - Qualité des espaces publics;
Valoriser le patrimoine	<ul style="list-style-type: none"> - Paysage et identité; - Développement du tourisme durable; - Animation de la vie locale;
Veiller à une utilisation économe et valorisante des ressources	<ul style="list-style-type: none"> - Organisation de la gestion des ressources; - Économie d'énergie; - Développement des transports collectifs; - Économie des gisements de granulats; - Gestion de l'eau; - Valorisation des déchets; - Maîtrise de la consommation d'espace; - Protection des milieux naturels;
Assurer la santé publique	<ul style="list-style-type: none"> - Préservation et valorisation de la qualité de l'eau; - Préservation et amélioration de la qualité de l'air; - Dépollution des sols; - Réduction des nuisances sonores; - Gestion des risques naturels et technologiques; - Recyclage des déchets; - Accès aux soins;
Organiser la gestion des territoires	<ul style="list-style-type: none"> - Développement de l'intercommunalité; - Planification et gestion intégrée (prospective); - Rationalisation de l'investissement, des coûts de maintenance;
Favoriser la démocratie locale	<ul style="list-style-type: none"> - Organisation de la prise de décision; - Développement de la formation;

Le diagnostic se fait en trois étapes :

1. Collecte et partage des informations disponibles;
2. Analyse systémique suivie du partage des résultats;
3. Définition des enjeux de développement durable dans le contexte du quartier à l'étude, ainsi que le choix des objectifs (Chariot-Vaidieu et Outrequin, s.d.a).

Afin de réaliser le diagnostic, une grille multicritères a été élaborée. Cette grille propose que les quatre éléments principaux d'un quartier, à savoir l'espace résidentiel, l'espace non résidentiel, les espaces non bâtis, et les infrastructures et réseaux soient croisés avec les cinq objectifs du système ISDIS mentionné précédemment dans le tableau 3.5 (Chariot-Vaidieu et Outrequin, s.d.a; Chariot-Vaidieu et Outrequin, 2011). Cette analyse permet à terme d'identifier les enjeux du

développement durable appliqué au cas du quartier en question, puis de définir les priorités stratégiques selon une échelle de temps plus ou moins longue.

3.2.6 Modèle *Indicator Impact* (INDI)

Le modèle INDI permet de compléter le diagnostic réalisé grâce à la méthode HQDIL, afin de représenter graphiquement la qualité de vie dans le quartier (Charlot-Vaidieu et Outrequin, s.d.a). La dernière version est le modèle INDI 2012 (Charlot-Vaidieu et Outrequin, 2009; Charlot-Vaidieu et Outrequin, 2012; Suden, s.d.b). Le modèle se divise en quatre enjeux, puis en 20 thèmes, et enfin en 127 indicateurs (Annexe 3). Les enjeux sont les suivants :

- Prendre en compte localement les grands enjeux globaux;
- Répondre de façon cohérente aux enjeux locaux;
- Contribuer à la durabilité de la ville;
- Une nouvelle gouvernance (Suden, s.d.b).

3.2.7 Approche environnementale de l'urbanisme (AEU) de l'ADEME

Cet outil permet de faire l'analyse de tout projet d'urbanisme selon une démarche globale et transversale (ADEME, 2008). Toujours selon l'ADEME (2008), l'analyse se fait autour de huit thématiques et de quatre objectifs principaux (Tableau 3.7). L'approche environnementale de l'urbanisme permet donc d'intégrer les thématiques du développement durable ayant trait à l'environnement, et ce à chaque étape d'un projet d'urbanisme.

Tableau 3.7 : Thématiques et objectifs de l'approche AEU (adapté de : ADEME, 2008)

Thématiques	Objectifs
<ul style="list-style-type: none"> - L'énergie; - Le climat; - Les déplacements; - Le bruit; - La biodiversité; - Les déchets; - L'eau et l'assainissement; 	<ul style="list-style-type: none"> - Identifier les potentialités et les contraintes de l'état initial; - Analyser les impacts liés au projet; - Intégrer les propositions de solution dans le parti d'aménagement; - Proposer des transcriptions dans les documents réglementaires et contractuels.

3.2.8 Grille Réseau Scientifique et Technique RST₀₂

La grille RST₀₂ est la nouvelle version de la grille RST₀₁. Il s'agit d'un outil de questionnement et d'analyse de projet selon sept dimensions du développement durable. Cette analyse peut se faire à n'importe quelle phase du projet et permet de « mettre en évidence les forces et les faiblesses d'un projet », de « qualifier des scénarios alternatifs (aide à la décision et à la conception) », de « tester la sensibilité d'un critère pour observer comment varie le résultat final », et de « comparer des offres de services » (CERTU, 2006). La grille est divisée en sept dimensions et interfaces, puis en 29 critères (Tableau 3.8).

Tableau 3.8 : Dimensions, Interfaces et critères de la grille RST₀₂ (tiré de : CERTU, 2006; Charlot-Valdieu et Outrequin, 2011)

Dimensions et interfaces	Critères
Gouvernance et démocratie participative	<ul style="list-style-type: none"> - Management; - Concertation et participation; - Règles du jeu; - Évaluation, suivi et bilan; - Respect des valeurs humaines;
Dimension sociale	<ul style="list-style-type: none"> - Liens sociaux; - Solidarité; - Identité culturelle; - Impact social;
Interface équitable	<ul style="list-style-type: none"> - Accessibilité; - Équité entre les générations; - Partage entre les richesses; - Compensation des préjudices;
Dimension économique	<ul style="list-style-type: none"> - Cohérence économique; - Dynamisme économique; - Coût global; - Impact financier;
Interface viable	<ul style="list-style-type: none"> - Adaptabilité; - Précaution-prévention; - Responsabilisation; - Robustesse des choix;
Dimension environnementale	<ul style="list-style-type: none"> - Dynamique naturelle; - Gestion économe des ressources naturelles; - Impact sur l'environnement; - Pratiques environnementales;
Interface vivable	<ul style="list-style-type: none"> - Cadre de vie; - Effet sur la santé et la sécurité; - Acceptation de la population; - Mode de vie.

Pour chaque critère sont proposées plusieurs questions auxquelles il faut répondre de manière qualitative (« pas pris en compte », « mal pris en compte », « bien pris en compte » et autres) (Charlot-Valdieu et Outrequin, 2011). D'une manière générale, cet outil a été largement utilisé sur de nombreux projets d'urbanisme ainsi que pour l'élaboration de nombreux Agendas 21 locaux.

3.2.9 Grille d'évaluation de l'appel à projets EcoQuartiers

La grille EcoQuartier 2011 a été élaborée par le ministère de l'Écologie, du Développement durable et de l'Énergie (MEDDE), afin d'aider les collectivités à évaluer leurs projets d'urbanisme en fonction de trois piliers du développement durable (France. MEDDTL, 2011; Charlot-Valdieu et Outrequin, 2012). Selon cet outil,

« la conception d'un EcoQuartier doit tendre vers une gouvernance participative impliquant les habitants ou futurs habitants et vers un pilotage de projet exemplaire qui s'appuie notamment sur un portage politique fort, ainsi que sur un montage financier et juridique fiable » (France. MEDDTL, 2011).

Comme il a été dit plus tôt à la section 2.2, cette grille présente plus la définition d'un quartier durable qu'un écoquartier puisqu'elle prend en compte les aspects économique et social du développement urbain (Tableau 3.9).

Tableau 3.9 : Dimensions et ambitions de la grille d'évaluation de l'appel à projets EcoQuartiers (tiré de : France. MEDDE, 2011)

Dimensions	Ambitions
Démarche et processus	<ul style="list-style-type: none"> - Piloter et concerter dans une optique de transversalité; - Bien situer et définir son projet; - S'assurer de la faisabilité financière, technique et juridique du projet; - Savoir gérer et évaluer son projet et son quartier; - Pérenniser la démarche;
Cadre de vie et usages	<ul style="list-style-type: none"> - Promouvoir le "vivre ensemble"; - Promouvoir des modes de vie solidaires et responsables; - Offrir un cadre de vie agréable et sain; - Valoriser le patrimoine local, l'histoire et l'identité du quartier; - Intensité, compacité et densité : dessiner un quartier adapté au contexte;
Développement territorial	<ul style="list-style-type: none"> - Assurer la mixité fonctionnelle; - Organiser au mieux les déplacements et diminuer la dépendance automobile; - Promouvoir des modes de déplacement alternatifs et durables; - Inscrire le projet dans la dynamique du développement local; - Valoriser les relations avec le milieu agricole et forestier;
Préservation des ressources et adaptation au changement climatique	<ul style="list-style-type: none"> - Réduire les émissions de GES, s'adapter au changement climatique; - Optimiser les besoins en énergie et diversifier les ressources; - Assurer une gestion qualitative et économe des ressources en eau; - Utiliser de manière raisonnée les ressources non renouvelables et limiter la production de déchets; - Préserver la biodiversité, restaurer et valoriser la nature en ville.

3.2.10 LEED Canada pour l'aménagement de quartiers (LEED-AQ)

Le programme LEED Canada pour l'aménagement des quartiers (LEED-AQ) est une certification créée par le *United States Green Building Council (USGBC)* pour l'aménagement de quartiers durables (USGBC, 2013; Martin, 2011). Il est basé sur une accumulation de points en fonction de plusieurs critères (USGBC, 2013; Québec. MAMROT, 2009a). La liste des critères et leurs pondérations respectives sont données en annexe 4.

En fonction du nombre total de points accumulés, le quartier peut se voir attribuer une des quatre certifications LEED-AQ : certifié (entre 40 et 49 points), argent (50-59 points), or (60-79 points) et platine (80 points et plus) (USGBC, 2013).

3.2.11 EcoDistricts

Il s'agit d'une initiative du Conseil du bâtiment durable du Canada (CBDCa), en collaboration avec le *Portland Sustainability Institute*. L'objectif est d'obtenir un impact minime sur l'environnement, ainsi qu'un fort retour économique sur le long terme (Bennett, 2009). Différents objectifs de développement durable ont été précisés :

- Développement équitable;
- Qualité du milieu, adaptabilité et appartenance;
- Gouvernance et participation;
- Qualité de l'air et réduction des polluants;
- Énergie nette nulle;
- Mobilité durable priorisant les transports actifs;
- Gestion de l'eau potable et de l'eau de pluie;
- Santé des milieux naturels;
- Gestion des ressources et déchets (Savard, 2012).

3.2.12 Programms Quartiers 21

Le programme *Quartiers 21* est un programme qui vise à soutenir l'implantation de projets de quartiers prenant en compte les différentes dimensions du développement durable (Ville de Montréal, 2013a; Blais et Caron, 2007). Il présente cinq orientations prioritaires selon le *Plan de développement durable de la collectivité montréalaise* :

- Améliorer la qualité de l'air et réduire les émissions de GES;
- Assurer la qualité des milieux de vie des résidents;
- Pratiquer une gestion responsable des ressources;
- Implanter de bonnes pratiques de développement durable;
- Améliorer la protection de la biodiversité, des milieux naturels et des espaces verts.

Ce programme permet alors de comparer des projets selon ses caractéristiques, par rapport aux cinq orientations prioritaires (Ville de Montréal, 2013a). Il s'agit donc d'un outil d'aide à la décision, qui offre un soutien financier de l'ordre de 130 000 \$, en fonction des budgets disponibles, sur une période de trois ans (Ville de Montréal, 2013a).

Au Québec, plusieurs villes se sont déjà dotées d'un *Agenda 21 local*. C'est le cas de la ville de Sorel-Tracy, qui a amorcé les démarches en 2005 (Démarches territoriales de développement

durable, 2013b), ou de Saint-Félicien, également la même année (Démarches territoriales de développement durable, 2013c).

3.2.13 Tableau récapitulatif des outils et démarches

L'objectif du tableau 3.10 est de faire ressortir les points communs entre les différents outils et démarches détaillés précédemment. La dernière colonne indique donc le nombre d'occurrences du critère en question parmi les 12 outils et démarches sélectionnés. Ces données sont réutilisées pour la conception de l'outil d'évaluation de la durabilité des quartiers durables du Québec (section 4 de cet essai).

D'une manière générale, il apparaît évident que certains critères sont plus importants que d'autres. Parmi eux, il y a « préserver les milieux naturels et la biodiversité », « consommation des matériaux et des ressources », « favoriser le transport durable », « esthétique, qualité visuelle et confort », « gestion des matières résiduelles », « gestion de l'énergie », « gestion de l'eau », et « gestion des risques et des nuisances ». Il s'agit des critères qui se retrouvent dans huit outils et démarches ou plus, ce qui indique une importance primordiale de tenir compte de ces critères dans l'élaboration de l'outil. D'autres critères sont moins fréquents, mais pas moins importants, par exemple « favoriser l'équité sociale », ou encore « préserver et mettre en valeur le patrimoine ».

Tableau 3.10 : Tableau récapitulatif des redondances entre les différents outils et démarches (Inspiré de : Savard, 2012)

Outils et démarches Critères	Charte de développement durable applicable aux quartiers	Charte des milieux de vie montréalais	HQE™, Aménagement	ISDIS	Grille CERTU	INDI-2010	AEU	RST _q	Appel à projets EcoQuartiers	LEED-AQ	EcoDistricts	Quartiers 21	Occurrence du critère parmi les 12 outils et démarches
Préserver les milieux naturels et la biodiversité	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	12
Consommation des matériaux et des ressources	X		X	X	X	X		X	X	X	X	X	10
Favoriser le transport en commun durable	X	X	X	X		X	X		X	X	X		9
Esthétique, qualité visuelle et confort	X	X	X	X		X		X	X		X	X	9
Gestion des matières résiduelles	X		X	X	X	X	X		X	X	X		9
Gestion de l'énergie	X		X	X	X	X			X	X	X		8
Gestion de l'eau	X		X		X	X	X		X	X	X		8

Tableau 3.10 : Tableau récapitulatif des redondances entre les différents outils et démarches « suite » (inspiré de : Savard, 2012)

Outils et démarches Critères	Charte de développement durable applicable aux quartiers	Charte des milieux de vie montréalais	HOE™ - Aménagement	SDS	Grille CERTU	NDI-2010	AEU	RST re	Appel à projets EcoQuartiers	LEED-AQ	EcoDistricts	Quartiers 21	Occurrence du critère parmi les 12 outils et démarches
Gestion des risques et des nuisances	X		X	X	X	X	X			X	X		8
Optimisation de l'espace	X		X	X	X	X			X	X			7
Mixité fonctionnelle	X	X	X	X	X	X			X				7
Favoriser l'équité sociale	X	X	X	X		X		X			X		7
Préserver et mettre en valeur le patrimoine (bâti, naturel et culturel)	X	X	X	X	X	X			X				7
Sentiment d'appartenance et identité	X	X	X	X				X		X	X		7
Favoriser le transport actif				X		X	X		X	X	X		8
Qualité de l'air		X		X	X	X					X	X	8
Favoriser ou renforcer l'économie locale	X		X	X		X		X	X				8
Formation, éducation et sensibilisation			X	X	X	X		X	X				8
Accessibilité des commerces, services et équipements		X		X	X	X		X					6
Bâtiments durables et de qualité	X	X		X		X				X			6
Santé, propreté, hygiène des bâtiments et des espaces publics		X		X	X	X		X					6
Prise en compte du coût global			X		X	X		X	X				6
Participation des habitants				X		X		X		X	X		6
Favoriser l'adaptabilité des bâtiments et des espaces			X			X		X			X		4
Sécurité des résidents et des visiteurs		X	X	X				X					4

Tableau 3.10 : Tableau récapitulatif des redondances entre les différents outils et démarches « suite » (inspiré de : Savard, 2012)

Outils et démarches Critères	Charte de développement durable applicable aux quartiers	Charte des milieux de vie montréalais	NOE™ Aménagement	SDIS	Grille CERTU	NDI-2010	AEU	RST re	Appel à projets EcoQuartiers	LEED-AQ	EcoDistricts	Quartiers 21	Occurrence du critère parmi les 12 outils et démarches
Diversité		X		X	X	X							4
Qualité de l'architecture et des espaces publics	X	X			X							X	4
Gestion environnementale de chantier	X		X			X				X			4
Intégration au milieu			X		X					X			3
Localisation du quartier		X	X							X			3
Gouvernance					X			X			X		3
Favoriser la production et la consommation responsables	X								X	X			3
Mixité sociale		X	X	X									3
Gestion intégrée du projet					X				X				2
Caractère abordable		X		X									2
Connectivité			X										1
Réutilisation de bâtiments existants										X			1
Favoriser les énergies renouvelables			X										1

3.3 Aménagement des espaces publics

Un quartier ne se définit pas seulement par ses constructions résidentielles. Il lui faut, afin d'être esthétiquement et socialement agréable, responsable sur le plan environnemental, et économiquement durable, des espaces publics aménagés de la bonne manière. Le référentiel Mefisto est une grille d'analyse spécifique aux espaces publics (Charlot-Valdieu et Outrequin, 2011; Charlot-Valdieu et autres, s.d.b). Le référentiel regroupe sept thèmes qui sont à l'origine de son nom (tableau 3.11).

Tableau 3.11 : Sept thèmes du référentiel Mefisto (tiré de : Charlot-Valdieu et Outrequin, 2011)

M	Gestion de la Mobilité
E	Interface entre les Espaces privés et publics
F	Gestion des Flux
I	Intégration du projet dans la ville
S	Suivi des chantiers
T	Traitement des espaces publics
O	Occupation de l'espace

Ces sept thèmes regroupent 21 cibles de développement durable, elles-mêmes divisées en sous-cibles puis en objectifs (Annexe 5). Les objectifs sont des propositions faites aux responsables du projet d'aménagement (architectes, aménageur, et autres), afin qu'ils sélectionnent les plus pertinents et les précisent de manière quantitative (Charlot-Valdieu et Outrequin, s.d.b).

3.4 Qualité et performance environnementale des bâtiments

Outre les aménagements publics et externes, il est primordial dans une démarche intégrée, de considérer les bâtiments et de les concevoir en intégrant les principes du développement durable. On parle parfois de bâtiment vert ou de bâtiment écologique (Québec. MAMROT, 2010). Ces types de bâtiments ne prennent en considération que les aspects environnementaux du développement durable. Or, il est nécessaire d'intégrer les aspects sociaux et économiques si l'on veut qu'un bâtiment puisse être qualifié de durable. Le MAMROT (2010) a défini un bâtiment durable québécois comme étant « une construction qui répond adéquatement aux besoins de ses occupants, qui génère un impact environnemental limité et dont les coûts de construction et d'exploitation sont raisonnables ». Il faut donc, considérer les impacts économiques, sociaux et environnementaux, durant tout le cycle de vie du bâtiment, et non pas juste au moment de la construction.

3.4.1 Écoconception

L'écoconception est, par définition, l'intégration des « impacts environnementaux préalablement identifiés à l'une ou l'autre des étapes du cycle de vie d'un produit », à travers des stratégies d'écoconception (Thibault et Leclerc, 2007). Il s'agit d'une approche multicritère et multistape. Pour cela, des analyses de cycle de vie (ACV) sont effectuées par des organismes spécialisés (Québec. MAMROT, 2010; Charlot-Valdieu et Outrequin, 2011), afin de déterminer quelles sont les phases du cycle de vie qui impactent le plus l'environnement.

Il existe différentes stratégies d'écoconception, par exemple :

- Concevoir en vue de récupérer les matériaux;
- Réduire l'utilisation des ressources;
- Concevoir en vue de récupérer et réutiliser les déchets;

- Réduire l'utilisation de l'énergie;
- Réduire les risques persistants, en évitant les substances toxiques;
- Et autres (Thibault et Leclerc, 2007).

Choisir une ou plusieurs stratégies d'écoconception peut permettre d'améliorer l'écocoefficacité des bâtiments. Cela peut se faire en renforçant l'isolation ou en utilisant du triple vitrage plus performant. Plusieurs certifications peuvent être obtenues pour valoriser les bâtiments plus durables.

3.4.2 LEED

La certification LEED a été développée par le *US Green Building Council* (USGBC), puis adaptée par le *Conseil du bâtiment durable du Canada* (GBDCA). Elle concerne l'ensemble des bâtiments : neufs et existants, résidentiels et tertiaires (Québec. MAMROT, 2010; GBDCA, s.d.a). L'évaluation fonctionne de la même manière que pour la certification LEED-AQ mentionnée à la sous-section 3.2.10 de cet essai. Des points sont attribués si le bâtiment en question consomme moins d'énergie, d'eau ou de ressources naturelles d'une manière générale, s'il produit moins de déchets, et autres. La qualité de vie au sein du bâtiment est aussi importante : il doit être agréable et confortable pour ses occupants. Enfin, il doit engendrer moins de coûts pour son entretien et émettre moins de GES dans l'atmosphère qu'un bâtiment standard (GBDCA, 2013; USGBC, 2014).

Il existe différentes certifications LEED canadiennes, selon le projet :

- LEED Canada pour l'aménagement des quartiers (LEED-ND, ou LEED-AQ) qui est détaillée en sous-section 3.2.10 de cet essai;
- LEED Canada pour les nouvelles constructions et les rénovations (LEED-NC);
- LEED Canada pour le noyau et l'enveloppe (LEED-NE);
- LEED Canada pour l'aménagement intérieur des espaces commerciaux (LEED-IC);
- LEED Canada pour les bâtiments existants : exploitation et entretien (LEED-BE : E&E);
- LEED Canada pour les habitations (VoinVert, 2013b; GBDCA, s.d.b).

3.4.3 Démarche Haute Qualité Environnementale (HQE)

Cette démarche « vise à améliorer la qualité environnementale des bâtiments neufs et existants » (HQE Association, s.d.b). Elle est donc plus centrée sur les impacts environnementaux que sur les impacts sociaux et économiques. La démarche HQE, propose 14 sous-cibles réunies en quatre cibles (Tableau 3.12), plus trois cibles complémentaires.

Tableau 3.12 : Cibles et sous-cibles de la démarche HQE (tiré de : Charlot-Valdieu et Outrequin, 2011; HQE Association, 2010)

Cibles	Sous-cibles
Écoconstruction	<ul style="list-style-type: none"> - Relation harmonieuse des bâtiments avec leur environnement immédiat; - Choix intégré des produits et matériaux de construction; - Chantier à faibles nuisances;
Écogestion	<ul style="list-style-type: none"> - Gestion de l'énergie; - Gestion de l'eau; - Gestion des déchets d'activités; - Gestion de l'entretien et de la maintenance;
Confort	<ul style="list-style-type: none"> - Confort hygrométrique; - Confort acoustique; - Confort visuel; - Confort olfactif;
Santé	<ul style="list-style-type: none"> - Conditions sanitaires des espaces; - Qualité de l'air; - Qualité de l'eau;
Éco-usage	<ul style="list-style-type: none"> - Adaptabilité du bâtiment aux besoins des habitants; - Vie sociale dans les bâtiments;
Économie	<ul style="list-style-type: none"> - Coût global partagé; - Coût de fonctionnement et charges;
Intégration des habitants et usagers dans le quartier	<ul style="list-style-type: none"> - Adaptabilité du bâtiment au quartier; - Liaisons et modes de déplacements; - Vie sociale dans le quartier.

3.4.4 Norme R-2000

La norme R-2000 a été créée par l'Office de l'efficacité énergétique du Ministère des Ressources naturelles (MRN). Elle certifie les bâtiments ayant été construits en utilisant des méthodes et des technologies de construction écoénergétiques rentables (Québec. MAMROT, 2010; Canada. Ressources naturelles, 2012). Les exigences de la norme sont données dans le tableau 3.13.

La norme a été mise à jour en 2012 afin d'être bonifiée. Ainsi, les bâtiments doivent, entre autres, être deux fois plus écoénergétiques qu'auparavant et doivent consommer 50 % moins d'énergie par rapport à la version antérieure de la norme (Québec. MRN, 2013a).

3.4.5 Novoclimat

Novoclimat est un programme proposé par l'Agence de l'efficacité énergétique (AEE). Ce programme favorise les constructions de « nouvelles habitations plus performantes, plus durables, plus saines et plus confortables » (Québec. MAMROT, 2010). Trois certifications sont actuellement sur le marché : une pour les maisons, une pour les petits bâtiments multilogements (immeubles de trois étages ou moins, 600 m² ou moins) et une pour les grands bâtiments multilogements (immeubles de plus de 600 m² et jusqu'à 10 étages) (Québec. MRN, 2013).

Tableau 3.13 : Exigences de la norme R-2000 (adapté de : Canada. Ressources naturelles, 2012)

Thèmes	Exigences
Enveloppe du bâtiment	<ul style="list-style-type: none"> - Niveau d'isolation minimal; - Isolation des murs de sous-sol; - Étanchéité à l'air; - Performance des fenêtres;
Systèmes mécaniques	<ul style="list-style-type: none"> - Systèmes de chauffage et de climatisation des locaux d'habitation et chauffe-eau; - Système de ventilation; - Appareils de chauffage au bois; - Vérification des systèmes de chauffage, de climatisation et de ventilation; - Détecteurs de monoxydes de carbone; - Conduites d'acheminement de l'air extérieur; - Appareils de combustion non ventilés;
Rendement énergétique	<ul style="list-style-type: none"> - Chauffage des locaux et de l'eau domestique; - Détermination de la conformité à l'objectif énergétique;
Qualité de l'air ambiant	<ul style="list-style-type: none"> - Qualité de l'air ambiant;
Conservation de l'eau et éléments environnementaux	<ul style="list-style-type: none"> - Conservation de l'eau; - Éléments environnementaux.

Le programme a certaines exigences qui varient selon la certification, notamment concernant l'efficacité énergétique du bâtiment, les économies sur les coûts d'entretien et de maintenance (chauffage, et autres), une isolation supérieure, une meilleure étanchéité, ou encore la performance des ouvertures et la ventilation (Québec. MAMROT, 2010).

3.4.6 Programme BOMA *Building Environmental Standards* (BESt)

Ce programme a été lancé par *Building Owners and Managers Association* (BOMA) Canada. Il s'applique uniquement aux immeubles commerciaux déjà existants (Québec. MAMROT, 2010; BOMA BESt, 2013a). Il existe différents modules : pour les bureaux, les centres commerciaux, les bâtiments d'industrie légère, les commerces de détail ouverts et les immeubles multifonctionnels (BOMA BESt, s.d.).

Le programme évalue six domaines clés de performance et de gestion environnementale :

- Énergie;
- Eau;
- Réduction des déchets et sites;
- Émissions et effluents;
- Environnement intérieur;
- Système de gestion environnementale (BOMA BESt, 2013b).

L'évaluation permet d'obtenir un niveau de certification parmi quatre en fonction de la note finale obtenue.